

مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies



# حصاد البيان

كانون الثاني - شباط - آذار ٢٠١٨

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط





---

حصاد البيان ١٥

---

حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٨

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٠٧٩ لسنة ٢٠١٨

---

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

---

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا  
سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا  
سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا



## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية؛ لهذا السبب فإن المركز يسعى إلى تقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية، والإبداع، ويوجّه المركز أنشطته في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديم بصائرٍ وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجمة لمعالجتها على المديين القصير والطويل.

ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقارنة قضايا العراق التي تخصّ السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

## مهمة المركز:

يسعى مركزُ البيان للدراسات والتخطيط إلى أن يكون مصدراً مهماً في تحليل القضايا العراقية على نحو مستقلّ، ولأن يكون منتدى للحوار المبني على الحقائق حول التغييرات التي تحدث في العراق والمنطقة، فضلاً عن أن يكون مساهماً في صياغة تفكير استراتيجي لدى صانع القرار العراقي أياً كان موقعه، ويتوخّى المركز تقوية قدرات المؤسسات البحثية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والدوائر الحكومية؛ من أجل خلق خبراء في الإدارة وصناعة القرار في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع.

وينقذ المركز هذه المهمة عبر إجراء أبحاث وتحليلات، وتوفير منح بحثية ومنح للأعمال الميدانية،

وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، وإقامة دورات تدريبية للمؤسسات الحكومية والجامعات.

## الأهداف:

- المساهمة الفاعلة في النقاشات التي تخصّ العراق من خلال القيام بتحليلات عميقة ومستقلة تعتمد بنحوٍ رئيسٍ على البحوث والدراسات التي يقوم بها علماء ومتخصصون.
- تشجيع الحوار المبني على المعلومات والحقائق للخبراء بالشأن العراقي، ومنهم صانعو السياسات، والصحفيون، والأكاديميون، حول التحديات التي يواجهها العراق والمنطقة، ولإنتاج أفكار جديدة حول مواجعتها.
- تطوير القدرات الاستراتيجية في صناعة القرار وصياغة السياسات في العراق.
- تهيئة خبراء في المؤسسات السياسية والأكاديمية بمهارات في صناعة القرار والإدارة.
- إقامة صلات محلية وإقليمية مع المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والسياسية.
- إنشاء مشاريع بحثية استراتيجية وتعزيزها.

## يهتم مركز البيان بالشؤون الآتية:

- الاقتصاد والتنمية: (القطاع المصرفي، والموازنة، والزراعة، والتربية والتعليم، والسياحة، والاستثمار، وغيرها).
- الطاقة: (النفط، والغاز، والكهرباء).
- السياسة الخارجية والشؤون الدولية: (العولمة، والصراعات الدولية).
- الأمن الوطني والدفاع: (مكافحة الإرهاب، وبناء قدرات القوات المسلحة).
- الدستور والقانون والديمقراطية: (البرلمان، والفدرالية).
- الحوكمة وسيادة القانون والسياسات العامة: (منع الفساد، وإعادة تنظيم المؤسسات وتأهيلها، والانتخابات).
- المجتمع والاستبانات: (التعايش السلمي في المجتمع، والعنف والطائفية، والرأي العام).

## المقدمة

هذه باقة من أزهار (مركز البيان للدراسات والتخطيط) نشرها بين يدي القارئ الجاد في حقول معرفية متنوعة صاغها محللون ودارسون وكتّاب و مترجمون على وفق منهجية علمية خلصت إلى نتائج سليمة بعد أن ترسّمت مقدمات أفصحت عن سلامة بنيتها التخطيطية وأهدافها الواضحة.

إن المركز يظنّ ظناً يكاد يصل إلى اليقين أن حصاده هذا سيعيد للمطبوع الورقي حقه في معانقة أيادي القراء الكرام بعد أن سلبته منه الكتابة الرقمية مدة ليست قصيرة بحكم الزمن، مما يؤدي إلى إعادة الصحبة بين الكتاب الورقي وقارئه الذكي بما يشكل تلاهماً بينهما سواءً أكان ذلك في إعادة قراءة بعض الصفحات أم في إضافة هوامش على بعض المتون، أم في مراجعة الأصول من دون إرهاق؛ وبهذا يصبح قول أحمد بن الحسين (وخير جليس في الزمان كتاب) حكمة دالة على أهمية هذه الرفقة.

## مركز البيان للدراسات والتخطيط



# المحتويات

## مقالات

- الشرق الأوسط في استراتيجية الرئيس ترامب للأمن القومي  
أحمد حسن علي ..... ١٧
- فرنسا تتحدى عدوانية أمريكا وترنو إلى أن تصبح وسيطاً في منطقة الشرق الأوسط  
كاثرين شكدام ..... ٢١
- المنافسة الانتخابية في العراق .. سلبياتها وإيجابياتها  
هاشم الركابي ..... ٢٥
- أزمة مياه العراق .. تحديات وحلول  
حيدر الخفاجي ..... ٢٩
- القرارات الصعبة - فرنسا في صراع بين السياسة الواقعية والأخلاقيات الجمهورية  
كاثرين شكدام ..... ٣٧
- تغير الموقف الفرنسي تجاه الشرق الأوسط  
كاثرين شكدام ..... ٤١
- الاتفاق النووي الإيراني بين الرفض الأمريكي والقبول الأوروبي  
أحمد حسن علي ..... ٤٥
- فرنسا الشريك الاستراتيجي المهم في الشرق الأوسط  
كاثرين شكدام ..... ٤٩
- علاقة الأمم المتحدة بالعراق  
علي المولوي ..... ٥٣

سلطنة عمان وسياسة الحياد تجاه إيران

٦١ ..... حيدر الخفاجي

مقترح لتطوير الخطوط الجوية العراقية التجربة التركية أنموذجاً

٦٩ ..... أحمد حسن علي

أزمة المياه في العراق.. التحديات والحلول

٧٥ ..... أحمد حسن علي

قراءة لمشاركة المواطنين في الانتخابات النيابية المقبلة

٩١ ..... هاشم الركابي

هل يحرم دول الخليج من فرص الاقتصاد الإيراني؟

٩٥ ..... حيدر الخفاجي

الموازنة الاتحادية العراقية لعام ٢٠١٨: الميزات والاتجاهات الرئيسية

٩٩ ..... علي المولوي

نظام التعليم الوطني في فرنسا - التعبير عن فلسفة اجتماعية ديمقراطية

١٠٥ ..... كاثرين شكدام

مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية: تركيز خاص على جمهورية العراق

١١٥ ..... علي المولوي

صناعة تدوير النفايات في العراق - اقتراح لدعم المشاريع الصغيرة

١٢١ ..... أحمد حسن علي

## مقالات مترجمة

الاقتصاديون من الزهرة، والسياسيون من المريخ – كيف تتكوّن العلاقة بين الاقتصاديين والسياسيين؟

فاطمة نجفي ..... ١٢٩

هل سيكون حزب العدالة والتنمية في المعارضة؟

علي سيرمان ..... ١٣٥

نهج إيران وروسيا تجاه النظام الدولي

محمد كاظم سجادبور ..... ١٣٧

٢٠١٧ سنة قياسية للصادرات النفطية العراقية

قسم الترجمة والتحرير ..... ١٤١

الأمر في سوريا ليست على ما يرام

سامي كوهين ..... ١٤٥

ما الذي يجعل بلد ما عظيماً؟

أماندا روجيري ..... ١٤٧

ارتفاع أسعار النفط تركت العملات المرتبطة به في مهب الريح

سمية فيشامبايان ..... ١٥٣

أنقرة بحاجة إلى الطاقة والعالم الجديد

ديليب هيرو ..... ١٥٥

الطاقة المتجددة ستكون أرخص من الوقود الأحفوري في غضون عامين

بريان سباين ..... ١٥٩

عودة المصافي العراقية

سامية كولا ..... ١٦٣

- التطرف ومستقبل الدول الهشة في آسيا الوسطى  
إحسان تقوايي نيا ..... ١٦٩
- الرئيس شي يضع الصين في صدام وشيك مع التاريخ  
ماكس فيشر ..... ١٧٥

## أوراق بحثية

- رأس المال الاجتماعي: الوجه الآخر للصمود المجتمعي (مقاربات نظرية وخيارات تنموية)  
أ.د. عدنان ياسين مصطفى ..... ١٨١
- نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في العراق  
أ.د. كريم سالم حسين ..... ٢١٩
- البحث العلمي في العراق: الواقع ومقترحات التطوير  
علي محمد باقر البهادلي ..... ٢٤٧
- الممكّنات الاقتصادية والبيئة الاستثمارية في محافظة ذي قار  
أ.د. كريم سالم حسين ..... ٢٥٧
- الدراسة الوطنية الأولى للانتحار في العراق لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦  
د. محمد جمعة عباس - د. نصيف الحميري - د. عماد عبد الرزاق - شاكِر نعوش  
البروفيسور لويس ألبيني ..... ٢٧٩
- الإنتاج الزراعي في العراق - مقترحات للنهوض  
حيدر الخفاجي ..... ٣٠٥
- الإصلاح الاقتصادي والفساد في العراق  
أ.د. هيثم عبد الله سلمان ..... ٣١١
- الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣  
أ.د. كريم سالم حسين ..... ٣٤٩
- استثمار الغاز الطبيعي في العراق: ضرورة تنمية  
أ.د. كريم سالم حسين ..... ٣٧٣

# مقالات



## الشرق الأوسط في استراتيجية الرئيس ترامب للأمن القومي

أحمد حسن علي\*

٢٠١٨-١-١٠

في ١٨ كانون الأول للعام ٢٠١٧ أعلنت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب عما عُرف باستراتيجية الأمن القومي الأميركي، التي حملت شعار حملة ترامب الانتخابية ”أميركا أولاً“، وجاء في الاستراتيجية الجديدة أن مصادر التهديد للولايات المتحدة وحلفائها تأتي من ثلاثة جهات: الأولى (روسيا والصين) أو القوى المنافسة، والثانية (إيران وكوريا الشمالية) أو ”الدول المارقة“، والثالثة (التنظيمات الجهادية الإرهابية).

وتركز استراتيجية الرئيس ترامب إلى أربعة محاور رئيسة، هي:

— الأول: حماية أراضي الولايات المتحدة وشعبها ونمط الحياة الأمريكية عبر مكافحة التطرف ومنعه من الانتشار داخل الولايات الأمريكية بالهجرة، وكيفية التعامل مع الأشخاص غير المرغوب فيهم بمنعهم من الدخول إلى الأراضي الأمريكية.

— الثاني: تحقيق الرفاهية للأمريكيين.

— الثالث: فرض ”السلام باستخدام القوة“، وتطوير هياكل القوات المسلحة الأمريكية ومنظومة الدفاع الصاروخية.

— الرابع: تعزيز النفوذ الاقتصادي للولايات المتحدة عالمياً بتشجيع القطاع الخاص والاستثمار.

وهنا، نتحدث عما يخصُّ الشرق الأوسط؛ إذ إن استراتيجية الرئيس ترامب الجديدة للأمن القومي وقراره عن القدس لا تنبئ بعلاقات جيدة للولايات المتحدة مع العالم الإسلامي عموماً والشرق الأوسط خصوصاً؛ وبات هذا جلياً في تغريداته على موقع تويتر بشأن قضايا الشرق الأوسط، وهو بذلك يزيد من تعقيد مشكلات المنطقة المعقدة أصلاً. وبدلاً من السعي إلى حلِّ الأزمات الكبيرة -مثل الحرب في اليمن- اتجهت استراتيجية الرئيس ترامب لدعم المملكة العربية السعودية وتجاهل المأساة الإنسانية في اليمن. ولعلَّ الجانب الأهم في سياسته لعام ٢٠١٨ هو

\* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

السعي إلى حل النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني على وفق الشروط الإسرائيلية مسبباً حالة من اليأس الفلسطيني التي ستستفيد منها حركة حماس وبقية المنظمات الإسلامية؛ لإثبات وجهة النظر القائلة إن عملية السلام كانت خطأً استراتيجياً للفلسطينيين.

إن قرار ترامب بشأن القدس عزل الولايات المتحدة عن بقية العالم كما بدا في الرفض الدولي، فأصوات أعضاء مجلس الأمن الدولي كانت بنسبة (١٤ إلى ١)، أما الجمعية العامة فكانت (١٢٨ إلى ٩)، على الرغم من كل محاولات الدبلوماسية الأمريكية في الضغط على الدول للتصويت لصالح القرار الأمريكي. وقد ألغت الهيئتان قرار الرئيس ترامب بشأن القدس؛ وبالتالي صارت الولايات المتحدة -التي كانت الطرف الوحيد القادر على القيام بدور الوسيط والضغط على إسرائيل- تقف خصماً للفلسطينيين والدول المؤيدة لهم في الشرق الأوسط.

وهناك من يعتقد أن الرئيس ترامب تلقى إشارات من بعض الزعماء العرب تخلوا فيه عن القدس لصالح إسرائيل، وهذا اتهام وجهته تركيا لبعض دول الخليج، ولكن بعض الأنظمة العربية التي لم تهتم بالقضية الفلسطينية في العقود الأخيرة، وأنشأت علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل، تجد نفسها أمام رفض شعبي عربي وإسلامي للقرار الأمريكي لما للقدس من رمزية عقائدية في الدين الإسلامي.

وترى إسرائيل أن نموذج حلّ الدولتين لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع؛ لذا فهي تريد حلاً بديلاً آخر. وفي حقيقة الأمر، إن إدارة الرئيس ترامب في استراتيجيته لدعم إسرائيل بنحوٍ مطلق تواجه خيارين:

**الأول:** عودة الوضع إلى عام ١٩٨٧ أي ما قبل الانتفاضة الأولى واحتلال الجيش الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة؛ وبذلك تتحول إسرائيل إلى دولة عنصرية حسب القانون الدولي.

**الثاني:** إعلان الدولة الفلسطينية بكل ما للدولة من حقوق سيادية سياسية، واقتصادية، وثقافية، على أن تكون القدس الشرقية عاصمتها؛ ويبدو أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة تميل إلى الخيار الأول مع ما لها من تبعات خطيرة على أمن المنطقة.

أما في الشأن اليمني، فما تزال الولايات المتحدة صامتة عن المأساة الإنسانية باليمن بإعطائها الفرصة الكافية للمملكة العربية السعودية في تدمير البنية التحتية اليمنية وتعريض المدنيين

لكارثة إنسانية، فتقارير المنظمات الدولية تتحدث عن موت جماعي للأطفال اليمنيين بسبب المجاعة ونقص الدواء؛ وما بات واضحاً من قراءة للاستراتيجية الأمريكية أن إدارة ترامب غير مهتمة بإنهاء هذا الصراع الكارثي، ولا تريد أن تستخدم نفوذها الكبير على المملكة العربية السعودية لبدء مفاوضات مع قيادات أنصار الله "الحوثيين" في اليمن.

ولم تتضمن استراتيجية الرئيس ترامب أي تعهد أمريكي لتعزيز العملية الديمقراطية في العالم أو الدفاع عن حقوق الإنسان، على النقيض من الاستراتيجيات الرؤساء السابقين الذين يرون أن الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية تخدم المصلحة الأمريكية، فيما يرى ترامب أن الولايات المتحدة لن تفرض قيمها على الآخرين.

وفيما يخصُّ الشأن السوري وما بعد هزيمة تنظيم داعش بنحوٍ كامل في سوريا، نرى أن استراتيجية ترامب ترفض الاعتراف بواقع بقاء بشار الأسد رئيساً للنظام؛ لذا فإن الدبلوماسية الأمريكية غابت عن تحديد مستقبل سوريا لأنها باتت عاجزة أمام تحالف (روسيا - إيران - تركيا) الأطراف الوحيدة التي تناقش مستقبل البلاد وهي تكفي فقط إدارة ترامب بدعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا المتحالف مع حزب العمال الكردستاني، وهو ما يغضب تركيا.

وفي الشأن الإيراني، تصرُّ إدارة الرئيس ترامب على تبني استراتيجية تنقض فيها تعهدات الولايات المتحدة للاتفاق النووي، والانطباع السائد عن ترامب والمتحدثين باسمه تبين أنهم يريدون إلغاء الصفقة مع إيران، مدعين انتهاك طهران للاتفاق، وكانت سياسة إدارة الرئيس السابق باراك أوباما تتضمن فصل القضية النووية الإيرانية عن السياسات الإقليمية الأخرى التي تتناهى مع المصالح الأمريكية في المنطقة. ويبدو أن توجه الديمقراطيين كانت في التوصل إلى اتفاق نووي، ثم التفاوض مع طهران على القضايا الأخرى، بما في ذلك الأزمة السورية، وحزب الله، واليمن، وقضايا الإرهاب؛ لكن إدارة ترامب رفضت هذا الفصل بين الملفات.

إن هذه الاستراتيجية لن تخدم المصالح الأمريكية في المنطقة؛ لأن السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في الخليج على المدى الطويل يتطلب من إدارة ترامب ألا تتجاهل إيران، وبحسب هذه الاستراتيجية، تهدف الولايات المتحدة إلى ألا يتحوّل الشرق الأوسط إلى ملاذ آمن للإرهابيين، وأن لا تكون أي قوة معادية للولايات المتحدة الأعلى نفوذاً، وأن تبقى المنطقة مصدراً مستقراً لتدفق النفط والغاز.

لقد حاولت إدارة بوش انتهاج استراتيجية تحويل الأنظمة الحاكمة إلى أنظمة ديمقراطية، وجاءت من بعدها إدارة أوباما التي تبنت استراتيجية فك الارتباط بالمنطقة والتخلي عن فرض الديمقراطية، واليوم تعلن إدارة ترامب عن استراتيجية ”أمريكا أولاً“ التي هي في حقيقتها لا تقدم حلولاً لأزمات المنطقة، بل تحمّل الإدارتين السابقتين مسؤولية تضائل النفوذ الأمريكي لصالح إيران وانتشار الفكر الجهادي.

وذهبت استراتيجية ترامب تتحدث عن الشرق الأوسط بأنها موطن التنظيمات الإرهابية في العالم مثل داعش والقاعدة، وأن إيران قد استغلت هذا الوضع الأمني والسياسي لتوسيع نفوذها في المنطقة، وأنها تواصل تهديد استقرار المنطقة؛ فضلاً عن تطويرها لبرنامج الصواريخ الباليستية وقدراتها السيبرانية لشن الهجمات الإلكترونية.

وأشارت الاستراتيجية إلى مسألة التحالفات الدولية مع الولايات المتحدة؛ حيث أرادت الاستراتيجية الجديدة عدم دخول الولايات المتحدة في تحالفات دولية لا يتقاسم فيه الحلفاء أعباء التحالف، وأن تكون الكلمة الأخيرة للرئيس ترامب. لكن تعترف هذه الاستراتيجية ضمناً بنهاية عالم القطب الواحد وعودة المنافسة بين الدول العظمى؛ وهذه النظرية تقلق حلفاء الولايات المتحدة من انتهاج إدارة ترامب لبعض السياسات الخطرة مثل كيفية التعامل مع إيران بتهديد الاتفاق النووي.

إن التخلي عن التعهدات الأمريكية السابقة في الشأن الفلسطيني ودعم إسرائيل بنحوٍ مطلق، وإن تخوف الدول الأوروبية من سياسات ترامب في الشرق الأوسط جعلت الحلفاء الأوروبيين يتساءلون عن جدوى قيادة إدارة ترامب للمعسكر الغربي، حيث تولدت قناعة لدى الأوروبيين أن ترامب يؤمن بأن أوروبا تشكل ”منافساً حميداً“ للولايات المتحدة وليس حليفاً، وأن على الأوروبيين إطاعة إدارة ترامب لأنه يرأس أعظم قوة في العالم، والحقيقة أن القوة لا تحل أعقد المشكلات وأصعبها ما لم تكن هناك دبلوماسية قوية تعتمد التعاون مع الدول المنافسة.

## فرنسا تتحدى عدوانية أمريكا وترنو إلى أن تصبح وسيطاً في منطقة الشرق الأوسط

كاثرين شكدام\*

٢٠١٨-١-١١

في ذروة الأزمة الجزائرية-الفرنسية وتحديداً في ٤ حزيران ١٩٥٨ ألقى الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول خطاباً وضح فيه مستقبل بلاده السياسي، ورسخ فكرة أن المغامرات الفرنسية الاستعمارية قد انتهت بالفعل. وقال الجنرال -الذي وقف أمام جماهير أختيروا مسبقاً في عاصمة الجزائر-: "لقد فهمتكم!"؛ فتلك الجملة قد أسيء فهمها في بداية الأمر كتعبير عن دعمه المضاد للتحرر السياسي والمؤسسي في الجزائر، لكن سرعان ما اتضح أن رؤيته كانت للمستقبل الذي يدور حول مفهوم استقلالية السيادة الذي كرس حياته المهنية للدفاع عنها، وتأكيداً كحق أساس للبلد.

لقد رأى العديد من معاصري الجنرال ديغول أن أعماله تُعدُّ خيانة لفرنسا؛ فقد كان يسلك اتجاهاً معاكساً للسياسة المؤسسة الفرنسية آنذاك، ففي أحد اللقاءات قال ديغول للعضو السابق في المقاومة لويس تيرينوار في ١٨ أيار ١٩٥٥: "إننا نشهد حركة عامة في العالم، نشهد موجة تدفع جميع الشعوب نحو التحرر، ولكن هناك حمقى لا يريدون أن يفهموا ذلك...". إذ لم تتطع طموحات ديغول إلى الاستعمار، بل في صعود فرنسا كقوة أوروبية؛ الأمر الذي قد يحد من القوة المالية والجزر السياسي للطموح الأمريكي في الهيمنة.

وقد ذكر الجنرال هذه الأيديولوجية في تصريح له بمدينة ستراسبورغ في تشرين الثاني ١٩٥٩: "أن أوروبا -من المحيط الأطلسي وحتى جبال الأورال- هي من ستحدد مصير العالم برمته". وحينما استقبل مورييس كلافيل في كولومبي عام ١٩٥٦ أوضح له أنه يريد أن يكون استقلال الجزائر سياسياً بدايةً لتحدٍ عالميٍّ على الولايات المتحدة، ووسيلة للتقارب مع العالم الثالث. وابتداءً من يونيو ١٩٥٨. وأعد الجنرال لفكرة انسحابه من حلف الناتو برفض نشر الصواريخ الأمريكية في فرنسا، وقد أشار وزيره آلان بريغيت إلى أنّ "ديغول أراد وضع حد للقضية الجزائرية بنحوٍ سريع من

\* باحثة في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

أجل الانخراط في السياسة العالمية الكبرى بين الكتلتين، وهذا النوع من السياسة لا يستحق شخص آخر في فرنسا أن يقودها سوى الجنرال ديغول“.

لقد بقيت أوهام العظمة التي راودت ديغول لمدة طويلة مجرد أحلام لم تتحقق، إذ قبل ظهور أمريكا كقوة عظمى كانت القارة القديمة -بما فيها فرنسا- تتراجع بنحو كبير، وخضعت للنظام الجديد، فلم تهتم الدولة العظمى الجديدة بالتعاون مع أوروبا بل كانت أكثر اهتماماً بإيجاد دول تابعة لها. وبعد عدة عقود نجحت فرنسا من محاولات الرئيس الأسبق جاك شيراك العابرة في الوقوف ضد الحشد العسكري الأمريكي عشية غزو العراق عام ٢٠٠٣، واستطاعت أن تحذو حذو الولايات المتحدة بدلاً من انتقادها.

أما الرئيس الفرنسي الحالي إيمانويل ماكرون فقد دخل حيز السلطة بعد مدة من الهدوء السياسي، فبعد توليه للسلطة، أعلنت فرنسا عن مطالبتها بأن تكون الوسيط الجديد في منطقة الشرق الأوسط، إذ تعدُّ بديلاً مثيراً للاهتمام للرئيس الأمريكي دونالد ترامب المحب للحروب.

ويلاحظ قراء الإبداع السياسي لماكرون أنها أتت في منعطف مثير للاهتمام، إذا أخذنا في الحسبان مدى تأزم الوضع في المنطقة في ظل تغير التحالفات الجيوسياسية (الابتعاد عن الكتلة السعودية بنحو خاص)، وتعمق الأزمة الإنسانية في اليمن، والاتفاق النووي الإيراني، والانتخابات العراقية المقبلة.

ومع ظهور أزمة جديدة في المنطقة، بإمكان فرنسا حقاً أن تعيد بلورة نفسها من خلال إحياء تلك الروابط المفقودة، وإن كانت رؤية ماكرون السياسية مختلفة تماماً عن تلك التي امتلكها الجنرال ديغول، فسيكون من قلة الذكاء عدم رؤية النمط المشترك لكلا الجانبين المتمثل بالتأكيد السياسي من خلال التعاون على أساس القومية السيادية.

لقد دعا الرئيس الفرنسي ماكرون المجتمع الدولي إلى الحفاظ على حوار دائم مع إيران وليس إلى قرع طبول الحرب، مبتعداً بذلك عن الكتلة الأمريكية-الإسرائيلية-السعودية، وقال: ”إن المسار الذي يتبعه حلفاؤنا الذين ينددون بالاتفاق النووي الإيراني -أي الولايات المتحدة، وإسرائيل، والمملكة العربية السعودية- هو الطريق الذي يمهّد للحرب على إيران“، مشيراً إلى أن فرنسا تعد هذا المسار ”استراتيجية متعمدة“، ولكنها ملتزمة بالحفاظ على التوازن في المنطقة.

وأضاف ماكرون: ”إذا لم نكن حذرين، سينتهي بنا المطاف إلى إعادة بناء ”محور الشر“، مشيراً إلى خطاب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الذي استخدم هذا المصطلح لوصف الدول التي تتبع الأنظمة الدكتاتورية مثل: إيران، والعراق وكوريا، الشمالية.

وتعزّز هذا الدعم للسلام مع إيران من خلال اتباع ماكرون لقدر كبير من ضبط النفس في التصدي لموجة الاحتجاجات التي شهدتها إيران في شهر كانون الثاني الحالي ٢٠١٨، وهو تناقض واضح لنهج واشنطن العنيف. بيد أن تحدي الرئيس ماكرون لم يسلم من الأوساط الفكرية والسياسية في فرنسا، فقال فرانسوا كليمنسيو -خبير في السياسة الدولية- في ٢ كانون الثاني ٢٠١٨: إن استراتيجية ماكرون في الشرق الأوسط تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي تتبعها البيت الأبيض؛ مما يؤدي إلى حدوث تصادم بين واشنطن وباريس.

ويرى الرئيس الفرنسي ماكرون ما تتعرض له المنطقة من آلام متزايدة ومحاولتها في تطوير المواءمة الجيوسياسية رؤيةً مخالفةً لرؤية الرئيس الأمريكي ترامب الذي يميل إلى سحق تلك المحاولات خوفاً من أنها ستجبر التكفل بتحقيقها، إذ تبني ماكرون موقفاً سياسياً شبيهاً لما يتبعه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إذ إنه يدرك أن الانفراج السياسي، وحل النزاعات يسهل تنفيذها بناءً على خلفية التعاون الاقتصادي الذي يحقق المنفعة المتبادلة.

وعلى نسق تحذيرات الرئيس الفرنسي للولايات المتحدة، فقد انتقدت وزارة الخارجية الروسية في كانون الثاني نصح واشنطن ”المدمر“ للاتفاق النووي، إذ اهتم نائب وزير الخارجية سيرغي ريبكوف الولايات المتحدة باستغلال الوضع الحالي في إيران كذريعة لتقويض الاتفاق النووي. وقال ريبكوف لوكالة (TASS) الروسية: ”يظهر الوضع الحالي فشل واشنطن في اغتنام الفرصة لإقامة قضايا جديدة خاصة بخطة العمل المشتركة الشاملة، فهي تحاول متعمدة تقويض التزام المجتمع الدولي بخطة العمل المشتركة الشاملة وتدميره.

وعلى الرغم مما ذُكر آنفاً بشأن إيران إلا أنّ الحديث عن أي تقارب حقيقي بين باريس وطهران سابق لأوانه، بيد أن الرئيس الفرنسي ماكرون تمكّن من قطع مسافة كبيرة للتقارب من إيران، الذي يعدُّ تحولاً دراماتيكياً إذا قلنا إن كلاً من فرنسا وإيران كانا عالمين بعيدين عن بعضهما بعضاً منذ عام ١٩٧٩.

ومن المثير للاهتمام أن نرى أن رغبة الرئيس ماكرون بممارسة ضبط النفس الدبلوماسي تجاه إيران كانت أقل وضوحاً عند تعامله مع العراق؛ ففي هذا الملف كانت الانتقادات الصادرة من قصر الأليزيه الحاكم ليبرالية أكثر، لكن خطة الرئيس ماكرون في العراق لمرحلة ما بعد تنظيم داعش تشمل تفكيك قوات الحشد الشعبي الشيعي، ففي مطلع كانون الأول ٢٠١٧ دعا ماكرون -خلال مؤتمر صحفي عقده في فرنسا عقب اجتماع مع رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان البارزاني- إلى "تفكيك" جميع الميليشيات العراقية تدريجياً. وأضاف: "من الضروري أن يكون هناك تجريد تدريجي للسلاح، ولاسيما أسلحة الميليشيات الشيعية المستحدثة في السنوات القليلة الماضية في العراق".

إنّ فهم الرئيس ماكرون للشؤون الخارجية من الممكن أن تترك طابعاً مميزاً لدى بعضهم، إلا أنّ رغباته تشير إلى أنّ فهمه للوضع في العراق على أرض الواقع ضعيف للغاية؛ ومثل هذه المواقف هي التي خففت من عزم بايس في مساعدة العراق في الوقت الذي يستعد فيه لإجراء انتخاباته المقبلة.

وقال ماكرون في خطابه للعام الجديد: "إن فرنسا عازمة على المسير باتجاه عدم تأثير القوى الخارجية على استقرار البلاد، في الوقت الذي يستعد فيه العراق لإجراء الانتخابات في آيار المقبل".

إن رغبة فرنسا الجديدة في أن تكون وسيطاً للسلام من الممكن أن تثبت أنها شريان الحياة المفيد في المنطقة التي تعاني من انعدام الاستقرار والسياسة غير المعروفة. وبعد مرور عقود من خطاب الجنرال ديغول عن الحاجة إلى تحدي الإمبراطورية الأميركية، قد تكون فرنسا قد انبرت لمواجهة هذا التحدي وحددت مساراً لنهضة السياسة الأوروبية.

## المنافسة الانتخابية في العراق .. سلبياتها وإيجابياتها

هاشم الركابي\*

٢٠١٨-١-١٦

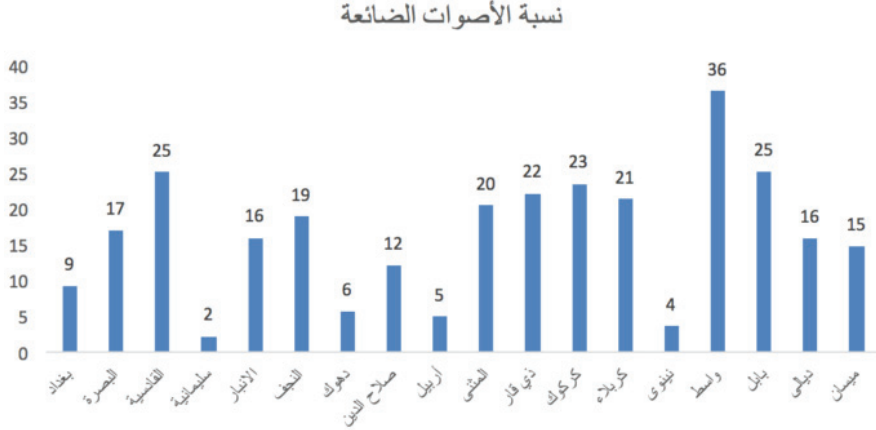
يعلن الآلاف من العراقيين في كل دورة انتخابية -بما فيهم أولئك الذين لديهم فرصة ضئيلة للفوز- ترشيحهم للانتخابات، إذ تنافس ٩٠٤٣ مرشحاً على ٣٢٨ مقعداً فقط في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤ أي ما يعادل حوالي ٢٧ مرة ضعف عدد المقاعد المتاحة، وتعدُّ هذه النسبة عالية جداً في حال مائلناها مع البلدان الأخرى ذات النظم السياسية والانتخابية المماثلة؛ فعلى سبيل المثال: تنافس ٢١٤٦ مرشحاً على أكثر من ٢٠٠ مقعد في الانتخابات البرلمانية لفنلندا -التي لها نظام برلماني وتمثيل نسبي- لعام ٢٠١٥، وهو ما يمثل ١٠ أضعاف عدد المقاعد المخصصة<sup>١</sup>.

وقد يزعم أنصار الأنظمة التي تتيح ترشيح عدداً كبيراً من الأفراد بأن لها ميزة الحد من المنافسة داخل الحزب الواحد من خلال السماح للعديد من الأشخاص بالترشيح تحت راية الحزب نفسه. وإن احتمالية وجود مرشحين يتشاركون الهوية نفسها في كل دائرة انتخابية تحفزهم على أن يكونوا أكثر استجابة لاحتياجات الناخبين، وتحد من تحشيد الناخبين على أساس الهويات الفرعية، فمثلاً: إذا كان هناك مرشحان -فأكثر- يتنافسان في المنطقة نفسها ويتشاركان الامتداد العشائري نفسه، فمن المرجح أن يعاد انتخاب المرشح الذي أوفى بتعهداته سابقاً.

بيد أن هناك جانبين سلبيين لهذا النظام: أولاً: يؤدي ارتفاع عدد المرشحين إلى هدر كبير لأصوات الناخبين الصالحة<sup>٢</sup>، الذي بلغ ٣٦٪ في محافظة واسط خلال الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤، كما هو مبين في الرسم البياني رقم (١). ويبدو أن نسبة الأصوات الضائعة تصل إلى أعلى مستوياتها في الأجزاء الوسطى والجنوبية من العراق؛ بسبب العدد الكبير من القوائم الانتخابية والدعم الشعبي القوي الذي كانت تتمتع به الجهات السياسية المشاركة في الحكومة آنذاك.

\* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

الشكل رقم (١): نسبة الأصوات الضائعة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤



ثانياً: يتيح النظام للمرشحين الذين لا يمتلكون قواعد شعبية حقيقية الحصول على مقاعد نيابية، كما حدث في الانتخابات البرلمانية السابقة، إذ فاز العديد من المرشحين بمقاعد نيابية على الرغم من حصولهم على ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ صوت فقط، معتمدين على أصوات قوائمهم الانتخابية، على الرغم من أن من المفترض أن يمثل كل مقعد ١٠٠ ألف صوت، وكانت العتبة الانتخابية الفعلية تصل لـ ٣٨٤٧٤ صوتاً. حتى أن بعض الكتل السياسية الصغيرة تفضل التنافس كقائمة منفردة، بدلاً من التنافس داخل تحالف من الأحزاب السياسية الصغيرة؛ وذلك لأن خيار ترشيح العديد من المنافسين يمكنهم من الحصول على أصوات كافية لتأمين مقعد واحد على الأقل، فضلاً عن غياب عتبة انتخابية رسمية واتباع نظام سانت ليغو في عملية تخصيص المقاعد.

وللتخفيف من هذه الجوانب السلبية، ينبغي فهم العوامل التي تؤدي إلى ترشيح أعداد كبيرة من المنافسين المتمثلة بالآتي:

أولاً: ارتفاع عدد الأحزاب السياسية، إذ شارك ٢٧٧ كياناً سياسياً مسجلاً في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤<sup>٣</sup>، ولكن معظم تلك الكيانات تحالفت مع كيانات أخرى لتتنافس كقائمة انتخابية واحدة، ولاسيما تلك التي تتشارك البرنامج السياسي نفسه. وعلى الرغم من التصديق على قانون الأحزاب السياسية، فقد أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن ٢٠٤ أحزاب

سياسية مسجلة رسمياً ستنافس في الدورة الانتخابية المقبلة لعام ٢٠١٨؛ لذا يقترح العديد من النقاد وضع متطلبات أكثر صرامة لتسجيل الأحزاب الجديدة من خلال زيادة رسوم التسجيل، وتوسيع نطاق الانتشار الجغرافي للأحزاب، واشتراط عضوية تمثل التنوع الإثني والطائفي في العراق.

ومع كثرة الانتقادات، إلا أنّ هذه الظاهرة جديرة بالاهتمام كون الأحزاب تؤدي دوراً حاسماً في تفعيل مشاركة المواطنين، وتنقيفها، وتحشيدتها في الحياة السياسية، وهي تعكس الطابع الديمقراطي للنظام السياسي في العراق، إذ بإمكان أي مجموعة من العراقيين تأسيس حزب سياسي وتسجيله بمجرد استيفاء الشروط التنظيمية المنصوص عليها في الدستور والواردة في قانون الأحزاب السياسية. فضلاً عن ذلك أثبتت الانتخابات السابقة أن العديد من القوائم لم تحصل على أي مقعد، إذ فشلت ١٢٥ قائمة انتخابية خلال الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤ بالحصول على مقعد واحدٍ.

ثانياً: الفوائد المترتبة على عملية الترشيح نفسها: إن الحافز الرئيس الذي يقف وراء ترشيح عدد كبير من الأكاديميين، وزعماء القبائل، ورجال الأعمال، ورجال الدين هو تمكنهم من الحصول على الفوائد، إذ يحصل معظم المرشحين على مبالغ كبيرة من الأموال أو يحصلون على مناصب عليا إذا فازت قوائمهم بعدد من المقاعد، فيحشدون شبكاتهم الاجتماعية؛ لتأمين فوائد قصيرة الأجل، فضلاً عن وجود احتمالية كبيرة للحصول على مقعد من خلال الاعتماد على أصوات قوائمهم.

ثالثاً: النظام الانتخابي: يسمح النظام الانتخابي لكل قائمة انتخابية بأن يكون عدد المرشحين ضعف عدد المقاعد في دائرة انتخابية معينة، ومن الممكن تقليل عدد المرشحين ليتساوى مع عدد المقاعد في كل محافظة بطريقة تقلل من عدد الأصوات الضائعة، ولكن قد تعترض الأحزاب الصغيرة على مثل هذه القرارات؛ لأنها تقلل من احتمالية حصولهم على مقعد واحد على الأقل؛ وبالمقابل، قد تدعمها الأحزاب الكبيرة، لأنها تميل إلى تشكيل ائتلافات مع أحزاب أخرى وتوزيع مرشحيها بين الأحزاب السياسية المختلفة التي تكوّن كل ائتلاف.

وخلاصة القول: هنالك إيجابيات وسلبيات لوجود عدد كبير من المرشحين في الانتخابات، التي يمكن التخفيف من أضرارها من خلال التركيز على جانب الطلب، أي: الحد من عدد المرشحين المتنافسين في كل دائرة انتخابية، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال حصر عدد

المرشحين لكل قائمة انتخابية بعدد المقاعد المتاحة في كل دائرة انتخابية، بدلاً من معالجة جانب العرض، أي: عدد الأحزاب السياسية المسجلة؛ لأنها قد تتعارض والمعايير الديمقراطية فيما لو وُضِعَ النظام الانتخابي في العراق قيوداً على تسجيل الكيانات السياسية.

[1] –[https://www.stat.fi/til/evaa/2015/evaa\\_2015\\_2015-04-30\\_kat\\_001\\_en.html](https://www.stat.fi/til/evaa/2015/evaa_2015_2015-04-30_kat_001_en.html).

[٢] – الأصوات الضائعة: هي الأصوات التي حصلت عليها القوائم أو مرشحيها ولكن لم تتمكن من الحصول على أي مقعد، ويتم حساب الأصوات الضائعة بطرح مجموع الأصوات التي حصلت عليها القوائم الفائزة من مجموع الأصوات الصالحة في محافظة معينة. على سبيل المثال: بلغت الأصوات الضائعة في محافظة واسط ٤٩٥٠٢٧ صوتاً (مجموع الأصوات الصالحة) ناقص [١٧٣٦٠٨ أصوات (لتحالف دولة القانون) + ٧٧٧٧٤ صوتاً (لتحالف الأحرار) + ٦٣٢٣١ صوتاً (لتحالف المواطن)]، ومن ثم تُقسَم النتيجة الكلية على العدد الإجمالي للأصوات الصالحة وتضرب في ١٠٠ للحصول على النسبة المئوية للأصوات الضائعة.

[3] – Sa’ad Al-Abdali, “Legislative Encyclopedia of Iraqi Elections Post 2003,” 2016.

## أزمة مياه العراق .. تحديات وحلول

حيدر الخفاجي\*

٢٠١٨-١-٢٠

تتعرض منطقة الشرق الأوسط -ولاسيما العراق- منذ عدة سنوات لأزمة مياه حقيقية مع استمرار حالة سوء توزيع الحصص المائية من الأنهار المتجهة من دول المنبع إلى دول المصب؛ وقد تأثر العراق بذلك الأمر؛ لعدم وجود مصادر أخرى للمياه بما يتناسب مع حجم الاستهلاك، إذ أصبحت هذه العوامل محل خلافات بين دول المنطقة وباتت قابلة للانفجار في أي وقت ممكن، ولاسيما بعد التغيرات المناخية والبيئية، وشح المياه في السدود والأنهار، وعدم سقوط الأمطار في المدة الأخيرة، وتعاطف الحاجة إليها في زيادة استهلاكها. ويمكن القول إن هذه الأزمة باتت كبيرة ومعقدة، ولا تختص بالجانب العراقي فحسب، بل أيضاً بالدول التي تمرّ فيها الأنهار والتي تستفيد منها هذه الدول.

### الموارد المائية المتاحة في العراق

تختلف أنواع المصادر المتاحة للمياه في دول منطقة الشرق الأوسط، فبعضها تعتمد أساساً على المياه السطحية من مشاطئة الأنهر الدولية، مثل: العراق، وسوريا، ومصر، ودول أخرى، مثل: اليمن، وجيبوتي، ودول الخليج، وهي تعتمد اعتماداً أساسياً على المياه الجوفية وتحلية مياه البحر، بينما تستخدم دول أخرى مزيجاً من المياه السطحية والجوفية، وتستغل معظم الدول كل المياه السطحية المتاحة تقريباً، ولا تصل مياه كثير من الأنهار الرئيسية إلى البحار والمحيطات؛ حيث بنى عدد من دول المنطقة سدوداً ومنخفضات لتخزين المياه، فضلاً عن الاستثمارات الكبيرة في توسيع شبكات الري. يضاف إلى ذلك، قيام عدد آخر من دول المنطقة باستغلال التكنولوجيا في تحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه المستعملة.

غير أن معظم الاستثمارات التي تُقدّمت لم يكن يصاحبها -في أحوال كثيرة- إجراء ما يلزم من تغييرات مؤسسية وأخرى في السياسات، بل إنها في الغالب لا تحقق ثروة، بل هي مدمرة. ولم تشكل هذه السياسات حافزاً للاستخدام السليم للمياه في قطاع الزراعة -على سبيل المثال-، ولا يوجد برنامج عمل مستقبلي يسمح بالاستغلال الأمثل لتلك المياه والحفاظ على المياه السطحية المتجددة.

\* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

أما ما يخص العراق فهو يعتمد كلياً على نخلي دجلة والفرات إذ يعدُّ هذان النهران المورد الرئيس للمياه في البلاد، ولاسيما أن حوضهما يغطي مساحة (٧٠٥٥٠٠) كم<sup>٢</sup>، وتبدأ منابعمها من داخل الشريقي التركي، وقد قدرت وزارة التخطيط الإيرادات السنوية لنهر دجلة بـ(١٥,٣٧) مليار/م<sup>٣</sup> في حين قدرت الإيرادات السنوية لروافده بـ (٢٤,٢٣) مليار/م<sup>٣</sup>، وبإضافة كمية الإيرادات للروافد يكون المجموع الكلي لنهر دجلة (٣٩,٦٠) مليار/م<sup>٣</sup> بنسبة (٧٢,٣٪) وقدرت الإيرادات السنوية لنهر الفرات بـ (١٥,١٥) مليار/م<sup>٣</sup> بنسبة (٧,٢٧٪) من المجموع الكلي للإيرادات السنوية لنهري دجلة والفرات التي قدرت بـ (٥٤,٧٥) مليار/م<sup>٣</sup>. وتوجد في العراق مجموعة من الأحواض المائية مثل بحيرة الحبانية، والثرثار، والرزاة التي تحتوي على كميات من المياه ومن الممكن أن تساعد على تخفيف النقص المائي.

كانت إشكالات إدارة الموارد المائية في السنوات الأخيرة بالبلد -وما تزال- لا تقلل من مخاطر بعض دول الجوار في السيطرة على الموارد المائية من أجل فرض هيمنتها السياسية، فهناك دول إقليمية مجاورة تشارك العراق في الموارد المائية أثرت كثيراً بإحداث أزمة الجفاف الحاد التي تعاني منها البلاد.

### تزايد الطلب المائي في العراق

سجلت نسب تدفق مياه نخلي دجلة والفرات من المصدر التركي في السنوات العشر الماضية تديناً كبيراً إذ بلغت سبعة مليارات و ٦٦٠ مليون متر مكعب مقابل عشرين ملياراً و ٩٣٠ مليون متر مكعب في الثانية، التي كان يحصل عليها العراق سنوياً حتى مطلع تسعينيات القرن الماضي.

ويشير بعضهم إلى أن أهم أسباب ذلك هو تضاعف عدد سكان العراق في العقود الأربعة الماضية إلى ما يقارب ثلاث مرات -من نحو ١٠ ملايين نسمة في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٣٧,٥ مليون نسمة في عام ٢٠١٦-؛ حيث يبلغ معدل النمو السكاني الحالي في العراق نحو ١٥٪، وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم.

وفي ظل النمو السكاني في العراق وزيادة الطلب على الغذاء صاغت الحكومة السابقة سياسات زراعية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وأصبح القطاع الزراعي المستهلك الأكبر للمياه، ويتضح لنا أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة -متداخلة ومتربطة- تؤدي إلى زيادة الطلب على المياه:

- أولها: زيادة التعداد السكاني في العراق.
- ثانيها: زيادة الطلب نتيجة احتياجات التنمية.
- ثالثها: الإفراط الزائد في أنماط الاستهلاك المحلي للماء في هذا البلد.

### أبعاد أزمة المياه في العراق

بحسب مختصي الموارد المائية فإن شح المياه التي يمرُّ فيها العراق دفعه إلى استخدام جزء حيوي من مخزونه المائي لتلبية الاحتياجات المائية ضمن السدود والخزانات التي تراجعت كميات مخزونها في السنوات الأخيرة مسجلةً عجزاً بكميات كبيرة من مخزون الأعوام الماضية. وقد بيّن وزير الموارد المائية العراقي حسن الجنابي - في حديث له قبل أشهر - مخططات نشرتها مواقع إخبارية أشار فيها إلى إيرادات المياه خلال المدة من تشرين الثاني ٢٠١٦ ولغاية تشرين الأول ٢٠١٧، حيث توضّح المخططات قلة الإيرادات المائية مقارنة بالسنوات الماضية<sup>١</sup>.

ولعلّ أحد أهم أسباب شح المياه الحالية هي إقامة تركيا منشآت مائية على نجري دجلة والفرات، منها مشروع "GAP" الضخم -مشروع إحياء منطقة جنوب شرق الأناضول-؛ حيث أدّى إلى انخفاض كبير بكمية المياه في النهرين؛ إذ يسعى الجانب التركي إلى فرض تنفيذ مشاريعه المائية دون أي عائق، ورفض مبدأ تقاسم الموارد المائية المتاحة. ويرى مراقبون للشأن التركي أن ضرر تركيا على العراق أكبر من ضرر إيران وسوريا، إذ باشرت تركيا بالعمل في مشروع «GAP» الذي يضمُّ نحو ٢٢ سداً، و١٩ محطة للطاقة الكهربائية، ومشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة، والصناعة والمواصلات، والري، والاتصالات. ويعدُّ "GAP" -من حيث المساحة والسعة- أكبر مشروع في العالم، ويشمل المشروع تسعاً من المحافظات التركية، وحين الانتهاء منه ستقارب المساحة الزراعية المروية عن طريقه 1.8 مليون هكتار، أي نحو ١٩٪ من مساحة الأراضي المروية في تركيا<sup>٢</sup>. ومن أهم سدود هذا المشروع سد أتاتورك، الذي أُفتتح في تموز ١٩٩٢ ويقع على نهر الفرات، حيث تشعر تركيا أن ما ستملكه من مياه سيوفر لها ثروة وطنية تعادل ما تمتلكه دول المنطقة من النفط، وهذا ما جاء على لسان رئيس تركيا الأسبق سليمان ديميرل في حفل افتتاح سد

١- وزير الموارد المائية يكشف عن أزمة في مخزون المياه بالعراق.

2- The southeastern Anatolia Anatolia project (GAP)

أتاتورك، إذ قال: إن مياه الفرات ودجلة تركية، ومصادر هذه المياه هي موارد تركية<sup>٣</sup>.

استراتيجيات مواجهة تهديدات شح الموارد المائية في العراق وإدارتها:

يمكن طرح العديد من الأفكار الاستراتيجية لمواجهة التحديات المذكورة آنفاً؛ نوجزها بالآتي:

١. نقل الفائض المائي: تتلخص الفكرة في محاولة جرّ الفائض المائي من بلد أو بلدان عبر خطوط أنابيب ضخمة.

٢. استمطار السحب: وذلك باستخدام التقنيات الحديثة الذي كان يُعمل بها سابقاً في العراق، من طريق تلقیح السحب الركامية القابلة للتلقیح، وذلك لمحاولة زيادة كمية الأمطار.

٣. نقل جبل جليدي: حيث تُعدُّ هذه التقنية متقدمة، وهي من حيث التكلفة باهظة جداً.

ويمكن أيضاً وضع مجموعة من السيناريوهات تنطلق من الواقع العملي في مجال التنمية التي يتبنى بعضها البنك الدولي، ومن أهم هذه السيناريوهات:

- العمل على إنجاز استراتيجية شاملة لتنمية الموارد المائية للعراق.
- التعجيل بمشروع الربط المائي بين الدول الجارة للعراق أسوة بمشروع الربط الكهربائي، أو مشروع الغاز بين إيران والعراق.
- العمل على مشروعات استراتيجية في مجال تطوير تقنيات معالجة المياه وتخليتها ونقلها وتوطينها.
- إقامة مشروعات زراعية (عراقية-تركية-إيرانية) تقام على أرض العراق، وتُروى بمياه تركية-إيرانية، ويتقاسم الطرفان ريعها في إطار قانوني يُتفق عليه.

٣- أزمة المياه في العراق ناتجة عن سوء إدارة داخلية ورغبة تركية في الهيمنة على المنطقة.

## الاستنتاجات

- تعتمد التنمية في العراق على المياه بنحوٍ أساس كأي منطقة أخرى من مناطق العالم؛ وعلى هذا النحو شرعت كثير من دول المنطقة بالتصدي لمشكلة شح المياه عن طريق ضخ استثمارات في البنية التحتية، حيث زاد نطاق تغطية إمدادات المياه زيادةً ملحوظة، إذ أصبح ثلاثة أرباع سكان الدول المقترضة من البنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يحصلون على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي؛ وعلى الرغم من عدم انتظام الخدمات في أغلب هذه الدول، بنى عدد منها سدوداً وأنظمة تخزين للمياه الجوفية بالاستثمار الكثيف في توسيع شبكات الري.
- تغطي تأثيرات مشاريع المياه التركية على مياه الأنهار المنحدرة نحو العراق، كونها تشغل حيزاً واسعاً بين علاقات البلدين؛ الأمر الذي دفع العراق -دائماً- إلى السعي من أجل تحسين علاقته مع تركيا، وتوقيع بعض الاتفاقيات الاقتصادية لتمرير بعض حاجات تركيا.
- يُعدُّ وادي الرافدين أهم رافد في منطقة الشرق الأوسط، ويوجد فيه فائض كبير من المياه، لكنه يشهد مشكلات فعلية من ناحية الجانب التركي نتيجة للتطورات الراهنة في المنطقة، حيث يواجه العراق والدول المجاورة لتركيا أزمة مياه حادة؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى نشوب خلافات كبيرة في المستقبل القريب.
- يواجه العراق أزمة مائية متفاقمة بسبب نقص منسوب المياه في نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من تركيا، إذ انعكس ذلك سلباً على الواقع الزراعي، وأدى إلى استيراد أكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج؛ الأمر الذي بات يمثل تهديداً للأمن الغذائي، وزيادة مساحات التصحر، والملوحة، وانعدام الزراعة في مناطق كبيرة منها.

## الخاتمة

توالت في الأشهر الأخيرة التحذيرات من التغيرات المناخية التي ستُهزُّ العالم في العقود المقبلة، وتأتي منطقة الشرق الأوسط في صدارة الأقاليم المتضررة. وفضلاً عن ذلك فإن من الطبيعي جداً أن يكون العراق أحد أبرز الأطراف المتأثرة بالأزمة، أضف إلى ذلك أزمة المياه المتفاقمة بسبب نقص منسوب نهر دجلة والفرات اللذين يعتمد العراق عليهما في تأمين الماء بنحوٍ أساسي، حيث إن منابعهما تقع خارج أراضيه، ويمتدان لمسافات كبيرة في الأراضي التركية والأراضي السورية، وعلى الرغم من أن هناك اتفاقيات وقواعد دولية لاقتسام المياه بين الدول الثلاث (العراق، وسوريا، وتركيا) منذ عام ١٩٢٠ - بعد انفصال سوريا والعراق عن الدولة العثمانية، وكذلك «معاهدة لوزان» للصلح بين تركيا والحلفاء التي عقدت في عام ٢٤ تموز ١٩٢٣، وهي اتفاقية متعددة الأطراف بين بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا إذ تضمنت ١٤٣ مادة موزعة على ١٧ وثيقة ما بين اتفاقية، وميثاق، وتصريح، وملحق، ونظمت كذلك استخدام المضائق المائية التركية، وقواعد المرور والملاحة فيها زمن الحرب والسلام، حيث جاء في نص المادة ١٠٩ من الاتفاقية ما يأتي: «عند عدم وجود أحكام مخالفة، يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية للمحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منها وذلك حينما يعتمد النظام المائي (فتح القنوات، والفيضانات، والري، والبزل، والمسائل المماثلة) على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى، أو حينما يكون الاستعمال المائي في إقليم دولة ومصادر هذه المياه في دولة أخرى، بسبب تعيين حدود جديدة، وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم» - إلا أن الجانب التركي واصل نقضه لجميع الاتفاقيات وبنى ٢٢ سداً ضمن مشروع "GAP" الضخم. وهنا يمكن القول إن أي حلول ومعالجات لا تنطلق مع استراتيجية واضحة لأزمة المياه في العراق، ستكون بلا جدوى على الإطلاق، إذ نتجت أزمة المياه هذه عن عوامل وسياسات خارجية وأخرى داخلية، وقد تمثلت العوامل الخارجية في التغيير المناخي، والاحتباس الحراري، وانخفاض نسب الأمطار، وسوء تعامل دول المنبع لنهر دجلة والفرات مع الموارد المائية. أما الأسباب الداخلية فقد تمثلت في قلة السدود، والبحيرات، والتخزين الجوفي.

٤ - أزمة حوضي دجلة والفرات والتناقض بين المياه والتصحر.

## المصادر

- ١- رووداو الأخبارية: وزير الموارد المائية يكشف عن أزمة في مخزون المياه بالعراق  
<http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/2411201715>
- ٢- NRT: الأخبارية أزمة المياه في العراق ناتجة عن سوء إدارة داخلية ورغبة تركية في الهيمنة على المنطقة  
<http://www.nrttv.com/Ar/Detail.aspx?Jimare=64555>
- 3 -The southeastern Anatolia Anatolia project (GAP)  
<http://www.gap.gov.tr/en/what-is-gap-page-1.html>
- ٤- أزمة حوضي دجلة والفرات والتناقض بين المياه والتصحر، صاحب الربيعي، دار التوزيع، طلاس-دمشق، الساقى-لندن، ١٩٩٩.



## القرارات الصعبة – فرنسا في صراع بين السياسة الواقعية والأخلاقيات الجمهورية

كاثرين شكدام\*

٢٠١٨-١-٢٤

تمكّنت فرنسا فيما مضى من الحصول على مكانة مرموقة، تتمثل بتكوين دولة ذات سيادة حرة، أدت فيها القيم الجمهورية إلى أن تكون مصدر إلهام لشعبها، بعدما رسخت في دستورها مفردات الديمقراطية مثل: الحرية، والمساواة، والإخاء. وكان لدى فرنسا فيما مضى امتياز اختيار القرارات السياسية الخاصة بها، ولكن بسبب العولمة، ومع تقارب دول العالم تعرضت المناورات السياسية الفرنسية لكثيرٍ من السخرية السياسية.

إن السياسات المذكورة في كتاب (en même temps) (في الوقت نفسه)، جعلت الجمهورية الخامسة تتصارع مع التطورات الاجتماعية والسياسية المتوقعة منها؛ فالיום تواجه فرنسا واقع مرحلة ما بعد تنظيم داعش، ومواجهة الأخطاء المرتكبة في الماضي.

يقول جون بيير فيليو أستاذ الدراسات الحديثة بالشرق الأوسط في العلوم، في مقال نشر في موقع المحادثة (The Conversation): إن على فرنسا الاستمرار في اللجوء إلى المبادئ الأخلاقية كاستراتيجية في مواجهتها مع العالم العربي، وعرض قيم الحزب الجمهوري في الوقت نفسه. وكتب: ”الأخلاق هي سلاح استراتيجي حقيقي لفرنسا، وينبغي للدولة أن تتأكد من عدم التخلي عنها في تعاملها مع الأنظمة الاستبدادية، ولاسيما في مواجهة العالم العربي. غير أنه يتعيّن على الجمهورية فرض نفسها إلى أبعد من حدودها السياسية الداخلية من خلال الالتزام بتلك المبادئ التي حددت هويات المواطنين الفرنسيين، في الوقت الذي ستحافظ على سلامة كل من مؤسستنا، وإحساسنا بالهوية الوطنية“.

\* باحثة في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

ويشير البروفيسور فيليو هنا إلى نقطة بالغة الأهمية، وهي المعضلة التي قد تتجرأ كاتبة المقال فيه على القول إنها - في الواقع - أعراض جانبية لعصرنا السياسي النامي، وهي: الانقسام الاجتماعي-السياسي. وفي حين أن معظم العواصم الغربية كانت متمسكة بقيمها الديمقراطية، إلا أنّها قد لجأت إلى النظم القمعية باسم البراغماتية؛ كي تتماشى مع العديد من الانتقادات التي كانت تدعو الحكومات للتخفيف من تناقضاتها.

قال الكاتب فولتير: "أولئك الذين باستطاعتهم أن يجعلوك تصدّق بالخرافات، فبإمكانهم أن يجعلوك ترتكب أعظم الفظائع"، وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود ساندت فرنسا الطغاة، ومجرمي الحرب، والأنظمة الدينئة، ويتفق الجميع على أنّ رئيس النظام البعثي في العراق صدام حسين يعدُّ مثلاً واضحاً لجميع تلك الصفات تحت مسمى السياسة الواقعية، التي تعرف باسم "أهون الشرين" لدى فئة المثقفين الفرنسيين. لقد ساندت فرنسا تلك الأنظمة لتتمكن فيما بعد من تعزيز قدرتها في ممارسة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط الكبير، ولم تدرك فرنسا أنه في سعيها نحو تحقيق ذلك قد أدّى إلى خلق الوحش الذي أرادت القضاء عليه المتمثل بـ(التطرّف الديني المحلي)، وهي مفارقة لهذا البلد الذي لطالما سعى نحو إرساء العلمانية إلى أن تكون أساساً وطنياً.

لقد بدأ كل ذلك في عام ١٩٨٣ من اعتقاد فرنسا بأن العقود العراقية المربحة في عهد صدام حسين كانت تعارض التمكين الديمقراطي الإيراني؛ وبالتالي فتحت أبواب ظهور الإرهاب في الداخل. وفي ذلك الوقت افترض المنطق الفرنسي أن الموافقة على سياسة القمع التي اتبعتها صدام كانت أكثر استساغة من ادعاءات أمريكا بأن الجمهورية الإسلامية في إيران سوف تبدّد أي أمل غربي بمد نفوذه في المنطقة؛ وهو ما شكّل نقطة انطلاق لفرنسا في الطريق الطويل من الانقسام السياسي، والفصام الاجتماعي.

يقول البروفيسور فيليو: "لم يؤدّ استعمال صدام حسين للأسلحة الكيميائية ضد الأكراد في

عام ١٩٨٨ إلى دفع فرنسا بإعادة التفكير بالطّعم الجديد الذي عُثِر عليه لتنفيذ الواقعية السياسية“. وتحقيق مثل هذه الواقعية لم يجعل فرنسا تتحصّل على بعض العقود المرجحة فحسب، بل إنه أثر سلباً على سلامة مؤسساتها، ومكانتها داخل المجتمع الدولي.

إن مستقبل فرنسا في الشرق الأوسط -ولاسيما في العراق- سيحدده قدرة الرئيس إيمانويل ماكرون على التوفيق بين الجمهورية وقيمها الأساسية، وإصلاح الطبيعة السياسية المشوهة في تعاملها مع العراق والنظام الجديد للمنطقة.

ويعدُّ التأريخ خير درس لفرنسا بأن قصر النظر السياسي واللا أخلاقي يؤديان إلى إحداث كوارث مالية وعسكرية كبرى، إذ يتذكر المرء كيف انقلب نظام صدام في عام ١٩٩٠ على ”شركائه“؛ مما أدى إلى إحداث كارثة بالنسبة لفرنسا؛ الأمر الذي اضطرت فيه باريس إلى المشاركة في قصف البنى التحتية التي شاركت في بنائها بالعراق مع واشنطن ضد نظام صدام؛ إلا أنّ هناك بعض الدروس من الصعب تعلمها، حتى وإن شعرت بها.

وفي عام ١٩٩١ اختارت فرنسا مساندة صدام حسين مقابل إيجاد عراق محرر مخالفة بذلك ”الأخلاقيات السياسية“ التي تدعو إليها، ولم تقتنع فرنسا مرة أخرى في عام ٢٠٠٣ بسقوط النظام، وما تبع ذلك من ظهور تنظيم داعش المتطرف في أن تتخلى عن تدخلها لصالح التمكين السياسي.

إلا أنّ مفترق الطرق الذي وصلت إليه فرنسا اليوم يدفعها نحو التعلم من أخطاء الماضي، وأخذها بالحسبان في إصلاح الأنماط القديمة.

ومن شأن الكيفية التي تعامل فيها الرئيس ماكرون مع تهديدات التطرف الجهادي بعد داعش لسلامة الأراضي الفرنسية أن تحدد السلوكيات التي ستتبعها باريس نحو العالم العربي، وكما قال الرئيس اليميني السابق علي عبد الله صالح: ”سيتحتّم على ماكرون أن يتعلم الرقص على رأس

الثعابين إذا أراد لفرنسا أن تقاوم المد السياسي القادم“. ويقول أجنس ليفالويس -نائب رئيس معهد البحوث والدراسات الشرق أوسطية-: ”على ماكرون أن يحدّد ”المصير الفرنسي“.

لقد لعب ماكرون مع التيار وضده، بين مؤيد ومعارض فيما يخص السياسة الخارجية التي اتبعتها تجاه كل من لبنان وسوريا وفلسطين، فضلاً عن العراق وإيران؛ وذلك كي يتمكن من أن ينشر نفوذه في المنطقة التي فقد السيطرة عليها منذ مدة طويلة بسبب المخاوف من رفع مستوى طموحات الهيمنة الأمريكية.

ولكن ما الثمن الذي قد تضطر فرنسا إلى دفعه من خلال تصميمها -عن قصد أم لا- للتطرّف الراديكالي؟ إذ مع عودة ”الجهاديين“ الفرنسيين إلى بلادهم، فإن العلامة التجارية الخاصة بالبراغماتية الخاصة بباريس قد تكون أمراً مكلفاً للغاية.

إن عدم استعداد فرنسا الآن في ترسيخ ”سياسيتها“ ضمن الواقع الاجتماعي السياسي الجديد في المنطقة يعدّ مراعاة لتطلعات الدول، والمبادئ التي أعلنتها الجمهورية الفرنسية الخامسة سابقاً (السيادة وحق تقرير المصير السياسي).

إلا أنّ ارتكاب الأخطاء في الماضي لا يعني أن علينا فقدان الأمل، إذ بإمكان المراقب للوضع السياسي في المنطقة أن يرى أن في إنقاذ الرئيس ماكرون لسعد الحريري من براثن المملكة العربية السعودية، و”دفاعه“ عن مستقبل الانتخابات في العراق رغبة فرنسا -إن لم تكن حاجة ملحة- في القيام بفعل سياسي كبير مغاير ”للسخافات“ الماضية.

## تغير الموقف الفرنسي تجاه الشرق الأوسط

كاثرين شكدام\*

٢٠١٨-١-٢٨

### سياسة ماكرون الخارجية ذات الأبعاد الثلاثية

في مقابلة أجريت مؤخراً مع وكالة شفقنا للأخبار، أشار دينيس بوشارد مستشار الشرق الأوسط في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية إلى أن موقف فرنسا ومصالحها تجاه الشرق الأوسط يرتبط باحتياجاتها الوطنية المباشرة والأمن بنحو أكبر من الحاجة لتوجيه مستقبل المنطقة. وتعدّ فرنسا موطناً للمجتمعات القادمة من الشرق الأوسط؛ وهذا الأمر يجعل الجمهورية الخامسة أكثر عرضة للتطورات السلبية، ويؤكد بوشارد بقوله: "جغرافياً، تقع فرنسا قريبة جداً من أفريقيا والشرق الأوسط، وهذا يعني أنها تتأثر مباشرة بالتطورات التي تحدث في تلك المناطق، فأى شيء يحدث في الشرق الأوسط وأفريقيا هو مسألة ذات أهمية وطنية لفرنسا، وهو واقع لن يتغير".

وبحسب ما متوافر من معطيات نرى أنّ فرنسا لا تستطيع احتمال حدوث فوضى في المنطقة دون أن تحافظ على سلامة حدودها وتوازنها الاجتماعي السياسي، فمن منظور اقتصادي تعتمد هذه الدولة كثيراً على مستعمراتها السابقة لدعم أسواقها، وإدخال الثروة إلى اقتصادها الوطني. وعلى خلاف الولايات المتحدة التي تتمتع برفاهية موقعها في وسط المحيط الذي يعمل كعازل يساعدها في محاولاتها للهيمنة، فإن فرنسا بحاجة إلى بذل جهد أكبر للمحافظة على تماسكها واستمراريتها.

وعلى الرغم من أن فرنسا اتبعت حدها لتحقيق مصالحها الوطنية خلال العقد الماضي من أجل شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، لكنّ ظهور التطرف الطائفي في بلاد الشام، وما تبعه من آثار شهدتها الشوارع الأوروبية، فضلاً عن الخسائر المالية الكبيرة في (ليبيا)؛ أدت تلك الوقائع جميعها إلى حدوث تحوّل سياسي كبير تبلور في سياسة ماكرون الخارجية ذات الأبعاد الثلاثية: (الدبلوماسية، والتنمية، والدفاع).

\* باحثة في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

وفي حين أنّ واشنطن ما تزال تفضل اللجوء إلى الحلول العسكرية، إلا أنّ باريس تلجأ إلى نهج أكثر واقعية، والاعتراف بالواقع الأرضي والتعددية؛ فقد وعد الرئيس إيمانويل ماكرون بتقديم المساعدات الإنسانية والدعم على نطاق واسع عقب الانتصارات على تنظيم داعش الإرهابي في سوريا والعراق، والتقليل من مشاركة فرنسا في دعم الفصائل داخل المناطق التي يسيطر عليها "الإرهاب".

وقال ماكرون في كلمة ألقاها على متن طائرة هليكوبتر في ميناء تولون الجنوبي: "اليوم -بفضل جهود جميع الدول المعنية- هُزم تنظيم داعش عسكرياً في بلاد الشام تقريباً"، وأضاف: "أنا واثق بأننا سنحقق في الأسابيع القادمة انتصاراً عسكرياً على الأرض. وأرغب الآن أن نلتزم مع شركائنا لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والمساعدات للسكان".

تحملُ تصريحات الرئيس ماكرون دلالات أكبر بكثير من مجرد عروض لاستمرارية التعاون المتجدد، بل أيضاً الاعتراف بالواقع الجيوسياسي الجديد بعيداً عن السعي نحو التعاونات الثنائية مع دول أخرى كانت واشنطن تحرص على إسقاطها باستمرار. وقد جاء هذا التأكيد في "التحول" السياسي -أو بنحو أدق "اللهجة"- بعدما فُكَّ الارتباطُ العسكري في شهر كانون الثاني الماضي حينما سحبت فرنسا اثنتين من أصل اثنتي عشرة مقاتلة رافال (Rafale fighter) كانت تعمل في المنطقة.

وصرّح ماكرون بقوله: على الرغم من استمرار العمليات القتالية في المنطقة إلا أنّ مشاركة فرنسا ستقتصر على تقديم المساعدات في عملية التنمية هذا العام. ولكن ماذا تعني فرنسا بذلك، وإلى أي مدى ستؤثر قراراتها في المنطقة؟

من الصعب في يومنا هذا تجاهل أهمية الزراعة، وقدرة الدول على الحصول على الغذاء والماء، اللذين يُعدّان أسلحةً حرب غير متكافئة. إذ استعمل تنظيم داعش آلية التجويع في سوريا لإجبار المجتمعات المحلية على الخضوع له، بينما في اليمن تفرض بعض الدول حصاراً إنسانياً لإيقاف المقاومة.

وتوجّه منطقة الشرق الأوسط اليوم أنظارها إلى التحديات الزراعية والغذائية العالمية، وتفهم فرنسا -بنحو أفضل من معظم نظرائها الغربيين- أن انعدام وجود رؤية طويلة الأمد إلى جانب انعدام الاستقرار العسكري سيؤديان إلى تفاقم انعدام الأمن الاجتماعي على عتبة دارها،

وهو أمر تحاول باريس منع حدوثه؛ لأن ذلك سيؤدي إلى خلق موجة أخرى من تدفق المهاجرين. وحينما يكون للأمر علاقة بتعزيز التنمية الزراعية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فإن لدى فرنسا خبرة كبيرة في هذا المجال؛ إذ أنشأت المركز الدولي للبحوث الزراعية (CIHEAM) التي هي منظمة حكومية دولية تعمل في الشرق الأوسط، وتختص بالتنمية المستدامة للزراعة، وصيد الأسماك، والأمن الغذائي في المناطق الريفية والساحلية الذي تطوّر ليصبح أ نموذجاً قوياً في عام ١٩٦٢.

ومن المرجح أن يشمل نهج ماكرون الجديد في الشرق الأوسط الجغرافيا السياسية للغذاء، إذ إن وصف الأحداث في الشرق الأوسط -ولاسيما في العراق وسوريا اللتين تتحملان القدر الأكبر من العنف الذي يمارسه تنظيم داعش- يعدّ توضيحاً خطيراً لمجريات الواقع، فلا يمكن للمرء أن يقلل من شأن الدور الذي يؤديه الغذاء والماء والزراعة في إعادة رسم السياسة الجارية في المنطقة. ويعتقد بيير بلانك -الخبير في الجغرافيا السياسية للغذاء- أن "الأرض والمياه يجب أن تدرج في تحليلاتنا لفهم أفضل لسلوكيات معينة أو دينامياتها أو مخاطرها". وحذر بلانك من أن تشهد منطقة الشرق الأوسط -على عكس حال فرنسا في نهاية الحرب العالمية الثانية التي سعت إلى التضامن لحل أزمة انعدام الأمن الغذائي- اندلاعاً "للصراعات المحلية بنحوٍ مفرط". ويمكن أن تكون التجربة الفرنسية مفيدة لجميع الأطراف، إذ بإمكان الجغرافيا السياسية للغذاء أن تكون عاملاً محفزاً للانفراج السياسي الحقيقي تجاه فرنسا وليس أوروبا فقط من خلال السماح بأن يكون "التضامن" هو القاسم السياسي المشترك الجديد.



## الاتفاق النووي الإيراني بين الرفض الأمريكي والقبول الأوروبي

أحمد حسن علي\*

٢٠١٨-٢-١

في تموز من عام ٢٠١٥ وبعد ٢٠ شهراً من المفاوضات؛ تُوصِّل إلى الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة ١+٥ (الولايات المتحدة، وروسيا، وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، والصين مع الاتحاد الأوروبي) لرفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران مقابل تفكيك طهران لبرنامجها النووي، ودخل الاتفاق حيّز التنفيذ في كانون الثاني ٢٠١٦ تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة قد فرضت عقوبات أضرت بالاقتصاد الإيراني، وكبدتها خسائر كبيرة منذ عام ٢٠١٢ لإجبارها على تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم. ومع رفع تلك العقوبات تمكّن الإيرانيون من استخدام النظام المالي العالمي في حركة التجارة، والوصول إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار من أموالهم المجمدة بالخارج، وقدرتهم على استئناف بيع النفط في الأسواق الدولية. وكانت مصادر استخباراتية دولية تتوقع اقتراب إيران قبل تنفيذ الاتفاق من إنتاج قنبلة ذرية في مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر، لكن تنفيذ الاتفاق حرم طهران من تلك الفرصة المحتملة. وبالمقابل، يقوم الرئيس الأمريكي بتوقيع وثيقة تجمد العقوبات كل ١٢٠ يوماً. وقد دأب ترامب على انتقاد الاتفاق الذي تُوصِّل إليه في عهد باراك أوباما، وحرص منذ دخوله إلى البيت الأبيض مطلع العام ٢٠١٧ على التهديد المستمر بإلغاء الاتفاق، ومدد قرار تعليق العقوبات المفروضة على إيران، وأعلن استمرار العمل بالاتفاق النووي "للمرة الأخيرة"، وطالب بإجراء اتفاق جديد مع الأوروبيين لمعالجة ما عدّها ثغرات في اتفاق عام ٢٠١٥، وإلا فإن بلاده ستسحب من جانب واحد دون التفاوض مع إيران، واضعاً الأوروبيين أمام خيارين: إما القبول بشروطه، وإما الإبقاء على الاتفاق ومواجهة الولايات المتحدة.

من جانبها، قالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن إيران تلتزم بتنفيذ التزاماتها النووية ضمن الاتفاق خلال عامه الثالث؛ وإن امتثال طهران لتنفيذ بنود الصفقة، تعطيها فرصة كبيرة

\* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

للفوز باللعبة الدولية، وضمان استمرار التعاملات الاقتصادية الأوروبية على الرغم من أن نتائج الاتفاق بطيئة المفعول في الاقتصاد الإيراني على النقيض من التوقعات الشعبية في تحسُّن سريع للوضع المعيشي.

ولكن إذا قررت إدارة الرئيس ترامب الانسحاب من الصفقة مع بقاء الدول الأوروبية، ثم التوجه إلى فرض عقوبات أمريكية على الشركات الأوروبية التي تقوم بأعمال تجارية في إيران، فإن هذه الشركات ستواجه خيارين إما انسحابها من إيران، وإما المخاطرة بجرمان دخولها إلى السوق الأمريكية الأكبر حجماً والأكثر ربحاً.

وكانت إدارة الرئيس ترامب قد تجاهلت الانسحاب من الاتفاق النووي مرتين خلال الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٧، لكنها بدأت الحديث عنها منتصف تشرين الأول، ورفض الرئيس ترامب التصديق - بنحو دوري - على الاتفاق النووي، لكنّ ضغوطاً كبيرة من الكونغرس وبعض أعضاء إدارته، جعلته يوافق في كانون الأول بشرط إعادة الاتفاق مع الأوروبيين.

والدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي التي شاركت في الاتفاق أكدت مراراً تمسكها به، ورأت أنه يمنع امتلاك طهران قنبلة نووية. وفي حال امتلاكها؛ قد تنشب حرب شاملة بمنطقة الخليج التي تعاني أصلاً من الاضطرابات؛ وهذا ما يجعل من غاية ترامب بالانسحاب محل تساؤلات، فبعد زيارته للرياض في أيار ٢٠١٧، أعلن عن وقفه إلى جانب حلفائه الخليجيين في مواجهة الخطر الإيراني، وقال إن إيران تشكل تهديداً مباشراً لبلاده. وكانت المملكة العربية السعودية قد وقعت أكبر صفقة تسليح في التاريخ مع الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من ٤٥٠ مليار دولار.

ويبدو أن هدف الرئيس ترامب متعلق بالاقتصاد وليس بالسياسة، فكلما تصاعدت نبرة التهديد بين واشنطن وطهران، هرع حلفاء الولايات المتحدة - خصوم إيران - الإقليميون لعقد صفقات تسليح بمئات المليارات من الدولارات مع واشنطن. وترغب المملكة العربية السعودية في إلغاءه والعودة بالعلاقات الأمريكية الإيرانية إلى ما قبل ٢٠١٥. وما يهم الرئيس ترامب هو أن يحصل على تنازلات إيرانية لصالح حلفائه الاستراتيجيين في الشرق الأوسط (إسرائيل والمملكة العربية السعودية) اللتين اتفقتا ضد النظام الإيراني.

فيما تسعى إيران إلى الإبقاء على الاتفاق، وهو ما بدا واضحاً من تصريحات المسؤولين

الإيرانيين، بدءاً من الرئيس حسن روحاني ووزير الخارجية محمد جواد ظريف وقادة الحرس الثوري. إن السعي إلى تغيير بعض بنود الاتفاق من دون موافقة الإيرانيين والتفاوض معهم أمر غير ممكن ولاسيما مع الرفض القاطع لإيران وروسيا والصين، وإن التزام طهران بتنفيذ بنود الاتفاق وبإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد عامين من توقيع الصفقة، لا تعطي أي فرصة معقولة لتشديد الشروط. وفي حالة أي تعديل من طرف الكونغرس عبر تشريعات جديدة تشدد الشروط والعقوبات، فإن ذلك سيشكل انتهاكاً للاتفاق. ويحاول الأوروبيون عبر مشاوراتهم مع الأميركيين إقناعهم بعدم الانسحاب، والتفاوض على اتفاق جديد مع إيران حول برنامجها الصاروخي ونفوذها الإقليمي. إلا أن إيران لا تقبل الربط بين الاتفاق النووي والبرنامج الصاروخي. وهو رفض تقبلته إدارة الرئيس أوباما وفضلت التفاوض أولاً على المسألة النووية ثم البرنامج الصاروخي ومشكلة الإرهاب في الشرق الأوسط.

ويبدو أن الإيرانيين -وبسبب الضغوط الهائلة لإدارة الرئيس ترامب عليهم وعلى الأوروبيين- قد قبلوا ببدء حوار حول المسائل الثلاثة السابقة. والظاهر أن الإيرانيين يريدون الاستفادة من الخلاف الأمريكي الأوروبي. وهناك رغبة أوروبية لاحترام الاتفاق طالما بقيت إيران تحترمه من دون المشاركة الأميركية، وحينها سيترتب على الاتحاد الأوروبي حماية الشركات الأوروبية الناشطة في إيران من عقوبات أميركية محتملة.

وهذا التوجه الأوروبي عبّر عنه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأهمية استمرار الحوار مع إيران والتحذير من لهجة الخطابات السياسية الأمريكية والإسرائيلية والسعودية التي قد تقود فعلياً إلى الحرب.

وقد توجهت إيران بعد الاتفاق النووي إلى الأسواق الأوروبية ووقعت صفقات كبيرة للاستثمار في إيران، ووقعت إيران على اتفاقيات لشراء ١٠٠ طائرة إيرباص، وعلى استيراد المنتجات الألمانية، وصفقات نفطية وتصنيع سيارات مع فرنسا، واتفاقيات مع إيطاليا بشأن الطاقة والبنية التحتية.

وفي حقيقة الأمر، لا يمكن لإدارة الرئيس ترامب أن تبطل الاتفاق النووي من جانب واحد؛ لأنه اتفاق دولي، وما هي إلا طرف فيه ضمن مجموعة أطراف؛ وبالتالي كل ما يمكن أن يفعله الرئيس ترامب هو الانسحاب من هذا الاتفاق مما لا يشكل بالضرورة إلغاه. ولكن

من الناحية الواقعية، ستؤدي العقوبات الأمريكية على طهران بعد الانسحاب وعلى الشركات الأجنبية العاملة في إيران، إلى خشية تلك الشركات وأصحاب الاستثمارات وقلقهم؛ مما يعني في حال رضوخ الشركات إلى عواقب سيئة على الاقتصاد الإيراني؛ وفي النهاية انهيار الاتفاق النووي. وحينها ستعيد طهران العمل ببرامجها النووية التي كانت ما قبل اتفاق ٢٠١٥، وتقترب من الحصول على سلاح نووي مع استمرار برامجها الصاروخية البعيدة المدى؛ وبالتالي لن تصبح إسرائيل والمملكة العربية السعودية - حليفنا الولايات المتحدة- في خطر، بل إن الأمر أبعد من ذلك.

والسؤال الذي يرغب الكثيرون أن يسمعوا إجابته من الرئيس ترامب، هو: كيف ستصرف إدارته لتطورات ما بعد إلغاء الاتفاق؟ إن إدارة الرئيس ترامب ستكون في مأزق كبير في كيفية التعامل مع السلاح النووي الإيراني. ويخطئ من يعتقد أن إلغاء الاتفاق وإعادة العقوبات ستؤجج الشارع الإيراني للقيام بثورة للإطاحة بنظام الجمهورية الإسلامية. لكن بكل تأكيد سيفضي انهيار الاتفاق إلى وضع اقتصادي أسوأ للإيرانيين، لكنه سيتسبب أيضاً بتهديد المنطقة والأمن الدولي؛ لذا فإن قلق الأوروبيين ليست لخوفهم من خسارة السوق الإيرانية، بل إن القلق نابع بالأساس من الأهمية الأمنية.

ومما لا شك فيه، أن إدارة الرئيس ترامب ستسعى بطرق مختلفة إلى التهرب من الاتفاق. وإذا قرر خلال شهر أيار ٢٠١٨ الانسحاب وفرض عقوبات ضد إيران والشركات المتعاملة معها، فإن الدول الأوروبية هي من تقرر فيما إذا تريد إبقاء الاتفاق النووي أم لا. وخلال الأشهر القادمة سيعمل الطرفان الأوروبي والإيراني لإيجاد حلٍّ لمستقبل الاتفاق دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية.

وتأمل طهران - في حال انسحاب الولايات المتحدة- أن تبقى الدول الأوروبية ملتزمة بتعهداتها وتتمكن من معالجة الأضرار الناجمة عن العقوبات الأمريكية، وحينها ستكون أوروبا وإيران في عهد جديد.

وإذا ما قامت دول الاتحاد الأوروبي بحماية الشركات الأوروبية الناشطة مع إيران من العقوبات الأمريكية، فحينئذ ستضحى أوروبا بمصالحها الاقتصادية العميقة مع الولايات المتحدة الأمريكية لأجل ما تراه أهمية أمنية عظيمة وهي عدم امتلاك إيران السلاح النووي.

## فرنسا الشريك الاستراتيجي المهمّ في الشرق الأوسط

كاثرين شكدام \*

٢٠١٨-٢-٤

في كلمته خلال المنتدى الاقتصادي العالميّ في مدينة دافوس السويسريّة شدّد الرئيس الفرنسيّ إيمانويل ماكرون بوضوح على عزمه بأن تستعيد فرنسا موقعها بين الدول العظمى، وتعيد تأكيد نفسها كشريك استراتيجيّ متعدّد الأقطاب، مجسداً ذلك في ثلاث كلمات: ”فرنسا قد عادت“.

وخلافاً لسلفيه -وكما ذُكر في كتابه ”الثورة“- فإن لدى الرئيس ماكرون رؤية يعتقد من خلالها أنّها ستسمح لفرنسا بالظهور كجهة فاعلة مرّة أخرى، مدافعاً عن القيم التي تجسدها الجمهورية الفرنسيّة: ”الحرية والأخوة والمساواة“. فإذا كانت الأقوال القديمة الخاصّة بالجمهوريين السابقين تثير السخرية لدى بعض الخبراء على مرّ السنين؛ بسبب التعصّب العلمانيّ الفرنسيّ تجاه الأقليات الدينيّة، فضلاً عن الشعور بالتفوق العرقيّ في ردودهم حول الهجرة، فيعتقد ماكرون أنه بإمكان فرنسا العودة إلى طبيعتها الحقيقيّة في ظلّ المناخ السياسيّ الصحيح. وإن هذا الاعتقاد الذي يجب أن يُفرض تأثيره داخل حدود الجمهورية هو ما سيجعل فرنسا شريكاً جذاباً. ولكون فرنسا عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإنها تحت رئاسة إيمانويل ماكرون ستتحصّل على السلامة العقلانية والنهج البراغماتيّ.

ويمكن تلخيص الرؤية الفرنسيّة التي رسمها الرئيس ماكرون في السطور التي كتبها دفاعاً عن الجمهورية في عام ٢٠١٥ وذلك قبل وصوله للسلطة، يقول ماكرون: ”إن هذه المهمّة التي حملتها فرنسا على عاتقها لعدّة قرون، هو ما سيمنحها مكانتها المستحقّة، وهي المهمّة نفسها التي تركت التأثير التاريخيّ لفرنسا لدى العالم، فقد شاركت هذه الدولة في نقل الأفكار النيرة لتحرير العالم من الجهل والأديان التي من شأنها استعباد الأفراد، والعنف الذي ينفي وجود الفرد، وذلك منذ عصر النهضة من خلال التنوير، ومن خلال الثورة الأمريكيّة، وحتى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومكافحة الاستبداد، وانطلاقاً من رغبة الشعب الفرنسيّ الذي يطمح

\* باحثة في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

بأن تكون فرنسا الجهة التي ستحارب الظلم والاستبداد في العالم على الدوام، ورغبة عميقة في إخبار الآخرين بمفهومهم عن العالم لصالح الجميع.

إن المبدأ الأساس لدى كتاب الموسوعة (Encyclopaedists) وعلى رأسهم ديديروت، هو على الأرجح الطموح الانفعالي الذي يمثل الرغبة الفرنسية، فلا شيء يجافي الحقيقة الفرنسيّة أكثر من أن نحاول الرجوع إلى جوهرنا الحقيقيّ.“

وبعيداً عن المثالية الوطنيّة التي تسعى فرنسا إلى تحقيقها، يجب عليها أن تدرك أنها لو أرادت فعلاً عودة امتلاكها للسلطة فعليها أن تركز في نشر صناعاتها بالشرق الأوسط من خلال اللجوء إلى الدبلوماسية والتطوّر السياسيّ.

وقد كتب الجنرال شارل ديغول في ”مذكرات الحرب“ (War Memoirs) حول موطن المفارقة في ”قضية الشرق المعقد“: ”على الرغم من المخاطر والتعقيدات كافة التي تواجهها باريس في المنطقة، إلا أنّ الشرق الأوسط ما يزال يحتفظ بمصالح استراتيجية لفرنسا، وهي مشروطة بقدرتها المستقبلية في تقديم سلطة تتناسب مع الأسواق الجديدة التي ستفتحها باريس. ولكي ندرك سياسات فرنسا في الشرق الأوسط إدراكاً كاملاً -ولاسيّما في منطقة الخليج- علينا أن نتقبّل الحقيقة المرّة: إن فرنسا ستعمل دائماً على وفق ما يصبّ في مصلحتها القصوى“.

إن الاعتراف بهذا الواقع لا يشير -بأي حال من الأحوال- إلى انتقاد الجنرال ديغول -بل العكس تماماً- إذ سيكون من عدم الفطنة لأيّ أمة أن تتبع سياسات تتعارض مع مصالحها الذاتية، فالآن، يكمن مفتاح الحصول على السلطة باتباع الطرق التي تحقّق المصالح الذاتية.

وعلى مدى عدّة عقود، رسمت النخب السياسيّة الفرنسيّة -سواء أكانت تحت حكم نيكولا ساركوزي أم فرانسوا هولاند- طموحاتها الشخصية ودعمتها وعززتها، وبدلاً من السعي نحو تطوير الدولة القوميّة، كان سعيها يتّجه نحو تقدّم فئة ديمغرافية محدّدة، وهي ”النخبة“؛ وقد شكّل ذلك صعوبة في فسخ المجال أمام إنشاء التحالفات، وهو ما أشار إليه الكثيرون في فرنسا بـ”السخرية من الاقتصاد الجامح“. فمثلاً، تحت رئاسة فرانسوا هولاند -التي انمازت بالتقرّب من المملكة العربيّة السعوديّة- انضمت باريس سياسياً ودبلوماسياً إلى تلك القوى، التي تتناقض مع قيمها الأساسيّة الداخليّة وتقاليدها، ويبدو أن إيمانويل ماكرون يرغب بكسر هذه الشراكات؛ فقد قال فرانسوا آيسا توازي -مؤسس مركز الأبحاث كامينا والمستشار السابق

للشرق الأوسط في كواي دورساي- في مقابلة أجريت معه: ”إنّ عقيدة ماكرون تتمثّل في الحوار مع جميع الأطراف، لوضع نفسها كوسيط ذي مصداقيّة في الشرق الأوسط“.

ويسعى ماكرون إلى تنويع محفظته السياسيّة ليحقق مصالح فرنسا بنحو أفضل؛ وبالتالي يستعيد مكانته كوسيط استراتيجي للسلطة، التي فقدها الآخرون ولاسيّما الولايات المتحدة.

### هنا تكمن الفرصة الذهبية

كتب مارتن جاي: ”لا يمكن لأوروبا أن تتحمّل حرباً أخرى في الشرق الأوسط، ولاسيّما إذا كانت هذه الحرب يقودها نظام استبدادي لا يرغب في تحمّل العواقب الاجتماعيّة والسياسيّة والماليّة لهذه التحركات العسكريّة“.

إن على فرنسا أن تُدرك الأخطار التي تؤدّي إلى خلق مزيد من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، والتي ستؤثّر تبعاً على سلامة حدودها وسيادتها وأمنها القوميّ، وتكمن مصالح فرنسا في تحقيق السلام، وتعزيز الاستقرار السياسي. وتحت رئاسة ماكرون ستكون التحركات العسكريّة الخيار الثاني ضمن الأولويّات الأكثر إلحاحاً، إذ سيكون الشغل الأهم لدى الرئيس الفرنسي هو إعادة الإعمار؛ وهذا لا يعني أن فرنسا ستكون الشريك المثاليّ، إلا أنّ باريس الآن ستكون أكثر ميلاً نحو الإصغاء إلى المنطقة ككلّ، على عكس سياستها السابقة.

### ما تأثير ذلك على العراق؟

إذا كان الرئيس ماكرون عازماً بالفعل على تحديّ الوضع السياسيّ الحاليّ في الشرق الأوسط، فهناك فرصة متاحة أكبر من أن يتمّ تجاهلها؛ إذ سيحتاج العراق إلى تكوين تحالفات استراتيجيّة جديدة تركز إلى المصالح التجاريّة المشتركة، والسياسة الجغرافية الحكيمة إذا كان يرغب حقاً بتحسين اقتصاده المضطرب الذي خسره في فترات الاستبداد والحرب.

وتعدّ فرنسا شريكاً مثيراً للاهتمام ولاسيّما أنّها تسعى إلى إظهار نفسها كقوة عالميّة رائدة، غير أنّ النداء الرئيس الذي تعرضه الآن هو توجيهها نحو إنشاء دول مؤسساتيّة؛ إذ تركز إلى فكرة أن الفرنسيين هم أطفال الدولة، وهذا ساعد فرنسا في تطوير مؤسسات حكوميّة قويّة.

وفي ظلّ الجمهوريّة الثالثة، اتّجهت الحركة الشعبيّة نحو الإصلاحات في قطاع التعليم لتمكين جميع المواطنين؛ وبالتالي تأكيد حقّ الحريّات المدنيّة، إذ كانت الفكرة هي تحرير الفرنسيين

من قبضة الجهل، والظلام، وتقديم التغيير الاجتماعي؛ إذ تعد الحرية موضوعاً مهماً جداً لفرنسا وحتى للرئيس ماكرون، إذ جعله الموضوع الأساس لبياناته السياسيّة.

## علاقة الأمم المتحدة بالعراق

علي المولوي \*

٢٠١٨-٢-١١

لم تكن علاقة الأمم المتحدة بالعراق على مدى العقود الأربعة الماضية خالية من الاضطرابات على مختلف الصُّعد، لكن منذ العام ٢٠٠٣ عملت الأمم المتحدة بنحوٍ كبيرٍ على مساعدة هذه الدولة بإحلال السلام والأمن داخلياً وخارجياً؛ إذ خلال مدة دامت ١٣ عاماً -حقبة العقوبات الاقتصادية إثر حرب الكويت- عُدَّ العراق دولة منبوذة تهدد السلم والأمن الدولي، واليوم وبعد أن خرج من حرب مكلفة مع داعش، يقف العراق على مفترق طرق، وبات المجتمع الدولي والأمم المتحدة يحتاجان إلى إعادة النظر بالزاماتهما تجاه البلد من أجل تعزيز المكاسب الأخيرة. ولا بدَّ من إجراء تقييم نقدي لدور الأمم المتحدة في العراق لتحديد أفضل مسار للمضي قدماً، ومن المهم حين القيام بذلك أن ننظر إلى كيفية تطور دور الأمم المتحدة في العراق، وأن نأخذ بالحسبان أي أخطاء وأوجه قصور.

لقد كان العراق من الدول المؤسسة للأمم المتحدة، وانضم إليها لأول مرة في ٢١ كانون الأول ١٩٤٥ كدولة عضو، وشغل صفة عضو غير دائم لمرتين في مجلس الأمن، وبدأت أولى برامج الأمم المتحدة في العراق في عام ١٩٥٥، وكان الحدث الأساس الذي أدَّى إلى تغيير علاقة العراق بالأمم المتحدة حينما غزا صدام حسين الكويت في عام ١٩٩٠، إذ أصدر مجلس الأمن -بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المخصص لأشد الانتهاكات الصارخة للنظام الدولي- عدة قرارات، منها: القرار ٦٨٧ (١٩٩٠) الذي أذن باستعمال القوة العسكرية ضد العراق، وعُدَّه مسؤولاً "بموجب القانون الدولي عن أي خسائر مباشرة أو أضرار ناجمة عن غزو الكويت واحتلاله إياها"، فضلاً عن فرض عقوبات اقتصادية مشددة على العراق وحظره لتوريد الأسلحة.

وركزت الأمم المتحدة في ثلاث مهامٍ رئيسة على مدى ١٣ عاماً، هي: فرض عقوبات للحد من قدرة العراق على تطوير أسلحة الدمار الشامل، ونشر فرق الوكالة الدولية للطاقة

\* رئيس قسم الأبحاث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

الذرية لرصد برامج الأسلحة في البلد وتفتيشها، وإدارة برنامج النفط مقابل الغذاء.

وقد تحدّد دور الأمم المتحدة في البدء بموجب القرار ١٤٨٣ الذي صدر في ٢٢ آيار ٢٠٠٣، وذلك في أعقاب الإطاحة بنظام صدام حسين، إذ حدّد ذلك القرار الخطوط العريضة لإطار إنشاء بعثة سياسية من شأنها أن تؤدي دوراً رئيساً في دعم سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي للمساعدة في تمهيد الطريق للانتقال إلى حكومة عراقية منتخبة، وبموجب قرار ١٥٠٠ صوت مجلس الأمن في ١٤ آب ٢٠٠٣ على إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة (UNAMI) إلى العراق رسمياً، وتألّفت البعثة - بقيادة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة سيرجيو فييرا دي ميللو - من حوالي ٦٥٠ موظفاً دولياً، وكان ٣٠٠ شخص منهم متمركز في فندق القناة في بغداد. بيد أن نقطة التحول الرئيسة التي أثّرت في تدخل الأمم المتحدة في العراق حينما استهدفت شاحنة مفخخة فندق القناة؛ مما أسفرت عن مقتل ٢٢ شخصاً كان من بينهم دي ميللو، وبعد شهر من الحادثة، استهدف تنظيم القاعدة في العراق الفندق مرة أخرى؛ مما أدّى إلى إجلاء معظم موظفي الأمم المتحدة. وعلى مدى السنوات الأربع التي تلت تلك الحوادث، فرضت الأمم المتحدة قيوداً شديدة على وجودها في العراق، وأُديرت برمجتها المخصصة للعراق من البلدان المجاورة إلى حد كبير، وبناءً على طلب الحكومة العراقية جُددت ولاية البعثة كل عام، إلّا أنها بقيت دون تغيير حتى آب ٢٠٠٧، حينما اتخذ قراراً مهماً بتوسيع نطاق الولاية إلى حد كبير على وفق القرار ١٧٧٠ لعام (٢٠٠٧).

وجاء هذا القرار محددًا للمسار المستقبلي للبعثة، مؤكداً دور الأمم المتحدة في "دعم جهود الشعب العراقي والحكومة العراقية في تعزيز مؤسسات الحكومة التمثيلية، وتعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وإشراك البلدان المجاورة، ومساعدة المجموعات المستضعفة، بما في ذلك اللاجئين والنازحون داخل البلاد، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني."

هناك جانبان رئيسان لعمل البعثة يتضمنان ما يأتي: دعم تنفيذ المبادرة المشتركة لعام ٢٠٠٧ التي تعرف باسم الاتفاق الدولي مع العراق (International Compact with Iraq)، وتوفير "التنسيق الفعال بين الجهات المانحة لبرامج إعادة الإعمار والمساعدات المهمة من خلال الاعتماد على مرفق الصندوق الدولي لإعمار العراق" (IRFFI).

وبعد مضي عشر سنوات، تبدو أولويات العراق اليوم مشابهة تماماً، إذ إن الدمار الناجم عن الحرب مع تنظيم داعش، والعجز المالي يشيران إلى أن البلاد تحتاج إلى تعبئة الجهود الجماعية للمجتمع الدولي من أجل إعادة بناء المحافظات المحررة وتلبية احتياجات الملايين من العراقيين الذين تضرروا من ذلك النزاع؛ وهنا ثمة دروس مهمة من تجارب العقد الماضي يمكن الاستفادة منها، ولاسيما فيما يخصّ الفشل والنقص في تحقيق الأهداف الإنمائية المعلنة.

وكان من المفترض أن يكون اتفاق عام ٢٠٠٧ خطة وطنية تستمر لخمس سنوات بقيادة الحكومة العراقية، وتشترك في رئاستها الأمم المتحدة بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لوضع البلاد على طريق السلام والحكم السليم، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية. وكجزء من الاتفاق، تلتزم الحكومة بمجموعة شاملة من المعايير، وفي المقابل، ستوجه الأمم المتحدة المانحين الدوليين والمنظمات المتعددة الأطراف لتوفير الدعم اللازم لتيسير تنفيذ الاتفاق. وكان الهدف الأساسي للاتفاق هو "استعادة ثقة الشعب العراقي في الدولة، وقدرتها على حمايتهم، وتلبية احتياجاتهم الأساسية"، وبالمثل، سعى مرفق الصندوق الدولي لإعمار العراق (IRFFI) إلى استحداث آلية تُمكن المانحين الدوليين من أن يتعهدوا فيها بالأموال المخصصة للبرامج بما ينسجم مع أهداف وغايات الاتفاق. وفي إطار الآلية التي أنشأها مرفق الصندوق الدولي لإعمار العراق (IRFFI)، أنشئ صندوقان: أحدهما تديره الأمم المتحدة، والآخر يديره البنك الدولي -الذي حصد أكثر من ١,٨٤ مليار دولار من التبرعات بحلول عام ٢٠٠٨-، وبدأت هذه المساعي الطموحة بنحوٍ قوي وماندفع، إلا إنها تراجعت بغضون ١٨ شهراً، وليس من قبيل المصادفة أن عودة الأمم المتحدة للعمل في العراق جاءت بعد وقت قصير من ازدياد عدد القوات الأمريكية في العراق (the Surge) في كانون الثاني ٢٠٠٧؛ وبفضل شركائها العراقيين مهّد الهجوم الكبير لمكافحة الإرهاب الطريق أمام إيجاد بيئة أمنية معززة بنحوٍ ملحوظ بحلول صيف عام ٢٠٠٨. ولكن في هذه المرحلة، أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة كانت تعتزم سحب عدد كبير من قواتها -ابتداءً من عام ٢٠٠٩ وبلغت ذروتها في انسحاب جميع القوات القتالية بحلول عام ٢٠١١-، ومع الانسحاب التدريجي للقوات الأمريكية، تراجع معها اهتمام المجتمع الدولي في البلاد كذلك.

وبعد تحرير جميع الأراضي العراقية من سيطرة تنظيم داعش والانتهاء الرسمي للعمليات العسكرية، تمرّ البلاد بمرحلة حرجة، ويتعيّن فيها على الحكومة والمجتمع الدولي إعادة تشكيل

أولوياتهما؛ لضمان مواجهة المجموعة الآتية من التحديات. وعلى غرار اتفاق عام ٢٠٠٧، فإن نهج الأمم المتحدة القائم يسعى إلى تعبئة جهود المجتمع الدولي لدعم احتياجات العراق في حقبة ما بعد الحرب، ويدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوقاً للمانحين يدعى مرفق التمويل لتحقيق الاستقرار (FFS) للإسراع من عملية عودة النازحين من خلال إعادة الخدمات الأساسية إلى المناطق المحررة، في حين ينظم البنك الدولي مؤتمراً استثمارياً في الكويت في شباط ٢٠١٨ من شأنه أن يجذب كبرى الشركات للاستثمار في إعادة الإعمار، ولكن مع بدء انسحاب الأفراد العسكريين التابعين للتحالف الدولي، هنالك قلق من أن المجتمع الدولي قد يفقد اهتمامه مرة أخرى.

تتألف الأمم المتحدة في العراق من كيانين منفصلين، هما: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (UNAMI) التي تقدم تقاريرها إلى إدارة الشؤون السياسية في نيويورك، وفريق الأمم المتحدة القطري الذي يضم ٢٠ وكالةً وصندوقاً وبرنامجاً تعمل في البلاد.

وحيثما جدّد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تموز ٢٠١٧، تضمّن التجديد على شرط جديد ومهمّ يتعيّن فيه على الأمين العام إجراء تقييم خارجي مستقل لعمل الأمم المتحدة في العراق بحلول ١٥ تشرين الأول ٢٠١٧، على أن يبحث التقييم في "الهيكلة، والموظفين، والموارد، والأولويات، والمجالات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية؛ من أجل ضمان تشكيل أنسب للبعثة (UNAMI) وفريق الأمم المتحدة القطري"، وتجدد الإشارة إلى عدم إجراء أي تقييم شامل لبعثة الأمم المتحدة في العراق من قبل. وقد قُدّم التقرير إلى مجلس الأمن في ١٥ تشرين الثاني في خطاب صدر عن الأمين العام، إذ ذكر فيها توصيات بإجراء تغييرات مهمة في كيفية وضع الاستراتيجيات الخاصة بالبعثة وطرق قياسها للتأثير؛ ويقترح إعادة هيكلة الموارد والموظفين، ويحدد التقرير المبادئ التوجيهية التي ينبغي أن تحدد فيها البعثة أولوياتها.

ويقرُّ التقرير أن عدم فعالية العمليات يكمن داخل هيكل البعثة، وأن الانقسام بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والفريق القطري يخلق توترات كبيرة، ويضعف جهود العمل بصرف النظر عن الارتباك الذي يسببه هذا الانقسام للجهات العراقية المعنية، ومن الضروري اعتماد آلية تدمج عمل جميع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة؛ لضمان وحدة الهدف. وبيّن توزيع ميزانية عام ٢٠١٧ الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

مقدار التخصيص من مجموع الميزانية للموظفين العاملين في تنفيذ ولاية البعثة الذي لا يبلغ سوى ٢٠٪، في حين أن ٥٠٪ من الميزانية تنفق على الأمن وتكاليف دعم الموظفين؛ لذا هناك ثلاث خطوات على الأقل يمكن اتباعها لتقليل هذه التكاليف بحيث يمكن توجيه حصة أكبر من إنفاق الميزانية إلى المستفيدين العراقيين، وهذه الخطوات هي:

**الخطوة الأولى:** يتعيّن على البعثة أن تقلل من اعتمادها على شركات الأمن الخاصة ووحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة، وأن تدمج قوات الأمن العراقية في هيكلها الأمني. ويمكن إجراء هذه التعديلات في ضوء مستويات التهديد المخفضة بنحو كبير في جميع أنحاء البلد، إلا أنّ هذه المقترحات غالباً ما تواجه مقاومة قوية من أفراد الأمن الحاليين ذوي المصالح الخاصة، ولكن يتعيّن على البعثة أن تأخذ في الحسبان الفرص الضائعة بسبب الموظفين غير المتنقلين، إذ إن الوصول المقيد إلى الجهات العراقية المعنية له تأثير مباشر على برامج الأمم المتحدة وتدخلاتها، فضلاً عن تصورها العام.

**الخطوة الثانية:** تحتاج البعثة إلى دمج مزيدٍ من المتخصصين، والمتدربين، والمتطوعين العراقيين المحليين في صفوفهم مع الحد من الاعتماد على موظفي الخدمة المدنية والخبراء الاستشاريين الدوليين المكلفين.

**الخطوة الثالثة:** يجب على الأمم المتحدة في العراق أن يغيّر مدة التحاق موظفيها بالعمل من أربعة أسابيع إلى ستة أسابيع، ولن يتضمن ذلك خفض التكاليف فحسب، بل سيعزز استمرارية العمل، ويقلل من ازدواجية الجهود.

ويصف التقرير أيضاً الثقة وحسن النية القائمين بين شعب العراق والأمم المتحدة، فالمؤلفون محقون في الإشارة إلى دور الأمم المتحدة الفريد كونه وسيطاً نزيهاً فلا يمكن لأي جهة فاعلة أخرى أن تفي بالتزاماتها كما تفعل الأمم المتحدة، إلا أن تلك الثقة تكون معرضة أحياناً للتدهور حينما تفشل الأمم المتحدة في إيصال أعمالها بوضوح إلى الجهات العراقية المعنية، وهناك مثالان يتبادران إلى الذهن بهذا الشأن: الأول: حينما طُعن بالنتائج الأولية للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠، حين فشل الفريق الانتخابي للأمم المتحدة، الذي عمل بنحوٍ وثيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإدارة عملية فرز الأصوات، في التخفيف من المخاوف بشأن الاختلافات التي أثارها المراقبون؛ الأمر الذي أثار الشكوك حول دور الأمم المتحدة في

الانتخابات. ثانياً: أدى إقامة "المؤتمر السني" سيء السمعة الذي استضافته قطر في أيلول ٢٠١٥ إلى بثّ الشعور بالقلق على نطاق واسع في العراق؛ لأنه تبين أن ممثلين عن حزب البعث المخطور، ومختلف الجماعات الإرهابية شاركوا فيه أيضاً، وقد أدى المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى العراق دوراً رئيساً في عمليات الوساطة في المؤتمر، وأن عدم تقديم تفسير علني بما كانت تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (UNAMI) في الدوحة تسبب بخلق توتر مع بغداد؛ نظراً لأن أي مساعدة تقدمها البعثة تكون بناءً على طلب الحكومة العراقية بنحوٍ خاصٍ. ومع ذلك، هناك مؤشر يؤكد أن صورة الأمم المتحدة ما تزال إيجابية هو أن آية الله العظمى السيد علي السيستاني ما يزال يجتمع مع مسؤولي الأمم المتحدة في حين أنه رفض باستمرار عقد أي اجتماعات مع البعثات الدبلوماسية الأجنبية وحتى السياسيين العراقيين في السنوات الأخيرة. فضلاً عن أن الاستطلاع الذي أجراه مركز البيان مؤخراً على الصعيد الوطني أشار إلى أن نحو ٤٣٪ من المشاركين في الاستطلاع يؤيدون استبدال المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بوكالة تابعة للأمم المتحدة لتنظيم الانتخابات وإدارتها، وعلى الرغم من أن ذلك يتنافى مع الأحكام الدستورية، فإن هذه النتيجة تعكس درجة جيدة من الثقة في الأمم المتحدة لدى الجمهور العراقي.

إن زيادة المواءمة بين أهداف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (UNAMI) واحتياجات الشعب العراقي تعدُّ أيضاً مجالاً مهماً يستوجب التحسين، فكثيراً ما يكون هناك انعدام للتطابق بين الأولويات التي تحددها الأمم المتحدة (تترجم إلى برامج وصناديق) وتلك التي يتخذها واضعو السياسات العراقيون، ومن الأمثلة على ذلك: تحديد أولويات مسألة المصالحة الوطنية، إذ يوصي التقييم المستقل الذي كُلفت به الأمم المتحدة بوضع ٦ أولويات استراتيجية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (UNAMI): (أ) منع نشوب الصراعات، (ب) المصالحة الوطنية، (ج) تعزيز حقوق الإنسان، (د) حماية الأقليات، (هـ) الحوكمة الرشيدة، (و) دعم السيادة العراقية وإعادة الدمج الإقليمي. وتتعارض هذه الاستراتيجيات مع الطاب الرسمي لوزارة الخارجية العراقية لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي تحدد مجالات دعمها بما يأتي: "إعادة إعمار المناطق المحررة، وضمان عودة النازحين، وتعزيز حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون، وتخطيط البرامج وتنفيذها، وبناء القدرات، والمصالحة الوطنية". ولايضاح هذه النقطة بقدر أكبر، فقد وجد الاستطلاع الذي أجراه مركز بيان أن ١٣٪ فقط

من المشتركين في الاستطلاع في جميع أنحاء البلاد شعروا بأن المصالحة أو معالجة الطائفية يجب أن تكون الأولوية القصوى للمرشحين في انتخابات، مقارنة بـ ٤٤٪ الذين أبدوا قلقهم بشأن الرفاه الاقتصادي والخدمات. ومن الطرق التي تمكن الأمم المتحدة من سد هذه الفجوة الاستراتيجية هي زيادة التواصل مع الجهات المعنية من خلال الحلقات النقاشية المركزة، واستطلاعات الرأي العام لمعرفة المكان الذي تكون فيه الاحتياجات أكثر إلحاحاً، ولكي تكون وسيلة لقياس أداء الأمم المتحدة.

إن الهدف الرئيس للأمم المتحدة في العراق - كما أكدته قرارات مجلس الأمن الدولي المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ - هو توجيه العراق نحو مستقبل مستقر ومزدهر وديمقراطي، ويتمتع بحالة سلام مع جيرانه، وقد اتخذت الأمم المتحدة إجراءات قوية ضد العراق في عهد صدام حسين، كونه يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، أما في يومنا هذا، فهناك إدراك أكبر بأن الاستثمار في إرساء السلم والأمن داخل العراق يحقق عوائد إيجابية للمجتمع الدولي بأسره.

المصادر:

- Elizabeth Sellwood. The Role of the United Nations in Middle East Conflict Prevention [https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/AB1CF70D4A5E74A4492575EC0005FECA-Full\\_Report.pdf](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/AB1CF70D4A5E74A4492575EC0005FECA-Full_Report.pdf)
- UNSC Resolution 1500 (2003)
- <http://www.un.org/press/en/2003/sc7843.doc.htm>
- UNSC Resolution 1770 (2007)
- <http://www.un.org/press/en/2007/sc9095.doc.htm>
- UNSC Resolution 2390 (2017)
- <https://www.un.org/press/en/2017/sc13109.doc.htm>
- International Compact with Iraq: mid-year progress report
- [http://www.un.org/News/dh/infocus/iraq/mid\\_year\\_progress\\_rpt.pdf](http://www.un.org/News/dh/infocus/iraq/mid_year_progress_rpt.pdf)
- Fact sheet on the International Compact with Iraq
- <http://www.un.org/press/en/2007/note6078.doc.htm>
- Letter dated 14 June 2017 from the Iraqi Minister of Foreign Affairs to the Secretary-General
- [https://digitallibrary.un.org/record/1290351/files/S\\_2017\\_518-EN.pdf](https://digitallibrary.un.org/record/1290351/files/S_2017_518-EN.pdf)
- Letter dated 15 November 2017 by the UN Secretary-General on the independent external assessment of UNAMI
- <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1739111.pdf>
- Al-Bayan Center, Voter Attitudes Towards the Next Round of Elections in Iraq <http://www.bayancenter.org/en/2017/11/1290/>

## سلطنة عمان وسياسة الحياد تجاه إيران

حيدر الخفاجي \*

٢٠١٨-٢-٢٠

لطالما عُرف عن العلاقات العُمانية-الإيرانية بأنها تسير حيادياً وبنحو إيجابيٍّ جداً بمنطقة الخليج في كثير من القضايا الحساسة، وينبغي فهم تحالف مسقط - طهران ضمن سياق مقارنة سلطنة عُمان المستقلة لما يخص الشؤون الخارجية بقيادة السلطان قابوس بن سعيد، فمنذ استلامه الحكم سنة ١٩٧٠م، تمكن من إحداث توازن بين المصالح المتضاربة لجيران عُمان الأكبر والأكثر قوّة وتعدُّ عمان الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي المتميزة بعلاقات حسنة مع إيران، فهي كانت -وما زالت- مختلفة في مواقفها وأحياناً مخالفة للإجماع الخليجي في كثير من القضايا الإقليمية من دون الصدام، وإبقاء باب الحوار مفتوحاً مع جميع جيرانها من الدول الخليجية.

وترتبط سلطنة عمان بعلاقات متينة مع إيران، فعلى الرغم من أنها لم تكن خالية من الحروب والمصادمات في الماضي، إلا أنّ الواقع الجغرافي لكلا البلدين فرض بعض المصالح المشتركة بصفتها الدولتين اللتين تسيطران على جانبي مدخل الخليج. إذ شهدت العلاقات بين البلدين تحولاً كبيراً في التعاون السياسي بعد تولي السلطان قابوس، حيث ساعدت إيران عُمان بالدعم العسكري لمواجهة الثورة في ظفار<sup>[١]</sup>، في حين كانت بعض دول الخليج العربي تدعم الثوار وتدريبهم رسمياً. وفي المقابل سعت السلطنة مراراً إلى تقرب إيران من دول الخليج العربية، حيث دعا السلطان قابوس للتقرب بين إيران وجيرانها في أكثر من مناسبة؛ ففي عام ١٩٧٦م طلب السلطان قابوس عقد محادثات بين الدول الثماني المطلة على الخليج، وكان يأمل فيها تقرب وجهات النظر وإزالة سوء التفاهم التاريخي بين الأطراف الخليجية-الإيرانية، إلا أن المحادثات لم تسفر عن تحقيق أي تقدم يذكر، وعند قيام الثورة الإيرانية وتأسيس الجمهورية الإسلامية في أواخر سبعينات القرن الماضي، حافظت عمان على حيادها الاستراتيجي في ظل إصرار بعض دول الخليج على توحيد الصف الخليجي ضد طهران. وحتى بعد اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في العام ١٩٨٠م-التي استمرت نحو ثماني سنوات- نهجت السياسة العُمانية منهجاً محايداً، إذ

\* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

رفضت السلطنة دعوات القطيعة مع طهران، ولكنها في الوقت نفسه لم تقف تماماً مع إيران؛ وهي بهذا الفعل كانت تغاير دول الخليج التي دعمت العراق آنذاك.

ولم تكتفِ عُمان على حيادها مع طهران، إذ أدت دور الوسيط في العديد من الأزمات بالمنطقة بين إيران والدول العربية، والدول الغربية، والولايات المتحدة الأميركية، ومنها احتضان محادثات سرية بين العراق وإيران لوقف إطلاق النار خلال الحرب العراقية-الإيرانية، وفي الوقت نفسه رفضت الدعوة إلى مقاطعة إيران وعزلها دبلوماسياً واقتصادياً في العام ١٩٨٧م - في قضية خلاف إيران والإمارات حول إعادة الجزر الثلاث التي تحتفظ بها إيران في الخليج-، وكذلك رفضت السماح للعراق باستخدام أراضيها لضرب الجزر الإيرانية. وقد توسطت عُمان كذلك لإعادة العلاقات بين إيران والسعودية ما بعد الحرب العراقية-الإيرانية، وكانت وسيطاً بين إيران ومصر بعد الثورة الإسلامية في إيران، وساعدت في تحرير الأسرى المصريين المحتجزين لدى إيران خلال سنوات الحرب مع العراق.

وفي عام ١٩٩٠-١٩٩١م خلال حرب الخليج الثانية حصل بعض التوتر بين البلدين بعد نشر إيران الصواريخ المضادة للسفن بالقرب من مضيق هرمز؛ مما جعل عُمان تكتفٍ تواجهها العسكري في جزيرة مسندم الواقعة جنوب السلطنة والمطلّة على مضيق هرمز، التي تبعد مسافة ٦٠ كيلومتراً من الحدود الإيرانية، لكنَّ الطرفين ما لبثا حتى تجاوزا التوتر الطارئ، وعادت العلاقات إلى طابعها التعاوني. وبعد استتباب الوضع بين الدولتين توسطت السلطنة وبنجاح في عدة قضايا، منها: تحرير بحارة بريطانيين كانوا محتجزين لدى طهران في العام ٢٠٠٧م، ثم في العام ٢٠١١م الإفراج عن رهائن أميركيين، وفضلاً عن ذلك أخذت عُمان على عاتقها تمثيل المصالح الإيرانية في بعض الدول الغربية، وعلى امتداد مدة المفاوضات بين إيران والغرب، كان لمسقط دور كبير في تسوية الملف النووي الإيراني، ففي حوار مع قناة Fox News الأمريكية أكد السلطان قابوس بن سعيد أن "على إيران والولايات المتحدة الأمريكية أن تجلسا معاً وتحدثا"<sup>[٢]</sup>، ولم يكن هذا التصريح سوى مؤشر لما يحدث خلف الكواليس، إذ إن الدبلوماسية العُمانية في الحوار بين الطرفين كان إيجابياً إلى حد ما، وفي تلك المدة استضافت عمان لقاءات سرية بين الولايات المتحدة وإيران منذ سنوات في محاولة للوصول إلى أرضية مشتركة؛ إلى أن توصلت جهودها بالنجاح في تشرين الثاني عام ٢٠١٥م من خلال توصل إيران إلى اتفاق جنيف مع مجموعة ١+٥.

## التعاون الاقتصادي بين عُمان وإيران

تشير السياسة التي تنتهجها السلطنة في التعامل مع إيران إلى ظهور عُمان كمركز مهم للتجارة الذي يربط إيران مع عدة قارات، ويبدو في كثير من الأحيان أن السلطنة تعمل خارج إطار دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تمتد جذور روابط عُمان التجارية والثقافية والجغرافية إلى تأريخها كإمبراطورية امتدت سلطتها عبر سواحل شبه الجزيرة العربية وشبه الجزيرة الهندية، تحدها من الشمال إيران وباكستان، ومن الشرق شبه القارة الهندية، ومن الغرب شبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي، وإن علاقة عمان بدول المحيط الهندي ما هي إلا صورة توضح بنحوٍ جليٍّ وبارزٍ مدى الاهتمام الذي توليه السلطنة لهذه العلاقات.

والآن وبعد العزلة الدولية وتخلص إيران من العقوبات التي تحمّلتها لسنوات، فإن للسلطنة فرصاً جديدة لترسيخ مكانتها مع دول المحيط الهندي؛ ففي أول خطة عمل مشتركة بين البلدين في العام الماضي، قال السفير الإيراني في مسقط في تصريح لـ "عمان أوبزيفر": "يرجع الاتفاق لاستضافة عمان في بدايات المشوار عدة اجتماعات هنا في مسقط، وكذلك لحكمة السلطان قابوس ودرايته، ولا بد من التأكيد أن للسلطنة النصيب الأبرز في تحريك دفة المفاوضات منذ بدايتها؛ لأنها قامت بجهود جبارة كبيرة تشكر عليها في تقريب وجهات النظر بين المسؤولين سواء في إيران أو أميركا ودول ١٠+٥".<sup>[٣]</sup>

وأكد السفير مجدداً على العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم قائلاً: "إن هذه الأجواء الإيجابية التي وجدت يُراد منها الانخراط سياسياً واقتصادياً مع إيران لكي يربحوا، وهذه الربحية من الآن وصاعداً سنوفرها أولاً لأشقائنا في دول الخليج، وفي مقدمتهم عمان التي وقفت معنا في الشدة وسيكون لها الأولوية في التبادل التجاري ولاسيما أنها مقبلة على مشاريع ضخمة خلال السنوات المقبلة ستكون نقطة العبور الأساسية للسلع من خلال ميناء الدقم"<sup>[٤]</sup>.

وبعيداً عن التصريحات السياسية، فقد نفذت إيران وعدها مع جارّتها العُمانية في آذار الماضي، حينما أعلنت إطلاق أول مصنع لصناعة سيارات مشترك بقيمة ٢٠٠ مليون دولار باسم "أوركيد" الدولي للسيارات؛ والهدف منه بناء أكبر مصنع للسيارات في مدينة الدقم - الواقعة على طول ساحل بحر العرب في السلطنة - إذ يتقاسم صندوق الاستثمار المملوك للدولة العُمانية ملكية المشروع مع الشركة الإيرانية "إيران خودرو" أكبر شركة سيارات في إيران

ومستثمر عُماني. وبدأت شركة السيارات الإيرانية في العمل هذا العام ومن المنتظر أن تنتج ٢٠,٠٠٠ وحدة في منتصف العام ٢٠١٨م. وقد أعلن الرئيس التنفيذي لشركة "إيران خودرو" هاشم يكه زاري، أن ٥٠٠٠ وحدة فقط تستهدف السوق العُمانية وأن ١٥,٠٠٠ الأخرى ستُصدّر إلى بعض الدول مثل أثيوبيا وأريتريا والسودان واليمن. وتعمل إيران على عدة مشاريع في عُمان، منها في مجال علوم تكنولوجيا النانو، والبناء والتشييد مجمع مستشفيات.

وقد وقعت شركة "إيران خودرو" أيضاً على صفقة قدرها ٤٣٦ مليون دولار في كانون الثاني العام الماضي التي بموجبها يتيح لشركة "بيجو ستروين" الفرنسية إنتاج ٢٠٠,٠٠٠ سيارة سنوياً في ذروة المشروع، وهذه الشركة سوف تكون شريكة في الإنتاج والأرباح، كما ذكرت صحيفة "فايننشال تريبيون" الإيرانية.

### التعاون الثنائي في مجال الطاقة والنفط والغاز

أثار الانهيار السريع والمتوالي لأسعار النفط في الأعوام الماضية قلقاً بالغاً لدى الدول المنتجة - ومنها سلطنة عُمان - الأمر الذي أوقع البلد الخليجي في أزمة مالية، كدول الخليج الأخرى. وإن ما عزمت عليه السياسة العمانية هو تنويع مصادر الدخل للتغلب على تقلبات أسعار النفط. حيث نرى أن السلطنة قد وضعت قبل ٢١ عاماً رؤيتها لعام ٢٠٢٠، التي تهدف أيضاً إلى تنمية الاقتصاد وزيادة الإيرادات من خارج قطاع النفط والاستثمار في رأس المال البشري في البلاد.

وفي عام ٢٠١٣م، تم التوافق بين إيران وعمان والهند على إنشاء خط أنابيب للغاز تحت سطح البحر بطول ١٣٠٠ كيلومتر من إيران مروراً بعُمان ثم إلى كجرات غربي الهند<sup>[٥]</sup>، وتنتجه عمان إلى تصدير الغاز الطبيعي المسال تلبية الطلب العالمي بدلاً من النفط، فإن استيراد الغاز الإيراني للاستهلاك المحلي في السلطنة، يمكن أن يحرر الاقتصاد المحلي لبيع مزيد من الغاز الطبيعي المسال إلى دول أجنبية أخرى.

وتقدّم عُمان لإيران نقطة انطلاق من آسيا الوسطى إلى شبه القارة الهندية، والقرن الأفريقي؛ إذ إن مجرد الإعلان عن التوصل إلى اتفاق مع إيران يُسفر عن رفع العقوبات الدولية أفضى إلى تعميق علاقات السلطنة مع إيران في مجال الطاقة، إذ تمثل خطوة مهمة نحو بناء علاقات تجارية بين هذه القارة عبر سلطنة عُمان، حيث عملت السلطنة أيضاً فتح ميناء الدقم

وصلالة إلى القارات الثلاث، وإن آفاق هذا الممرّ التجاري دفع السلطنة العمل بجدية نحو الدبلوماسية بهدف الإفراج عن التعاون التجاري بين إيران والعالم الخارجي.

وتعمل موانئ السلطنة العمانية مثل ميناء الدقم وغيرها كمراكز اقتصادية مهمة للتجارة والاستثمار في المنطقة، فبعض أعضاء دول الخليج لديهم الكثير من الفرص لكسبه من البنية التحتية في السلطنة وقدرتها على الوصول إلى بحر العرب والمحيط الهندي.

وتعد عُمان البلد المستقر سياسياً في الزاوية الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية، والمحاط ببعض خطوط الصدع الجيوسياسية الأكثر حساسية في العالم، وممرات تجارية مهمة.

لكن هناك خلافات جدية بين عُمان وبعض دول الخليج حول العديد من القضايا المهمة في المنطقة، بدءاً من إنتاج النفط إلى التدخل العسكري السعودي-الإماراتي في اليمن وغيرها. وإن تعميق العلاقات بين مسقط وطهران يسمح لها بتأمين استقلال جيوسياسي عن الرياض ودول الخليج، وفيما لو شهدنا مزيداً من رفع العقوبات عن إيران، سوف نرى تقدماً وفرصاً جديدة للسلطنة في الاقتصاد العالمي.

### الخلاصة

تشارك سلطنة عُمان مع إيران في مضيق هرمز، وما تريده هو الحفاظ على علاقات ودية مع جارتهما، على الرغم من عضويتها في مجلس التعاون الخليجي الذي تتباين دوله في العلاقة مع إيران؛ حيث استطاعت السلطنة تخطي الانقسامات الجغرافية الطائفية في المنطقة والحفاظ على علاقات إيجابية مع كل القوى. وتمثل السياسة الخارجية للسلطنة في تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة بين جيرانها الأكثر قوة لدفع مصالحها الخاصة، وفي حال عادت إيران إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، فقد تصبح السلطنة كنقطة انطلاق للاقتصاد الإيراني وستسعى منه إلى الدخول في الأسواق الأفريقية والهندية والآسيوية.

ومن وجهة نظر بعض الدول الخليجية فإن دخول إيران إلى الاقتصاد العالمي يشكل أمراً مزعجاً لها؛ نتيجة خطة العمل المشترك الشاملة بين عُمان وإيران، حيث أبدى السعوديون غضبها حينما علموا أن نظراءهم العُمانيين قد استضافوا محادثات سرية حول الاتفاق النووي بين المسؤولين الأميركيين والإيرانيين، واتباعهم دبلوماسية بنحو مستقل عن دول مجلس التعاون،

وفيما تواصل مسقط وطهران تعميق العلاقات بين البلدين فمن المرجح أن تبقى هذه العلاقات مصدراً للتوتر في مجلس التعاون الخليجي؛ إذ إن بعض دول المجلس من دون شك حذرت عُمان من اتباع سياسة خارجية مستقلة من شأنها أضعاف الأمن الجماعي لدول الخليج العربية، وإن نجاح المساعي الدبلوماسية العُمانية يعني أن تخدم مصالحها لأكثر من جهة في المنطقة ولعدة أسباب:

إبعاد شبح الحرب والصدام العسكري في المنطقة، ولاسيما أنها بغير معزل عن ما يحدث في منطقة الخليج، إذ تبذل قصارى جهدها لأمن عُمان واستقرارها الداخلي.

نجاح الدبلوماسية العُمانية وتعزيز الثقة السياسية في المنطقة.

تعزيز العلاقات بين عُمان وإيران من جهة، والولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى.

تفتح آفاقاً جديدة للتعاون الاقتصادي بين عُمان وآسيا الوسطى عبر إيران، ويعد هذا أمراً مهماً جداً للاقتصاد العُماني.

## المصادر:

1- The view from the Gulf: America's quiet go-between speaks <http://www.foxnews.com/world/2012/01/31/view-from-gulf-americas-quiet-go-between-speaks.html>

٢- سفير إيران: عمان أدت دوراً كبيراً بدفع المفاوضات وصولاً إلى الاتفاق النووي

<http://ar.farsnews.com/iran/news/13940425000697>

٣- همکاری ایران، هند و عمان برای احداث خط لوله گاز از بستر دریا (التوافق بين إيران وعمان والهند على إنشاء خط أنابيب للغاز تحت سطح البحر بطول ١٣٠٠ كيلومتر)

<http://fa.alalam.ir/news/3059516/>

[١]- ثورة ظفار كانت حركة ضد حكومة سلطنة عمان والاستعمار البريطاني آنذاك. وظفار هو الإقليم الجنوبي لسلطنة عمان، وظهرت هذه الثورة في الستينات في فترة حكم السلطان سعيد بن تيمور والد السلطان قابوس وامتدت إلى نهاية ١٩٧٥م.

[2]- The view from the Gulf: America's quiet go-between speaks-fox news.

[٣]- سفير إيران: عمان أدت دوراً كبيراً بدفع المفاوضات وصولاً إلى الاتفاق النووي.

[٤]- المصدر نفسه.

[٥]- همکاری ایران، هند و عمان برای احداث خط لوله گاز از بستر دریا.



## مقترح لتطوير الخطوط الجوية العراقية التجربة التركية أنموذجاً

أحمد حسن علي \*

٢٠١٨-٣-٣

تتعرّض شركة الخطوط الجوية العراقية لانتقادات كثيرة بسبب الإهمال وسوء الإدارة، واستمرار التراجع في جودة الأداء والخدمات. وباتت السمعة المعروفة عنها أنها لا تلتزم بالموعد، وتتأخر دائماً أو تلغي رحلاتها دون سابق إنذار؛ مما يسبّب ضرراً بمصالح المسافرين؛ وهذه الأمور وغيرها دعت الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران إلى فرض حظر على دخول الطائرات العراقية في المجال الجوي الأوروبي؛ لعدم توافر معايير سلامة الملاحة الجوية؛ لذا فإن عودة "الأجنحة الخضراء" إلى مكانتها المرموقة يحتاج إلى معرفة ما حصل لمثيلاتها في الدول الأخرى وكيف تغلبت على مشكلاتها، وحققت تطوراً كبيراً، وستأخذ هذه الورقة التجربة التركية كمثال لهذا التطور.

من يتابع الكيفية التي تطورت من خلالها الخطوط الجوية التركية التي حققت نجاحات متتالية في السنوات الاثنتي عشرة الماضية، عليه أن يعرف كيف عانت من الفشل وسوء الإدارة في السابق. وفي حين كانت الخطوط الجوية التركية تمتلك ٦٥ طائرة في عام ٢٠٠٣، منها ١١ طائرة غير صالحة للطيران، فقد بلغ عددها ٣٢٨ طائرة نهاية عام ٢٠١٧ برحلات منظمة إلى (٣٠٢) وجهة.

وكما هو شأن الخطوط الجوية العراقية حالياً، كان تنظيم رحلات الطيران التركية يقتصر على الدول المجاورة والقريبة من تركيا فقط؛ لعدم توافر الإمكانيات المادية والتقنية التي تسمح بتنظيم رحلات إلى بعض العواصم العالمية الكبيرة التي تبعد مسافات شاسعة عن تركيا.

### كيف تطورت الخطوط الجوية التركية؟

مع نهاية عام ٢٠٠٣، أقدمت الحكومة التركية على تغيير طاقم الإدارة الذي كثرت عليها الشكاوى بطاقم جديد، وبعد عام من العمل الدؤوب اشترت الشركة ٦١ طائرة جديدة، بعد أن

\* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

كانت تمتلك آنذاك ٥٤ طائرة تعمل فعلياً، ومع نهاية عام ٢٠١٥ بلغ عدد الطائرات الموجودة في حيازة الشركة ٢٩٩ طائرة تنظّم رحلات إلى ٢٨٤ مدينة حول العالم.

وبحسب أرقام موقع الشركة، فقد كان دخلها مليار دولار أمريكي تقريباً عام ٢٠٠٣، وارتفع إلى عشرة مليارات دولار مع حلول عام ٢٠١٥. وقد ازداد عدد المسافرين الذين كانوا يستخدمون طائرات الخطوط الجوية التركية عام ٢٠٠٣ من عشرة ملايين مسافر إلى ما يقارب ٦١ مليون مسافر في عام ٢٠١٥ في الخطوط الداخلية والخارجية. وارتفع عدد العاملين في الخطوط الجوية التركية عام ٢٠٠٣ من ١٠ آلاف عامل إلى ما يقارب ٤٤ ألف عامل في مختلف المجالات مع نهاية عام ٢٠١٥.

لقد تأسست الخطوط الجوية التركية في عام ١٩٣٣ كشركة مملوكة للدولة وتمويل كلي من الحكومة، ولكن بعد بدء برنامج خصخصة القطاع العام في الثمانينيات، حُصِصت الخطوط الجوية التركية في التسعينيات وصارت حصة الحكومة بعد عدة سنوات من خصخصة الشركة ٤٩٪. فيما طرحت بقية الأسهم للقطاع الخاص.

وبفضل حافز تشجيع الإنتاجية وزيادة رأس المال، نظمت الحكومة طرحاً أولياً عاماً في عام ١٩٩٠ مع عرض ١,٨٣٪ من أسهم الشركة للقطاع الخاص؛ إلا أن سمعة الخطوط الجوية التركية بقيت سيئة للغاية قبل التسعينيات وبعدها، وعانت من مشكلات كثيرة، مثل: سوء الإدارة، والتأخير المستمر في الرحلات، وسوء الخدمات، وتعرضها لعمليات الخطف، وسوء الصيانة التي تسببت في سقوط بعض الطائرات.

وفي عام ٢٠٠٣، جاءت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وبدأت بسياسة توسيع الخصخصة في الخطوط الجوية التركية. وتم عرض عقدين عامين حيث انخفضت حصة الحكومة إلى ما دون ٧٥٪ في عام ٢٠٠٤، و٤٩٪ في عام ٢٠٠٦؛ ونتيجة لعملية الخصخصة هذه، تحوّلت الشركة من كونها مؤسسة حكومية إلى شركة قطاع خاص بحلول أيار ٢٠٠٦ مما دفع إلى مزيدٍ من الكفاءة والإنتاجية.

وباشرت الحكومة التركية بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات "القاسية" في الخطوط الجوية منذ عام ٢٠٠٣؛ بهدف توسيع شركة الطيران التركية، مثل: تحرير السوق المحلية، وتحسين القدرة التنافسية الدولية للخطوط الجوية التركية.

وبالتزامن مع مجيء حكومة العدالة والتنمية في عام ٢٠٠٣، أنشئ مجلس تنفيذي جديد للخطوط الجوية التركية في نفس العام، التي اتخذت خطوات رئيسة لفتح طرق جديدة وتحسين الشبكة، وتحديد طائرات الأسطول القديمة مع طائرات أحدث وأكثر كفاءة.

ومن الجدير بالذكر أن عدد اتفاقيات الطيران المدني الدولي الموقعة بين تركيا والحكومات الأجنبية قد ارتفع من ٨١ اتفاقاً في عام ٢٠٠٣ إلى ١٤٣ اتفاقاً بحلول عام ٢٠١٢؛ مما ساعد الخطوط الجوية التركية على توسيع شبكتها الدولية.

لقد أنشأت الخطوط الجوية التركية شركات فرعية، وأسست شركات مع مختلف أصحاب المصلحة لدعم عملياتها، وتشمل الشركات الفرعية التابعة لها مراكز الصيانة والتوصيل، ومراكز الخدمات التقنية، ومراكز المحركات، ومراكز الوقود، وشركات الأعمدة، ومراكز الخدمات الأرضية للمسافرين وتنظيم الطائرات؛ وقد ساعدت هذه الشركات على تحسين جودة الخدمة من خلال تخصص كل منها.

وفضلاً عن ذلك، تمكنت الخطوط الجوية التركية من جعل هذه الشركات الفرعية فعالة ومنخفضة التكلفة، بحيث تشكل تكاليف الوقود والعمالة النسبة الأكبر من تكاليف تشغيل شركات الطيران.

وعلى مدى الخمس عشرة سنة الماضية، أصبحت تكلفة الوقود جزءاً مهماً بنحو خاص من التكاليف التشغيلية، وقد ارتفع سعر الكيروسين النفث من ٥٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٤ إلى ١٢٦ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٣، وانخفضت إلى ٨٣ دولاراً نهاية ٢٠١٧، وأصبح استخدام الطائرات الفعالة شعاراً اعتمدته الخطوط الجوية التركية في سعيها لخفض تكاليف الوقود. وفي حين كان متوسط عمر الطائرة ٩ سنوات عام ٢٠٠٤، انخفض إلى ٦.٧ سنوات بحلول عام ٢٠١٣، وحوالي ٥ سنوات في عام ٢٠١٧.

وفي عام ٢٠٠٦، أخرجت الشركة عن الخدمة جميع طائراتها الأقل كفاءة لتحل محلها طائرات (A319-100) الأكثر كفاءة في استهلاك الوقود؛ ونتيجة لهذه الإجراءات انخفض متوسط استهلاك الوقود بنسبة ١٠٪ تقريباً من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠. وأطلقت الشركة مشروعاً مشتركاً مع شركة (أوبيت) النفطية الرائدة في تركيا؛ لتوفير الوقود وتخزين وإعادة التزود بالوقود.

ويرى بعضهم أن هناك حاجة ملحة وضرورية لخصخصة الخطوط الجوية العراقية بطريقة مشابهة للطريقة التركية، فالطيران المدني العراقي بحاجة إلى بعض الإجراءات "الصارمة"، تتمثل في طرحه للقطاع الخاص، وتأسيس إدارة جديدة تتولى رسم سياسات ناجحة وتنفيذها وتكون قائمة على الربح والخسارة.

ولم تنجح وزارات النقل المتعاقبة في تولى شؤون الخطوط الجوية العراقية، على الرغم مما أنفقت من أموال ووضعت من برامج وسياسات بسبب التداخل في السياسات والصلاحيات في الحكومات الائتلافية المتتالية، وستبقى جودة خدمات الخطوط الجوية العراقية للأسف غير مرضية، ما لم تتحول إلى قطاع خاص خارج الائتلافات الحكومية المتعارضة.

### الموقع الاستراتيجي للعراق

وبالعودة إلى النموذج التركي، تجدر الإشارة إلى أن معظم رحلات الطيران التركي لا تتجاوز الأربع ساعات ما بين تركيا وأوروبا، أو تركيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أو تركيا وأواسط آسيا؛ وبالتالي تستطيع شركة الطيران باستخدامها موقع إسطنبول الجغرافي في تحقيق رحلات كثيرة مع تكلفة وقود مناسبة.

ولجأت الحكومة التركية إلى اتباع سياسة ناجحة في تنشيط السياحة مستفيدة من الإرث التاريخي لمدينة إسطنبول، فضلاً عن إنشاء منتجعات سياحية كبيرة على المدن الساحلية، وسهلت وزارة السياحة للقطاع الخاص تسويق فكرة قضاء العطلات في تركيا مستفيدة من العروض منخفضة التكلفة للخطوط الجوية التركية.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى الأثر التاريخي للعراق سواء من الناحية الإسلامية أو ما قبل الإسلام، وأيضاً يمكن الاستفادة من موقع العراق الجغرافي - كما هو الشأن في إسطنبول - في تحويل مطار بغداد إلى أحد أكبر المطارات في الشرق الأوسط لمرور الطائرات بين الشرق والغرب.

ولأجل تحويل مطار بغداد إلى مطار عالمي رابط بين القارات، يفترض إنشاء مجمع وقود في المطار يعمل على توفير الوقود النفث لمختلف شركات الطيران، ولن تنجح هذه العملية ما لم تتولّ شركة معروفة دولياً برصانتها تصميم مجمع الوقود في مطار بغداد وإدارته.

وحين المقارنة مع مطار دبي في الإمارات العربية المتحدة، وهي من أكثر المطارات ازدحاماً

في العالم من حيث الرحلات الدولية، نجد أنها تتعامل مع طلبيات شركات الطيران وتوافر الوقود بكمية تتجاوز ملياري غالون سنوياً -على وفق بيانات شركة النفط الإماراتية-؛ ولتوفير تلك الكميات قدمت الحكومة الإماراتية تسهيلات تزويد الوقود عبر مصفاة جبل علي.

وستؤدي خصخصة الخطوط الجوية العراقية بالنتيجة إلى تقديم تسهيلات كبرى للمسافرين، بدءاً من خدمات المواصلات العامة وسيارات الأجرة، ومكاتب الاستعلامات والدعم، والخدمات المالية كتسهيلات مكاتب الصرافة وماكينات الصراف الآلي في مباني المطار، والمطاعم، ومنتجات السوق الحرة، ومركز طبي، والتسوق. وهناك تسهيلات أخرى مطلوبة مثل صيدلية تعمل على مدار الساعة، وعيادة للإسعافات الأولية، وغرف لعناية الأطفال ولعبرهم، وصالونات حلاقة، وخدمة وكالات السفر، فضلاً عن حاجته إلى فنادق من الدرجة الأولى.

### العاملون في الخطوط الجوية العراقية

تعدُّ العمالة ثاني أكبر بند لتكاليف التشغيل بالنسبة للعديد من الخطوط الجوية، وقد سجلت شركات الطيران التركية تكلفة تشغيل للموظفين بنسبة ١٧٪ من إجمالي النفقات في عام ٢٠١٣، التي هي تكلفة منخفضة مقارنة مع مجموعة الخدمات الجوية التي تقدمها غالبية شركات الطيران العالمية.

وإذا ما قورنت مع طيران الإمارات فإن موظفيها يتمتعون أيضاً بميزة انخفاض تكاليف اليد العاملة؛ بسبب استخدامهم أسواق العمل الرخيصة مثل الهند وباكستان وسريلانكا وبنغلاديش؛ لتنفيذ مهام مثل: الخدمات في المطارات، والصيانة، ومراكز الاتصال. في حين أن شركات الطيران الأوروبية تعمل على وفق قوانين الاتحاد الأوروبي التي تتطلب رواتب عالية بدعم من نقابات قوية، وهذا التفاوت الكبير بين تكاليف العمالة مع موقع مدينة إسطنبول الاستراتيجي، جعل شركة الطيران التركية تحقق إرباحاً كبيرة.

وتعدُّ إسطنبول -وهي القاعدة الرئيسة للخطوط الجوية التركية ذات النسبة السكانية الهائلة- مصدر العمالة المنخفضة التكلفة، وبمماثلة كلفة المعيشة فيها مع معظم المدن الأوروبية، وعدم وجود نقابة قوية للمطالبة بحقوق العاملين، أضافت ميزة ربحية للطيران التركي.

ولن تنجح الخطوط الجوية العراقية ما لم تتبع الحكومة سياسات جديدة ناجحة، فالحكومة

-أولاً وقبل كل شيء- بحاجة إلى خصخصة الشركة وتغيير الإدارة بكادر إداري متخصص بعيد عن السياسة، ومن ثم إنشاء شركات فرعية مساندة للطيران العراقي تتولّى تقديم الخدمات المطلوبة، واستخدام عمالة منخفضة التكلفة.

## أزمة المياه في العراق.. التحديات والحلول

أحمد حسن علي \*

٢٠١٨-٣-٥

مما لا شكَّ فيه أن العراق مقبل على أزمة مياه في السنوات القادمة؛ بسبب المشروع التركي في جنوب شرق الأناضول الذي هو على وشك الانتهاء والذي سيؤدي إلى تصحُّر العراق -الشريك التجاري الثالث لتركيا بعد ألمانيا والمملكة المتحدة، والمصدر الأول للنفط إليها- الذي بدوره كان منشغلاً في توطيد الاستقرار بعد سنوات طويلة من الحصار الدولي، والاحتلال الأمريكي، وتهديد الجماعات الإرهابية.

إن صانع القرار العراقي مطالب أكثر من أي وقت مضى باتخاذ قرارات استراتيجية، قبل أن يجد العراقيون بلدهم صحراء متصلة بصحراء الجزيرة العربية؛ وفي هذا البحث عرض للأزمة المائية، ورأي لبعض الخبراء في كيفية معالجتها من طريق حلول استراتيجية تبعد العراق عن الخضوع للإرادة التركية في المستقبل.

### مشروع جنوب شرق الأناضول

منذ قيام جمهورية تركيا في بداية القرن الماضي، رأت القيادة التركية ضرورة الحاجة للاستفادة من منابع نهرى الفرات ودجلة في توليد الطاقة الكهربائية والتنمية الزراعية. وفي سبعينيات القرن الماضي بدأ العمل بخطة مشاريع الري وإنتاج الطاقة الهيدروليكية على دجلة والفرات فيما عرف لاحقاً باسم (مشروع جنوب شرق الأناضول). ومن وجهة نظر الحكومات التركية المتعاقبة كان المشروع عبارة عن برنامج تنمية اجتماعية واقتصادية؛ لتطوير قطاعات الري والطاقة، والزراعة، والبنية التحتية، والغابات.

وفي الثمانينيات وسعت الحكومة التركية من خطة المشروع ليتكون من ٢٢ سداً و ١٩ محطة لتوليد الطاقة، منها ١٤ سداً في حوض الفرات، وأهمها سد أتاتورك، و ٨ سدود في حوض دجلة وأهمها سد إيسو، وتغطي منطقة المشروع تسع محافظات، ويمتد المشروع لمساحة تقدر بـ ٣٠٠ ألف ميل مربع عبر حوضي دجلة والفرات<sup>(١)</sup>.

\* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

إلا أن المشروع توقف في بداية التسعينيات؛ بسبب الحرب الداخلية بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، حيث تسببت الحرب في تخفيض تمويل المشروع، وتدمير العديد من السدود والقنوات، ومقتل بعض العاملين في المشروع. وأدت الأزمات الاقتصادية خلال التسعينيات، مع الحظر الاقتصادي للأمم المتحدة على العراق، إلى إيقاف تمويل المشروع لأوقات محددة إذ كانت تركيا -وما تزال- شريكاً تجارياً أساسياً مع العراق، ومع مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم، شهدت تركيا نهضة اقتصادية واستقراراً سياسياً، وحصل المشروع على تمويل داخلي وخارجي.

وينبع نهر دجلة من مرتفعات تركيا الشرقية، ولكن المشاركة الرئيسة للمياه العراقية في النهر تأتي من روافد العراق، وتشارك تركيا بنحو ٥١٪ من تدفق دجلة. وعند اكتمال المشروع فإن مياه نهر دجلة والفرات ستخفص بنسبة قريبة من النصف؛ مما يحرم المدن والقرى العراقية من نحو نصف احتياجاتها من المياه.

والجدير بالذكر أن العراق في عهد صدام حسين هدد بقصف سد أتاتورك في عام ١٩٩١ بعد الاحتجاجات العراقية والسورية الشديدة، حينما انتهت المرحلة الأولى من السد على نهر الفرات، وأغلقت تركيا النهر لمدة شهر لملء خزان السد، وأدى العمل بسد أتاتورك ومشاريع الري المنبثقة عنه إلى خفض تدفق نهر الفرات بمقدار الثلث تقريباً، فيما كان غضب سوريا على المشروع عاملاً رئيساً في قرارها في منتصف التسعينيات؛ لتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني.

من الواضح أن الحكومة التركية ماضية في مشروعها لأنها تتوقع مضاعفة الإنتاج الزراعي وإنتاج الطاقة الكهربائية في تركيا، وأنها ستزيد أيضاً من دخل الفرد في المنطقة بنسبة ٥٠٪. ومن المتوقع أن يضاعف الناتج المحلي الإجمالي من الناتج القومي الإجمالي بنسبة أربعة أضعاف، ويوفر فرص عمل لمليوني شخص تقريباً<sup>(٢)</sup>.

### الخطة التركية ستتحول إلى سلة غذاء المنطقة العربية

أعلنت تركيا في عام ٢٠٠٨ عن مشروع مستقبلي باسم مركز سلة غذاء الشرق الأوسط، الذي من المخطط أن تكون تركيا مركزها، وقال مسؤولون في القيادة التركية إن منطقة الشرق الأوسط تستورد الأغذية بعشرات مليارات الدولارات سنوياً، ويأتي مشروع السدود التركية ضمن هذه الخطة لتزويد الغذاء للشرق الأوسط، والاستفادة سياسياً في مواجهة أي أزمة غذاء عالمية محتملة، لكن هذه الخطة تتطلب استثمارات بمليارات الدولارات<sup>(٣)</sup>.

وفي حديث لمسؤولين أترك مع قناة الجزيرة القطرية، قالوا إن خطة سلة الغذاء التركية تتطلب استثمارات تبلغ ١٢ مليار دولار في أربع سنوات، ولتنفيذ هذا المشروع فإن على تركيا أن تعمل على تحويل منطقة جنوب شرق الأناضول إلى مركز لإنتاج المحاصيل الزراعية والغذائية وتوزيعها على بلدان المنطقة كافة.

ويعتمد مشروع سلة الغذاء على ري مساحات واسعة من الأراضي وإنشاء الصناعات الغذائية التركية وتطويرها، التي ستعمل على توفير ملايين فرص العمل؛ وبالتالي ستساعد في استقرار منطقة جنوب شرق تركيا التي تشهد صراعاً عرقياً منذ أكثر من ثلاثة عقود، وتسببت بحسائر كبيرة للاقتصاد التركي<sup>(٤)</sup>.

وفضلاً عن الإنتاج الزراعي وتطوير مراكز إنتاج الحبوب والقطن والخضار، تأمل القيادة التركية تطوير قطاعات الإنتاج الحيواني وتنميتها، وتأسيس مراكز لتصدير اللحوم ومنتجات الألبان لمنافسة المنتجات الأوروبية العريقة؛ لذا يرى الأتراك أن مشروع السدود التركية ذات أهمية استراتيجية لإنتاج محاصيل القمح، والقطن، والمنتجات الحيوانية، وصناعة زيوت الطعام، والصناعات الأخرى.

والجدير بالذكر أن مشروع المياه التركي واجه صعوبات مالية في مراحله الأولى؛ بسبب الديون الخارجية على تركيا، ولم تتمكن تركيا من إيجاد التمويل الكافي للإنفاق على المشروع، ومع تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في نهاية ٢٠٠٢، لقي المشروع دعماً من مؤسسات دولية مثل البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ومنظمة الزراعة والغذاء التابعة للأمم المتحدة، ووكالة التجارة والتنمية الأميركية، ومن حكومات أوروبية، ومن الحكومة الإسرائيلية، والقطاع الخاص الإسرائيلي.

ولا يخفي القادة الأتراك السابقون والحاليون مسألة تسييس المياه وبلوغ أهداف اقتصادية، وذلك في محاولة للاستحواذ على أكبر كمية من مياه دجلة والفرات ومقايضتها بالنفط؛ مما يضعها بين الدول العشر الكبرى المنتجة للغذاء في العالم؛ ولتحقيق ذلك فإن على تركيا زيادة المساحة المزروعة في حوضي الفرات ودجلة بتوفير المياه لـ ١,٨ هكتار من الأراضي الزراعية؛ وهو ما سينعكس سلباً على التدفق المائي لهذين النهرين تجاه العراق، ومن المتوقع أن يخفف المشروع من مشكلة البطالة في منطقة جنوب شرق تركيا، ويوفر ٢٧ مليون كيلوات/ساعة من الكهرباء سنوياً، وتزيد من دخل الفرد في المنطقة بنسبة ٢٠٩٪؛ وتوفر فرص عمل لـ ٣,٨ مليون شخص<sup>(٥)</sup>.

## معاهدات المياه الدولية

وهناك العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي تنظم حقوق المياه بين العراق وتركيا وسوريا وإيران بدءاً من معاهدة السلام الموقعة بين تركيا ودول الحلفاء المعروفة باسم معاهدة (لوزان بسويسرا في تموز ١٩٢٣) التي دعت إلى حماية حقوق العراق في مياه نهر دجلة والفرات. ثم معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦، التي وافقت فيها تركيا على أن تطلع العراق على أية مشاريع خاصة تقرر إنشاءها على نهر دجلة والفرات أو روافدهما لتلافي الآثار والأضرار المحتملة لتلك المشاريع على العراق.

وهناك أيضاً اتفاق بين العراق وسوريا لعام ١٩٨٩ يدعو إلى تقسيم مياه نهر الفرات على الحدود التركية السورية مع ٥٨٪ للعراق و٤٢٪ لسوريا. وأيضاً هناك اتفاق بين العراق وإيران فيما عرف (بمعاهدة الجزائر لعام ١٩٧٥) التي دعت إلى إجراء مسح شامل لحقوق الملاحة الأرضية والنهرية في شط العرب التي ألغاهها صدام حسين حين إعلانه الحرب على إيران.

وفي حين وعدت تركيا في كثير من الأحيان بزيادة كمية المياه في نهر الفرات، فإنها لم تلتزم وتخرت من الإيفاء بوعودها إلا بنحو عشوائي ولأوقات قصيرة. وإن عدم استجابة تركيا لنداءات العراق المتكررة بشأن زيادة حصته من مياه الفرات -ودجلة في المستقبل القريب بعد العمل بسد إليسو- لا تتناسب وحجم التطور الاقتصادي المتميز بين البلدين، ورفضت تركيا جميع المطالبات العراقية لعقد اتفاقات منفردة معها، وعرضت جدولاً مياه نهر دجلة والفرات في حساب الحصص وهي الطريقة نفسها التي اعتمدها مع سوريا قبل عام ٢٠١١.

ويرى الأتراك أن بلدهم من الدول الغنية بالموارد المائية، وبالنظر إلى خريطة تركيا المائية نجد في الأناضول عشرات الأنهار الكبيرة والمتوسطة والصغيرة تروي الأراضي التركية؛ ولهذا فإن الحكومات التركية خلال ١٠٠ سنة أدركت أن مستقبل تركيا يقوم على تنمية دور المياه السياسي في الشرق الأوسط؛ لذا سعت عبر مشروع السدود الضخمة إلى أن تسيطر على نهر الفرات ودجلة عبر طابع سياسي واقتصادي داخلي. والحقيقة أن تركيا تبحث عن دور إقليمي يحقق قدراً أكبر من الهيمنة مستقبلاً بعد التغلب على بعض مشكلاتها الداخلية وذلك عبر استخدام المياه كأداة سياسية.

## خطر تحول العراق لصحراء متصل بالجزيرة العربية

حذر تقرير أصدرته جمعية المياه الأوروبية من أن العراق يمكن أن يخسر تماماً مياه النهرين بحلول عام ٢٠٤٠، وكان التقرير متشائماً بشأن نهر دجلة الذي يمكن أن يخسر ٣٣ مليار متر مكعب من المياه سنوياً بسبب السدود التركية، وعلى وفق تقرير جمعية المياه الأوروبية فقد انخفضت حصة المياه المتدفقة إلى العراق بنسبة الثلثين في السنوات الثلاثين الماضية، وما زاد من تعقيد الأزمة الجفاف الشديد في السنوات المنصرمة، وحذر التقرير من أن العراق يواجه «كارثة حقيقية» وهو ما يعني أن يتحوّل إلى صحراء متصلة بصحراء شبه الجزيرة العربية<sup>(٦)</sup>.

تأريخياً، كان العراق يحصل على ٣٠ مليار متر مكعب من مياه الفرات و ٢٠ مليار متر مكعب من نهر دجلة، يضاف إليها مياه الروافد التي تصب في نهر دجلة داخل العراق، مثل الزاب الكبير والصغير، ونهر ديالى؛ ليكون مقدار مياه دجلة ٤٠ مليار متر مكعب، ولكن خلال الثلاثين سنة الأخيرة قلت هذه الكميات بنحو كبيرٍ ولاسيما في الفرات.

وكانت موارد العراق المائية عام ١٩٩٠ محدود ٤٢ مليار متر مكعب وعدد سكانه ١٩ مليون نسمة، وفي عام ٢٠٠٠ ازداد عدد السكان وبلغ ٢٦ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل عدد سكان العراق إلى ٤٨ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥؛ مما يعني ضرورة زيادة الموارد المائية؛ وبالتالي سيحتاج العراق إلى ٥٧ مليار متر مكعب من المياه<sup>(٧)</sup>.

ويعدُّ سد إليسو على نهر دجلة الأكثر تأثيراً على العراق، وعند العمل به صيف هذا العام، فإنه سيحرم المياه عن ثلث أراضي العراق الصالحة للزراعة وسيجعل المزارعين يتخلون عن مزارعهم -حسب تقرير خبراء الأمم المتحدة-، فضلاً عن ذلك فإن هنالك عوامل أخرى تشارك في أزمة المياه العراقية، هي:

- التغيُّرات المناخية: إن العراق شأنه شأن معظم بلدان الشرق الأوسط، يعاني من جفاف شديد منذ سنوات طويلة.
- الأزمة الداخلية: أدت سنوات الصراع العرقي والمناطقي إلى عدم مقدرة الحكومة في حل مشكلة قطاع المياه، فبينما كان العراق يواجه صراعات داخلية، كانت تركيا منشغلة ببناء السدود والخزانات.

- ازدياد السكان: تضاعف عدد سكان العراق بنحو كبير في المئة سنة الماضية؛ وقد أدى ارتفاع مستويات المعيشة إلى زيادة الطلب على استخدام المياه المنزلية، وإنتاج مزيدٍ من الأغذية. وفي الوقت نفسه حصل هدر كبير للمياه بسبب طرق الري والصرف القديمة.
- مشكلة جباية أجور المياه: إن عدم وجود سياسات اقتصادية ناجحة لتسعير المياه -باعتبارها سلعة نادرة يجب تسعيرها بطريقة تشجع الاستخدام الرشيد- أدت في سنوات وفرة المياه إلى سوء الاستخدام المكثف.
- زيادة ملوحة المياه الجنوبية: أدى تراجع نوعية المياه بسبب الملوحة والتلوث إلى انخفاض مستويات المياه الصالحة للاستخدام ولاسيما في شط العرب، الذي نشأ عن التقاء نهر دجلة والفرات واختلاطها بالمياه المالحة الخليجية.
- تلوث المياه: إن تلوث المياه على نطاق واسع ناجم عن انتشار الأجسام الغريبة على قاع النهر وتصريف النفايات والمياه غير المعالجة في الأنهار والبحيرات، التي قللت من مياه الشرب، وسببت مخاطر على الصحة العامة.
- عدم تجريف الطمي في الأنهار: من المشكلات الأساسية لنهري دجلة والفرات أنهما يحملان كميات كبيرة من (الطمي) التي هي تربة مستمدة من الصخور، وتكون حجم الحبة منها متوسطة بين حبة الرمل وحبة الطين، ويصل الطمي إلى قنوات النهر من السهول. ومن المفترض أن تجري الجهات المختصة في العراق عمليات تجريف ومسح لقنوات المياه والأنهار.

### حكومة اتحادية قوية

لا يمكن إيجاد الحلول لأزمة المياه إلا بوجود حكومة اتحادية قوية في بغداد، ولن تتمكن حكومة اتحادية قوية من حل الأزمة إلا من خلال تنسيق سياسة مائية تتناسب مع جغرافية المنطقة، وتتجاوز التنافس العرقي والمناطقية.

وحتى في حال تلقى العراق مزيداً من المياه من تركيا، فإنه ما يزال يعاني من نقص؛ ويعود السبب في الأساس إلى اعتماد القطاع الزراعي العراقي على أساليب قديمة في استخدام المياه، إذ إن معظم المزارعين يستخدمون خنادق الري أو الأنفاق تحت الأرض التي كانت تستخدم لآلاف السنين في نقل المياه، وخلال عملية النقل هذه يُفقد الكثير من المياه إما بالتبخر وإما بالجريان السطحي.

ومن شأن اعتماد تقنيات حديثة التي هي أكثر تكلفة أن تحدث ثورة في القطاع الزراعي العراقي، مثل استخدام الري بالتنقيط. إذ إن تحديث الزراعة العراقية يعني الابتعاد عن منظومات المياه المفتوحة، إلا أن المزارعين محدودي الدخل الذين لديهم موارد قليلة وطريقة حياة موروثية لا يُرجَّح أن يغيروا طريقة الري من تلقاء أنفسهم.

وبدلاً من استخدام تقنيات الري الحديثة وإلغاء الطرق التقليدية القديمة التي تحدر كميات هائلة من المياه، تواصل الحكومة العراقية تفضيل المدن الرئيسية بنحو فعال على المناطق الريفية حيث من المفترض إجراء تحسينات زراعية كبرى. وقد تسببت الثروة النفطية العراقية في سقوط البلاد ضحية لما يسميه بعض الاقتصاديين بـ«لعنة الموارد»، ومع ارتفاع قيمة الدينار العراقي بعد سقوط نظام صدام حسين، صار استيراد الأغذية أقل تكلفة من صناعتها بالداخل، ودعمت الثروة النفطية المزارعين من خلال إجراءات الرعاية الاجتماعية المختلفة، وهو ما قلل من الحافز للبقاء على المنافسة، فيما يستمر استخدام طرق الري غير الكفوءة حتى مع انخفاض تدفق المياه من تركيا وتضخم أعداد السكان العراقيين<sup>(٨)</sup>.

وقد ارتبط الانخفاض الحاد في الموارد المائية بالنزاع الإقليمي، وإحدى المناطق الأكثر تضرراً هي المنطقة الزراعية في حوض الفرات في العراق، ومن المؤكد أن الصراع على المياه سيزداد كثيراً إذا انقسم العراق أو أعطيت المناطق سلطات لا مركزية كبيرة على مواقع مراقبة المياه؛ فإن مثل هذا الاحتمال سوف يجعل من نظام البنية التحتية المائية تحت حكم مجالس المحافظات، التي قد تخضع لنفوذ بعض الجماعات المتطرفة عرقياً أو دينياً، وهو أمر بالغ الخطورة لأن السيطرة على المياه والمحطات الكهرومائية ذات أهمية جيواستراتيجية كبيرة في العراق.

إن وجود حكومة اتحادية ضعيفة في بغداد مع سلطات لا مركزية في السياسة المائية، يعني أن الدولة العراقية التي تمتلك ثروات نفطية ستجد نفسها يوماً ما تتفاوض مع تركيا على تبادل النفط من أجل الحصول على المياه. وإذا قُسم العراق على ثلاث دول فإن جنوب البلاد ستكون بحاجة إلى التفاوض من دول شمال وغرب العراق وتركيا لحل مشكلة المياه.

والفكرة القائلة إن السياسة المائية تحتاج إلى دولة مركزية قوية ليست فكرة جديدة، فالمؤرخ الأمريكي الألماني الأصل كارل ويتفوجيل، رأى أن سياسة مياه الأنهار لا بد من أن تكون تحت إدارة مركزية، حيث إن المجتمعات التي تعتمد على الأنهار تتطلب مزيداً من المركزية لبناء السدود والقنوات والإشراف عليها<sup>(٩)</sup>.

فمن دون وجود حكومة اتحادية قوية لتنسيق تطوير البنية التحتية المائية، وتحقيق التوازن بين المصالح الإقليمية، والتفاوض من أجل البلد بأسره، فإن لدى العراق فرصة ضئيلة للتعامل بفعالية مع أزمة المياه. وإذا فشلت الحكومة الاتحادية في ضبط السياسة المائية، فإن الأزمة ستزداد سوءاً، وستزداد الكراهية والعنف الداخلي.

### العلاقات الاقتصادية العراقية - التركية

على وفق صحيفة حريت التركية، فإن تركيا تستورد ما يعادل ٦,٩٦٪ من النفط الخام من خمس دول هي (العراق بمقدار ٩,٢ مليون طن، وإيران ٦,٩ مليون طن، وروسيا ٣,٢ مليون طن، والكويت ٢,٥ مليون طن، والسعودية ٢,١ مليون طن). وخلال عام ٢٠١٧، انخفضت حصة العراق من ٤١٪ إلى ٣٠٪ من بين أكبر خمسة مصدري للنفط الخام إلى تركيا، وعلى الرغم من ذلك ما زال العراق المصدر الأكبر لتركيا<sup>(١٠)</sup>.

وفي نظرة عامة للاقتصاد التركي منذ عام ١٩٨٠، شهدت سياسة التجارة الخارجية نشاطاً ملحوظاً، وتم تنفيذ برنامج شامل لتحقيق الاستقرار، ومن خلال هذا البرنامج نفذت تركيا استراتيجية نمو موجهة نحو التصدير. وفي الوقت الحاضر، فإن واحدة من أكثر المشكلات الاقتصادية الهيكلية في تركيا هي العجز في الحساب الجاري نتيجة لسياسة التجارة الخارجية الليبرالية.

ويستند تزايد الترابط بين تركيا والعراق إلى الطاقة والعلاقات التجارية، فالعراق المستقر أمنياً يعني فرصاً تجارية كبيرة للشركات التركية. وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية شكّل مجلس التعاون الاستراتيجي عام ٢٠٠٨، وبعدها بسنة واحدة وقّعت ٤٨ اتفاقية في مجالات الأمن والطاقة والاقتصاد.

وتشير بيانات صادرة عن مجلس المصدرين التركي في تشرين الثاني ٢٠١٧، إلى أن حجم الصادرات التركية للعراق خلال الأشهر العشرة الأولى من ٢٠١٧، بلغ أكثر من ٦ مليارات دولار. ووصل حجم التبادل التجاري إلى ٣٠ مليار دولار سنوياً، في الوقت الذي كان فيه دون المليار دولار بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤<sup>(١١)</sup>.

ويعدُّ العراق الشريك التجاري الثالث لتركيا بعد كل من ألمانيا والمملكة المتحدة، حيث يستورد العراق (الملايس، والمواد الغذائية، والمنسوجات، وصناعات المعادن، ومعدات النقل)، وتشكل السوق العراقية نسبة ٥,٤٪ من الصادرات التركية<sup>(١٢)</sup>.

وترى القيادة التركية -وهي تمضي قدماً في مشروعها المائي المهدد بصحرة العراق- أن العراق لا يمتلك اكتفاءً ذاتياً يمكنه من أن يتخلى عن تركيا اقتصادياً؛ لأن الاقتصاد العراقي ما زال ضعيفاً؛ وبالتالي لا تستطيع أية حكومة عراقية أن تتخذ مثل هذا القرار. ويعتقد الاثراك أن العلاقات العراقية-التركية ليست تجارية فقط، حيث إن تركيا تؤثر في السياسة الداخلية للعراق؛ لذا فهو في وضع صعب فيما إذا تخلى عن تركيا.

ولكن ما لا تحسبه تركيا أن الحكومة العراقية قد تكون قادرة على اتباع سياسة ناجحة للتوفيق بين إيران والسعودية، التي من آثارها تحسن الاقتصاد العراقي وعدم اعتمادها على تركيا اقتصادياً، وكان بعض المسؤولين العراقيين قد دعوا إلى مقاطعة تركيا اقتصادياً؛ بسبب سياساتها تجاه العراق. إن مطالبة نواب عراقيين بقطع العلاقات الاقتصادية مع تركيا باعتبار العراق الشريك التجاري الثالث والمصدر الأول للنفط بالتأكيد سيضرب الاقتصاد التركي الذي يواجه صعوبات في الحساب الجاري. وإن مثل هذا القرار سيربك بعض القطاعات الاقتصادية العراقية التي تتعامل مع تركيا منذ سنوات، وسيكون على العراق إيجاد البدائل، والبدايل ممكنة.

### نظرية الأمن مقابل المياه

تكمن المشكلة الأساسية للمياه في أن تركيا لا تعترف بالطابع الدولي لنهر دجلة أو الفرات، وإنما تطلق عليهما اسم «نهر عابر للحدود»؛ وبالتالي اعتبرت تركيا أن موارد النهرين حق من حقوقها وأنها تستطيع استثمارها على وفق مصالحها الخاصة؛ لأن الاعتراف بهما كنهرين دوليين يعني إلزام دولة المنبع ودول المصب في أن تتعاون وتتفق على كل المشاريع القائمة على تلك الأنهار. أما إذا رأت دولة المنبع أو المصب أن النهر هو عابر للحدود، فإن من حقها أن تتحكم فيه كيفما تشاء وتقيم ما تريد من مشاريع.

في عام ١٩٨٧ وقع رئيس الوزراء التركي تورغنت أوزال مع الرئيس السوري حافظ الأسد على اتفاقية مبدئية لمدة خمس سنوات تتعلق بالفرات، وافقت تركيا بموجبها أن تسمح بتدفق خمسمئة متر مكعب في الثانية من نهر الفرات إلى سوريا. وطلب العراق (في ظل نظام صدام حسين) بأن يكون طرفاً في تلك الاتفاقية وفي الاتفاقيات الأخرى الخاصة بالمياه، إلا أن تركيا رفضت الطلب العراقي، وعقد العراق اتفاقية تقاسم المياه مع سوريا لاقتسام مياه نهر الفرات بنسبة ٥٨٪ للعراق، و ٤٢٪ لسوريا.

وحسب رأي الأستاذ فؤاد الأمير الخبير النفطي العراقي الذي يرى «أن بروتوكول ١٩٨٧ هو

نتيجة جهود سياسية تركية لوضع حد لأنشطة حزب العمال الكردستاني، إذ سبق وأن أعلنت تركيا في أواخر سنة ١٩٨٦، بأنها اكتشفت مخططاً لتدمير سد أتاتورك من قبل مجموعة مؤلفة من ١٢ عنصراً من حزب العمال الكردستاني وبدعم سوري؛ الأمر الذي جعل الأتراك يفكرون في طريقة لوضع حد لنشاط هذا الحزب من داخل سوريا؛ لهذا زار تورغت أوزال رئيس الوزراء التركي الأسبق سوريا في تموز ١٩٨٧، وأبرم البروتوكول المذكور آنفاً، وأبرم اتفاقية أمنية تعهدت سوريا فيها بوضع حد لأنشطة حزب العمال الكردستاني المسلحة ضد تركيا عن طريق الأراضي السورية»<sup>(١٣)</sup>.

وكان من المفترض توقيع اتفاقية دولية تتعهد فيها تركيا للعراق وسوريا بإطلاق كميات أكبر من المياه، ولكن تركيا بعد خمس سنوات من الاتفاقية المبدئية تهربت من التوقيع على الاتفاقية النهائية، ومضت في إقامة السدود دون موافقة سوريا أو العراق.

وفي كانون الثاني عام ١٩٩٠، أشرف تورغوت أوزال بنفسه شخصياً على عملية إقفال نهر الفرات لمدة شهر كامل بذريعة ملء سد أتاتورك، كأسلوب ضغط مباشر على كل من العراق وسوريا لمنع تواجد حزب العمال على أراضيها، ومنع تسلل مقاتليها إلى تركيا. ومن جانبها رأت سوريا أن تركيا بدأت باستخدام مياه الفرات كسلاح للأغراض السياسية، وأن سد أتاتورك الكبير يهدد مستقبل سوريا الذي هو ليس بلداً نفطياً، فضلاً عن أن علاقات تركيا القوية مع دول الغرب وإسرائيل المعادية لسوريا شكلت تهديداً آخر؛ لذا قررت سوريا دعم الحركة الانفصالية الكردية في تركيا.

وفي شهر كانون الثاني ١٩٩٥، تناقلت وكالات الأنباء خبر توقيع تانسو شيللر -رئيسة الحكومة التركية في حينها- اتفاقاً مع مجموعة شركات أوروبية ومصارف دولية لتمويل سدود جديدة على نهر الفرات. ووصل توتر العلاقات السورية-التركية عام ١٩٩٨ مرحلة كادت تؤدي إلى حرب مباشرة لولا توسط الرئيس المصري -آنذاك- حسني مبارك، وفي تلك المدة هدد رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز بإغلاق سد أتاتورك بالكامل ومنع المياه عن سوريا، وتجاهل العراق الذي كان يمر في مرحلة من أضعف مراحلها بسبب الحصار الدولي.

وانتهت تلك المرحلة بتوقيع اتفاق أضمنه الأمني بين سوريا وتركيا، تعهدت فيه سوريا بالتوقف عن دعم حزب العمال الكردستاني، وفيما يخص سوريا كانت قضية الحركة الانفصالية الكردية وسيلة سهلة للضغط على تركيا بشأن المياه ومسائل أخرى. ومع توقيع الاتفاقية الأمنية أغلقت سوريا قواعد حزب العمال الكردستاني على أراضيها، واحتجزت مئات من مقاتلي الحزب فضلاً عن نفي زعيمهم عبد الله أوجلان من سوريا، الذي أعتقل لاحقاً<sup>(١٤)</sup>.

وبعد توقيع اتفاق أضنة تحسنت العلاقات بين البلدين ولاسيما بعد مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم، وأُعلن عن «حوار استراتيجي» نتج عن تأسيس مجلس أعلى «للتعاون الاستراتيجي»، وتوقيع عشرات الاتفاقيات المختلفة وتبادل الزيارات الرسمية على أعلى المستويات. إلا أنّ تلك العلاقات انهارت بنحوٍ مفاجئٍ مع قيام الربيع العربي، وإعلان أنقرة عن قطع العلاقات مع دمشق في ٢٠١١ وفرض حصار اقتصادي على سوريا، والتخلي عن الاتفاقيات الاستراتيجية بين البلدين التي من ضمنها اتفاقية أضنة الأمنية.

إن مشكلة المياه التي تجري في الفرات أو دجلة تحركها المصالح السياسية دون اتفاق رسمي. وتركيا تؤكد للمسؤولين العراقيين أنها ملتزمة بتنفيذ «وعودها» في منح العراق كميات أكبر من مياه نهر الفرات، في مقابل التزام بغداد بمحاربة حزب العمال الكردستاني.

إن اشتداد الصراع التركي الكردي خلال السنوات الماضية أثبتت بأن استخدام تركيا للقوة المفرطة لن تستطيع إجبار ملايين الأكراد على أراضيها بالانصهار في القومية التركية، وبكل بساطة مشكلة تركيا مع الأكراد هي مشكلة عرقية داخلية باقية، وهي ورقة رابحة للآخرين ضد تركيا.

### هل يستطيع العراق مواجهة آثار السدود التركية؟

مما تقدم يمكن القول إن كل ما قامت به تركيا نابع من سياسة تتعلق بمصالحها الخاصة لتحقيق مكاسب على المستويات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في مسألة المياه، وفي المقابل لم يكن هناك أي رد فعل عراقي بذلك الاتجاه يتناسب وحجم المخاطر الحقيقية، ولا توجد إجراءات عملية لحماية مصالح العراق الاقتصادية؛ ومن هنا يكون العراق بحاجة إلى ما يأتي:

- الاستفادة من شط العرب فيما تهدر فيه المياه.
- إيجاد بدائل للمياه من المياه الجوفية.
- إقامة مشاريع إروائية حديثة.
- إنشاء خزان استراتيجي للمياه.
- مواجهة مشكلة الملوحة في المياه.

وهناك عدد من المقترحات ينبغي أخذها في الحسبان لتلافي شح المياه في العراق:

#### أولاً: إنشاء قناة ما بين دجلة والفرات:

في دراسة لباحثين من كلية الهندسة والعلوم الفيزيائية (University of Surrey) في المملكة المتحدة، اقترح إنشاء قناة ما بين دجلة والفرات في منطقة خالية من المشاريع المائية؛ لأن مياه نهر دجلة تأتي بنسبة كبيرة من شمال العراق، وبحسب رأي الباحثين فإن أفضل موقع لحفر القناة هو عند منطقة اقتراب النهرين من بعضهما في جنوب بغداد.

ويرى الباحث أن القناة ستكون بطول ٤٥ كم وستمر في أرض مستوية سهلة الحفر، ويمكن للشركات العراقية تنفيذ المشروع دون الاستعانة بالشركات الأجنبية. إن هذه القناة ستقل جزءاً من المياه المطلوبة إلى الفرات، وتعزز قدرة العراق على الاستقلال مائياً عن الضغوط التركية، ويمكن للقناة أن تكون مصدراً في استعادة بعض الأهوار التي جفت خلال السنوات العشرين الماضية.

وستعمل القناة كذلك على تغذية بحر النجف كخزان مائي جديد الذي تقدر مساحته بـ ٤٣٥ كم مربع والذي يبعد مسافة ١٥ كم عن نهر الفرات، ويمكن أن يخزن ما يقارب ١٧ مليون متر مكعب من المياه<sup>(١٥)</sup>.

#### ثانياً: استثمار القطاع الخاص في الزراعة:

يحتاج العراق إلى برنامج استثمار زراعي يعتمد على القطاع الخاص الذي بدوره سيعمل على ترشيد استخدام المياه في الزراعة، وحين النظر إلى البلدان التي استثمرت في قطاعها الزراعية أو تركتها للقطاع الخاص، نجدها أكثر نجاحاً في إنتاج الغذاء والصناعات الغذائية، كما فعلت تركيا.

ومن قصص نجاح هذه الدول أيضاً، تجربة بنغلادش بعد الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨، حيث طلبت حكومة بنغلاديش من مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة وضع خطة استثمارية زراعية بتمويل محلي وخارجي. وأشرف مركز الاستثمار الأممي على جمع الأموال المطلوبة للمشروع الزراعي، ثم متابعتها بدقة وإنجاحها بالتنسيق مع الحكومة البنغالية<sup>(١٦)</sup>.

وبات من الضروري تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في اتباع وسائل الري الحديثة في الزراعة التي تستخدم في ري الأراضي بالمناطق الصحراوية، وهذه الأراضي عادة ما تكون رملية وأنها غالباً ما تكون غير مستوية السطح، وتشمل هذه الأنظمة، الري بالرش والري بالتنقيط.

والري بالرش من أنظمة الري الحديثة التي تستخدم لري المناطق الصحراوية التي لا تستطيع الاحتفاظ بالماء لمدة طويلة، حيث إن تطبيق نظام الري التقليدي من الأنهار عبر الجداول؛ يسبب إهدار الكثير من المياه، وأن هذه التقنية مناسبة أيضاً في ري الأراضي بالرفع من الآبار الارتوازية.

ومن مميزات هذه التقنية أنها لا تحتاج لإنشاء قنوات والجداول مع ري مساحة أكبر، وهي مناسبة للأراضي الصحراوية ولا تحتاج للتسوية، ولا يحتاج إلى عمالة كثيرة، ويمكن إضافة المبيدات والأسمدة من خلال مياه الري بالرش، ويوفر المياه بنسبة كبيرة. غير أن هذا النظام الإروائي مكلفٌ مالياً ويحتاج إلى عمالة ذات خبرة خاصة في أعمال التشغيل والصيانة التي يمكن التدريب عليها.

أما وسيلة الري بالتنقيط فهي من أفضل الأنظمة من حيث الكفاءة، حيث تضاف فيه مياه الري على شكل قطرات مائية أسفل النباتات مباشرة، من خلال شبكة ري خاصة تنتهي بنقاطات لخروج مياه الري منها، على فترات قصيرة وبكميات محدودة، وهذا النظام يشبه إلى حد كبير الري بالرش في وجود مضخة مياه قوية من مصدر المياه إلى داخل شبكة النقل والتوزيع.

ومن مميزات نظام التنقيط أنها تناسب الأراضي الصحراوية التي لا تحتاج إلى تسوية، وتوفر كميات كبيرة من المياه، وينتج عن تنظيم الري ورفع كفاءة الأسمدة المضافة إلى زيادة إنتاجية وحدة المساحة المزروعة، ولكن عيوب هذا النظام يكمن في التكاليف المرتفعة لإنشاء الشبكة التي لا تتوافر للكثير من المزارعين، ويعاني هذا النظام من مشكلة انسداد النقاطات والحاجة لاستبدال الخراطيم الثالفة؛ مما يتطلب توظيف عمالة فنية<sup>(١٧)</sup>.

والجدير بالذكر أن وزارة الزراعة العراقية -وبتمويل من اللجنة العليا للمبادرة الزراعية- عملت على استخدام منظومات الري الحديثة لتغطية مساحة ٣ ملايين دونم للوصول إلى الاكتفاء الذاتي. وعلى وفق خطة وزارة الزراعة السابقة كان من المفترض أن يؤدي هذا المشروع إلى توفير ٦,٣ مليار متر مكعب من مياه الري، التي تقتضي استخدام ٢٠ ألف منظومة رش محورية و ١٥ ألف منظومة رش ثابتة. وتوجهت الوزارة إلى استيراد منظومات الري وتقديم الدعم المادي عند بيعها للمزارعين بنسبة ٥٠٪ وتقسيط المبالغ المتبقية على ١٠ سنوات دون فوائد، ولكن هل حققت أهدافها<sup>(١٨)</sup>؟

### ثالثاً: إنشاء سد على شط العرب:

في دراسة عن الواقع المائي للعراق على موقع OMICS International (المنبر العالمي للمناقشة المفتوحة) -وهي هيئة علمية تعنى بنشر الأبحاث العلمية والطبيعية- تحدث الباحثون عن

مقترح بناء سد في جنوب مدينة البصرة على نهر شط العرب للسيطرة على المياه التي تهدر للخليج، ويرى البحث أن إنشاء هذا السد من شأنه تقليل ملوحة مياه نهر شط العرب الذي يبلغ طوله حوالي ١٩٢ كم.

وعلى وفق تلك الدراسة، فإن إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة للمدة من عام ١٩٦١ إلى عام ٢٠١٣، بلغت نحو ٥,٨٧ مليون هكتار. ورأى الباحثون أن متوسط المساحة المروية بالمياه السطحية هي ٢,٨٤ مليون هكتار، وروى شط العرب من تلك المساحة مقدار ٤٪، فيما روى نهر دجلة ٦٦٪، ونهر الفرات ٣٠٪<sup>(١٩)</sup>.

ومن أجل حل مشكلة المياه، قرر مجلس محافظة البصرة في عام ٢٠١٢ إنشاء سد على شط العرب، إلا أن وزارة الموارد المائية أبدت اعتراضها على الموقع الذي حدده مجلس المحافظة، ثم رأت الوزارة أنه لا حاجة لإنشاء سد في شط العرب، وأن الوزارة لا تمتلك تخصيصات مالية لبناء السد. وفي خضم الجدل الدائر بين الطرفين، هناك من يعتقد أن بناء السد غير ممكن؛ بسبب طبيعة الأرض في تلك المنطقة، فضلاً عن مشكلات تتعلق بالأراضي الإيرانية.

والغاية الأساسية من بناء السد هي للحد من هدر المياه العذبة التي تنتهي في مياه الخليج، وفي حالة إنشاء السد فإنه يمكن تحقيق فوائد جمة للقطاعات الزراعي والحيواني، ولكن الخبراء يعتقدون أن مناسيب المياه التي ترتفع إلى الأعلى بعد بناء السد ستعرض المناطق المحيطة بشط العرب إلى الغرق، ويعتقدون أن ارتفاع الأراضي على ضفتي شط العرب تكون عائقاً آخر لبناء السد.

وفضلاً عما ذكر آنفاً، هناك مشكلة أخرى تختص بارتفاع مناسيب المياه الأرضية في مدينة البصرة، وعند العمل بمشروع السد فإن مناسيب المياه ستزداد مسببةً فقدان كثيرٍ من الأراضي الزراعية والحضرية.

من الناحية التقنية، يعتقد بعض الخبراء بإمكانية التغلب على هذه المشكلات في طريقة إنشاء السد وتصميمه بنحو يجعل ارتفاع منسوب المياه غير مؤثر على المناطق الزراعية في حوض شط العرب. حيث إن استخدام قناة شط العرب كخزان للمياه العذبة غير ممكن لأنها لن تتحمل هذه الكميات الكبيرة، ولكن حفر الكثير من القنوات الإروائية على جانبي شط العرب ستعمل على تخزين المياه العذبة.

وهنا نتحدث عن مشروع متكامل في إنشاء سد، وحفر قنوات لإحياء المناطق الزراعية

المتضررة من ملوحة المياه، واستصلاح أراضي جديدة، والحفاظ على الممر الملاحي لشط العرب، وتحفيز القطاع الحيواني، وتنشيط القطاع السياحي.

ويمكن تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة التي تُنفذ مهامها عبر مركز الاستثمار في المنظمة، التي تعاقدت مع أكثر من ٣٠ مؤسسة مالية عالمية لتمويل المشاريع الاستراتيجية، وفضلاً عن التمويل، فإن المنظمة تقدّم دراسات عن كلف المشروع وجدواها الاقتصادية<sup>(٢٠)</sup>.

### المصادر:

1. THE SOUTHEASTERN ANATOLIA PROJECT (GAP) <http://www.gap.gov.tr/en/>
2. Agriculture and Rural Development Projects <http://www.gap.gov.tr/en/>
3. Plant Food World [http://ucee.eu/admin/allegati\\_appuntamenti/Project-%20Turkey.pdf](http://ucee.eu/admin/allegati_appuntamenti/Project-%20Turkey.pdf)
٤. خطة تركية لتوفير الغذاء للشرق الأوسط / [aljazeera.net/](http://aljazeera.net/)
5. New Action Plan for Southeastern Turkey <http://setadc.org>
6. Water Crisis in Iraq: The Growing Danger of Desertification/ [memri.org](http://memri.org)
٧. تحديات الأمن المائي للعراق لحوضي دجلة والفرات / [iasj.net](http://iasj.net/)
8. Why Natural Resources Are a Curse on Developing Countries and How to Fix It/ [theatlantic.com](http://theatlantic.com)
9. The Growth of Chinese Despotism: A Critique of Wittfogel's Theory of Oriental Despotism as Applied to China». Mote, Frederick W. (1961).

10. Iran becomes Turkey's biggest crude oil exporter, signals more gas sales / hurriyetdailynews.com
11. An Estimation of Turkey's Export Loss to Iraq / sciencedirect.com
12. Turkey / cia.gov/library
١٣. الموقف التركي من قضية مياه دجلة والفرات / albadeeliraq.com
14. The Turkish-Syrian Crisis of October 1998: A Turkish View / mepc.org
١٥. الواقع المائي في العراق  
<http://iier.org/uploadedfiles/010909WaterIssueAdelSherif5B.pdf>
16. Investment Programme Support / fao.org
17. TECHNICAL MANUAL For Ideal micro irrigation systems / <http://afghanag.ucdavis.edu>
١٨. وزارة الزراعة: تغطية ٣ ملايين دونم بـ(٢٧٢٠)منظومة ري حديثة / <http://zeraa.gov.iq>
19. OMICS International / omicsonline.org
٢٠. الإيجابيات والسلبيات المتوقعة من جراء إنشاء سد على شط العرب <http://iier.org>

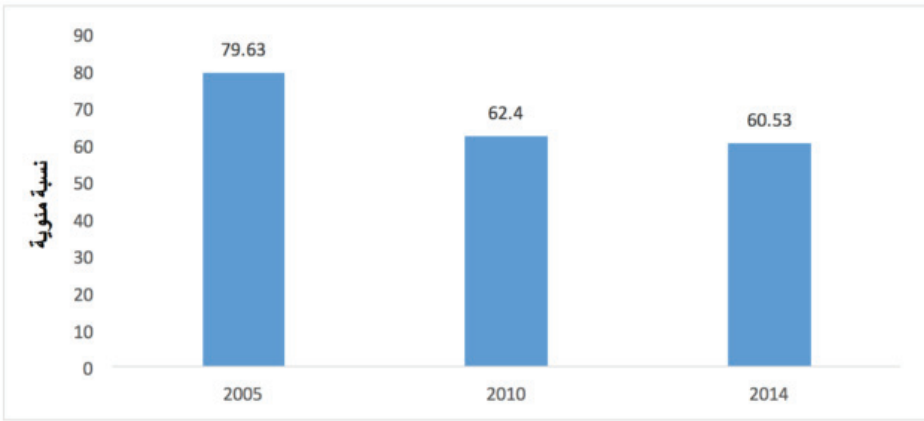
## قراءة لمشاركة المواطنين في الانتخابات النيابية المقبلة

هاشم الركابي \*

٢٠١٨-٣-٧

هناك عدد من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي بإمكانها حثُّ الناخبين في العراق على المشاركة على مستوى مقبول في الانتخابات النيابية المقبلة المقرر إجراؤها في الثاني عشر من أيار للعام الحالي على الرغم من بعض الدعوات الفردية لمقاطعتها؛ ومما يلاحظ فإن نسبة المشاركة في الانتخابات آخذة بالانخفاض كما هو موضح في الشكل رقم (١)؛ ولذلك ينبغي طرح السؤال الآتي: هل يسبب انخفاض نسب المشاركة مشكلة؟

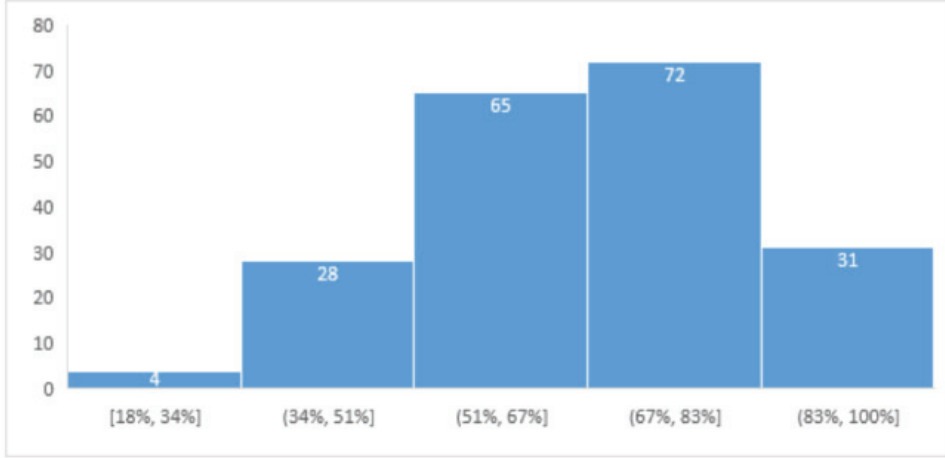
شكل رقم (١) نسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات النيابية العراقية<sup>١</sup>



تشير بيانات المشاركة الانتخابية في جميع أنحاء العالم إلى أن غالبية الديمقراطيات الانتخابية -نحو ٦٨٪- تكون نسبة الإقبال فيها تتراوح بين ٥٠٪ و ٨٣٪، فيما تكون نسبة المشاركة في ١٦٪ من الديمقراطيات الانتخابية أقل من ٥٠٪، و ١٥,٥٥٪ منها تكون نسبة المشاركة فيها أعلى من ٨٣٪، بحسب ما مبين في الشكل رقم (٢)<sup>[٢]</sup>؛ وبناءً على ذلك، يتبين أن نسبة المشاركة الانتخابية في العراق مقبولة مقارنة بالديمقراطيات الانتخابية الأخرى.

\* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

الشكل رقم (2) توزيع نسب المشاركة الانتخابية في الديمقراطيات الانتخابية



والمؤشرات الإيجابية عن احتمال أن تكون نسبة المشاركة في الانتخابات المقبلة مقارنة للانتخابات السابقة متعددة، منها:

أولاً: إن عدد الناخبين الذين حدثوا بياناتهم البيومترية واستلموا البطاقة الإلكترونية قد وصل إلى ٥٠٪ حتى ٢٠ شباط ٢٠١٨ بحسب ما مبين في الشكل رقم (٣).

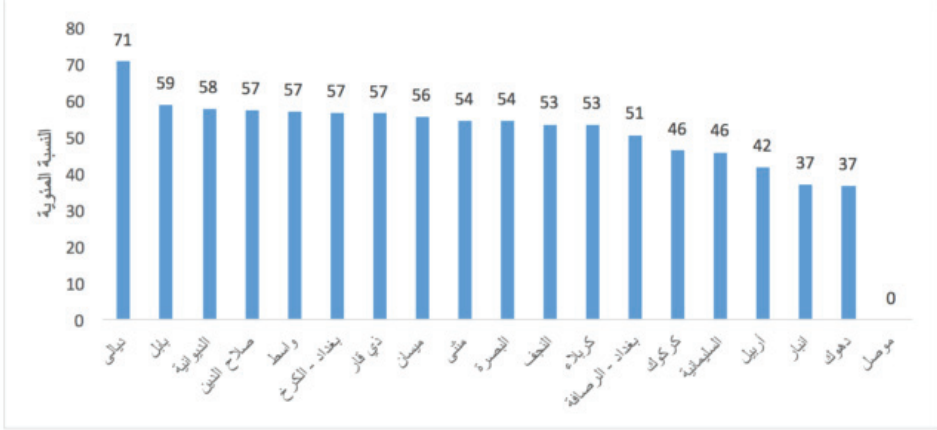
ثانياً: إن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ستسمح للناخبين الذين لم يحدثوا بياناتهم بالمشاركة في استخدام البطاقات القديمة التي استخدمت في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٤ [٣].

ثالثاً: ما تزال عملية تحديث البيانات مستمرة؛ مما يعني أن العدد سيرتفع على الأرجح.

رابعاً: إن العديد من الإجراءات اتخذت لضمان مشاركة الناخبين الذين يقدر عددهم بـ

٤٠٠,٠٠٠ نسمة.

الشكل رقم (3) نسب الناخبين المسجلين في عموم محافظات العراق



ومن ناحية أخرى، هنالك العديد من الخصائص التي يتمتع بها العراق، والتي اكتشف الباحثون أهميتها فيما يخص زيادة المشاركة الانتخابية، هي [4]:

أولاً: نظام التمثيل النسبي، والذي يمكن العديد من الأحزاب للمشاركة في الانتخابات التي بدورها تخوض حملات لتحفيز المواطنين على المشاركة.

ثانياً: الطبيعة التنافسية الكبيرة للانتخابات، إذ إن الفجوة الانتخابية بين المتنافسين ضيقة؛ مما يدفعهم لتعبئة قواعدهم الجماهيرية من أجل تأمين أكبر عدد ممكن من المقاعد.

ثالثاً: استقطاب النخب السياسية وقواعدها الجماهيرية حول عدة قضايا، مثل: مستقبل الحشد الشعبي، وطبيعة العلاقة بين بغداد وإقليم كردستان، والاستجابة للتنافس الإقليمي بين السعودية وإيران، وفرض الضرائب، وغيرها.

رابعاً: النفاؤل المطرد في أن العراق يسير على الطريق الصحيح، ولاسيما بعد هزيمة تنظيم داعش، والارتفاع الطفيف في أسعار النفط.

خامساً: إن الانتخابات العراقية حرة ونزيهة مع وجود العديد من المنظمات الدولية البارزة التي تدعم إجراءاتها وتراقبها، مثل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI).

وعلى الرغم مما ذكر آنفاً إلا أن المخاوف من انخفاض نسبة المشاركة تبدو مشروعة في بعض المناطق عما كان عليه الحال في الانتخابات السابقة -ولاسيما في شمال العراق- نتيجة عدم رضا الناخبين عما آلت إليه ظروفهم السياسية المحلية. ومع ذلك، فقد وجدت الدراسات السابقة أن انخفاض نسبة المشاركة لا تعد مشكلة، بخلاف الرأي التقليدي القائل إن ذلك يعدُّ تهديداً خطيراً للديمقراطية. ووجدت الدراسات أن الاختلافات بين الناخبين وغير الناخبين محدودة إلى حد ما من حيث التفضيلات السياسية والميول الأيديولوجية، فضلاً عن أن الإقبال المنخفض لا يؤدي إلى تمثيل ناقص أو مفرط لفئات معينة. وخلصت الدراسات السابقة إلى أن الحظوظ الانتخابية لشاغلي المناصب قد تزداد مع انخفاض المشاركة في الانتخابات؛ لأن أولئك الذين يتفوقون مع نهج الحكومة سيشاركون بنسبة أكبر من الراضين لنهجها<sup>[1]</sup>.

وختاماً، يمكن القول إن هناك عدة عوامل تساعد على الحفاظ على مستوى مقبول من المشاركة في الانتخابات؛ وهذا الأمر لا يستبعد احتمال أن تكون نسبة المشاركة أقل من الانتخابات السابقة في بعض الدوائر الانتخابية. وعلى الرغم من ذلك، فقد وجدت الدراسات السابقة أن الإقبال المنخفض لا يؤثر بنحوٍ كبير على الانتخابات من حيث التمثيل والمساءلة، إذ إن الاختلافات في التفضيلات السياسية بين الناخبين وغير الناخبين تكون محدودة.

[1] - المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

[2] -IDEA Database, "Voter Turnout," <https://www.idea.int/data-tools/question-view/521>.

[3] -Raydh Al-Badran, The Independent High Electoral Commission, <http://www.ihec.iq/en/index.php/news/4394-chief-electoral-officer-calls-voter-to-visit-the-centers-of-rece.html>

[4] -Alan Siaroff, "Parliamentary Election Turnout in Europe since 1990," *Political Studies* 50, 2002, 916 – 927.

[5] -Martin Rosema, "Low Turnout: Threat to democracy or blessing in disguise? Consequences of Citizens' Varying Tendencies to Vote." *Electoral Studies* 26 (2007), 612 – 623.

## هل يحرم دول الخليج من فرص الاقتصاد الإيراني؟

حيدر الخفاجي \*

٢٠١٨-٣-١٠

بعدُ الاقتصاد الإيراني من الاقتصاديات الأكثر تنوعاً في منطقة الشرق الأوسط. وإيران هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تصدر كلَّ فئة من الصادرات المتنوعة على النحو المحدد لها من قبل صندوق النقد الدولي في الأعوام الأخيرة.

وإن جهود إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الرامية إلى تقييد قدرة طهران على بناء ترسانة عسكرية في المنطقة قد تكون لها تداعيات ربما تعيد عن طريقها تشكيل ديناميات اقتصادية إقليمية، فإيران ثاني أكبر دولة في الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية، وكذلك من حيث عدد السكان، وقد وصل ناتجها المحلي الإجمالي في العام الماضي إلى ٤٠٠ مليار دولار من الإيرادات، وبعدُ سوق الأسهم الإيرانية من أكبر أسواق الدول الخمس الناشئة في مجلس التعاون الخليجي التي يبلغ حجمها ٩٥ مليار دولار، مع حجم تداول يومي يبلغ ١٠٠ مليون دولار<sup>[١]</sup>.

ولقد اختبرت السنوات الماضية من العقوبات سعة دهاء الإيرانيين الذين اضطروا إلى إيجاد السبل والوسائل لتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفط ومشتقاته؛ وإذا تجاوزت إيران مرحلة العقوبات الدولية، فإنها ستبدأ زيادة الإنتاج في مبيعات النفط، إذ تكسب منفذاً إلى عشرات المليارات من الدولارات، وستكون بحاجة إلى شركات أجنبية للقيام بمهمة تعزيز البيئة الاقتصادية للبلد؛ وبهذا ستكون هناك فرص ضخمة متاحة في الاقتصاد الإيراني للمستثمر الخليجي. والسؤال هنا: هل يغلب الشعور التجاري الجيد على الجغرافيا السياسية الإقليمية؟

يلقى نبأ عودة إيران إلى الأسواق المالية والنفطية العالمية مجموعة من الانتقادات والسجلات تفيد بعدم ارتياح بعض جيرانها، ومع ذلك، جاءت الهتافات المؤيدة من الاقتصاديين والمستثمرين من دول العالم ولاسيما الدول الأوروبية لإمكانية تفعيل اقتصاد إيران المنعزل منذ ما يقارب عقوداً ثلاثة؛ إذ "إن الانفتاح الإيراني سيكون من أكثر التطورات إثارة للاهتمام والإيجابية فيما يخص أصول الأسواق الناشئة والحدودية منذ عدة سنوات، التي كانت تتطلع إلى رفع العقوبات عن إيران لأكثر من سنة حتى الآن"<sup>[٢]</sup>.

\* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

## الصادرات غير النفطية الإيرانية

إن التصنيع والنقل والتجارة والسياحة هي من بين أكبر القطاعات غير النفطية المهمة في إيران، إذ تمثل مجتمعة ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكان مصدراً مهماً للنمو غير النفطي في البلاد، لكن المعوقات التي تلازم الحكومة الإيرانية في التعامل المصرفي مع بقية العالم، وارتفاع التضخم، وزيادة معدلات البطالة -التي يقدرها البنك الدولي بنسبة ٢٠٪- كانت من بين الأسباب التي ضغطت عليها من أجل السعي إلى تخفيف العقوبات.

وتعدُّ دولة قطر -كونها الجار الأقرب إلى إيران- المستفيد الأكبر بعد الاتفاق النووي، ولاسيما أن العلاقة كانت موجودة هناك لمدة طويلة، وأصبح التعاون بين البلدين أقوى بعد اختلاف قطر مع البيت الخليجي؛ إذ بلغت قيمة صادرات إيران غير النفطية لدولة قطر خلال العام الماضي ١٤٥ مليون دولار بزيادة ١٤٨٪<sup>[٣]</sup>. وعلى الجانب الآخر هناك زيادة الإنفاق في مشاريع البنى التحتية والتطوير عبر أسواق الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، وهذه تتطلب من إيران التركيز على صناعة الصلب وإنتاج الإسمنت، ويمكن أن يتم توجيه هذا أيضاً عبر دول الخليج كدولة الإمارات أو الكويت.

وإذا نظرنا إلى التجارة التاريخية بين إيران والإمارات العربية المتحدة والكويت، فراها قائمة منذ مدة طويلة ولاسيما الجزء الجنوبي من إيران الذي يعد أقرب نقطة من دول مجلس التعاون الخليجي، إذ إن التكلفة هي أقل بالنسبة إلى الشحن الذي يوافر بعضاً من كلفة رأس المال لأنه يأخذ مدة زمنية أقصر، ومن حيث الخبرة فإن إيران تمتاز بخبرة إنتاج تفوق المئة سنة في المنطقة.

## الموارد الطبيعية الإيرانية والاستثمار الأجنبي

لطالما نظرت طهران بقلق إزاء مواردها الطبيعية كونها تُستنزف بواسطة الدول المجاورة والمنتجة للطاقة مثل العراق وقطر -كما يقول الإيرانيون-، وتقع بعض حقول النفط والغاز الإيرانية تحت حدود مشتركة. والحقيقة أن إيران تحتاج إلى مستثمرين أجانب لتطوير الصناعة الهيدروكربونية البحرية، وإعادة تجهيز القطاع النفطي؛ لذلك لم يُستفد من هذه الموارد المشتركة فعلياً، حيث عكست زيارات ظريف ما بعد الاتفاق النووي أيضاً، وهذا الإلحاح من إيران يأتي للاستفادة من النفط واحتياطات الغاز، التي تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث احتياطي الطاقة الأحفورية، ومن المتوقع أن يؤدي افتتاح أسواق إيران إلى عائدات مريحة لاقتصادها.

وإلى جانب هذا هناك أيضاً قطاع جذاب آخر وغير مستغل نسبياً في إيران هو التعدين؛ فالتعدين الإيراني - ولاسيما في الزنك والنحاس - ضخم، وقد عرّف استثماراً وتدخلاً أجنبياً قليلاً جداً على مدى العقد الماضي في إيران، وتسيطر الدولة على ٩٠٪ على هذا القطاع، وتعمل جاهدة على تحديد الأولويات؛ لجذب مزيدٍ من الشركات وتشجيعها على الاستثمار، لكن ما تزال هناك عوائق في جذب الاستثمار الأجنبي وتوظيفه في هذا المجال؛ إذ لم تكن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إيران في العام الماضي كافية، إذا ماثلناها مع دول مجلس التعاون الخليجي.

### قطاع الإنترنت والتجارة الإلكترونية في إيران

إن أهم مؤشرات قياس الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت، الذي يعكس مدى جاهزية الدول للاقتصاد الرقمي، ويعد الإنترنت والتجارة الإلكترونية قطاعاً ساخناً آخر للاستثمار في إيران، إذ تشير الإحصائيات إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت لعام ٢٠١٧م بلغ أكثر من ٦٥٪، وتعد إيران الرقم ١٧ بين دول العالم في استخدام الإنترنت<sup>٤١</sup>. وإن تجار التجزئة المحليين على الإنترنت مثل Digikala ECommerce company التي لديها حصة كبيرة في السوق الإيرانية ما يقارب من ٨٥٪، قد تمكنت أخيراً من الحصول على تمويل دولي. وعلى الرغم من استبعاد إيران من نظام المدفوعات الدولي، فإن نظم البنية التحتية والدفع الرقمي في إيران متقدمة جيداً، إذ يطلق على نظام المدفوعات اسم شتاب Shetab Interbank Network وهو نظام متقدم جداً من الناحية التقنية وآمن، وكثير من الناس لديه حق الوصول إليه، وتُدفع غالبية عمليات الشراء عبر الإنترنت، ولكن - كوسيلة لتشجيع الثقة - هناك بعض من مواقع التجارة الإلكترونية لديه خيار الدفع نقداً عند التسليم.

### المحصلة

إن عودة إيران إلى الحلبة الاقتصادية العالمية قد تزعج بعض دول المنطقة، ومن المؤكد أن التوترات الجيوسياسية سوف تمنع نمو العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ تفرض معطيات العوامل الجيوسياسية في المنطقة على دول الخليج، وكذلك على إيران بلورة منهج لإدارة علاقاتهما السياسية والاقتصادية في المستقبل، وبقدر التزام دول الخليج في علاقاتها مع إيران - كما مع سائر بلدان العالم - بقواعد القانون الدولي ولاسيما ما يتصل بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بقدر ما تتطلب منها فنون لإدارة السياسة الدولية بعيداً عن العنف والحرب، وقد يكون من الأوفق ارتكاز عملية إعادة هيكلة هذه السياسية المستقبلية على حسب الوضع الراهن.

## المصادر

[1] -Thoughts from a Renaissance man Iran – the next 10 years <https://goo.gl/7bgmwd>

[۲] -افزایش ۱۴۸ درصدی صادرات از بوشهر به قطر

<http://www.irna.ir/fa/News/82750472>

[۳] -ایران چند کاربر اینترنت دارد؟

<http://www.asriran.com/fa/news/531797/>

## الموازنة الاتحادية العراقية لعام ٢٠١٨: الميزات والاتجاهات الرئيسية

علي المولوي \*

٢٠١٨-٣-١٧

بعد إجراء التعديلات التي أدخلتها اللجنة المالية في مجلس النواب على مسودة قانون الموازنة الاتحادية الذي قدمته الحكومة العراقية، أقرّ البرلمان الموازنة العامة لعام ٢٠١٨<sup>١</sup> في الثالث من آذار، وتضمّنت الموازنة إجراء تقليص في الإنفاق في مجالي الأمن والدفاع؛ وزيادة الاستثمارات في قطاعات الكهرباء والصحة؛ وتغيير مهم في حساب مخصصات إقليم كردستان.

وارتفع إجمالي الإنفاق إلى ١٠٤ تريليونات دينار بنسبة ٣,٥٪ مقارنة بالعام الماضي، وقد قدّرت الحكومة سعر بيع النفط عند ٤٦ دولاراً للبرميل، مع افتراض أن معدل الصادرات ستصل إلى ٣,٨٨٨ مليون برميل يومياً. وبما أن أسعار النفط تجاوزت ٦٠ دولاراً للبرميل الواحد ومع اقتراب الإنتاج من الوصول إلى ٣,٨ مليون برميل في اليوم، فمن المرجح أن تتجاوز العائدات النفطية الأهداف المحددة في الموازنة.

وعلى الرغم من انخفاض الإنفاق للمشاريع الاستثمارية عن السنة الماضية إلى حوالي ٢٤٪، فقد انخفض العجز المتوقع بنحو كبير (بنسبة ٤٢٪)؛ بسبب زيادة الإيرادات النفطية وغير النفطية.

الفرق	٢٠١٨ (مليار دينار)	٢٠١٧ (مليار دينار)	
+ ٣,٥٪	١٠٤,١٥٨	١٠٠,٦٧١	إجمالي الإنفاق
- ١,٤٪	٢٣,٧٪	٢٥,١٪	حصة إنفاق المشاريع الاستثمارية
- ٤٢٪	١٢,٥١٤	٢١,٦٦٠	العجز
	٣,٨٨٨ مليون برميل يومياً (بسرعة ٤٦ دولاراً للبرميل)	٣,٧٥ مليون برميل يومياً (بسرعة ٤٢ دولاراً للبرميل)	معدل صادرات النفط

\* رئيس قسم الأبحاث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

عائدات النفط المتوقعة	٦٧,٩٥٠	٧٧,١٦٠	+ ١٣,٥٪
حصة الإيرادات غير النفطية	١٤٪	١٦٪	+ ٢٪

وتشكل الرواتب الحكومية حصة أصغر من الإنفاق هذا العام بنسبة (٣٣,٤٪) مقارنة بالعام الماضي إذ كانت نسبتها (٣٥,٥٪)، بينما تم تقليص الإنفاق على المعاشات التقاعدية والدعم الاجتماعي بدرجة قليلة.

	٢٠١٧ (مليار دينار)	٢٠١٨ (مليار دينار)
الرواتب	٣٥,٧٧٣	٣٤,٨٠٢
المعاشات + الدعم الاجتماعي	١٥,٧٤٧	١٥,١٦٢

### مخصصات موازنة إقليم كردستان

لقد كان من بين أكثر التغييرات المثيرة للجدل في موازنة هذا العام قرار تقليل حصة إقليم كردستان البالغة نسبتها ١٧٪، وتحديد نسبة تتماشى مع نسب المحافظات العراقية الأخرى، وقد نجم هذا عن انخفاض كبير في حصص المحافظات الكردية. في عام ٢٠١٧ بلغت حصة حكومة إقليم كردستان من الموازنة - بعد استبعاد النفقات السيادية - حوالي ١١,٦ تريليون دينار، بينما حددت الموازنة لهذا العام حصص المحافظات الكردية الثلاث بـ ٦,٦ تريليون دينار حسب أعداد السكان في كل محافظة. وعلى الرغم من عدم ذكر مقدار الحصة المعدلة البالغة ١٢,٦٧٪ في قانون الموازنة، إلا أن حصة إقليم كردستان في الإنفاق على استيراد الوقود، والأدوية، وحصة البطاقة التموينية - كما هو منصوص عليه في الجدول (د) من ملحق قانون الموازنة - تساوي بالفعل ١٢,٦٧٪. وبقي عدد موظفي حكومة إقليم كردستان على حاله عند أكثر من ٦٨٢,٠٠٠ موظف، ويلزم قانون الموازنة الحكومة المركزية على دفع رواتبهم بشرط أن تصدّر حكومة إقليم كردستان ما لا يقل عن ٢٥٠ ألف برميل يومياً من النفط الخام المنتج من حقولها لتسويقها عن طريق شركة (سومو) حصراً.

	٢٠١٧ (مليار دينار)	٢٠١٨ (مليار دينار)
إنفاق حكومة إقليم كردستان (ناقص النفقات السيادية)	١١،٦٠٥	٦،٥٩٨
حصة الإنفاق الإجمالي الفعلي	٪ ١١،٥	٪ ٦،٣
إجمالي عدد موظفي حكومة إقليم كردستان	٦٨٢،٠٢١	

### التقليل من مصاريف الأمن والدفاع

أدى تقليل العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش إلى تخفيضات كبيرة في الإنفاق على الأمن والدفاع لعام ٢٠١٨. وفي حين حافظت موازنة الحشد الشعبي على تمويل ١٢٢،٠٠٠ منتسب، إلا أن مخصصات الإنفاق انخفضت بنسبة ١٢٪ مقارنة بالعام الماضي؛ ويرجع ذلك في الغالب إلى انخفاض الإنفاق على المشاريع الاستثمارية. وفي الوقت عينه، انخفضت موازنة وزارة الداخلية بنسبة ٦،٥٪، مع تخفيض عدد الموظفين من ٥٩٥٠٠٠ إلى ٥٨٧٠٠٠. وتبين المقارنة بين موازنة هذه السنة مع عام ٢٠١٧ أن موازنة وزارة الدفاع انخفضت بنسبة ١٥٪ تقريباً وبحدود ٤٠٠٠ موظف معظمهم من ذوي المناصب رفيعة المستوى ويعود ذلك جزئياً إلى إحالة بعضٍ منهم على التقاعد.

الفرق	٢٠١٧ (مليار دينار)	٢٠١٨ (مليار دينار)
وزارة الداخلية	١٠،٧٥٨	١٠،٠٦٧
وزارة الدفاع	٨،٧٨١	٧،٤٨٧
الحشد الشعبي	١،٩١٧	١،٦٨٢

### الاستثمار في الخدمات الأساسية مع عودة النازحين إلى ديارهم

من بين أبرز القطاعات التي تلقت زيادات كبيرة في الإنفاق هي قطاعا: الكهرباء والصحة، إذ تضاعفت موازنة وزارة الكهرباء بأكثر من الضعف، إذ ارتفع الإنفاق على المشاريع الاستثمارية من ٨٤٤ مليار دينار في عام ٢٠١٧ إلى ٣،١٤٨ مليار هذا العام؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى الاستثمارات

الخارجية كالحصول على قرض بقيمة ٤٠٠ مليون دولار من شركة جنرال إلكتريك.

الكهرباء	٢٠١٧	٢٠١٨	الفرق
الإنفاق التشغيلي	٢,١١٧	٣,١٤٧	+ ٤٩٪
الإنفاق على المشاريع الاستثمارية	٨٤٤	٣,١٤٨	+ ٢٧٣٪
إجمالي الإنفاق	٢,٩٦١	٦,٢٩٥	+ ١١٣٪
عدد الموظفين	١,٣١٤	٢,٠٧٦	+ ٥٨٪

وقد عُرِّزت موازنة وزارة الصحة والبيئة عبر زيادة الإنفاق على المشاريع الاستثمارية. وفي الوقت نفسه، انخفض الإنفاق على النازحين نظراً إلى أن عدداً كبيراً قد عادوا إلى مناطق سكنهم خلال العام الماضي، وأثر تخفيض موازنة وزارة الهجرة والمهجرين بنسبة ٥٠٪ بشكل أساس على الإنفاق التشغيلي. اليوم، يوجد ٧٠٠,٠٠٠ نازح أقل مقارنةً بهذا الوقت من العام الماضي، وقد ازداد عدد العائدين إلى ديارهم من ١,٦ مليون في شهر آذار عام ٢٠١٧ إلى ٣,٥ مليون اليوم.

### الجدل حول الضريبة

ومن بين التعديلات الأكثر إثارة للجدل في البرلمان على مشروع قانون الموازنة المقترح من قبل الحكومة هي المادة ٢٧ التي تلغي ضريبة ٣,٨٪ على الرواتب والمعاشات التقاعدية التي قُدِّمت في العام الماضي كوسيلة لزيادة الإيرادات غير النفطية. وعلى وفق القانون الجديد، سيتم تعويض الموظفين بأثر رجعي عن أي استقطاعات منذ بداية هذا العام، وعلى الرغم من أن التعديل قد قُدِّم من قبل البرلمان بنحو شبه أكيد لأغراض انتخابية، إلا أن هذه الخطوة ستضع الحكومة في موقف صعب مع صندوق النقد الدولي، إذ كان من المقرر إجراء المراجعة الثالثة للترتيبات الاحتياطية (SBA) مع صندوق النقد في شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٧ لكن لم يتم الانتهاء منها إلى الآن، وقد أبدى صندوق النقد الدولي استياءه من الموازنة الحالية؛ بسبب حجم الأموال المخصصة لحكومة إقليم كردستان والغاء ضريبة ٣,٨٪<sup>[٢]</sup>.

لقد ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنحو طفيف بنسبة ٢٪ في موازنة هذا العام، ويمكن

للحكومة اتباع خيارين لتصحيح بعض أوجه القصور: فإما الطعن أمام المحكمة الاتحادية العليا لإلغاء التعديلات التي لم يوافق عليها من قبل الحكومة، والتي من المرجح أن تحدث بعد انتخابات أيار، وإما وضع موازنة تكميلية في وقت لاحق من العام بمجرد اكتمال عملية تشكيل الحكومة الجديدة. وبالمحصلة يجب على الحكومة أن تأخذ في الحسبان التعهدات التي قدمتها الجهات المانحة الدولية في مؤتمر الكويت في شهر شباط؛ مما يشير إلى أن الموازنة التكميلية أمرٌ لا مفر منه.

في الختام، نستطيع القول إن طبيعة موازنة ٢٠١٨ تؤشر لحقيقتين في العراق: أولاهما: نهاية الحرب على داعش وما تبعها من اهتمام حكومي متزايد في ملف الإعمار والخدمات، وثانيهما: محاولات أعضاء مجلس النواب لإرضاء قواعدهم الجماهيرية مع قرب موعد الانتخابات النيابية.

[١]— يمكن الاطلاع على النص النهائي لقانون الموازنة هنا <https://goo.gl/6j5iSp>. لم تُنشر المرافقات بعد، لكن الباحث تمكن من الحصول على نسخة منها، وتستند الأرقام المفصلة في هذه المقالة إلى المرافقات الرسمية لقانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨.

[2]—Iraq Oil Report, IMF opposes budget, putting billions in financing at risk <https://www.iraqoilreport.com/news/imf-opposes-budget-putting-billions-financing-risk-28115/>



## نظام التعليم الوطني في فرنسا - التعبير عن فلسفة اجتماعية ديمقراطية

كاثرين شكدام \*

٢٠١٨-٣-١٨

”التعليم هو أقوى سلاح يمكنك استخدامه لتغيير العالم“ (نيلسون مانديلا).

قبل وقت طويل من ظهور فرنسا كدولة ديمقراطية، لطالما كانت تطمح هذه الدولة لرفع الأمة  
قبل الوصول إلى المبادئ التي أراد نخبة المفكرين رؤيتها، إذ كتب عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم  
في التعليم وعلم الاجتماع: ”لكل أمة نظامها التعليمي الخاص بها الذي يعكس هويتها تماماً كما  
تعكس الأخلاق، والآراء السياسية، والميول الدينية هويتها الوطنية“. ويعكس أسلوب التعليم في  
كل دولة رؤية الأمة اجتماعياً، إذ إن الطفل الذي ولد وترعرع في بلد جمهوري سيكتسب بالتأكيد  
الصفات التي تتمسك بها الدولة.

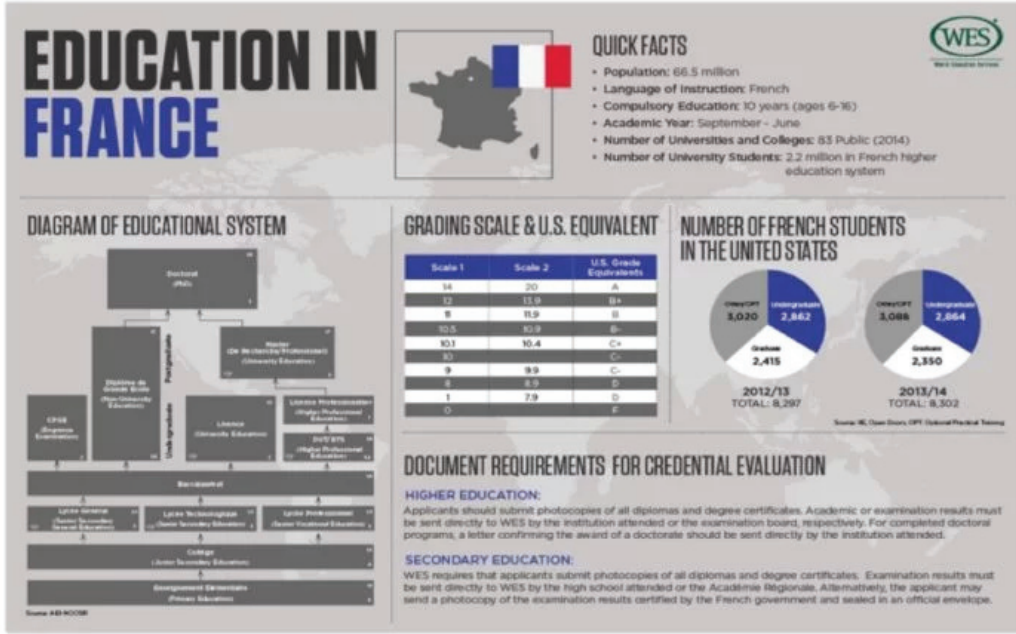
ويفترض دوركايم في تحليله للدور الذي يؤديه التعليم في المجتمع، أن الدولة ستطمح في نهاية  
المطاف إلى قولبة الجيل القادم ليعكسوا صورتها بوضع نظام تعليمي يتماشى مع رؤيتها السياسية  
والفلسفية، ويتفق التاريخ مع هذا التأثير في حال نظرنا إلى الدور الذي أدّاه التعليم في روسيا  
السوفيتية كقناة، وتوسعة لمبادئ تأسيس الدولة.

فإذا كان التعليم -أو الحق في التعليم بنحوٍ أدق- إحدى حملات الناشطين الاجتماعيين  
لاعتقادهم بأنها تصمم النظام الاجتماعي -الذي يظهر فيه انعدام المساواة استناداً إلى إمكانية  
الوصول إلى المعرفة-، فإن الحقائق العصرية قد جعلت من التعليم امتداداً لبصمة أي دولة اجتماعياً  
وسياسياً ومالياً، وجزءاً لا يتجزأ من التخطيط الاستراتيجي لها.

فإذا أشار نيلسون مانديلا إلى التعليم باعتباره وسيلة لارتقاء الأفراد نحو مستوى اجتماعي  
أعلى، فإن التعليم في سياق بناء الدولة لديه القوة أيضاً في ”تغيير العالم“.

\* باحثة في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

وفيما يخصص التعليم كمؤسسة مستقلة، فإن لدى فرنسا ثروة كبيرة من الحكمة لتنقلها إلى الدول النامية، وخلافاً للعديد من الدول المعاصرة لها، فقد تعاملت فرنسا مع التعليم على أساس جاذبيتها الفكرية والحضارية، وليس باعتبارها مؤسسة تجارية لجني الأرباح منها.



فعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، أغلقت فرنسا الفجوة التي تكونت مع العديد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فيما يخص التحصيل العلمي لسكانها. وتكمن إنجازات نظام التعليم الفرنسي في الزيادة الكبيرة بنسبة الشباب الذين يكملون دراستهم الثانوية أو ما يعادلها، والتوسع الكبير في نسب الالتحاق بالتعليم العالي في الثمانينيات، وإنشاء المعاهد التعليمية الجامعية الجديدة في عام ١٩٦٦، فضلاً عن تطوير مسارات المناهج الدراسية على مستوى الجامعة.

وقد رافق ارتفاع مستويات التحصيل العلمي في فرنسا زيادة كبيرة في مستوى المهارات لدى سكانها.

نظرة عامة على نظام التعليم في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) 2017:EAG:

- يُعيّن ٨٩٪ من الخريجين الشباب - في قطاع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات - في سوق العمل، مقارنة مع ٧٧٪ من خريجي الفنون والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والصحافة والمعلومات.
- يكون الإنفاق السنوي للمؤسسات التعليمية على الطلبة في المرحلة الابتدائية أقل بنسبة ١٥٪ من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين أنها أعلى بنسبة ٣٧٪ بالنسبة لطلبة المرحلة الثانوية.
- يشكل الطلبة الأجانب نسبة ١٠٪ من المتحقيين في المؤسسات التعليمية الفرنسية، في حين أن ٤٪ فقط من الطلبة الفرنسيين يقررون الذهاب للدراسة في الخارج.
- يشكل خريجو التعليم العالي من الفئة العمرية ٢٥-٣٤ نسبة ٤٤٪ وهي أعلى من المتوسط في جميع أنحاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في البلدان الأوروبية.
- يلتحق عدد كبير من الصغار برياض الأطفال في فرنسا (الذين تبلغ أعمارهم ٣ سنوات تقريباً)، ويبلغ الإنفاق على رياض الأطفال ٨,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهو أعلى من المتوسط في جميع أنحاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- ازدادت نسب النجاح في المسارات المهنية (CAP/BEP) بنحو ملحوظ في فرنسا، كما ازدادت نسب الاستثمار في هذه البرامج أكثر من البرامج العامة، إلا أن معدلات عمالة الشباب ذوي المؤهلات المهنية أقل مما هو عليه في البلدان الأخرى.
- يحضر الطلبة في المرحلة الابتدائية ١٦٢ يوماً تعليمياً في السنة، ويعد أقل عدداً مقارنة مع جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلا أن الطلبة يحضرون ٨٦٤ ساعة مقارنة بمتوسط الساعات التي تبلغ ٨٠٠ ساعة في جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

## اتباع النهج الفرنسي في التعليم

على مرّ القرون والعقود التي شهدت تغير عدة أنظمة حاكمة، واجهت فرنسا متغيراً واحداً هو: صياغة نظامها التعليمي. وخلافاً للعديد من الدول المعاصرة لها، فقد اعترفت فرنسا بأن التعليم هو حق أساسي قبل أن يكون أداة سياسية، ويرجع ذلك إلى رؤية فرنسا لأبعد من احتياجاتها السياسية والمؤسسية المباشرة.

وكان التساؤل الأول الذي واجهته الجمهورية الفرنسية الثالثة -التي عدت نفسها نظاماً تعليمياً قادراً على تحرير مواطنيها وتمكينهم على أساس المساواة الاجتماعية والقانونية- هل يجب على المدرسة أن تتبع الكنيسة - كما كان الحال لمدة طويلة جداً- أو إلى الأسر... أو إلى الدولة؟

على الرغم من أن التساؤل لم يكن جديداً، إلا أن إجابته تحدد مصفوفة المؤسسة الجمهورية الفرنسية، وتسمح بنشر "النموذج الفرنسي" بأكثر من طريقة وتطبيقه في بلدان أخرى. وعلى الرغم من وجود العديد من المنتقدين للعلمانية الفرنسية، إلا أنها سمحت بإضفاء الطابع الديمقراطي لنظام التعليم الفرنسي كونه أداة اجتماعية لتمكين الشعب.

وقد أكد بعض المفكرين مثل (لويس رينيه دي كاراديوك لا تشالوتاييس، وجان بابتيست كريفيه) الحاجة إلى صياغة نظام تعليمي وطني -وهو التعليم الذي تقدمه الدولة لصالح الدولة-، قال لا تشالوتاييس: "إن لأي دولة الحق في إعطاء التعليم لسكانها؛ إذ يجب أن يُربى أطفال الدولة من قبل أعضاء الدولة".

وتعد الجمهورية الفرنسية الثالثة وريثة (التنوير والثورة)؛ مما تؤكد ظهور دولة تربية بعيدة عن سلطة الكنيسة والأسرة، وأصبح شعار فرنسا "الحرية والمساواة والأخوة" في اليوم الذي أعلن فيه جول فيري أن المدرسة العامة حرة وعلمانية وإلزامية، فلم يصبح التعليم إحدى الحقوق فحسب بل أصبح إلزامياً بالقانون.

وهناك تساؤل آخر لا يمكن تجاهله يرتبط بالأولوية الأساسية للمساواة، هو: كيف ستعمل المدرسة على أن تصبح أداة لإرساء الديمقراطية وتسمح بتحرير الجميع من أعباء الحتمية الاجتماعية؟ وما أننا جميعاً منتجات بيئتنا، فكيف يمكن للجمهورية أن تصوغ نظاماً يتجاوز جميع أوجه الاختلاف؟

وقد قدم جولز فيري أولى الإجابات عن طريق منح الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٣ عاماً إمكانية الحصول على تعليم متماسك وموحد في مرحلة التعليم الابتدائي. ولكن ما تزال هناك مسألة الحصول على التعليم الثانوي، الذي سيكون أساساً للعديد من مشاريع الإصلاح في حقبة ما بين الحربين العالميتين.

ولمعالجة التفاوتات الاجتماعية، اتبع الوزير إدارت هيريوت عام ١٩٢٦ مبدأ الدمج؛ مما أدى إلى إجبار وجود تلاميذ من مختلف الأعمار والخلفيات الاجتماعية في الصف الواحد؛ لتحسين شعور التلاميذ بالمسؤولية الشخصية تجاه نجاحهم بناءً على جهودهم الشخصية، إذ إن جميع الأفراد تحت علم الجمهورية متساوون.

وقد امتازت حقبة نهاية القرن التاسع عشر في فرنسا بإبداء أهمية للإصلاحات المدرسية التي دافع عنها جول فيري، عبر تقديم التعليم المجاني في عام ١٨٨١ ومن ثم التعليم الإلزامي والعلمي. وصمّم فيري نظاماً وطنياً (للتعليم المفتوح للجميع)؛ لتدريب مواطني المستقبل في الجمهورية الثالثة الناشئة آنذاك. في هذا السياق، أصبحت المدرسة بوتقة للوحدة الوطنية، وقد أدى المعلمون - كما يذكر جان ميشال غايارد- دوراً أساسياً من خلال الظهور باسم "أفضل ضامن للنظام الجمهوري والديمقراطية السياسية والاجتماعية".

ويشير تحليل لكتابات جول فيري إلى أن وزير التعليم العام والفنون الجميلة كان مؤيداً قوياً لفكرة المساواة الاجتماعية والأكاديمية، ويؤكد عنوان خطابه الشهير في سال مولير ١٠ نيسان ١٨٧٠ "المساواة في التعليم" الذي ينادي لصالح هذه الفكرة.

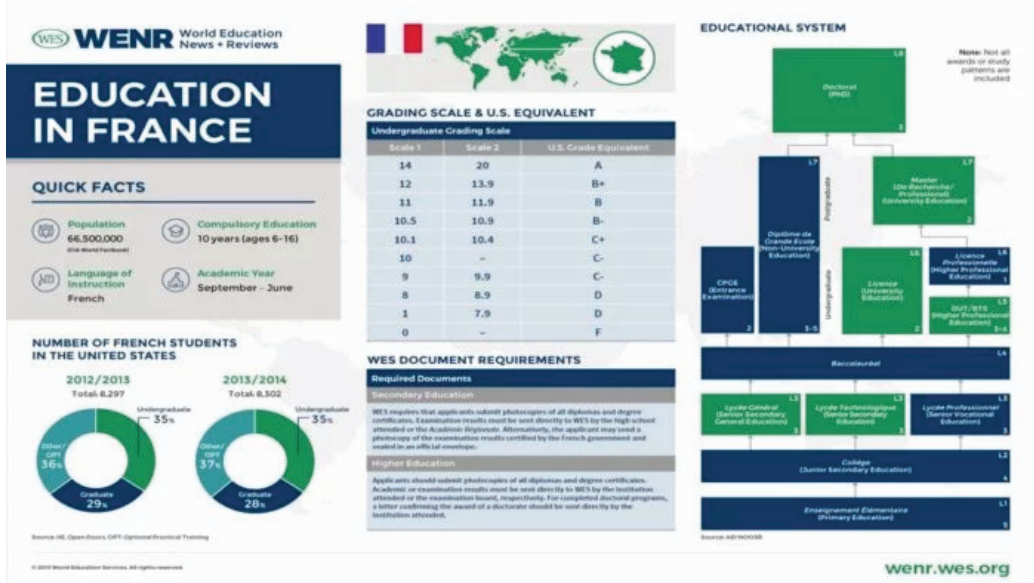
وكانت وجهة نظر فيري أكثر تعقيداً، إذ يرى كلود ليليفر أن وجهة نظر فيري لم تكن حول ما يمكن القيام به لتعزيز فكرة "التسوية المطلقة للظروف الاجتماعية، التي من شأنها أن تحمد علاقات القيادة والطاعة في المجتمع"، بل كانت "مسألة وجود سيد وخدام لكلا الطرفين حقوق محددة ومتوقعة، ولكل منهما واجبات عليهما تأديتها".

وأوضح ثيودور زيلدين تلك النقطة بنحو أفضل لفهم أوسع لنطاق وحدود الفكر "الديمقراطي" الذي نادى به جول فيري؛ إذ لم يكن فيري مهتماً بالحراك الاجتماعي، فقد أراد أن يتساوى الرجال في حقوقهم وكرامتهم، وكان القصد من النظام الذي يمنح الحقوق والالتزامات أن

تحل محل القمع الطبقي.

ويعد التقليل من تقدير دور التعليم كأداة استراتيجية لبناء الدولة إساءةً لفهم ما يشكل السيادة الوطنية. وإذا كان دور الجيوش يكمن في تأمين السلامة الإقليمية لأي أمة والحفاظ عليها، فإن التعليم سلاح قويّ ضد التجزئة الاجتماعية والركود الاجتماعي والاقتصادي.

## التعليم كأداة للتنمية الاجتماعية والسياسية الاستراتيجية



لقد وضعت فرنسا نظامها التعليمي حول تلك القيم التي أرادت أن تجسد جمهوريتها على وفقها، ويبقى أبرز إنجازات فرنسا نظامها التعليمي الوطني والقيم التي شاركت في وضعها. وكانت فرنسا في عهد جولز فيري آخر حقب التفاوت الاجتماعي؛ إذ في نيسان عام ١٩٧٠ أعلن الوزير آنذاك في سال موليير أن المساواة هو شرط أساسي للتعليم، وفي هذا الخطاب أعرب فيري عن عزمه إلغاء امتيازات الثورة الفرنسية. وقال فيري: ”إن وجود تعليم غير متكافئ سيؤدي إلى انعدام وجود مساواة في الحقوق، التي تعدُّ أساساً للديمقراطية“، وأضاف: ”أن ما أسميه القيادة الديمقراطية لا يكمن في التمييز بين الرتبة العليا والدنيا، بل هناك رجلان متساويان في الحقوق يتعاقدان معاً ويعلم كل منهما حقوقهما المحددة وواجباتهما“، وستستغرق فرنسا عدة عقود لعمل إصلاحات من أجل

توسيع نطاق برنامجها "للتعليم المجاني للجميع"، وذلك بإدراج التعليم الثانوي، ثم التعليم الجامعي.

وخلافاً للعديد من الديمقراطيات الغربية الحديثة الأخرى، حافظت فرنسا على تفانيها في نظام تعليمي وطني حرّ، وأصبح التعليم أحد الموضوعات الرئيسية للفكر السياسي الوطني في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد كان التعليم موضوعاً أساسياً في العديد المقالات في الصحافة اليومية والدراسات في الدوريات العلمية والطلبات الحكومية دون إغفال التوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية المرموقة، وشرعت الاستثمارات في مجال التعليم الآن أن تكون مصدر قلق للبلدان النامية.

وبعد استعمار فرنسا للجزائر، كتب الجنرال شارك ديغول: "يجب أن يكون تحرير فرنسا مصحوباً بتجديد مؤسساتها في جميع المجالات، ولا بدّ من تحقيق تحولات عميقة في النظام السياسي، وفي النظام الاقتصادي، وفي النظام الاجتماعي". ولذلك وضعت العديد من خطط الإصلاح، وجاءت لإلهام عمل لجنة مكرّسة لتحسين التعليم التي تشكلت في ٢١ كانون الثاني ١٩٤٤ بواسطة رينيه كايبتانت -مفوض التربية الوطنية والشباب-، وكانت دوافع هذا المشروع الأولي واتجاهاته صريحة للغاية؛ "إذ إن التطلعات نحو تجدد قوي ليست مبهمة، ففرنسا تعرف ما ينقصها قبل نشوء الحرب، وقد وضعت خطة للإصلاح في الأعوام ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، وكان الإصلاح قد تم بخطى صغيرة وبطيئة، ولكن في النهاية قد حققت غايتها".

وتحت قيادة رينيه كايبتانت أعادت فرنسا النظر في نظام التعليم بأكمله لتشمل رؤية وطنية جديدة؛ مما يثبت مرة أخرى أن التعليم على مستوى الدولة هو في الواقع عمل سياسي كبير. فكان ينظر إلى التعليم في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية كوسيلة لتصحيح الانزعاج من مدة الاحتلال وإعادة تأكيد القيم الجمهورية في السرد الوطني.

وتعزز الإصلاحات التي تلت تلك المدّة هذه الفكرة، وفتحت نافذة مثيرة للاهتمام في الارتباطات القائمة بين الحقائق الديموغرافية كارتفاع عدد السكان -على سبيل المثال-، ورغبة الدولة في "إضفاء الطابع الديمقراطي" على نظامها التعليمي الوطني.

ومع حسابان التعليم حقاً طبيعياً ثابتاً في فرنسا بحلول الخمسينيات من القرن الماضي، طُلب من المسؤولين في الدولة توسيع النظام التعليمي، وتطويره، وضبطه بنحوٍ كامل لتلبية الاحتياجات والتوقعات المتزايدة.

وفي الستينيات شهد التعليم تغيراً شاملاً، إلا أن هذه الطفرة الهيكلية لم تحدث دون عواقب، إذ على الرغم من أن نظام التعليم قد تمكن من التصدي لتدعيم قوته العاملة، بيد أنه لم يتمكن بعد من التغلب على التحدي المتمثل في إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم الذي ما يزال حتى اليوم تحدياً اجتماعياً رئيساً للمجتمع الفرنسي.

وتشهد إعادة النظر في نظام التعليم في فرنسا بعد الاحتلال -وهي فترة أثبتت أنها صادمة اجتماعياً وسياسياً- على الدور الذي أداه التعليم في سد الهوية الوطنية الفرنسية، وبعيداً عن الفوائد المالية الفورية للسكان المتعلمين، تظهر لنا الفكرة الداعية إلى أن الأمة المفكرة تتفوق على الأمة الحرة.

وكان على فرنسا أن تتعامل مع ظهور التكنولوجيا والاستهلاك التكنولوجي الشامل، مثل: التلفزيون، والإنترنت؛ ولذلك أصبحت إعادة التفكير في الأساليب التربوية قضية حاسمة إذ بدأت المدارس تتنافس مع مصدر آخر للمعلومات والمعرفة؛ وذلك لظهور "ثقافة" جديدة. وكان هذا العرض "التنافسي" للوصول إلى المعرفة هو أحد أسباب فشل "المدرسة الجماعية" التي كانت آخذة في الظهور؛ فقد أعيد النظر في النظام الذي يحدد اكتساب المعرفة في مكان محدد، ويستبعد القدرات الفردية؛ الأمر الذي قاد إلى فكرة أكثر واقعية، وهي قدرة الفرد في التفكير خارج النظام المدرسي. وقد قال بيير مندس-فرنس "إن حصول جميع الأطفال على فرص متكافئة من طريق إضفاء الطابع الديمقراطي في التعليم هو المفتاح لتحرير الإنسان".

لقد تكونت المدرسة الفرنسية من عدة حركات، منها نتيجة الآثار الديمغرافية التي أدت إلى تكيف الدولة مع الواقع الهيكلي الجديد؛ إذ إن الدولة بحاجة إلى بناء مزيد من المدارس لاستيعاب أطفال الجيل القادم. وترتبط الحركة الأخرى باستراتيجيات التنمية الاقتصادية للبلاد التي ترتبط بالاستثمارات المتصلة بالمدارس، وزيادة رأس المال الثقافي، وتتطلب تنمية توقعات أمة ما في الاقتصاد المعولم ضرورة الإنفاق الكبير في تعليم الشباب. في حين أن الحركة الثالثة هي أن المدرسة ليس باستطاعتها أن تكون منظمة تربوية إذ لم تعد فكرتها تتكيف مع أطفال الجيل الجديد.

ولم يكن ضرورة وجود نظام تعليمي موضع خلاف، إذ كتب لويس ليجراندي: "إن فكرة التحول الديمقراطي الضروري والمحتمل، وحالة التقدم الاقتصادي والتقدم الاجتماعي على حد سواء يتبع الواقعية الجديدة، إذ يعدُّ التحول الديمقراطي أمراً مستحيلاً نظراً للحتمية الاجتماعية والبيولوجية

كذلك. وفضلاً عن ذلك، تتطلب التنمية الاقتصادية والتقنية اختياراً مبكراً ومنتظماً "للموهوبين" الذين سيكونون قادرين للوصول إلى مستوى عالٍ من التدريب اللازم لقيادة العصر الإلكتروني. أما ما يخص الأفراد المتبقين، فمن الأفضل أن نطوّر فيهم المواقف اللازمة لسلاسة سير الشركات والهيئات الاجتماعية؛ ومن هنا جاءت فكرة إلغاء التعليم لأولئك الذين هم ليسوا قادرين على الاستفادة من التعليم العام رفيع المستوى".

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو معرفة مستوى هذا التوجه الذي ينبغي تجنبه لتفادي ظاهرة التسرب من المدرسة، فقد اتخذت تدابير لمعالجة هذه المشكلة منذ الثمانينات. ومع ذلك، يجب علينا التشكيك في معنى هذه التعديلات: هل التنوع الوحيد للدورات التدريبية يكفي لتصحيح آثار هذا التحول الديمقراطي؟

كتب أنطوان بروسست بهذا الصدد: "أن إصلاح الجامعات لا يقتصر على توحيد الطبقات الاجتماعية فحسب، بل يضيف الشرعية عليها كذلك؛ لأنها تستند إلى معايير اجتماعية لا تبدو علنية، ودعت أعضاء المجموعات الاجتماعية المختلفة إلى استيعاب مواقفهم الاجتماعية، في حين أن ضحايا الاختيار قد يلومون النظام الذي لم يمنحهم فرصة. وحين مُنح الإصلاح في نظام الجامعات فرصة دون مكافحة الأعباء الاجتماعية لطلبة الجامعات جعلهم ذلك يتحملون مسؤولية فشلهم أو نجاحهم، وما كان ممكناً أن يعزى سابقاً إلى فرص منذ الولادة وعدم المساواة في المدارس لم يعد يقع على المجتمع بل على الأفراد، ومع مرور الوقت فإن الإصلاح الذي أراد أن يكون النظام ديمقراطياً ثبت أنه غير متكافئ".

وهناك تحدٍ جديد اليوم يتمثل في صياغة نظام لا يختار الأفراد "الموهوبين"، ولكن بدلاً من ذلك توجيههم ومن ثم تدريبهم على وفق قدراتهم التي كُشِف عنها سابقاً؛ مما أتاح وجود سيولة اجتماعية واقتصادية أكبر.

وتتمتع الدول النامية بميزة من حيث إنه باستطاعتها التعلم من تجارب الدول الأخرى في صياغة نظام تعليمي مصمم خصيصاً لاحتياجاتهم، على عكس فرنسا التي كان عليها في القرن التاسع عشر أن تتعامل مع العديد من القيود الكبيرة كالتفاوتات الجغرافية، والخدمات اللوجستية، وغيرها. وإن ظهور التقنيات الحديثة يسمح بقدر كبير من المرونة في حال سُحِرت من قبل الدولة في إطار رؤية متماسكة.



## مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية: تركيز خاص على جمهورية العراق

علي المولوي \*

٢٠١٨-٣-١٧

أصدرت منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٧ في الشهر الماضي، وكشفت المنظمة في تقريرها عن تصدُر نيوزيلندا القائمة من حيث قلة الفساد متحصلةً على مجموع ١٠٠/٨٩، في حين صنفت الصومال بأعلى مستويات للفساد بمجموع ١٠٠/٩، وبلغ متوسط النتيجة العالمية ١٠٠/٤٣.<sup>[١]</sup>

وقد كشف التقرير عن تحسُّن ترتيب العراق تحسناً طفيفاً، إذ ارتفع تقييم البلاد من ١٠٠/١٧ في عام ٢٠١٧ إلى ١٠٠/١٨ في عام ٢٠١٨؛ وبذلك يحتل العراق المرتبة ١٦٩ من إجمالي ١٨٠ دولة مدرجة في المؤشر. وفي الشرق الأوسط، حققت الإمارات العربية المتحدة النتيجة الأفضل بحصولها على تقييم ١٠٠/٧١، وجاءت في الترتيب ٢١ على مستوى العالم.

العراق	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
تقييم مؤشر مدركات الفساد	١٨	١٦	١٦	١٦	١٧	١٨

مقارنة بين تقييمات العراق في مؤشر مدركات الفساد بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٧

وعلى ما دُكر من نتائج يجب أخذ بعض النقاط المهمة بالحسبان حين تحليل النتائج، وهذا النقاط تتمثل بالآتي:

أولاً: لا يقيس مؤشر مدركات الفساد مستويات الفساد الفعلية، بل يركز على مستوى إدراك الفساد بين خبراء الدولة ورجال الأعمال.

ثانياً: لا تُجري منظمة الشفافية الدولية المسوحات والتقييمات بنفسها، بل تعتمد على نتائج مجموعة محددة من التقييمات الخارجية التي تُحدّد درجاتها وتجمع وتُعمد كنتائج لمؤشر مدركات الفساد.

\* رئيس قسم الأبحاث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

ثالثاً: تستند نتائج مؤشر مدركات الفساد لهذا العام - في الغالب - إلى التقييمات التي أجريت في عام ٢٠١٧، وتُجرى الاستبيانات - في بعض الحالات - كل عامين؛ لذا فإن آخر البيانات المتاحة تعود إلى عام ٢٠١٦.

### كيف قيّم العراق في مؤشر مدركات الفساد؟

يقيّم مؤشر مدركات الفساد البلدان إجمالاً على أساس درجة إدراك الفساد الموجود في القطاع العام، ويعتمد المؤشر على نتائج ثلاثة عشر استقصاءً<sup>[٢]</sup> من منظمات مستقلة عن منظمة الشفافية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي ودار الحرية، وتستند ثلاثة من هذه الاستقصاءات إلى آراء رجال الأعمال المحليين، في حين أن المصادر العشرة المتبقية هي تقييمات لخبراء مقيمين وغير مقيمين في البلدان<sup>[٣]</sup>.

ويستند تقييم العراق إلى خمس دراسات استقصائية فقط؛ لأن الدراسات المتبقية إما لا تنطبق على العراق، مثل تقييم مصرف التنمية الأفريقي، وإما لا تشمله لعدم إدراج العراق فيها، مثل استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي، بينما يعتمد تقييم مؤشر مدركات الفساد لدولة الإمارات العربية المتحدة على ٧ استقصاءات، وكوريا الجنوبية على ١٠ استقصاءات.

ويوضح الجدول في أدناه مقارنة بين نتائج كل من التقييمات الخمسة التي تشكل الدرجة الإجمالية للعراق لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، ونظراً إلى أن كل تقييم يستخدم مقياساً مختلفاً، فيقوم مؤشر مدركات الفساد بقياس هذه النقاط باستخدام حساب رياضي يسهل عملية تجميع النتائج وتقييمها.

مصدر	تقييم العراق لعام ٢٠١٦ (من ١٠٠)	تقييم العراق لعام ٢٠١٧ (من ١٠٠)
BTI	٢٠	٢٥
EIU	١٩	٢٠
GI	١٠	١٠
PRS	١٥	١٥
V-DEM	١٩	٢٠

وفيما يأتي وصف موجز لهذه التقييمات الخمسة:

١. مؤشر مؤسسة برتلسمان للتحوّل (BTI) لعام ٢٠١٨:

مؤسسة برتلسمان (Bertelsmann Foundation) هي مؤسسة ألمانية خاصة مقرها في مدينة غوتسرلوه، وتموّل في المقام الأول من قبل شركة متعددة الجنسيات تابعة لمجموعة برتلسمان المتخصصة في وسائل الإعلام، وتمتلك المؤسسة مكاتب في بروكسل، وبرشلونة، وواشنطن.

إن مؤشر مؤسسة برتلسمان للتحوّل هو تقييمٌ تجريه مجموعة صغيرة من الخبراء غير المقيمين في البلدان، وتُجرى التقييم الأولي من قبل باحث واحد مطلوب منه الإجابة عن سؤالين متعلقين بالفساد: الأول: إلى أي مدى تُفرضُ عقوبات قانونية أو سياسية على أصحاب المصلحة الذين يُسيئون استخدام مراكزهم؟ والآخر: إلى أي مدى تستطيع الحكومة احتواء الفساد بنجاح؟ ويكون تقييم الخبر لكل سؤال من ١٠ درجات، وفي تقرير مؤشر مؤسسة برتلسمان للتحوّل لعام ٢٠١٦ سجل العراق ١٠/٢ للسؤال الأول، و ١٠/٣ للسؤال الثاني.

ثم يراجع خبيرٌ ثانٍ التقييم المبدئي، وقد يقدم تعديلاً على الدرجات مع مبررات صالحة إذا لزم الأمر، بعدها يستعرض المنسق الإقليمي تقييم كل بلد قبل أن يتخذ مجلس المؤسسة المكون من نحو ٢٠ أكاديمياً أوروبياً قراراً نهائياً بشأن تقييم كل بلد.

ويعتمد مؤشر مدركات الفساد على مؤشر مؤسسة برتلسمان للتحوّل للمدة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨ المقرر نشره في نهاية شهر آذار من هذا العام، وسيكون متاحاً على الإنترنت<sup>[٤]</sup>. وقد تحسن تقييم العراق في مؤشر مؤسسة برتلسمان بنحو طفيف، إذ ارتفع من ١٠٠/٢٠ في عام ٢٠١٦ إلى ١٠٠/٢٥ في عام ٢٠١٧.

تقرير تقييم المخاطر للبلدان في وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU) لعام ٢٠١٧:

تعدّ وحدة الاستخبارات الاقتصادية الذراع البحثية لمجلة الإيكونوميست في لندن، وهي شركة أبحاث واستشارات عالمية تلي احتياجات الشركات وصانعي السياسات في جميع أنحاء العالم. ويكون تقرير تقييم المخاطر للبلدان تقييماً للخبراء يكونون تابعين لهذه الشركة. وتُعطي درجات التقييم بين (٠ "نسبة منخفضة جداً من الفساد" إلى ٤ "نسبة عالية جداً من الفساد")، ولا تتوافر التقارير

إلا للعملاء والمشاركين؛ لذلك توجد معلومات عامة محدودة حول عملية التقييم، ومدى اطلاع وحدة الاستخبارات الاقتصادية على معلومات من الأرض.

### تقييم المخاطر للبلدان بحسب الإحصاءات العالمية (GI) لعام ٢٠١٦:

إن تقرير (GI) هو تقرير من إنتاج شركة (IHS Global Insight)، وهي شركة عالمية للاستشارات والمعلومات مقرها في واشنطن العاصمة، وتقدم خدماتها لرجال الأعمال في الغالب، ويتضمن مؤشر (GI) ستة عوامل لتقييم الفساد، وهي المخاطر: السياسية، والاقتصادية، والقانونية، والضريبية، والتشغيلية، والأمنية. وتعتمد التقييمات المخصصة لكل دولة على تقييم نوعي من قبل متخصصين محليين في الدولة يعتمدون عادة على خبراء متمركزين في كل بلد. ويكون هذا التقرير متاحاً فقط للعملاء والمشاركين؛ لذا من الصعب التأكد من مدى اعتماد متخصصي (IHS) على الخبراء داخل العراق. علاوة على ذلك، منذ عام ٢٠١٥، توقفت (IHS) عن تزويد منظمة الشفافية العالمية بتقارير (GI)؛ لذلك يتم الوصول إلى البيانات من خلال بوابة مؤشرات الحكم العالمية الخاصة بالبنك الدولي، تعود أحدث البيانات المتاحة إلى عام ٢٠١٦.

ويتراوح تقسيم درجات التقييم من (١,٠) ”الحد الأقصى للفساد“ إلى (٥,٠) ”الحد الأدنى للفساد“، بقي مؤشر (GI) القياسي للعراق في عام ٢٠١٧ دون تغيير عند ١٠/١٠٠، وهي أسوأ نتيجة بين التقييمات الخمسة.

### دليل المخاطر للبلدان لمجموعة (PRS) الدولية:

يُنشر هذا التقرير من قبل شركة استشارات مخاطر خاصة ومقرها في سيراكوز-نيويورك. وتنتج مجموعة (PRS) تقريراً شهرياً عن المخاطر في البلد، ويكون متاحاً فقط للمشاركين، وتقيم التقارير الفساد داخل النظام السياسي. ويتراوح التقييم بين (٠) ”أعلى خطر محتمل“ و (٦) ”أقل خطر محتمل“، ويحتسب التقييم الإجمالي للبلد على أنه إجمالي التقييمات الفصلية التي تغطي المدة من شهر آب من عام ٢٠١٦ إلى شهر آب من عام ٢٠١٧، وقيمت النتيجة القياسية للعراقية دون تغيير عند ١٥/١٠٠.

تقييم أصناف الديمقراطية (V-DEM) لعام ٢٠١٧:

تنظّم هذا التقييم مجموعةً من الخبراء في جامعة غوتنبرغ في السويد، وجامعة نوتردام في الولايات المتحدة الأمريكية. وبدلاً من الاعتماد على خبير تقييم واحد، يضم تقييم (V-DEM) وجهات نظر العديد من المنظمات المحلية التي لم يكشف عن هوياتها علنياً. ويسعى تقييم (V-DEM) إلى الإجابة عن السؤال الآتي: ما مدى انتشار الفساد السياسي؟ ويتراوح التقييم من (٠ "منخفض" إلى ١ "عالٍ")، وحصل العراق على درجة ٠,٨٢ في أحدث تقييم لـ (V-DEM)، وهذا ما يعادل درجة قدرها ١٠٠/٢٠.

### كيف يمكن تحسين تقييم العراق في مؤشر مدركات الفساد؟

هناك ثلاثة مصادر أخرى تعترف بها منظمة الشفافية الدولية يمكن أن تدرج العراق في تقييماته، لكنها لم تفعل ذلك إلى الآن، وهذه المؤشرات هي: مؤشر قانون حكم مشروع العدالة العالمية (World Justice Project Rule of Law Index)، والكتاب السنوي للتنافسية العالمية لجامعة (IMD) السويسرية، ومسح الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي (EOS). وقد أدرجت التقارير الثلاثة العديد من دول الشرق الأوسط الأخرى في تقييماتها. ومن شأن الاستقصاءين الأخيرين -على وجه الخصوص- إثراء تقييم العراق الشامل لأنهما يستندان إلى دراسات استقصائية متعددة لرجال الأعمال من الذين يعملون داخل البلد، وستقدم تقييماتهم وجهات نظر أوسع من تقييمات الخبراء التي يجريها إخصائيون لا يتواجدون في العراق، وليس لديهم علاقات وتواصل منتظم مع بيروقراطيي القطاع العام.

إن (IMD) هي جامعة سويسرية متخصصة في إدارة الأعمال وتنتشر الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (WCY) الذي يشمل ٦٣ دولة حول العالم، وتعمل (IMD) مع المعاهد الشريكة المحلية لقياس تصورات رجال الأعمال التنفيذيين في كل دولة من خلال استطلاعات الرأي (وعلى وجه التحديد عن الفساد)، ويسعى تقرير (WCY) إلى فهم مدى تفشي الرشوة. وفي الشرق الأوسط أقامت (IMD) شراكة مع خمس مؤسسات، منها: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية، ووزارة التخطيط الأردنية، والهيئة العامة للاستثمار في السعودية، والهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في الإمارات العربية المتحدة.

ويملك المنتدى الاقتصادي العالمي منهجاً مشابهاً للغاية لمنهج (IMD)، إذ يدير أكثر من ٤٠ استقصاءً للرأي مع رجال الأعمال في كل بلد من البلدان التي يشملها التغطية. وفي حين تصبُّر على العمل فقط مع المنظمات غير الحكومية، إلا أن العديد من شركائها المحليين هم من الهيئات الحكومية في العديد من الحالات، بما في ذلك وزارة الشؤون الاقتصادية الإيرانية، ودائرة التنمية الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة. وتعد سوريا وليبيا والعراق من دول الشرق الأوسط الوحيدة التي لم تُدرج بعدُ في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، على الرغم من تقديم الطلبات الرسمية من قبل منظمات المجتمع المدني العراقي للتعاون في هذا المجال، إلا أنّ المنتدى الاقتصادي العالمي رفض حتى الآن التشارك مع العراق.

وقد بقي مؤشر مدركات الفساد في العراق ثابتاً ضمن أسفل ٥٪ في التصنيف العالمي السنوي لمنظمة الشفافية الدولية، وإن إجراء تقييم أكثر صرامة لمفاهيم الفساد في هذا البلد سيُعزِّز بنحو كبير من خلال دمج التقييمات التي تستند إلى وجهات نظر رجال الأعمال التنفيذيين الذين يعملون في العراق.

[1]–[https://www.transparency.org/news/feature/corruption\\_perceptions\\_index\\_2017](https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017)

[2]– [http://www.transparencykazakhstan.org/UserFiles/file/CPI\\_2009\\_methodology\\_eng.pdf](http://www.transparencykazakhstan.org/UserFiles/file/CPI_2009_methodology_eng.pdf)

[3]– [http://www.transparency.org/policy\\_research/surveys\\_indices/cpi/2009/faqs](http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2009/faqs)

[4]– <http://www.bti-project.org/en/home/>

## صناعة تدوير النفايات في العراق - اقتراح لدعم المشاريع الصغيرة

أحمد حسن علي \*

٢٠١٨-٣-٢٥

تمثّل المشاريع الصغيرة والمتوسطة العصب الاقتصاديّ في البلدان المتطورة كونها تستثمر ما لديها من طاقات بشرية في مختلف المشاريع الاقتصادية؛ وهذا الاستثمار يؤدي إلى بناء اقتصاديات قوية بعيداً عن اعتماد المواطن على الحكومات ووظائف الدولة، وحين ملاحظة اقتصاديات الدول العظمى والغنية، نجد أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكّل معظم الكيانات الاقتصادية العملاقة وتوفّر الكثير من فرص العمل.

ويعرّف البنك الدولي المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يتكون من عشرة عاملين أو أقل، فيما يشتمل المشروع المتوسط على خمسين عامل كحد أعلى. وتسعى الدول النامية إلى تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر تشريع حزمة من المحفزات الاستثمارية لتقوية الاقتصاد وتوفير فرص العمل.

والسؤال الذي يطرحه الكثيرون هو: كيف يتمكّن الجيل الجديد من إنشاء المشاريع الصغيرة أو المتوسطة والابتعاد عن العمل في مؤسسات الدولة؟

في حقيقة الأمر هناك حاجة ماسة أكثر من ذي قبل إلى مبادرات في ظل ترهّل مؤسسات الدولة بالموظفين من أجل تشجيع الشباب للتوجه إلى القطاع الخاص، ولكن على الشباب أن يعتمدوا على أنفسهم في البحث عن الفرص من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية، كيف يستطيع الشباب العمل خارج القطاع الحكومي، وخلق فرص المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

فهنا تقوم الحكومة بواجبها في التوجيه على المشاريع التي تحقق الأرباح فيما يتمكّن المشروع من الاستمرار، وفي الوقت نفسه يقدم خدمة للمجتمع. ومن المهم ألا تكون خطط تلك المشروعات

\* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط

الصغيرة عشوائية أو عديمة الفائدة أو ذات نتيجة سريعة المفعول لمدة قصيرة، بل يجب أن تكون ناجحة ومفيدة لسنوات طويلة وأن تحلّ المشكلات الاجتماعية.

ومن ضمن هذه الفرص قطاع تدوير النفايات؛ إذ يعدُّ هذا المشروع من المشاريع الربحية، حيث يمكن الحصول على معظم المواد الخام بالجمان أو بأسعار زهيدة؛ مما يعني البدء برأس مال يسير مقارنة بالأرباح التي يمكن الحصول عليها من هكذا مشروع، وغني عن القول إن المشروع يحافظ على البيئة ويخلصها من أكوام النفايات.

إن تدوير النفايات من المشروعات ذات الأرباح العالية في حال استخدام المعدات في عمليات الفرز والتدوير، ولكن في حالة إنشاء مركز تدوير بدائي قائم على الأيدي العاملة فقط دون وجود معدات ومكائن فإن الطاقة الإنتاجية ستكون أقلّ، وتسبب حالة من الفوضى والتلوث البيئي.

وهنا نقترح إطلاق برنامج لتشجيع القطاع الخاص للعمل في تدوير النفايات عبر تقديم بعض التسهيلات المالية والإجرائية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وحين مراجعة تجارب القطاع الخاص لبعض الدول مثل بريطانيا، نرى أن بعض الشركات الصغيرة نمت وتحوّلت إلى شركات كبيرة خلال الزمن وحقت أرباحاً كبيرة في إدارة المخلفات.

وإن مثل هذا البرنامج يعمل على تدوير المخلفات في الأقسام الآتية:

- القسم الأول إعادة تدوير نفايات الورق، والورق المقوّى لملايين الأطنان كل عام.
- القسم الثاني إعادة تدوير البلاستيك، حيث إن هناك عشرات الأنواع التي هي في معظمها قابلة لإعادة التدوير.
- القسم الثالث إعادة تدوير المعادن لاستخدامها في المستقبل، مثل الحديد، والصلب، والألمنيوم، والنحاس، والفولاذ المقاوم للصدأ.
- القسم الرابع إعادة تدوير الأخشاب غير الملوثة، مثل المنصات الخشبية، وصناديق الخشب، والألواح، والخشب الرقائقي، والأثاث.
- القسم الخامس إعادة تدوير الزجاج غير الملوث والمناسب لإعادة المعالجة، مثل: الفناني

الزجاجية، وزجاج النوافذ، وغيرها.

• القسم السادس إعادة تدوير المنسوجات التي تشكل مئات الآلاف من الأطنان سنوياً إن لم تكن أكثر، التي يتم التخلص منها كل عام، مع أن كثيراً من المنسوجات التي ترمى قابلة لإعادة التدوير والمعالجة.

• القسم السابع إعادة تدوير الأنقاض الصعبة مثل طوب البناء إلى مواد قابلة للاستخدام من جديد، وهذه الأنقاض الصعبة في المنشآت الصناعية ومواقع البناء والهدم، التي تحمل في عربات إلى مراكز إعادة التدوير، حيث يتم سحقها ثم إنتاجها من جديد للحصول على درجات مختلفة من الركام، ويعاد استخدامها في مواقع البناء.

• القسم الثامن إعادة تدوير النفايات الكهربائية والإلكترونية.

• القسم التاسع إعادة تدوير البطاريات؛ كونها من النفايات الصناعية الخطرة التي يجب التخلص منها بنحو سليم.

• القسم العاشر المصايح الكهربائية، التي تعد أيضاً من النفايات الخطرة؛ بسبب احتواء جميع المصايح على زئبق ضار بالبيئة، فيجب التخلص منها بإزالة الزئبق من المصايح، ويمكن إعادة تدوير الزجاج بالكامل.

• القسم الحادي عشر إعادة تدوير نفايات إطارات السيارات، وذلك بتقطيع الإطارات. وتستخدم نشارة المطاط كغطاء أرضي في الملاعب والمواد السطحية للميادين الرياضية، ويستفاد منها في صنع الحصى المطاطي، والمطبات السريعة، وغيرها.

• القسم الثاني عشر إعادة تدوير النفايات الغذائية، وتحويلها إلى أعلاف وأسمدة زراعية؛ فعلى سبيل المثال: تعمل شركات تدوير النفايات في آيرلندا على إعادة تدوير المخلفات الغذائية، ومعالجة عشرات الآلاف من النفايات الغذائية العضوية التي كانت تظمر في الماضي، وتنتج هذه الشركات سماداً زراعياً عالي الجودة لاستخدامه في الزراعة.

## شراء النفايات القابلة لإعادة التدوير

تُكمن المشكلة الأساسية في كيفية إلزام الناس برمي النفايات في الحاويات المجهزة، أو في إلزام عاملي جمع القمامة بالمرور على المنازل والمناطق التجارية لتجميع القمامة، الذين قد لا يلتزمون بالتعليمات كما هو مطلوب؛ فحينها يكون المواطن أو صاحب العمل مضطراً إلى إلقاء النفايات في أقرب موقع لتجميع القمامة. وفي حال غياب روح المسؤولية تُلقى المخلفات في أي مكان، وتحوّل بعض الأماكن المفتوحة في المناطق السكنية أو في الشوارع العامة إلى مكبٍ كبير للنفايات.

لذا فإن الحلّ الأمثل يكمن في شراء المخلفات المذكورة آنفاً بأسعار زهيدة، لغاية واحدة وهي إفادة جميع الأطراف (المواطن، وشركة تدوير النفايات، والبيئة، والاقتصاد)؛ وهنا نتحدث عن برنامج حكومي ينظم مشاريع القطاع الخاص في إعادة تدوير النفايات بأنواعها المختلفة.

وما يحتاج إليه أصحاب هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو حصولهم على عربات جمع القمامة حتى وإن كانت مستخدمة، وتحديد موقع لتخزين القمامة وفرزها على وفق الضوابط الصحية، والتعامل مع النفايات غير القابلة للتدوير بتسليمها إلى المؤسسات الخدمية المختصة الحكومية أو الخاصة للتخلص منها بنحو صحيح.

ويمكن أن يتضمن هذا البرنامج الحكومي تقديم التسهيلات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على مواقع التخزين والفرز والتدوير، وتقديم عربات جمع النفايات ومكائن إعادة التدوير بأسعار مخفضة أو ضمن جداول قروض مالية، وإعفاءات ضريبية لمدة محددة من الزمن.

وتُبنى فكرة هذا البرنامج على تثقيف السكان على فرز النفايات حسب الأنواع في أكياس أو صناديق، مثلاً وضع المواد البلاستيكية في كيس والمواد الخشبية في صندوق والزجاجيات في حاوية وهكذا. ثم تحديد مواعيد ثابتة يقوم فيها مندوب الشركة الخاصة بالمرور على المنازل والمقارّ التجارية؛ لجمع النفايات وسداد قيمة كل كمية من الأنواع المختلفة من المخلفات. وفي الوقت نفسه، إنشاء مراكز في كل منطقة لشراء المخلفات من السكان والمحال التجارية؛ ويتولّى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الترويج لأعمالهم، وتعريف الناس بأسلوب جمع النفايات الجديد عبر الأقسام الأحد عشر السابقة، ويترك البرنامج الحكومي مسألة أسعار بيع المخلفات للشركات لتدخل في تنافس يخدم المواطن. وليس بالضرورة قيام كل شركة بجمع جميع أنواع مخلفات الأقسام الأحد عشر للتدوير؛ لأن

ذلك يعدُّ أمراً صعباً للشركات الصغيرة والمتوسطة، ولكن يمكن تخصيص الشركات الصغيرة في قسم واحد فأكثر.

إن مكائن إعادة التدوير قد حققت قفزات في الكفاءة فضلاً عن توفير التكلفة والطاقة، حيث أصبحت معدات الفرز والتجهيز أسرع وأكثر متانة ويمكنها التعامل مع مواد أكثر من أي وقت مضى، وانخفضت التكاليف المرتبطة بمعالجة المواد القابلة للتدوير بنحو ملحوظ؛ بسبب كمية السلع التي يمكن معالجتها في الدقيقة.

والجدير بالذكر أن هناك دولاً تستورد النفايات مثل الصين، والسويد، وألمانيا، وبلجيكا، وهولندا، فيما يعرف بشحنات النفايات الدولية. وعلى سبيل المثال: تمتلك السويد كثيراً من مراكز تحويل القمامة إلى طاقة، وتحوّل الشركات السويدية معظم النفايات إلى وقود لتوليد الطاقة خلال الشتاء الطويل، حيث إنها لا ترمي أي مخلفات قابلة للحرق في المكبات.

ومما لا شكَّ فيه أن إعادة تدوير النفايات ثروة اقتصادية كبيرة تعود على البلد بنتائج مفيدة، وفي تقرير لوكالة حماية البيئة الأمريكية يكون لإعادة تدوير طنٍّ من النفايات له تأثير إيجابي مضاعف في الاقتصاد بدلاً من الدفن في الأرض، إذ إن إعادة تدوير طنٍّ إضافي من النفايات يعني مزيداً من المرتبات والأجور، ومزيداً من السلع والخدمات. وفي ولاية كاليفورنيا - ذات الأربعين مليون نسمة تقريباً- هناك ٥٣٠٠ شركة تدوير مخلفات يعمل فيها ٨٥ ألف عامل، وتدرّ نحو أربعة مليارات دولار أجور ومرتبات سنوياً، وتنتج زهاء عشرة مليارات دولار من السلع والخدمات. وفضلاً عن خلق مزيد من فرص العمل وزيادة النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي، فإن إعادة التدوير تجلب نحو ٢٠٠ مليون دولار سنوياً عائدات من ضريبة المبيعات في كاليفورنيا، وهذه الأموال تساعد الحكومة المحلية في تمويل برامج الخدمات العامة كالخدمات الصحية والاجتماعية وتحسين وسائل النقل.



# مقالات مترجمة



## الاقتصاديون من الزهرة، والسياسيون من المريخ – كيف تتكوّن العلاقة بين الاقتصاديين والسياسيين؟

فاطمة نجفي\*

٢٠١٨-١-١

[عنوان المقال يحاكي عنوان كتاب أمريكي شهير اسمه: (الرجال من المريخ والنساء من الزهرة MEN ARE FROM MARS, WOMEN ARE FROM VENUS / تأليف الطبيب النفسي الأمريكي جون غراي صدر في مايو ١٩٩٢ وفيه يتناول المشكلات التي قد تحدث بين الرجل والمرأة نتيجة الاختلافات بينهم).

يبحث السؤال المعروض في هذا المقال عن طبيعة التعامل بين السياسيين والاقتصاديين في عملية اتخاذ القرار السياسي؛ فمنظومة القوّة (Power system) -إجمالاً- تشير إلى المجال الذي تُتخذ فيه القرارات الاجتماعية وفعاليات القطاع العام. وتتأثر هذه المنظومة بعوامل عدّة كالانتخابات وجماعات الضغط والحملات الدعائية والجمعيات، أما اللاعبون الأساسيون في منظومات القوّة فهم الأناس الاعتياديون في جانب، والسياسيون وأصحاب القرار السياسي وقادة المجتمع والنشطاء في القطاع الاقتصادي المتنفذون من جانب آخر.

يمتلك خبراء الاقتصاد على الصعيد العملي ومن خلال نفوذهم في منظومة القوّة -ليس من خلال معرفتهم بالحلول الصحيحة أو من خلال رؤيتهم الدقيقة- القدرة على إيجاد التغيير؛ ولتأسيس أرضية خصبة من أجل إحداث تغيير اقتصادي يجب سوق الإيرادات الكامنة في مختلف أجزاء هرم القوّة<sup>[١]</sup> صوب هذه التغييرات؛ ولذلك أصبحت إشكالية (وضع السياسات العامة) في القرن الواحد والعشرين إشكالية معقّدة تُعدّ ضمن التخصصات العلمية المتداخلة (Interdisciplinarity)<sup>[٢]</sup>، فليس بمقدور صاحب القرار السياسي أن ينتظر وقوع حادثة معيّنة، بل يجب ألا يكون كذلك، فلا يسعه التصدّي لمعالجة الأحداث والوقائع من خلال تجاربه وإمكانياته الذاتية، ولم يعد ”اللاعبون“ و”القادة“ في الوقت الراهن كالشخصيات المؤثرة السابقة من ذوي القابليات الشخصية من أمثال ”تشرشل“، و”روزفلت“، و”تاتشر“؛ وفضلاً عن ذلك فإن سعة تأثير أجهزة الإعلام الحديثة لم تترك مجالاً لوضع السياسات العامّة بأن يفرد بالتنظير واتخاذ القرارات الارتجالية؛ لأنّ القرار الارتجالي

\* طالبة دكتوراه في قسم الاقتصاد، جامعة ”تربيت مدرس“ بطهران.

فور تبلوره يُجابه من قبل الرأي العام، ويستعمل أصحاب المصالح إمكانياتهم وطاقاتهم كافة من أجل تنفيذه أو إيقافه.

على واضع القرار السياسي أن ينظر لأيّ تطوّر أو قرارٍ أو تغيير سياسي في أي حقلٍ كالإقتصاد أو التشريع أو العلاقات الدولية، وعليه أن ينظر لأيّ من هذه الأمور في إطار ثنائية (القبول-والكفاءة في الأداء)؛ ففي الوهلة الأولى يُنظر لمدى تزايد مقبولية صاحب القرار السياسي أو تراجعها بعد اتخاذه هذا القرار، وفي مرحلة ثانية يُنظر لمدى تفاعل النظام الاجتماعي مع كلّ من المجالات الحاضنة لتلك الأهداف. والمثال الذي يمكن ذكره بهذا الصدد هو ما حصل بعد زلزال محافظة كرمانشاه، إذ أُخذ قرار لإصلاح النظام المصرفي والقطاعات المختلفة العاملة على إصلاح المساعدات الحكومية، ففي حينها كان أصحاب القرار يسعون لتلميع صورتهم والحصول على مزيد من القبول الجماهيري، فيما سعى الاقتصاديون لتحقيق الكفاءة المرجوة. فنبات حُرمة القرارات السياسية ونجاح تنفيذها منوط بتحقيق البُعدين آنفي الذكر، [القبول والكفاءة]، فإذا لم تُحقق كفاءة الخطوات المطروحة من قبل الاقتصاديين تزايداً في مستوى مقبولية النخبة الحاكمة، وإن لم تحقق تأييداً من قبل الأوساط الاقتصادية، فحينها سيفقد صاحب القرار السياسي فوراً قدرته التنفيذية. ويجب الالتفات إلى أنّ السياسيّ -بغضّ النظر عن كونه يسعى لتحقيق الخير أو أنه يعمل لتحقيق مصالحه- قبل كلّ ذلك منهمك بالعمل للبقاء في السلطة، إذ إنّ العامل المشترك في نشاط السياسيين كافة هو السعي إلى البقاء.

إنّ النظام السياسي المهيمن على إنماء شخصية أصحاب القرار هو العامل الأهم في تكوين طبيعة العلاقة بين السياسيين والاقتصاديين، فكّلما كان الفرد في المجال السياسي أعمق تجربةً وأكثر خوضاً لمراحل النموّ السياسي الممنهجة كانت القرارات المتخذة أكثر نضجاً وكفاءة، وبعبارة أخرى: إذا كان السياسيّ يعدّ انتخابه -سواء من خلال الانتخاب المباشر أو في داخل الحزب- لعبةً قابلة للتكرار، فحينئذٍ سيأخذ أثر قراراته على مدى البعيد بالحسبان؛ لأنّه بحاجة لكسب المقبولية والاعتماد الشعبي بصورة مستمرة، وحينها سيكون للتعاون مع المتخصصين وبنحو خاصّ مع خبراء الاقتصاد أهمية قصوى.

إنّ تقديم تعريفٍ دقيقٍ لواقع الحال، والإحاطة بالفترات الزمنية وعمق المشكلات والأزمات وحلولها، وكذلك تقديم حُرْمٍ من القرارات السياسية وخارطة طريقٍ لمعالجة المشكلات، من مهام خبراء الاقتصاد، وإنّ صاحب القرار السياسي الذي يحتفظ بخبراء الاقتصاد إلى جانبه سيحصل

على سلّة متكاملة وملائى بالخيارات العملية والسيناريوهات المحتملة؛ وبالتالي ستطول صلاحية تلك السياسات التي تفضي إلى إطالة صلاحية الفرد، ومن ثمّ صلاحية الحزب الذي ينتمي إليه.

إنّ الأحزاب التي تقدّم آليات التنمية، تواكب الأفراد طوال مسيرتها السياسية، وتؤدي إلى تناسقٍ بين التطبيع الاجتماعي -مزيد من الكفاءة- ومصالح صاحب القرار السياسي -مزيد من القبول-. وإنّ حاجة الحزب لتحسين مستوى مقبوليته في جزءٍ كبيرٍ من المجتمع يتطلّب في الوهلة الأولى أن يبحث عن حلولٍ قويمّة لمشكلات الأفراد في المعيشة؛ ففي مثل هذه البنية السياسية يستوجب البحث عن النماذج والحلول الاقتصادية (Economic model) استقطاب خبراء الاقتصاد للوقوف إلى جانب السياسيين.

وفي الدول النامية -ولاسيما في الدول التي تعتمد الانتخابات المباشرة والمتعددة- التي تقلل من فرصة بقاء "صاحب القرار" في رأس السلطة وتخفّض عمره السياسي، يضطرّ الخبير الاقتصادي أن يحتمل نفسه على صاحب القرار السياسي، إذ يجب عليه اعتماد الفجوات الناتجة عن الاضطرابات والأزمات في النظام الاقتصادي لإيجاد مزيد من التقارب مع صاحب القرار السياسي.

في جانبٍ آخر من إشكالية "عدم تبلور تعاملٍ إيجابيٍّ ومؤثّرٍ بين الاقتصاديين والسياسيين"، يجب الالتفات إلى حُرْم القرارات السياسية التي يقترحها الاقتصاديون؛ فإنّ للأكاديميين وللإقتصاديين قراءةً دقيقةً عن الوضع القائم، وعمّا يجب أن يكون، وفي كثيرٍ من الحالات تكون حلولهم -بسبب دقّتها ووحدها- بمنزلة كلّ شيءٍ أو لا شيءٍ (All or none)<sup>[1]</sup>، ففي العالم الذي يُدار بطرقٍ ديمقراطية يكون تعارض مصالح الفئات والأطراف الاجتماعية ومشكلة الشعبوية ومحدودية السلطة -سواء على المستوى التنظيمي أو على مستوى القبول الاجتماعي- سبباً في منع تحقق أفضل أنماط التطبيع الاجتماعي.

إنّ الحلول التي تنفّذ بمنهجية التماثل (Isomorphic)، والتي لا تأخذ هذه الحدود بالحسبان لا تكون إلا أذرعاً يخلقها الاحتياج لقروض المنظمات الدولية، أو هي من أجل إيجاد صورةٍ مقبولة ودعائم تنفيذية للخوض في مجازفات اقتصادية. إنّ مثل هذه الأذرع في بعض الدول غير ملزمة لإجراء الإصلاحات الاقتصادية العامّة، كالدول النامية ذات الدخل القومي المرتفع التي تكون فيها التكاليف، والأرباح، والدخل الفردي، وميزانيات الحكومية أكثر من القروض الدولية، وثانياً في الدول التي يكون احتياجها للاقتصاد الدولي ضئيلاً، سواء أكان هذا المستوى من الاحتياج عن

قصد أم من دون قصد. وعند غياب الأذرع الملزمة الخارجية سيكون الاقتصاديون بحاجة ماسة لرفع مستوى فهمهم للجزئيات التنفيذية، ولخلق انسجامٍ ناجع في عملية الارتقاء برؤية اقتصاديةٍ ما إلى حزمةٍ من القرارات السياسية، والارتقاء بتلك الحزمة إلى سياسة منقّدة على أرض الواقع؛ ولأجل ذلك يحتاج متخذو القرار إلى الانهماك بتفاصيل المراحل التنفيذية وبمستوياتها كافة، وتشتمل هذه التفاصيل على مراحلٍ شتى في عملية التشريع، وطريقة توفير التكاليف المالية وغير المالية، وكذلك طريقة توظيف الأدوات المؤسساتية والاجتماعية؛ وفي نهاية المطاف يتحقق الهدف السياسي. فعلى سبيل المثال: إنّ البرنامج الاقتصادي العام يرى مصادر التمويل ومصاريف الحكومة في سلّتين منسجمتين لدى السلطة التنفيذية، ومع هذه الفرضية ليس من المهم أن يكون برنامج تحسين أداء الحكومة الذي يقدمه الخبير الاقتصادي من أجل مواجهة مشكلة الديون، وليس من المهم أن ينتقي هذا البرنامج مؤسسات معينة دون أخرى لفرض سياسة التقشف، فضلاً عن أنّ أدوات تحسين العائدات تكون محدودة في رفع مستوى الضرائب. ولكن في نظرةٍ جزئية وضيّقة يكون القرار الناجع لأيّ وزير هو عدم خفض مستوى المصاريف في الوزارة التي يديرها، وليُلقى بذلك العبء على عاتق الآخرين، وليحافظ على مستوى مقبوليته مع عدم خفض مستوى تقديم السلع العامة (public good). ولكن فيما لو زُودت المؤسسات بخارطة الطريق المقترحة لآلية تطبيق التقشف، ستجد تلك المؤسسات بأنّها قد مُنعت من التمتع بوجبة الغداء المجانية (مثلاً)؛ وبهذا ستضطر للعمل من أجل عدم فقدان سائر الامتيازات، وتسعى إلى استعادة مكانتها واسترداد مخصصاتها من خلال تحسين أدائها الوظيفي.

وبنظرةٍ واحدة فاحصة سنرى أن طبيعة العلاقة بين الاقتصاديين والسياسيين قريبة جداً من علاقة الرجال المريخين والنساء الزهرية؛ إذ إنّ لكلّ من الاقتصاديين والسياسيين دوالاً وأهدافاً ولغة متباينة، ولكن كلّما كان نظام السلطة الذي يعملون فيه يُزيد من نطاقهم الزمني ومن عمق احتياجهم لبعضهم الآخر، سعى الطرفان إلى تعميق هذه العلاقة الثنائية؛ وبالتالي يُقوّي دور الاقتصاديين في اتخاذ القرارات، ويرتفع مستوى الطلب لفهم حُرْم القرارات السياسية المبنية على أساس تحليلات دقيقة؛ فمثل هذا التطور يتطلّب أساساً اجتياز طريق متعرج مع التحليّ بمزيد من الصبر، إذ إنّ الأمر هو بمنزلة دائرة تشمل تحسين الأداء الاقتصادي، وزيادة في مقبولية صاحب القرار السياسية، وسعة في مساحة قوّة كلّ من السياسي والاقتصادي، ومن ثمّ خطوة أكبر نحو تحسين كفاءة الأداء الحكومي وغير ذلك من المسائل.

### مصدر المقال:

مجلة "تجارت فردا"، (<http://www.tejaratefarda.com>) وهي مجلة اقتصادية إيرانية، تصدر أسبوعياً باللغة الفارسية، مقرّها في العاصمة الإيرانية طهران، تأسست سنة ٢٠٠٨م على يد علي رضا بختياري.

### رابط المصدر:

[١] - ثمة فوارق بين (القوة - power) و(السلطة - Authority). فكما أشارت الباحثة في مقدمة مقالها فإنّها تتحدث هنا عن (القوة/power)، (المترجم).

[٢] - حقول متداخلة (Interdisciplinarity) هي حقل الدراسة الذي يعبر الحدود التقليدية بين التخصصات الأكاديمية أو مذاهب المدارس، وقد حدث ذلك بسبب ظهور احتياجات جديدة ومهن جديدة أيضاً. في الأصل ظهر كتطبيق مصطلح متعدد التخصصات داخل المجالات التربوية والتعليمية والتدريبية؛ لوصف الدراسات التي تستخدم أساليب ورؤى هذه التخصصات الناشئة أو عدة ميادين من الدراسة التقليدية. وتشمل الحقول المتداخلة أو تعددية التخصصات الجميع من الباحثين والطلاب والمعلمين من أجل تحقيق أهداف ربط ودمج العديد من المدارس الأكاديمية والفكرية والمهن، أو تقنيات الاختصاصات المتعددة، جنباً إلى جنب مع وجهات نظرهم الخاصة في السعي إلى تحقيق المهمة المشتركة.

[٣] - مصطلح يعتمد غالباً في علم الطب وعلم النفس، وهو يشير إلى نمط في التفكير وكذلك إلى موضوع في عضلات الجسم.



## هل سيكون حزب العدالة والتنمية في المعارضة؟

علي سيرمان\*

٢٠١٨-١-٩

يبدو أن التوتر قد بدأ يتصاعد بين الرئيس رجب طيب أردوغان وسلفه عبد الله غول، على الرغم من أن الرجلين مؤسسان لحزب العدالة والتنمية، ورفيقا الدرب في صداقة متينة عاشاها معاً وناضلاً معاً كما كانا يقولان؛ ولكن الطرق فرقت بينهما، فقد اختلفت وجهات النظر بين الرفيقين إلى أن وصلت إلى درجة خلقت فجوات بينهما.

لقد كان الرئيس السابق عبد الله غول يقظاً وحذراً جداً مع الرئيس الحالي أردوغان، وكان يفعل ما بوسعه لتجنب الصدام معه، ولكن أردوغان صاحب الموقف المتغير لم يكن يهتم أو يتواري عن قول رأيه أو توجيه انتقاده للرئيس السابق، حتى أنه قد اتهم غول ذات مرة بأنه في جبهة المعارضة لتأييده كمال قلجدار أوغلو رئيس حزب الجمهوري، وإن لم يذكر اسمه صراحةً.

إن تصرفات الرئيس الحالي ومعاملته للرئيس السابق تؤثر على قاعدة حزب العدالة والتنمية، ويعتقد أردوغان أن مد جبال التوتر واستمرارها بنحو متصاعد لها تأثير كبير على وحدة حزب العدالة والتنمية وأن النتيجة ستكون لصالحه؛ ولكن ربما ستواجهه مفاجئة كبيرة، فهناك الكثير من التكهنات التي يجري الحديث عنها، وواحدة من هذه التكهنات احتمالية عودة الرئيس السابق عبد الله غول إلى الترشح للرئاسة منافساً لأردوغان على المنصب.

وفي حالة ظهور السيد عبد الله غول منافساً للرئيس طيب أردوغان فإن هذا لا يعني مطلقاً أن فرصة غول أقل في الحصول على الفوز بنقاط كبيرة، ويقع على عاتق أردوغان العمل بجد من أجل سحب فرص النجاح من عبد الله غول، وعليه جمع تأييد جميع أعضاء حزب العدالة والتنمية إلى جانبه وأن لا يترك أي صوت يذهب سدى، فضلاً عن العمل على زيادة عدد مؤيديه من الحزب القومي قبل الانتخابات، وفي حالة قبول عبد الله غول الدخول في التنافس فإن تأييد نسبة ضئيلة من قاعدة حزب العدالة والتنمية كافية لفوزه بالانتخابات.

إن ترشيح غول ووقوفه منافساً لأردوغان في الانتخابات القادمة يثير الاستغراب في هيكلية

\* كاتب عمود في صحيفتي جمهوريت، وسوزجو المعارضتين.

حزب العدالة والتنمية؛ لأن الاثنين من أسس الحزب وعملا معاً في هذا التنظيم السياسي؛ لذا من الصعب معرفة وجهة نظر الأحزاب الأخرى من هذه المسألة، وإذا كانت هناك أية احتمالية لحصول هذا، فهناك احتمالية لرحيل أردوغان الذي صار هم الأكبر أن تبقى تركيا دولة ذات سيادة، والسؤال المطروح هنا: لو حدث هذا ورحل أردوغان ما الذي سيتغير؟

إن مثل هكذا تعبير وتطور في السياسة التركية اليوم ليست بالمستحيلة فنشر الفكرة القائلة إن أردوغان هو الزعيم الأوحيد الذي يقف بوجه كل أنواع الإهانات الخارجية وأمام قوى الشر الداخلية، وإنه الرئيس الوحيد الذي يقف بوجه الإمبريالية، أدى إلى انضمام جميع أعضاء حزب العدالة والتنمية إلى صفه حتى المستائين منهم أو الأعضاء المبعدين عن الحزب، فضلاً عن بعض المرشحين للانتخابات المذكورين في حقل الإرهاب والفوضى، وشاهد مراقبو انتخابات حزيران ٢٠١٥ أن تسويق فكرة الرئيس الأوحيد قد جعل الناخبين يدفعون الثمن باهظاً.

إن ظهور غول مرشحاً منافساً لأردوغان، قد يأتي بسبب صعوبة ظهور مرشح آخر في ظل هذه الظروف؛ وفي هذه الحالة لن نستغرب من تغيير السيد غول الرجل المحافظ على وقاره بأن تأخذه العصبية والغضب بسبب الظروف المحيطة به، وعليه أن يهتم بالتواصل وألا تصل المسألة إلى نقطة قطع جميع الحبال وانحياز العلاقات.

والمعروف عن الرئيس أردوغان أنه وصل إلى حد صار فيه لا يتقبل أي تنبيه أو تحذير حتى وإن لم يكن انتقاداً؛ لكن عليه أن يعلم أن هذه السلوكيات تعمل على توتير الأوساط المحيطة به وتقسيمها، وهو لا يدرك أنه بتصرفاته هذه يقدم خدمة كبيرة من أجل تدعيم سياسة عبد الله غول، وإن كنا نرى أن الأخير يحتاج إلى مزيد من الصبر لإنجاح سياسة المصالحة أمام عصبية أردوغان وغضبه.

المصدر:

[http://www.cumhuriyet.com.tr/koseyazisi/896794/Muhalefet\\_de\\_AKP\\_mi\\_olacak\\_.html](http://www.cumhuriyet.com.tr/koseyazisi/896794/Muhalefet_de_AKP_mi_olacak_.html)

## نهج إيران وروسيا تجاه النظام الدولي

محمد كاظم سجادبور \*

٢٠١٨-١-١٣

كيف يمكن تحليل نهج كلٍّ من إيران وروسيا تجاه النظام الدولي ودراسته؟ يعد هذا التساؤل حيويًا وأساسياً للمحققين والعاملين في شؤون السياسة الخارجية والعلاقات الدولية؛ بسبب مكانة هذين البلدين من جهة، وأيضاً بسبب نوع العلاقة التي تكونت حالياً بينهما من جهة أخرى؛ إلا أنه لا يمكن الإجابة عن هذا التساؤل بناءً على القوالب الجاهزة؛ فمن أجل الإجابة عنه ينبغي أن نأخذ بالحسبان أننا لا نواجه نظاماً دولياً منسجماً ومنظماً، إذ إن النظام الدولي ما يزال «في طور التكوين».

إن حالة «في طور التكوين» المذكورة آنفاً تعني أن اللاعبين الرئيسيين -ولاسيما اللاعبين الغربيين- بتحليلهم لأنواع المقولات المختلفة، والقراءات والروايات، واستخدام العديد من المفاهيم والمصطلحات، ينتجون النظام الدولي ويجولون مقولاتهم إلى خطابات سائدة في العالم بناءً على المصطلحات الشائعة في المنهجية الحديثة (الميثودولوجيا). وفضلاً عن ذلك علينا أن نلاحظ أن النظام الدولي لا يتشكل عن طريق البحوث والنقاش وطرح الروايات والحقائق، ويجب أن نأخذ القوى الملموسة والمؤثرة في المشهد المادي بالحسبان أيضاً؛ إذ ينبغي أن نغير أهمية للأفعال وردود الأفعال المستمرة بين مختلف الخطابات المتبادلة في النظام الدولي والأحداث القائمة على أرض الواقع بشكل متزامن؛ ومن هذا المنطلق، تبرز إلى الواجهة العشرات من القضايا الحقيقية المرتبطة بمنظومة القوى على المستوى العالمي لم يتبين مصيرها المحتوم، ولم تقدم مستقبلاً واضحاً؛ وبالتالي تتلخص النتيجة في أن النظام الدولي ما زال في طور الصيرورة، وهناك وقت طويل حتى بلوغ مرحلة الوضوح والتكوين.

ولا يعني هذا الخليط الدينامي ألا نتطرق إلى نهج كل من إيران وروسيا؛ بل إنه يمكن دراسة نهج هذين البلدين عن طريق مجموعة تصوراتهما، وخطاباتها وسلوكهما فيما يخص النظام الدولي عند تكوينه وتعريفه إلى حد ما. وحول النظام الدولي في البلدين يمكننا القول إن هناك اتجاهات مختلفة، وإن المحللين والعاملين في القضايا الدولية لديهم قراءات مختلفة. وعطفاً على المفاهيم الثلاثة

\* أستاذ العلاقات الدولية، رئيس مركز التعليم والبحوث الدولية التابعة لوزارة الخارجية وعضو أقدام في لجنة "إيراس" العلمية.

الآتية: «استقطاب القوى في النظام الدولي»، و«دوائر القوى في النظام الدولي»، و«الإستراتيجيات المؤثرة في النظام الدولي» يمكننا تقديم صورة عن رؤية شائعة إلى حد ما للبلدين حول النظام الدولي. وبعد التحقيق في تلك المفاهيم الثلاثة سيتضح أن إيران وروسيا، تقدمان وجوه التشابه والاختلاف بين الرؤى تجاه النظام الدولي.

أ- استقطاب القوى في النظام الدولي: قبل كل شيء يجب أن نلاحظ أن مصدر استقطاب القوى الإيراني يختلف عن نظيره الروسي، فروسيا قوة عالمية في حين أن إيران قوة إقليمية؛ إلا أن لهذه القوة العالمية وتلك القوة الإقليمية طبقات وتعقيدات متعددة، فقد تحولت روسيا من أحد قطبي العالم إلى قوة عالمية؛ ولكن هذا التحول لم يكن بهذه السهولة، فخلال العقدين الأخيرين تحطت روسيا مساراً معقداً مليئاً بالعراقيل كي تصبح قوة عالمية، ثم وصلت إلى مرحلة الثبات النسبي في مكانتها هذه. وإن إيران تحولت من قوة إقليمية تابعة للغرب قبل الثورة الإسلامية، إلى قوة إقليمية مستقلة وفاعلة حالياً، وكان مسار إيران في الوصول إلى مكانتها كقوة -ولاسيما حجم إنتاجها الأمن المحلي دون الاعتماد على قوى خارجية- مليئاً بالشد والجذب.

وإلى جانب اختلاف المصدرين، يتحدث نهجا البلدين في استقطاب القوى في العالم، عن اشتراكات حيث إن مخرجهما المشترك معارضة النظام القطب الواحد والقوة العظمى، وأن للبلدين كذلك موقفاً مشتركاً تجاه نية الغرب في أن يكون قوة محورية ومركز الثقل، فهما يعارضان هذا الأمر، وفي المقابل كلاهما يدعمان خطاباً يروج لتعدد الأقطاب والقوى في النظام الدولي.

أما الظاهرة الأخرى التي تقرب البلدين إلى بعضهما من حيث الاستقطاب في النظام الدولي، فهي ضرورة الاهتمام بأوراسيا كونها أحد المراكز الرئيسة للقوى في النظام الذي سيتكون؛ فيجب وضع هذه النظرة إلى الاستقطاب في النظام الدولي مع عنصر آخر يُعرف باسم دوائر القوى.

ب- دوائر القوى في النظام الدولي: من البديهي أن تختلف عضوية إيران وروسيا في دوائر القوى بالنظام الدولي مع بعضها الآخر، فروسيا لديها عضوية دائمة في بعض المؤسسات القديمة والمتبقية من السابق كمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولكن في مجال دوائر القوى يبدو أن كلا البلدين يعارضان الاتجاه الذي يريد تكوين دوائر جديدة برؤية احتكارية، في الوقت الذي لا تتطابق فيه جهود الغرب الرامية لاتساع الناتو وعولمته بمحورية تفوق اللاعبين الغربيين مع وجهات نظر إيران وروسيا؛ وبنحو عام لا ترغب طهران وموسكو بعمولة الأمن الذي يكون محوره الغرب والدوائر المرتبطة به.

من الواضح أن روسيا داخل الاتحاد السوفيتي السابق وخارجه تسعى إلى تأسيس مؤسسات مستقلة ومشاركة، ويعد اتحاد أوراسيا الاقتصادي المثال الأول ومنظمة شانغهاي المثال الثاني. وتعد وجهة نظر روسيا تجاه تعاون إيران مع هاتين المنظمتين إيجابية ومؤيدة بنحو ملحوظ؛ ومع ذلك لا يمكننا أن نجزم أن روسيا تسعى جاهدة إلى انضمام إيران إلى هاتين المنظمتين. وتعد مجموعة بريكس (BRICS) مثلاً آخر حيث إن لها بقعة جغرافية أخرى وتتجاوز حدود أوراسيا التقليدية، ومع أن إيران في هاتين المنظمتين تعد عضواً مراقباً في منظمة شانغهاي، ولكن يبدو أنها راضية عن مكانة هاتين المنظمتين وانطلاقهما؛ وتراهما كرادع أمام الجهود من أجل احتكار دوائر القوى الدولية من قبل الغرب.

إن تحليل نهج كل من روسيا وإيران تجاه النظام الدولي يحتاج أن نصب اهتمامنا على استقطاب القوى، ودوائر القوى وإستراتيجيات القوى في النظام الدولي، وتشير جميع هذه الأمور إلى وجود أوجه اشتراك واختلاف بين روسيا وإيران؛ ومن أجل معرفة نهج البلدين تجاه النظام الدولي، علينا أن نهتم بالاستراتيجيات ولاسيما إستراتيجيات اتخاذ القرار في النظام الدولي.

ج) الاستراتيجيات المؤثرة في النظام الدولي: لقد عارضت إيران وروسيا الاستراتيجيات الخارجة عن إطار الحقوق الدولية والرامية إلى اتخاذ القرار في القضايا الكبيرة والمهمة مثل الحرب والسلام في النظام الدولي؛ وفي هذا الصدد علينا أن نأخذ بالحسبان الأحداث التي وقعت في منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١ وما بعده. ومع أن روسيا انضمت إلى قراري مجلس الأمن المرقمين ب١٩٧٠ و١٩٧٣ الخاصين بلبيبا، إلا أنها عارضت التفسير الذي دعمته الدول الغربية عن المفهوم المبتكر لمسؤولية الحماية (Responsibility to protect)، وقد شعرت روسيا بأنها تعرضت للخيانة.

لقد بينت التطورات في سوريا ومعارضة إيران وروسيا، التشابه في وجهة نظر هذين البلدين حول كيفية اتخاذ القرار في القضايا المهمة والمصيرية الدولية، وفضلاً عن اشتراك الرؤى، فإن للبلدين حسابات استراتيجية تقول إنه لا يمكن تغيير الأنظمة السياسية بقرار اتخذ في الخارج، ويعتمد هذا الموقف على مادة حقوقية من جهة وحسابات استراتيجية من جهة أخرى. وفي هذا الحساب الاستراتيجي لا يجب أن تكون حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الدول الأخرى بحيث يتم استغلالها من أجل تغيير الخريطة الجغرافية.

وملخص الكلام هو أن تحليل نهج كل من روسيا وإيران تجاه النظام الدولي يحتاج الالتفات إلى استقطاب القوى، ودوائر القوى واستراتيجيات القوى في النظام الدولي، وكل هذه الأمور تدل على أن هناك وجوه تشابه واختلاف بين روسيا وإيران. وإن كانت هناك شكوك وروايات مختلفة حول وجوه التشابه والاختلاف هذه، إلا أنه لا يمكن الشك في أن لروسيا بصفتها قوة عالمية وإيران بصفتها قوة إقليمية دوراً مؤثراً في تكوين النظام الدولي.

المصدر:

<http://www.iras.ir/www.iras.irfa/doc/note/3501>

## ٢٠١٧ سنة قياسية للصادرات النفطية العراقية

قسم الترجمة والتحرير

٢٠١٨-١-١٥

في عام ٢٠١٧، ارتفع متوسط صادرات العراق من النفط الخام أكثر من أي وقت مضى، وزادت عائداته بنسبة ٣٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٦. وسجلت صادرات النفط العراقية من خليج البصرة في كانون الأول رقماً قياسياً جديداً، مستفيدة من الارتفاع الثابت في أسعار النفط الخام، ومنهية عاماً من النجاح في القطاع النفطي للحكومة الاتحادية. وبحسب البيانات الصادرة عن وزارة النفط العراقية فإن متوسط صادرات العراق النفطية بلغت ٣,٥٣٥ مليون برميل يومياً في كانون الأول الماضي، وهو الشهر الرابع على التوالي من حيث الزيادة في التحميل؛ مما جعل العراق يسجل رقماً قياسياً بلغ ٣,٣٠٩ مليون برميل يومياً خلال العام الماضي.

وبلغ متوسط مبيعات النفط الخام ٥٩,٢٨٦ دولاراً للبرميل في كانون الأول؛ أي أكثر من دولارين للبرميل الواحد عن شهر تشرين الثاني؛ لتصل العائدات إلى ٦,٤٩٦ مليار دولار في الشهر؛ أي: حوالي ٦٠ مليار دولار لهذا العام.

وقد ساعدت زيادة الصادرات العراق على مواجهة انخفاض الأسعار، ففي عام ٢٠١٢ - حينما حصل العراق على أكثر من ٩٤ مليار دولار من مبيعات النفط - بلغ متوسط التصدير في البلاد ٢,٤٢ مليون برميل يومياً، أما في عام ٢٠١٧، فقد بلغ متوسط الإنتاج في العراق أكثر بمليون برميل يومياً، وفضلاً عن ذلك فقد حطم شهر كانون الأول من هذا العام رقماً قياسياً بتاريخ البلاد النفطي بتصدير ٤,٠٦ مليون برميل في السابع عشر من هذا الشهر على وفق البيانات التي استعرضها تقرير النفط العراقي؛ وفي حين أن هذا الرقم القياسي اليومي والجديد ليس مستداماً بعد، لكنه يبين لأي مدى وصل نمو الصادرات في العراق؛ إذ بلغ الرقم القياسي اليومي السابق ٣,٩٤٩ مليون برميل في التاسع والعشرين من تشرين الثاني من العام ٢٠١٧.

ومن بين ما يقرب من ١,٢ مليار برميل محملة من محطات التصدير في جنوب العراق، كان نصيب ٥١٪ من محطة نفط البصرة، و٤٨٪ من العوامات الأربع الأحادية، وأقل من ١٪ من محطة بترول خور العمية. في حين كانت نسبة ٧٥٪ من حمولة النفط الخام في البصرة من النفط الخفيف،

والمتبقّي كان من النفط الثقيل، وقد أنشئت هذه الدرجات في منتصف العام ٢٠١٦.

ومن المتوقع أن تستمر الصادرات في الصعود؛ نظراً لأن كلا الحقلين اللذين تشغلهما شركات حكومية، وتلك التي وضعتها شركات النفط الأجنبية من المتوقع أن تشهد زيادات متواضعة على الأقل في عام ٢٠١٨. ومن المتوقع كذلك أن تشهد البنية التحتية للصادرات البرية والبحرية في جنوب العراق تحسينات تدريجية في السعة، ومن المحتمل أن تعيد الاتفاقات السياسية التصدير عن طريق خط أنابيب كردستان المتوقفة حالياً التي تربط خط أنابيب العراق وتركيا بحلول نهاية العام؛ إذ لم يُصدّر أي شيء من النفط الخام في شمال العراق من قبل شركة نفط الشمال؛ بسبب الأزمة السياسية بين حكومي المركز والإقليم.

ولم يتضح بعد حجم صادرات النفط الخام في إقليم كردستان في كانون الأول، لكن من المتوقع أن يحتتم على ٣٠٠ ألف برميل يومياً، أي ما يعادل نصف الكمية المنتجة قبل ١٦ تشرين الأول، وهو تاريخ مطالبة الحكومة الاتحادية بحقول النفط الرئيسة في كركوك، التي يسيطر كردستان عليها منذ منتصف عام ٢٠١٤.

وتشكل مبيعات النفط في العراق أكثر من ٩٠٪ من إيرادات الدولة، وتستند ميزانيات العراق المستقبلية إلى توقعات إيرادات الصادرات الخام، وكذلك الحسابات الخاصة بالدعم الدولي من صندوق النقد الدولي وجهات أخرى.

وتوقعت موازنة العراق لعام ٢٠١٧ أن يبلغ متوسط صادرات البلاد من النفط ٣,٧٥ مليون برميل يومياً بمتوسط ٤٤,٤٠ دولاراً للبرميل؛ لكن النتيجة أنه قد تحقق أكثر من هذا الهدف، حيث بلغ متوسط سعر النفط أكثر من ٤٩ دولاراً للبرميل من دون حصة حكومة إقليم كردستان.

وعلى وفق الموازنة فإن حكومة إقليم كردستان -التي ما تزال تسيطر على طريق التصدير الوحيد إلى الموانئ التركية- ستسهل إنتاج ما يتراوح من ٥٥٠ ألف برميل يومياً إلى ٢٥٠ ألف برميل يومياً من الحقول الخاضعة لسيطرتها، والمتبقّي يأتي من إنتاج شركة نفط الشمال، وتبيع الحكومة الاتحادية الإنتاج في ميناء جيهان، وفي المقابل خصصت الحكومة الفدرالية ١٧٪ من الإنفاق الوطني، وبعد خصم النفقات "السيادية" المركزية، إلى حكومة إقليم كردستان.

لقد بلغ أعلى معدل شهري لإنتاج حكومة إقليم كردستان كان في آذار، ونُقِلَ هذا الإنتاج الذي بلغ ٤٩ ألف برميل يومياً إلى منظمة تسويق النفط الحكومية (سومو)، وكانت التحويلات على الصفر منذ حزيران. ولم تسدد الحكومة الفدرالية مطلقاً بتسديد ١٧٪؛ حيث إن المخصصات

المالية الوحيدة المقدمة لإقليم كردستان تأتي في شكل مدفوعات لمزارعي المحاصيل الزراعية، وربما بعض الدعم في القطاع الصحي، وبدءاً من كانون الأول الماضي، قُدمت دفعات لعمال السدود.

### يجب على السياسيين العراقيين الآن أن يتصدوا لموازنة عام ٢٠١٨

يركز صندوق النقد الدولي -الذي يؤثر على وضع الميزانية العراقية عبر برنامج دعم مالي بقيمة مليارات الدولارات- على قدرة العراق على الحد من إغراءات الإنفاق. إذ قال كريستيان جوش رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في العراق: ”إن زيادة الإيرادات لا تخلق فرصة لمزيد من الإنفاق“، وأضاف ”نعتقد أنهم بحاجة إلى تعديل الميزانية لمستوى منخفض ودائم لأسعار النفط، وحتى وأن ارتفعت الأسعار بمقدار دولارين خلال الأسبوعين الماضيين فإنها ما تزال أقل بكثير من أسعار النفط قبل عامين أو ثلاثة أعوام“.

وفيما يأتي متوسط الصادرات اليومية من الحكومة الاتحادية العراقية وإجمالي الإيرادات خلال العام ٢٠١٧ بحسب كل شهر، والجدير بالذكر أن هذه الأرقام لا تشمل النفط الذي يباع بنحو مستقل من قبل حكومة إقليم كردستان.

— إجمالي معدل الإنتاج اليومي: ٣,٣٠٩ مليون برميل.

— إجمالي الإيرادات: ٥٩٥٠٥٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار.

كانون الأول ٢٠١٧: ٣,٥٣٥ مليون برميل يومياً — ٦,٤٩٦ مليار دولار.

تشرين الثاني ٢٠١٧: ٣,٥٠٢ مليون برميل يومياً — ٦,٠٢١ مليار دولار.

تشرين الأول ٢٠١٧: ٣,٣٤٦ مليون برميل يومياً — ٥,٤٥٦ مليار دولار.

أيلول ٢٠١٧: ٣,٢٤ مليون برميل يومياً — ٤,٨٨٢ مليار دولار.

آب ٢٠١٧: ٣,٢١٦ مليون برميل يومياً — ٤,٦٠٨ مليار دولار.

تموز ٢٠١٧: ٣,٢٣٠ مليون برميل يومياً — ٤,٣٨٦ مليار دولار.

حزيران ٢٠١٧: ٣,٢٧٣ مليون برميل يومياً — ٤,١٤٤ مليار دولار.

أيار ٢٠١٧: ٣,٢٦١ مليون برميل يومياً — ٤,٦٢٣ مليار دولار.

نيسان ٢٠١٧: ٣,٢٥٣ مليون برميل يومياً — ٤,٦٠٧ مليار دولار.

آذار ٢٠١٧ : ٣,٢٥٨ مليون برميل يومياً - ٤,٧٦٦ مليار دولار.  
شباط ٢٠١٧ : ٣,٢٧٠ مليون برميل يومياً - ٤,٥١٤ مليار دولار.  
كانون الثاني ٢٠١٧ : ٣,٣٢١ مليون برميل يومياً - ٥,٠٠٢ مليار دولار.

## الأمر في سوريا ليست على ما يرام

سامي كوهين\*

٢٠١٨-١-١٧

يبدو أن اجتماعات القمة الثلاثية في العاصمة الكازاخستانية أستانة لكل من تركيا وروسيا وإيران - التي هدفها حل المسألة السورية وإيقاف نزيف الدم بوضع حد للحرب الدموية التي دامت ما يقارب من ست سنوات - تمرّ بحالة من الاهتزازات الخطيرة.

وكخطوة أولى من المساعي هو انتشار الوحدات العسكرية للدول الأعضاء في المناطق الحساسة ولاسيما في مدينة إدلب، والعمل على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة السورية وجميع فصائل المعارضة باستثناء جبهة النصرة. وضمن هذا الإطار، أخذت الوحدات العسكرية لدول التحالف الثلاثي بالتواجد والانتشار في إدلب؛ لضمان تنفيذ هدنة وقف إطلاق النار بين الأطراف واستمرار سريانها؛ لكن التطورات الأخيرة للخطط كشفت عن وجود انتهاكات وخرق للهدنة، فرصد الجانب التركي انتهاكين اثنين، وأعلنت الوحدات الروسية من جانبها أيضاً وجود انتهاكات؛ مما أدى إلى حدوث مشادات وتبادل للاتهامات بين الجانبين التركي والروسي.

### من الذي بدأ؟

أفادت مصادر في وزارة الخارجية التركية باستدعاء سفير روسيا وإيران، وكشفت أنقرة عن استيائها لحدوث هذه الانتهاكات، وذكرت بأن على جميع الجهات العمل على حماية الهدنة والحذر من تكرار حدوث مثل هذه الخروقات مجدداً، وأضافت أنها تلقت الانتباه إلى الهجمات من جانب قوات الأسد. وجاء رد موسكو مغايراً لما كان منتظراً، حيث أشارت إلى أن الانتهاكات جاءت من المنطقة التي تقع تحت نفوذ الوحدات التركية، وتحليق طائرات دون طيار بـ ١٣ جولة، اثنتان منها فوق القاعدة الروسية حيث أسقطنا، ووجهت روسيا رسالة إلى تركيا تذكرها فيها بأنها تدعم عناصر الجيش السوري الحر لذا فهي مسؤولة عن المناطق التي تنتشر فيها.

\* إعلامي تركي يهودي وكاتب عمود في صحيفة ملييت.

## كيف ستنتهي الأحداث؟

حين النظر إلى مجريات الأحداث فإنه يصعب توقعها أو معرفة نهايتها، ولكن في الحقيقة يبدو أنها خلقت جوّاً من عدم الثقة بين الأطراف المتحالفة الجديدة لمجموعة أستانة. وإن دعم روسيا للأسد بتعزيز جيشه واستعادة قوته وعدّ ذلك ميزة تريد روسيا استخدامه لا يتلاءم مع موقف تركيا المعارض للحكومة السورية. والمعروف عن روسيا أنها تستخدم القوة المتكاملة لحل المسائل مع الجانب الآخر دون الاستماع للأطراف.

إن عدم وجود اتحاد متكامل لقوى المعارضة المتواجدة في الساحة السورية التي تسيطر عليها الوحدات التركية في إدلب، فضلاً عن هيمنة التواجد الروسي في المنطقة عمل على تقليص وجود القوات التركية في إدلب. والجدير بالذكر أن روسيا لا تنظر بجرارة إلى قيام القوات التركية بأي عمليات عسكرية محتلمة في المنطقة أو حتى الضغط على وحدات حماية الشعب الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني المسيطرين على مدينة عفرين.

وعلى هذا المنوال نفسه، لم يتضح موقف روسيا من الأطراف التي ستحضر لتمثيل أكراد سوريا إلى المؤتمر المزمع انعقاده في نهاية هذا الشهر بقمة سوتشي. وعلى الرغم من كل هذا، فإن محاولات الولايات المتحدة الأمريكية للاعتراف بوحدات حماية الشعب كجيش نظامي، فضلاً عن الأخبار الواردة من فرنسا باعترافها بالكيان الكردي في الشمال السوري، تظهر لنا أن اللوحة السورية معقدة جداً ضمن هذا الإطار.

المصدر: صحيفة ملييت التركية

## ما الذي يجعل بلد ما عظيماً؟

أماندا روجيري\*

٢٠١٨-١-٢٧

لما يقرب من مئة عام كان هناك أسلوبان من أساليب القياس يُلتجأ إليهما لتكوين فكرة حول جودة أداء بلد ما، الأول: هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الذي يقيس حجم الاقتصاد لبلد ما، والثاني: هو معدل البطالة. ولكن حينما يتعلق الأمر بمعرفة مدى فعالية بلد ما في تقديم الخدمات لمواطنيه، فإن هذه الأدوات لا تكون غير وافية فحسب، بل قد لا تكون مفيدة على الإطلاق.

أما ما يخصُّ تقديرات التقدم الاجتماعي -التي تقيس جوانب مثل حصول المواطنين على التعليم والغذاء والسكن بأسعار معقولة- فكثيراً ما تتفوق البلدان الفقيرة على نظرائها الأثرياء؛ وبهذا الصدد يقول مايكل غرين الرئيس التنفيذي لمؤشر التقدم الاجتماعي: "تتمتع البلدان الغنية بتقدم اجتماعي أعلى؛ لذا فإن تحقيق زيادة النمو الاقتصادي لبلد ما لا تعدُّ فكرة سيئة. لكن ما نراه أيضاً هو أن التقدم الاجتماعي لا يُفسَّر بنحوٍ تام عبر المتغيرات الاقتصادية، إذ إن الناتج المحلي الإجمالي ليس أمراً محتوماً".

وبعدُ مؤشر التقدم الاجتماعي واحداً من عدة مؤشرات تجمع البيانات حول البلدان في جميع أنحاء العالم، ومدى جودة هذه البلدان في تقديم الخدمات لسكانها، ولكن إذا أُعْتُمد عليها بنحوٍ تام، فإنها ستدفع العديد من الأفراد إلى الرغبة بالانتقال للعيش في الدنمارك أو نيوزلندا.

إلا أنَّ هذا النوع من البيانات يقدم لنا معلومات أكثر من ذلك بكثير، إذ بإمكانها أن تظهر لنا العلاقات التي تساعد على صياغة سياسة بلد ما، وبمكناها تحديد أي البلدان التي تحصل على مساعدات مالية، وأنها تساعد على التنبؤ بالمستقبل كذلك. وإن إحدى الجوانب المثيرة للاهتمام التي تبينها هذه الأنواع من المؤشرات هي معرفة البلدان التي أظهرت أي تحسن أو تراجع في أدائها أو بقيت على حالها.

وهناك بعض الأفراد ممن يعتقدون بأن الحكومة الأمريكية الآن أقلَّ فعالية من أي وقت مضى، إذ تراجعت مستويات ثقة المواطنين الأمريكيين في الحكومة منذ عام ١٩٥٨. إلا أنَّ

\* صحفية ومحرة في BBC.

مؤشرات الحوكمة العالمية التابعة للبنك الدولي تشير إلى أن مستوى فعالية الحكومة قد حافظت على موقعها منذ عام ١٩٩٦ (يحلل المؤشر بيانات مثل حالة الطرق السريعة وجودة المدارس الابتدائية).

بينما تغيرت مستويات بلدان أخرى بنحو ملحوظ؛ فعلى سبيل المثال: شهدت تونس تراجعاً مطرداً في "الصوت المسموع والمساءلة" اللذين يقيسان جوانب مثل الحرية السياسية وحرية الصحافة في المدة من ١٩٩٦-٢٠١٠، إلا أنه في عام ٢٠١١ حدث الربيع العربي؛ مما أدى إلى تقدم مستوى البلد من ٩٪ إلى ٣٦٪ ونمت بنحو مطرد منذ ذلك الحين. وفي عام ٢٠١٦ حصلت تونس على نسبة ٥٧٪ وهي النسبة نفسها لهنغاريا.

إلا إنه من الصعب الانتقال من مستوى منخفض جداً إلى آخر متقدم، إذ يشير آرت كراي الخبير الاقتصادي في البنك الدولي -الذي يعمل في الفريق الذي يجري تقييم حديث للبلدان- إلى "أن أحد الأمور التي تخبرنا بها هذه التقييمات هو أنه بمجرد إقامة بلد ذات حكم رشيد، فإن هذا الحكم يميل إلى الاستمرارية، إلا أنه من الصعب الوصول إلى حكم مماثل".

### الحدود النقدية

تعد الثروة الخاصة ببلد ما إحدى الجوانب التي لا تعمل منفردة؛ فمثلاً: تحتل الولايات المتحدة المرتبة ١٨ في مؤشر التقدم الاجتماعي على الرغم من أنها أحد البلدان الخمسة الأولى في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. وبالمثل، فإن لدى هولندا ناتجاً محلياً إجمالياً مماثلاً للمملكة العربية السعودية، وكذلك شيلي، وكازاخستان، والفلبين، وأنغولا؛ إلا أنّ دول هولندا وتشيلي والفلبين تتفوق بأدائها عن نظرائها من البلدان.

وقد وجد الاتحاد الأوروبي النمط نفسه حينما طبق إطار مؤشر التقدم الاجتماعي، وكان البلد ذو الأداء الأفضل هو السويد، الدولة التي لها الناتج المحلي الإجمالي نفسه في رومانيا إلا أنها سجلت موقعاً أعلى بكثير في مؤشر التقدم الاجتماعي.

من المثير للاهتمام أن بيانات الاتحاد الأوروبي أظهرت أيضاً عدم وجود علاقة بين التقدم الاجتماعي ومعدلات البطالة، فقد يكون من المتوقع عادة أن حصول الأفراد على الوظائف من شأنها أن تحسن حياتهم الاجتماعية، لكن في المملكة المتحدة تعد معدلات البطالة منخفضة على مدى التاريخ، والتقدم الاجتماعي يكون متوقفاً تماماً.

يقول مايكل غرين: "لدينا مقاييس تقليدية تبين لنا طبيعة عمل المجتمع، وإحدى تلك

المقاييس التي اعتمد عليها العديد خلال السنوات الثمانين الماضية هو معدل البطالة، إلا أن هذا قد لا يبين الوضع الحقيقي لنوعية حياة المواطنين قبل ٢٠ عاماً؛ بسبب طبيعة العمل المتغيرة، فمثلاً: أن عقود العمل الصفرية قد تقع ضمن "العمالة"، ولكنها قد لا تكون فعالة في بناء التقدم الاجتماعي.

ولا تختلف كوستاريكا كثيراً عن بقية بلدان أمريكا اللاتينية، فهي بلد ذو دخل متواضع نسبياً، إذ يقول خوان بوتيرو المدير التنفيذي لمشروع العدالة العالمية: "في السنوات الأربعين أو الخمسين الماضية كانت مؤسسات كوستاريكا قوية جداً، وترى أن جميع النتائج الاجتماعية فيها تميل إلى أن تتفوق على جيرانها، فهي بلد مزدهر وأكثر أماناً".

**إذا لم تكن ثروة بلد ما كافية لوحدها في تقديم خدمة لمواطنيها، فما الذي علينا فعله؟**

يعمل بوتيرو على مؤشر سيادة القانون في مشروع العدالة العالمية، الذي يدرس "أساسيات سيادة القانون" مثل: المساءلة الحكومية، وحماية حقوق الإنسان والإجراءات القانونية العادلة. ووجد بوتيرو علاقة واحدة على الأقل؛ إذ يقول: "إن الغالبية العظمى من الأدبيات تشير إلى أن الثروة المالية في مجال الصحة تعدُّ أمراً ضرورياً"، وأضاف: "وجدنا أن سيادة القانون هو مؤشر على النتائج الخاصة بالصحة، إلا أنه مستقل عن الثروة المالية. وكلما ازدادت سيادة القانون زادت احتمالية حصول البلاد على مستوى عالٍ للمؤشرات الصحية قياساً على معدل الوفيات ونسبة متوسط العمر المتوقع والأمراض".

وينبغي مما ذُكر آنفاً معرفة أن الثروة المالية لا تعني أنها أمر غير ضروري؛ فغالباً ما تكون البلدان ذات الأداء العالي من البلدان الغنية، ولكن لا تحصل جميع الدول الغنية على نسب عالية في أدائها؛ مما دفع بعض الخبراء إلى الاعتقاد بأنه في حين أن النمو الاقتصادي لا يخدم مواطنيها دائماً فعلى المؤسسات التركيز على الجوانب الأخرى التي تخدم المواطنين التي تساعد على النمو الاقتصادي. ويقول بوتيرو: "حينما يكون البلد غنياً، فيإمكانه أن يدفع أجوراً أعلى لأفراد الشرطة، ومع وجود نظام قانوني قوي، فمن المرجح أن تكون معدلات الجريمة أقل، وهكذا يصبح البلد أكثر ثراءً".

## الآثار العالمية

بالنظر إلى المعلومات التي تقدمها هذه الأنواع من المؤشرات، فإنه ليس من المستغرب أن تُستعمل في عدد من الطرق، إذ يستخدم الاتحاد الأوروبي مؤشر التقدم الاجتماعي في صياغة

السياسات، وإن الشركات العالمية بدأت تأخذ نتائج هذه المؤشرات بالحسبان، فمثلاً: تعتمد مؤسسة ديزني على مؤشرات الحوكمة في العالم الخاصة بالبنك الدولي في تحديد البلدان التي سوف تلجأ إليها لتصنيع منتجاتها.

وبإمكان تلك المؤشرات أيضاً تحديد نسبة المساعدات التي تلتقاها البلدان؛ فمثلاً: استثمرت مؤسسة التصدي لتحديات الألفية الأمريكية ١١ مليار دولار (ما يعادل ٨,١ مليار جنيه استرليني) في المساعدات المالية منذ إنشائها عام ٢٠٠٤.

إن مفهوم "الحكم الرشيد" -الذي تحاول العديد من هذه المؤشرات قياسه- طُوّر في البداية من قبل المؤسسات المالية الدولية، على وفق ما ذكرته ليندا ريف أستاذة القانون الدولي في جامعة ألبرتا، ومن ثم طبّقت البلدان المانحة -مثل الولايات المتحدة- تلك المعايير في عملية تقديم المساعدة الإنمائية.

وأضافت ليندا ريف: "تضم إحدى الانتقادات لهذا المؤشر في أنه تم تطبيقه إلى حد ما في الجنوب العالمي، إذ يقول بعض العلماء... إن نهج الحكم الرشيد يمكن أن يعود تأريخه إلى الهيكل الاستعماري في العالم الذي خلق القانون الدولي".

ويشير النقاد أيضاً إلى أن العديد من المعايير تستند إلى القيم الغربية؛ مثل: التسامح مع المثليين، أو التسامح الديني.

وهناك جدال آخر حول مدى ملاءمة العديد من المؤشرات للفئة التي تشكل نصف سكان العالم (النساء). فعلى سبيل المثال: في جميع البلدان -باستثناء الأغنى- لا توجد علاقة بين سيادة القانون ومركز المرأة، فإذا أُشير إلى بلد ما بأنه يحوي أنظمة قانونية قوية تضمن الإنصاف والمساواة، فإن نصف سكانها من النساء ما زلن لا يتمتعن بالفرص نفسها للحصول على العمل أو التعليم أو الرعاية الصحية كالرجال، ولذلك فبإمكان بعضهن القول إن المؤشرات معيبة أو غير كاملة على الأقل.

وأضاف الخبراء أن ذلك الأمر يجعلنا نتوخى مزيداً من الحذر حينما نتعامل مع هذه المؤشرات. فاعتماداً على البلد تحت التقييم، فإن الباحث قد يواجه نتائج مختلفة من البيانات لمؤشر واحد.

## انظر إلى المستقبل

وعلى الرغم من الانتقادات، تعدُّ هذه الأنواع من المؤشرات نقطة انطلاق جيدة، وأحد أوجه أهميتها يكمن في أنها تشير إلى الاتجاهات الأساسية، وبعضها قد يكون له عواقب وخيمة.

وإذا نظرنا إلى التراجع في الانخفاض بالصوت المسموع والمساءلة في تونس، فلن يكون مفاجئاً أنَّ حدثاً كانتحار بائع للفاكهة عبر حرق نفسه بعد تعرضه لسوء معاملة من قبل أحد المسؤولين المحليين تسبَّب بتفجير سلسلة من الأحداث التي أدَّت إلى إشعال ثورة الربيع العربي.

وعلى الرغم من كون فنزويلا أغنى بكثير من جيرانها فيما مضى، إلا أنها تعاني اليوم من أزمة مالية حادة. ويقول بوتيرو: "احتلت فنزويلا المرتبة الأخيرة في تصنيف مؤشر سيادة القانون لعدة سنوات حتى حينما حافظت الحكومة على استمرارية مبدأ سيادة القانون فيها، أما الآن فيبدو أن الحكومة تخلت عن أية قيود، ووضعها السياسي آخذ في الانهيار".

ويشير بوتيرو إلى الولايات المتحدة حيث يسيطر الجمهوريون على مجلس النواب ومجلس الشيوخ؛ ففي مجتمع ذي سيادة قانون منخفضة، من المتوقع أن تكون الحكومة قادرة على القيام بكل ما تريد، إلا أن هذا ليس ما يحدث في الولايات المتحدة؛ إذ يقول بوتيرو: "إن الأولويات المعلنة للحزب في السلطة، لا تُمرَّر إلا بعد أن تخضع للعديد من الضوابط، وبالنسبة للولايات المتحدة يعد هذا قصة نجاح حتى الآن".

ما الذي يمكننا فعله لهذه المؤشرات القوية التي قد تساعد على جعل البلد مستقراً، وآمناً، وعادلاً يوفر لمواطنيه نوعية حياة جيدة؟

يبدو أن العوامل الرئيسية اثنتان، فسواء أكان ذلك عامل التقدم الاجتماعي أم الجودة العامة للحكم لبلد ما، إلا أن ما يهم هو مستوى التزام المؤسسات بتلك الأمور، ومقدار الوقت الذي تبذله في تحقيق ذلك.

يقول مايكل غرين: "إننا نقيس النتائج، وليس المدخلات؛ فلا يمكنك تغيير التقدم الاجتماعي الخاص ببلد ما عن طريق تغيير القانون أو إنفاق القليل من المال؛ لذلك يعد الالتزام طويل الأمد من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي من أهم عوامل النجاح".

أما بوتيرو فيقول: "إن البلدان التي أقامت مؤسسات حكومية قوية استمرت لأوقات طويلة - كالولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة - كانت أقل عرضة لخطر فقدان تلك الحماية".

في نهاية المقال أقول: إذا كنت تبحث عما يجعل بلد ما عظيماً، فلا تنظر إلى مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي أو معدلات البطالة، بل انظر إلى مدى التزامه نحو مواطنيه، وما مقدار الوقت الذي بذله في سبيل تحقيق تلك الالتزامات.

المصدر:

<http://www.bbc.com/future/story/20180111-how-can-you-measure-what-makes-a-country-great>

## ارتفاع أسعار النفط تركت العملات المرتبطة به في مهب الريح

سمية فيشامبايان\*

٢٠١٨-١-٣٠

ارتفعت أسعار النفط الخام الأمريكي حوالي ٥٠٪ منذ تراجع الأخير الذي بلغ ٤٢,٥٣ دولاراً للبرميل في ٢١ حزيران من العام الماضي، إلا أنّ أسعار العملات للبلدان التي تنتج النفط بنحو كبير قد تخلّفت عن الركب، فقد ارتفعت قيمة الكرونة النرويجية بنسبة ٨,٤٪ مقابل الدولار الأمريكي خلال المدة نفسها، في حين أنّ الروبل الروسي والدولار الكندي قد ارتفعت قيمة كل منهما بنسبة أكثر من ٦٪ مقابل الدولار الأمريكي. وفي الوقت نفسه، انخفضت قيمة الدولار الأمريكي مقابل العديد من نظرائه، مع تراجع مؤشر أيس (ICE) بنسبة ٧,٢٪ منذ التأريخ المذكور.

ويعدّ التباين بين النفط والعملات المرتبطة به أمراً غير اعتيادي، وعادة ما ترتفع قيم عملات الدول المنتجة مع ارتفاع النفط؛ لأنها تكسب مزيداً من الصادرات؛ وبالتالي نمو اقتصاداتها. لكن هناك بعض الأسباب التي تجعل العلاقة بين أسعار النفط والعملات مثل الروبل غير متزامنة، على وفق ما ذكرته شركة سوسيتيه جنرال.

ويساعد هذا الارتفاع في حركة النفط (الدينامية) التي تسمّى "تأجيل موعد البيع"، أي: إن العقود الآجلة طويلة الأمد تكون أرخص من العقود قصيرة الأمد؛ إذ إن المستثمر الذي لا يرغب بأن يخزن برميلاً من النفط في الوقت الحاضر يكسب المال عن طريق اللجوء إلى العقود الآجلة في المستقبل بدلاً من ذلك، من خلال عملية بيع عقود باهظة الثمن، وشراء العقود الأرخص سعراً.

وفي حين أن هذا العامل الفني يدفع أسعار النفط إلى الأعلى، إلا أنّه لا يعني بالضرورة أن هناك تحسناً جوهرياً في التوقعات الاقتصادية للبلدان المنتجة للنفط، فهذا التأثير لا يظهر أي زيادة في قيمة عملاتها المالية كما هو الحال في أسعار النفط.

ويقول فيريندرا تشوهان المحلل النفطي في شركة "جوانب الطاقة" (Energy Aspects)

\* إعلامية تختص في مجال الاقتصاد والعملات المالية، وتعمل لصالح جريدة وول ستريت جورنال.

في سنغافورة: ”هناك انجذاب واضح بين عرض النفط أو السلع الأخرى والمحفظة الاستثمارية“.

وما يزال العديد من المستثمرين يركزون على المحركات الأخرى للسوق، إذ يقول كريستوفر براندون، مدير شركة ريكون كيرنسي ماناجيمنت (Rhicon Currency Management): ”لم يعد للنفط دور فعال كالسابق، فالمستثمرون يبحثون الآن عن العوائد المالية أو أسعار الفائدة بنحوٍ أكبر“. وهو ما يعتقد جيمس كوك رئيس إدارة العملة في شركة أموندي للأصول في لندن، الذي استند برأيه إلى أنّ الدولار الكندي سينخفض بناءً إلى رؤيته لأسعار الفائدة بدلاً من أسعار النفط، ويرى السيد كوك أنّ ارتفاع مستوى الاقتراض المنزلي في كندا يمكن أن يحد من قدرة البنك المركزي على رفع أسعار الفائدة؛ الأمر الذي من شأنه أن يرفع قيمة الدولار الكندي مقابل العملات الأخرى مثل اليورو.

وهناك سبب آخر في عدم ارتفاع قيمة العملات المرتبطة بالنفط في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار النفط، هو أنّ أسعار العملات لن تتراجع بنحوٍ كبيرٍ حينما انخفض سعر النفط الخام عام ٢٠١٤.

إنّ العلاقة بين النفط والعملات مثل الروبل غالباً ما تكون أقوى حينما تتدهور أسعار النفط، إذ يتخلّص المستثمرون بسرعة من كل شيء له علاقة بالنفط الخام، ولكن حينما ترتفع أسعار النفط يميل المستثمرون إلى شراء العملات المرتبطة بالنفط التي تعززها عوامل أخرى أيضاً وذلك على وفق شركة سوسيتيه جنرال.

المصدر:

<https://blogs.wsj.com/moneybeat/2018/01/23/oils-surge-has-left-currencies-in-its-wake>

## أنقرة بحاجة إلى الطاقة والعالم الجديد

ديليب هيرو\*

٢٠١٨-٢-١٩

### تركيا صديقة الولايات المتحدة السابقة والحليفة الجديدة لإيران وروسيا

تُعرّف تركيا -بصفتها دولة تعتمد ديمقراطية ذات توجهٍ برغماتيٍّ، وبدورها الدولة الإسلامية الوحيدة المنضمة إلى حلف الناتو- من قبل الولايات المتحدة على أنّها النموذج الأمثل لسائر الدول العربية ذات "الأنظمة الاستبدادية" في منطقة الشرق الأوسط، وحين كان الربيع العربي يحدث في المنطقة كان الرئيس التركي أردوغان يجد الأمر فرصة لتعميم فكرة الثورة بين المعارضين في الأوساط العربية، ولكن الربيع العربي تحوّل في وقتٍ مبكّرٍ إلى شتاء، وتغيّرت علاقة أردوغان مع حلف الناتو بنحوٍ لافت.

وفي الوقت الذي تحافظ فيه تركيا على عضويتها في حلف الناتو فإنّها تحوّلت إلى قوّة فاعلة في الجبهة التي تقودها روسيا في الحرب السوريّة، إذ قررت أنقرة شراء صواريخ (S-٤٠٠) الروسيّة، وهذا بمنزلة إنذار لأعضاء الناتو. فضلاً عن ذلك يجب الالتفات إلى مشروع أنبوب "تورك ستريم" لنقل الغاز الروسي إلى تركيا، ومن تركيا إلى جنوب أوروبا؛ وعلى هذا فإنّ مفتاح فهم هذه الظاهرة يكون في دراسة الجغرافيا السياسية والاقتصادية لجمهورية تركيا بصورة منفصلة مرّة، وبصورة مشتركة مرّة أخرى.

### كلّ شيء يعود إلى الطاقة

يُعدّ الانقلاب العسكري التركي في تموز ٢٠١٦ -الذي باء بالفشل- عاملاً مهماً في تبلور طبيعة السياسة الخارجية التركية، فقد كان الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" رئيس أوّل دولة يهنئ أردوغان على نجاحه في التصديّ للانقلاب العسكري، وقد سبق بوتين بذلك وزير الخارجية الإيراني "جواد ظريف" الذي نشر تغريدة في موقع تويتر قال فيها: "الاستقرار والديمقراطية في تركيا فائقة الأهمية"، وقد أعقب ذلك مكالمة هاتفية أجراها حسن روحاني مع نظيره التركي أردوغان، وقال له: "إن محاولة الانقلاب بمنزلة اختبار للتمييز بين أصدقائكم وأعدائكم الداخليين والخارجيين".

\* مؤلف القاموس الشامل في الشرق الأوسط، جامعة ييل، الولايات المتحدة.

إن تركيا بنفوسها التي تبلغ نحو ٨٠ مليون نسمة، وبظروفها المعيشية المستقرّة تحتاج إلى مصادر أساسية وفورية من الغاز الطبيعي، ولاسيما أنّها لا تمتلك أية مصادر من المواد الهيدروكربونية سوى الفحم الحجري، وإن المصادر الرئيسة لتلبية الحاجة التركية للغاز الطبيعي تقع في روسيا وإيران، إذ إن روسيا تؤمّن ٦٠٪ من الغاز الذي تحتاجه تركيا، وتؤمّن إيران ٣٠٪، فيما تؤمّن النسبة المتبقية جارتها الأخرى المتمثلة بدولة أذربيجان.

ولا توجد علاقة مباشرة بين معايير الحياة العصرية واستهلاك الطاقة؛ فضلاً عن الغاز الطبيعي في تركيا الذي يُستعمل غالباً في مجال الطهي؛ وبالتالي تعكس نسبة استهلاك الغاز السنوي، طبيعة معايير الحياة في هذه الدولة.

وتؤمّن الشركة الروسية الحكومية للغاز -أي: غاز بروم- حاجة عدّة دول أوروبية لمادة الغاز وذلك عن طريق خط أنابيب أوكرانيا في الشرق الأوروبي، ولتخفيض نسبة الاحتياج لأوكرانيا عند تصدير الغاز، أعلنت روسيا عن خطة جديدة -أي: مدّ الغاز إلى الجنوب-؛ لتنقل الغاز إلى مناطق أخرى من أوروبا. وقد استمرّ هذا المشروع حتى سيطرة موسكو على شبه جزيرة القرم، إذ فرضت دول الاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية على روسيا؛ وكلّ هذه الأمور فتحت أبواب التعاون الاقتصادي بين روسيا وتركيا، ففي كانون الأول الماضي ألغى "بوتين" مشروع نقل الغاز إلى الجنوب، واستبدله بمشروع "ترك ستريم" بقيمة (١٣,٧٤) مليار دولار، ويتوقّع من هذا المشروع أن ينقل الغاز الروسي إلى جنوب أوروبا عن طريق تركيا وبلغاريا في نهاية عام ٢٠٢٠. ويتضمّن هذا المشروع زرع الأنابيب في البحر الأسود غربيّ تركيا على مدى ٩٠٠ كيلومتر، ولأهميته لم تؤثر عليه الأزمات الطارئة؛ فحتى التوتّر الحاصل بين موسكو وأنقرة جرّاء إسقاط المقاتلة الروسية في الحدود السورية في شهر تشرين الثاني ٢٠١٥ لم يؤثّر على سير هذا المشروع الكبير على الرغم من فرض بعض العقوبات الاقتصادية من قبل روسيا ضد أنقرة. وعلى أعقاب إرسال بوتين رسالة حول الانقلاب العسكري التركي توجّه أردوغان فوراً إلى سانت بطرسبرغ وقدم شكره لنظيره الروسي، وألغى بوتين العقوبات الاقتصادية ردّاً على ذلك.

### على الصعيد السوري

سبق أن كان أردوغان يعمل على تنحية "بشار الأسد"، ولكنّه عدّل من موقفه في الآونة الأخيرة داعماً النظام السوري، وبدلاً عن الاتفاق مع الولايات المتحدة على إيجاد منطقة خاصّة بالأكراد اختار التعاون مع بوتين لإنهاء الحرب الداخلية السورية، وفي اجتماع سوتشي الذي

استضافت فيه روسيا "أردوغان" و "روحاني" قال "بوتين": "إن القوّات القتالية في سوريا وجهت ضربة قاضية للعدو، وباتت الفرصة متاحة لإنهاء حربٍ داخلية امتدّت لعدة سنوات"، فيما أعلنت تركيا في ١٢ تشرين الثاني توقيعها اتفاقاً مع روسيا لشراء صواريخ (S-٤٠٠)، وتجاهلت عدم تأييد سائر أعضاء حلف الناتو، ولاسيما عدم تأييد الولايات المتحدة، وفي أواسط شهر كانون الأول اقترح بوتين مع أردوغان بأن تكون "أستانة" عاصمة كازاخستان هي محلّ إجراء مفاوضات السّلام في سوريا، وفي ٢٠ كانون الأول انضمّ وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى محادثات أستانة؛ ومع تغيير السياسات السابقة وتحولها بصورة عكسية أصبحت تركيا وإيران في جبهةٍ واحدة إزاء الأزمة السورية.

الجدير بالذكر أن تركيا كانت في مقدّمة الدول التي اعترفت بنظام الجمهورية الإسلامية في إيران إبّان الثورة الإيرانية، وإن شعارهم المشترك (لا شرقية، لا غربية) أدى إلى مزيد من التقارب بين البلدين الجارين في بدايات الثمانينيات، ومع ضعف الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات سعت خمس من الجمهوريات السوفيتية ذات الأغلبية المسلمة - كازاخستان، وأوبكستان، وتركمانستان، وقرقيزستان، وطاجاكستان - إلى أن تحصل على هويّة وطنية جديدة، وقد أوصت واشنطن بأن تحذو هذه الدول حذو تركيا في اعتماد الديمقراطية العلمانية وأن تتجنّب الأنموذج الإسلامي في إيران.

وقد استمرّت هذه التوصية حتّى سنة ١٩٩٦، ولكن بعد مرور شهرين من وصول "نجم الدين أربكان" (زعيم حزب الرفاه ذو الميول الإسلامية) لمنصب رئاسة الوزراء في تركيا تقصّ العقوبات الأمريكية ضد إيران وليبيا ووقع على اتفاق لشراء الغاز من إيران بقيمة ٢٣ مليار دولار، وزار طهران، وقد بدأت تركيا باستيراد الغاز الإيراني بدءاً من سنة ١٩٩٩ وسيستمرّ ذلك على مدى عشرين عاماً، وقد تزايد حجم الاستيراد طوال هذه المدة، وعلى الرغم من أن الجيش التركي فرض على أربكان تقديم استقالته في سنة ١٩٩٧ ولكن لم يخلّ ذلك باتفاق مع إيران.

ومع فوز حزب العدالة والتنمية في تركيا في تشرين الثاني ٢٠٠٢ الذي يُعدّ البديل المعتدل لحزب الرفاه توطدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الجارين، إذ استثمرت أنقرة خلال سنة ٢٠٠٩ أكثر من ٤ مليار دولار في القسم السادس والسابع من حقل فارس الجنوبي لاستخراج الغاز الذي يبلغ حجم احتياطياته ١٤ تريليون متر مكعب، وما يعادل ٨٪ من مجموع احتياطيات العالم. ومع ذلك شهدت العلاقات الثنائية بين طهران وأنقرة بعض التراجع، حين استقدمت تركيا

قواعد الدرع الصاروخي لقوات الناتو في شهر أيلول من عام ٢٠١١، فقد زعم الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في حينها بأنّ هذا الدرع الصاروخي هو مخطط أمريكي لحماية إسرائيل، وللهجوم على مفاعل إيران النووي. وقد أوضح وزير الدفاع التركي "إيزمت ايلماز" بأنّ هدف هذا النظام الصاروخي هو حماية الأمن التركي والأوروبي. وفضلاً عن ذلك فقد اختلف البلدان في الحرب الداخلية السورية في عام ٢٠١٢، وحين شرع السعوديون بتدخلهم العسكري باليمن في آذار ٢٠١٥ قال أردوغان في حوار مع قناة فرانس ٢٤: "نحن ندعم التدخل السعودي في اليمن"، وأضاف: "على إيران التوقف عن دعمها للجماعات الإرهابية".

مع ذلك وقعت تركيا وإيران قبيل سفر أردوغان القادم إلى طهران -في بداية شهر أبريل- ثماني مذكرات تفاهم للتعاون الاقتصادي، وقد أعلن الطرفان أن هدفهما من ذلك هو تعزيز التبادل التجاري الثنائي البالغ ٣٠ مليار دولار، وقد بلغ في الوقت الحاضر ١٤ مليار دولار، ويأملان استمرار هذا التعاون مع رفع العقوبات، ولكن على الرغم من ذلك فإن حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠١٦ قد انخفض ووصل إلى ٩,٦٧ مليار دولار.

وعند اللقاء المشترك الذي جمع أردوغان وروحاني عبّر الرئيس التركي في المؤتمر الصحفي المشترك عبّر عن روحاني بـ "الأخ"، وأكد ضرورة التعاون بين إيران وتركيا لفرض السلام في اليمن. ومع توطيد العلاقات بين إيران وتركيا تكاتف البلدان في يونيو ٢٠١٧ عند حدوث أزمة العلاقات القطرية مع دول الخليج التي تهدف إلى عزل الدوحة اقتصادياً ودبلوماسياً، وتعاوناً على دعم قطر والوقوف معها.

إنّ الفقرات المذكورة آنفاً تؤكد أهمية المصالح الاقتصادية، إذ لإيران حقل غازي عظيم جداً تشاركه فيه دولة قطر، وإن تركيا هي شريكة مهمّة في بناء ملاعب كرة القدم استعداداً لمونديال عام ٢٠٢٢ الذي ستستضيفه قطر.

**المصدر:** موقع "الدبلوماسية الإيرانية" نقلاً عن موقع "بيبل غلوبال".

<http://www.irdiplomacy.ir/fa/page/1974852>

<https://scroll.in/article/867030/how-the-need-for-gas-and-oil-prompted-us-friendly-turkey-to-align-with-russia-and-iran>

## الطاقة المتجددة ستكون أرخص من الوقود الأحفوري في غضون عامين

بريان سباين\*

٢٠١٨-٣-١

لا تكمن أهمية الطاقة المتجددة في فائدتها البيئية فقط، ولكنها ستصبح بعد بضعة أعوام الخيار الاقتصادي الأفضل.

ما تزال تكلفة مصادر الطاقة المتجددة -مثل الرياح والطاقة الشمسية- تنخفض باطراد، وستصبح بعد بضعة أعوام أقل تكلفة من الوقود الأحفوري. وترى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) -بناءً على تقريرها الجديد- أن ذلك سيتحقق بحلول العام ٢٠٢٠، إذ يمكن أن تهبط الأسعار إلى ثلاثة سنتات لكل كيلو واط/ساعة لمشاريع الرياح على اليابسة، ومشاريع الطاقة الشمسية خلال العامين المقبلين.

لقد كانت معدلات تكاليف إنتاج مشاريع الطاقة المتجددة مرتفعة السعر جداً، في حين كانت الطاقة الكهرومائية أرخص بمعدل خمسة سنتات للكيلو واط/ساعة، والرياح على اليابسة ستة سنتات، والطاقة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية سبعة سنتات. أما مشاريع الطاقة الشمسية، فما تزال مرتفعة عند سعر عشرة سنتات للكيلو واط/ساعة -وإن كان هذا الرقم قد انخفض بنسبة ٧٣٪ منذ العام ٢٠١٠-؛ مما أدى إلى انخفاض تكلفة النظم السكنية بنسبة ٦٧٪.

وقد انخفضت تكلفة مشاريع الرياح على اليابسة بنسبة ٢٣٪ في الإطار الزمني نفسه. ويمكن القول -بناءً على مشاريع تم بيعها في المزاد، وسيتم تطويرها خلال سنوات قريبة قادمة- إن الطاقة المتجددة ستصبح بالسعر نفسه أو حتى أرخص من الوقود الأحفوري بحلول العام ٢٠٢٠. وقد وصلت أسعار المزاد لمشاريع الطاقة الشمسية والرياح على اليابسة إلى رقم قياسي يبلغ ثلاثة سنتات لكل كيلوواط/ساعة في دول مثل: الإمارات، والمكسيك، وتشيلي، والبرازيل، وكندا، وألمانيا.

وأضافت الوكالة في موجزها التنفيذي أن الكهرباء من الطاقة المتجددة ستكون أرخص من معظم أنواع الوقود الأحفوري بحلول العام ٢٠٢٠، وأن جميع تقنيات توليد الطاقة المتجددة -التي

\*باحث في مسائل الطاقة النظيفة.



كيلو واط/ساعة، فإنه من المتوقع أن يزيد المعدل بحلول العام ٢٠٢٠ إلى حوالي خمسة سنتات للرياح على الياسبة، وستة سنتات للطاقة الشمسية.

وعلى الرغم من أن التركيز كان على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلا أن الطاقة الكهرومائية والطاقة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية كانت جميعاً جزءاً من العملية الجارية لجعل الطاقة المتجددة خياراً قابلاً للتطبيق على نطاق أوسع، إذ تشير الدراسة إلى أنه تم استثمار أكثر من تريليون دولار في هذا المجال في جميع أنحاء العالم؛ مما أدى إلى توفير عشرة ملايين فرصة عمل تقريباً.

وكلما ازدادت قابلية الطاقة المتجددة، انخفضت التكاليف الكهربائية، وحينما تتضاعف سينخفض الاستثمار بنسبة ٩٪، وتكاليف توليد الكهرباء بنسبة ١٥٪. ولا تكمن أهمية الطاقة المتجددة في فائدتها البيئية فقط، ولكنها أيضاً ستصبح بعد بضعة أعوام الخيار الاقتصادي الأفضل للسكان والأعمال.

المصدر:

<https://goo.gl/eKJf6p>



## عودة المصافي العراقية

سامية كولا\*<sup>\*</sup>

٢٠١٨-٣-٦

عزز العراق نشاط تكرير النفط في العام الماضي بما لا يقل عن ٦٠ ألف برميل يومياً وذلك بفضل مجموعة من المشاريع والمبادرات المبذولة من قبل وزارة النفط، إذ نفذت الوزارة سلسلة من مشاريع التكرير الجديدة التي من شأنها إنتاج أكثر من مليون برميل من النفط يومياً؛ وقد تمثل أحد هذه المشاريع بمناقصة أعلن عنها للاستثمار في مصفاة جنوب الموصل، بيد أن الشركات الدولية أظهرت عدم رغبتها بالدخول في مثل هذه المشاريع؛ لعدم التيقن من توافر الموارد المالية المرتبطة بسوق الوقود المدعومة في البلاد.

وتجدر الإشارة إلى أن مكاسب تكرير النفط الإضافية جاءت أساساً من الجهود التي تمولها الدولة لإعادة تشغيل مصافي التكرير في المناطق التي كانت يحتلها تنظيم داعش الإرهابي، ومن توسيع القدرة الإنتاجية لمصافي التكرير في جنوب العراق.

وعززت الوزارة نشاط التكرير المحلي من خلال التفاوض؛ كي تُستثمر القدرة الكامنة للمصافي غير المستخدمة في إقليم كردستان، وبدأت هذه المبادرات في شباط عام ٢٠١٧، ثم توسعت فيما بعد. ونتيجة لذلك، تمكن العراق مؤخراً من تكرار ما متوسطه ٦٢٥ ألف برميل يومياً في مصافيه المحلية على وفق تحليل صدر من تقرير النفط العراقي استند فيه إلى أكثر من اثنتي عشرة مقابلة مع المسؤولين في هذه الصناعة في جميع أنحاء العراق.

وقد وُفّر نشاط التكرير العالي مساعدة مالية كبيرة من الإغاثات المالية للحكومة التي تعاني من أزمة مالية وذلك عن طريق الحد من الاعتماد على واردات الوقود باهظة الثمن. وساعد تكرير النفط على زيادة إمدادات الوقود إلى المناطق التي تحتاجها بشدة، ولاسيما في الأراضي المحررة مؤخراً من تنظيم داعش الإرهابي.

ويساعد ارتفاع المدخول من المصافي على تجنب العراق من بعض التدقيق من قبل منظمة

\* خبيرة في شؤون النفط العراقي، ومراسلة بارزة في منظمة تقرير النفط العراقي، وهي منظمة جديدة تغطي قطاع الطاقة في البلاد.

أوبك. ومع زيادة الطلب المحلي، تمكنت الحكومة من رفع الإنتاج والتخفيف من زيادة الصادرات، الذي حدده وزير النفط جبار اللعبي؛ كون ذلك أهم مؤشر على امتثال البلاد بالحصص الإنتاجية التي حددتها منظمة أوبك.

أنشطة المصافي العراقية - شباط 2018

متوسط الاستهلاك الأخير (برميل/اليوم)*	الطاقة الاسمية (برميل/اليوم)	المحافظة	المصفي
شركات التصفية في شمال العراق			
40,000	56,000	كركوك	كركوك
10,000	16,000	الأنبار	حديثة
4,000	20,000	نينوى	القيارة
3,000	20,000	صلاح الدين	الصينية
شركات التصفية في وسط العراق			
120,000	180,000	بغداد	الدورة
30,000	30,000	المتنى	السماوة
30,000	30,000	النجف الأشرف	النجف
10,000	10,000	الديوانية	الديوانية
شركات التصفية في جنوب العراق			
210,000	210,000	البصرة	الشعبية
30,000	30,000	ذي قار	الناصرية
30,000	30,000	ميسان	العمارة
شركات التصفية في إقليم كردستان			
15,000	110,000	أربيل	كلك
60,000	60,000	أربيل	نينوى
33,000	40,000	السليمانية	بازيان
0	20,000	السليمانية	دوكان
625,000	862,000	المجموع الكلي	

\* على وفق توقعات تقرير نفط العراق استناداً إلى مقابلات أجريت مع عشرات المسؤولين في مجال النفط في جميع أنحاء العراق. إن الأرقام الدقيقة لبعض المصافي تختلف بنحو ملحوظ يوماً بعد يوم وشهراً بعد شهر.

## المصافي المحررة

أعدت وزارة النفط تنشيط ثلاث مصافي صغيرة منذ شهر أيلول، وتقع جميعها في شمال العراق، وأنتجت هذه المصافي مجتمعةً ما متوسطه ١٧ ألف برميل يومياً من النفط الخام من حقول شركة نفط الشمال التي تديرها الدولة.

وفي أواخر تشرين الثاني، أعيد فتح مصفاة الصينية في محافظة صلاح الدين، وبلغت الطاقة الاسمية لها ٢٠ ألف برميل يومياً، لكنها تضررت في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي ولم يتم إصلاحها كلياً حتى الآن. وإشارة إلى ذلك قال وزير النفط جبار اللعبي في بيان أصدره حينما أعيد افتتاح المصفاة: ”إن هذه المصفاة ستغطي احتياجات المحافظة كاملة، وستزود محطات الكهرباء بالطاقة اللازمة لتشغيلها“. في حين قال مسؤول عراقي مطلع على هذه المصفاة: إنها أنتجت ما يقارب ٣٨٠٠ برميل يومياً في شهر كانون الثاني.

أما مصفاة القيارة الواقعة في نينوى -على بعد ٦٠ كيلومتراً جنوب الموصل- فقد عادت إلى العمل في أواخر شهر أيلول، وفيما مضى كانت هذه المصفاة تنتج ٢٠ ألف برميل يومياً، إلا أنها تضررت بسبب الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي.

وقال مسؤول في المصفاة إنه بعد جهود إعادة التأهيل واسعة النطاق لوحدين في المصفاة، إلا أن قلة إمدادات المواد الأولية لم تساعد إلا على عمل وحدة وحيدة بهذه المصفاة، وأضاف المسؤول أن المصفاة تتلقى ما لا يقل عن ٤٠٠٠ برميل يومياً من النفط الخام من حقل القيارة النفطي المجاور، وتنتج ما متوسطه ٢٥٠,٠٠٠ متر مكعب من الوقود و ٣٠٠ طن من الإسفلت.

وقد عادت مصفاة حديثة في الأنبار إلى العمل في نهاية شهر أيلول الماضي، وهي تعمل حالياً على تصفية ١٠ آلاف برميل من النفط الخام المستخرج من حقول نفط كركوك؛ وذلك على وفق تصريح لمسؤول في المصفاة قال: ”أصبح نقل النفط الخام أكثر سهولة بعد تحرير جميع مناطق الأنبار وغيرها من المحافظات من تنظيم داعش، وإعادة فتح طريق حديثة-بيجي-الصينية، التي يتم تأمينها بالكامل“، وأضاف: ”يجري حالياً إصلاح وحدة التصفية الثانية، التي ستضيف ٦ آلاف برميل يومياً من الطاقة“.

أما في المصفاة الأكبر بالعراق قبل تدميرها من داعش فكانت مصفاة بيجي بصلاح الدين التي تبلغ طاقتها الإنتاجية ٣١٠,٠٠٠ برميل يومياً، وقد ذكرت وزارة النفط في بيان صدر عنها

مؤخراً أن وحدة صلاح الدين (١) في مصفى بيجي ستنتج ما يقارب ٧٠ ألف برميل يومياً.

### إفساح المجال لطاقة إقليم كردستان

في شهر شباط عام ٢٠١٧ تفاوضت وزارة النفط على اتفاقية لإرسال النفط الخام من حقول كركوك إلى مصافي في إقليم حكومة إقليم كردستان. وقد يُنقل النفط -بموجب الاتفاقية- من الحقول التي تشغلها شركة نفط الشمال إلى مصفاة نينوى في محافظة أربيل في إقليم كردستان، ثم يُرسل إلى مصفاة بازيان في السليمانية، وفي المقابل تُرسل إمدادات الوقود إلى المناطق المحررة في نينوى بالمقام الأول. وقد تزايدت التدفقات في الأشهر الأخيرة؛ لأن شركة نفط الشمال تعرضت لضغوط ولاسيما من حيث إيجاد منافذ لمتوسط إنتاجها البالغ ١٦٠ ألف برميل يومياً.

وبسبب التوترات السياسية والعسكرية مع حكومة إقليم كردستان، توقفت بغداد عن تصدير نفط كركوك من خلال خط الأنابيب الذي تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان إلى تركيا؛ مما يعني أن السوق المحلية تعدُّ الآن المصدر الوحيد للطلب.

وقد صرّح مسؤول في شركة النفط الوطنية: "أن مصفاة بازيان -التي تديرها مجموعة كيوان الكردية- كانت قد تلقت بالفعل ما يتراوح بين ١٥٠٠٠-٢٠٠٠٠ برميل يومياً من حقول شركة نفط الشمال، وبحلول شهر كانون الثاني وصلت إلى ما متوسطه ٣٣٠٠٠ برميل يومياً".

وتتلقى مصفاة نينوى -التي تقع في محافظة أربيل والتي تديرها الشركة الكردية كار غروب- ما يتراوح ٦٠ ألف برميل يومياً من النفط الخام من حقول شركة نفط الشمال ابتداءً من شهر تشرين الثاني، مقارنة مع ٤٠ ألف برميل يومياً كانت تتلقاها من التخصيص المسبق، على وفق تصريح لمسؤول في شركة نفط الشمال على دراية بتلك المصفاة.

وإن معظم ما يتبقى من إنتاج شركة نفط الشمال يذهب إلى مصفاة كركوك -الذي سيستغرق عملية توسعه متعددة المراحل حوالي سنة كاملة- كانت سعة المصفاة في السابق تصل إلى ٣٠ ألف برميل يومياً، ولكنها أنتجت ما متوسطه ٤٠ ألف برميل يومياً لعدة أشهر.

وصرّحت وزارة النفط أنه في كانون الأول ثبتت وحدة جديدة ذات سعة تصل إلى ١٣ ألف برميل يومياً لتصل الطاقة الإنتاجية الكلية إلى ٥٦ ألف برميل يومياً، على الرغم من أن الطلب عليها لم يصل إلى هذا المستوى بعد.

## المشاريع المستقبلية رهن التنفيذ

تخطط وزارة النفط لعدة مشاريع لبناء مصافي جديدة، إذ أعلنت الوزارة في ٢٠ شباط عن مناقصة لمصفاة بطاقة ١٠٠ ألف برميل يومياً في القيارة، إلا أنها لم توضح ما إذا كانت هذه مصفاة جديدة تماماً أو توسعة للمصفاة الصغيرة القائمة.

وأعلنت الوزارة مؤخراً أنها منحت عقداً لبناء مصفاة وتشغيلها بطاقة ٣٠٠ ألف برميل يومياً في الفاو الواقعة في خليج البصرة، ويجري التفاوض على المصفاة - التي بُنيت على أنها مشروع لتصدير المنتجات النفطية، مع شركتي باور تشاينا (Power China)، ونوركو (Norco)، ويتضمن المشروع أيضاً إنشاء منشأة بتروكيماوية.

وقال المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد: ”إن هذا العقد هو جزء من خطة الوزارة التي تهدف إلى تطوير صناعة التكرير والبتروكيماويات لأغراض التصدير؛ من أجل تحسين دور العراق في هذه القطاعات، وتحقيق عائدات كبيرة لدعم الاقتصاد الوطني“. وفضلاً عن ذلك وقعت الوزارة عقداً مع شركة معروفة تدعى رانية الدولية (Rania International) في ٨ شباط لبناء مصفاة ذات سعة ٧٠,٠٠٠ برميل يومياً في كركوك.

وقال اللعبي في مراسم التوقيع: ”إن المشروع هو جزء من خطط الوزارة وبرامجها لتغطية المطالب المحلية للمنتجات النفطية في البلاد، وتصدير الكميات الإضافية من المنتجات في مشاريع التصفية الاستثمارية“.

لقد واجهت مبادرات التصفية الأخرى بعض التأخير، إذ يبني اتحاد شركات (كونسورتيوم كوري) بقيادة شركة هيونداي مصفاة تبلغ سعتها ١٤٠ ألف برميل يومياً في كربلاء، وكان من المقرر الانتهاء منها في بداية عام ٢٠١٦؛ ولكن أرجئ الموعد النهائي لعامين على الأقل بسبب عجز في التمويل المالي.

أما في ميسان فقد أُجّل بناء مصفاة العمارة بعد أن مُنِحَ عقدها الاستثماري إلى شركة غير معروفة تدعى ساتاريم (Satarem) السويسرية عام ٢٠١٤؛ وسبب التوقف هو عدم التزام الوزارة بتوفير المياه، وقال مسؤولون في وزارة النفط إن إعادة البناء بدأت تحت التهديد بإلغاء العقد بسبب التأخير، إلا أن الموعد المتوقع لإنجاز المشروع ما يزال غير واضح.

وأعلنت وزارة النفط عن فرص أخرى لمشاريع تصفية تقدر بمليارات الدولارات في عدة

محافظات منها: الأنبار، ونيوى، وذي قار؛ وبموجب العقد المقترح بيني المستثمرون مصافي التكرير ويتصدون لمسؤولية امتلاكها وتشغيلها وتمويلها، ويعتمدون على إيرادات مصافي التكرير لاسترداد استثماراتهم.

وأبدى العديد من المستثمرين ترددهم في الدخول في مثل هذه الاتفاقيات؛ لأن سوق الوقود المدعومة في العراق يجعل من الصعب تقييم عائداتهم المالية المحتملة في الاستثمار واستمراريته.

### المصدر:

<https://www.iraqoilreport.com/news/iraq-refineries-resurgent-27858/>

## التطرّف ومستقبل الدول الهشة في آسيا الوسطى

إحسان تقوايي نيا \*

٢٠١٨-٣-٨

لم يكن الإرهاب ظاهرة حديثة في جمهوريات آسيا الوسطى، بل ظهر منذ الأيام الأولى من استقلال هذه الدول، وفي السنوات التي أعقبت الاستقلال أصبح الحديث عن التطرّف والعمليات الإرهابية في آسيا الوسطى أمراً رائجاً ومتداولاً، واحتلّ موضوع الإرهاب ومسألة التصدي له مكانةً في الفجوة التي تركتها صمامات الأمان لدى هذه الأنظمة السياسية في هذه الدول، حتّى بات الإرهاب والتطرّف في بعضٍ منها -مثل طاجيكستان- حجّةً لقمع التيارات السياسية والفكرية ذات البعد الإسلامي حتّى تلك الحركات التي تعمل بطريقةٍ سلمية.

ويعمل شعوب هذه الجمهوريات في آسيا الوسطى في الظروف الاعتيادية إلى النزعة القومية، كردّ فعلٍ للضغوط التي تتحمّلها هذه الدول من القوى العظمى، فضلاً عن أنّ التطرّف الإسلامي ليس له نفوذ فاعل في هذه المجتمعات؛ غير أنّ السلطات السياسية في هذه الدول تتخذ من التصديّ لنشاطات الجماعات المتطرّفة حجّةً لقمع المخالفين والمنتقدين؛ مما أدى هذا النهج الحكومي القمعي إلى ظهور خطاب التطرّف والأساليب الإرهابية من قبل بعض المجموعات التي تتبى هذه الأفكار، ورواج ذلك في الأوساط الاجتماعية والسياسية. وبالنظر إلى أنّ التيارات الإسلامية تُعدّ من القوى النادرة -أو بالأحرى القوى الوحيدة- التي تمتاز بالطابع التنظيمي؛ لذا ساعد المناخ الاصطدامي على انتشار نزعة التطرّف والصراع بين الأفراد؛ وبالتالي وجد التطرّف بيئة خصبة للنمو والانتشار في هذه المنطقة.

إن زعماء الجمهوريات الخمس في آسيا الوسطى (كازاخستان، وقرغيزستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وتركمانستان) متشددون في قمع أيّ صوتٍ مناهض لنظامهم السياسي، وإن الحركات الإسلامية غير مستثناة من هذا الأمر، إذ تواجه قمعاً شديداً على الرغم من القبول الشعبي الذي تتمتع به. وفي الوقت الراهن اتخذت تلك الحكومات إجراءات أكثر تشدداً مع الحركات والنشاطات الإسلامية بحجّة التصديّ للحركات الإرهابية مثل داعش، وبحجّة تنامي التهديدات من قبل الإرهاب العالمي، فعلى سبيل المثال أن تصنيف حزب "النهضة الإسلامية" في طاجيكستان

\* خبير في شؤون آسيا الوسطى، مركز دراسات إيران وأوراسيا (إيراس).

ضمن الحركات الإرهابية هو من أبرز النتائج التي خلفها الخطاب الحكومي الداعي لمحاربة الإرهاب في آسيا الوسطى، حتى بات زعماء الجمهوريات الخمس في آسيا الوسطى ينفقون الحريات المنصوص عليها في الدستور بحجة محاربة الإرهاب.

### الدول الهشة في مستقبل آسيا الوسطى

تشكّل الحركات الإسلامية الراديكالية في أفغانستان وغرب آسيا تهديداً جدياً ضد الجمهوريات في آسيا الوسطى، ولا ريب في أن هذا التهديد بالنسبة لهذه الجمهوريات التي تعاني من عدة مشكلات داخلية، والتي تصنّف ضمن الدول الهشة هو أكثر من أيّ تهديد آخر، ويمكن بسهولة أن نشهد دولاً هشة قد تحوّلت إلى دول فاشلة. ويرى بعض الخبراء المتخصصون أن جمهوريات آسيا الوسطى توفر أرضية مناسبة لتنمية المجاميع الإرهابية كداعش؛ لأنّها تصنّف ضمن الدول الهشة في العالم.

وبوضّح الجدول الآتي مرتبة جمهوريات آسيا الوسطى من حيث المستوى الأمني بين سائر دول العالم خلال العام ٢٠١٥.

الدولة	تركمانيستان	قيرغيزستان	طاجيكستان	أوزبكستان	كازاخستان
المرتبة العالمية (من حيث خطورة التهديدات الأمنية بالمقارنة مع 178 دولة أخرى)	78	62	57	51	110
الدرجة (الدرجة الأعلى تدلّ على تهديد أكثر)	87	82	83	85	68
مستوى التهديد	تحذير عالٍ	تحذير	تحذير عالٍ	تحذير عالٍ	تحذير قليل

تشير تقديرات الخبراء إلى وجود تهديد جدّي موجه إلى الدولة في أغلب النقاط المذكورة، وأن احتمال تدهور الحالة الأمنية في هذه الدول في مستوى (تحذير عالٍ جداً)، وإن كان هذا التدهور

لم يتحقق حتى هذه اللحظة، فضلاً عن أنّ هناك تمايزاً واضحاً بين مستوى التهديد في دول آسيا الوسطى، إذ إن كازاخستان تحتلّ مرتبة أفضل، وإن احتمال التدهور الأمني في هذه الدولة أقلّ بكثير من سائر الجمهوريات.

ويعود سبب "الهشاشة" في هذه الدول بالدرجة الأساس إلى أنّها المعبر الرئيس لانتقال المخدرات من أفغانستان إلى روسيا، إذ إن أفغانستان تُعدّ المصدر الأوّل لإنتاج المخدرات في العالم، وإن الخبراء في القضايا الأمنية يعلمون جيّداً بأن أرباح نقل المخدرات تُصرف غالباً في مجال دعم الإرهاب والتطرف الديني، وخير مثال على هذا الأمر نجده في حرب "باتكن" التي حدثت في سنة ١٩٩٩، فقد أُعلن في حينها بأن هدف المنظمة الجهادية التي هاجمت قيرغيزستان هو توفير مجال لتفريب الهيرويين.

والعامل الآخر في هشاشة جمهوريات آسيا الوسطى هو ارتفاع معدّل الفساد في هذه المنطقة، فبالاستناد إلى الإحصائيات المعلنة من قبل منظمة الشفافية الدولية تصنّف دول آسيا الوسطى كـ "تركمانستان" و "أوزبكستان" ضمن أفسد الدول على مستوى العالم، إذ إن المستوى المرتفع للفساد في هذه الجمهوريات تسبب في غياب المساواة الاجتماعية، ومن اللافت للنظر أن الجماعات الإسلامية الراديكالية من أمثال داعش تركّز على هذه القضية (أي الفساد) ضدّ السلطات.

#### مستوى الفساد في دول آسيا الوسطى خلال السنوات الأخيرة

الدولة	سنة 2012 بين 174 دولة	سنة 2013 بين 177 دولة	سنة 2014 بين 175 دولة
كازاخستان	المرتبة 133	المرتبة 140	المرتبة 126
قيرغيزستان	المرتبة 154	المرتبة 150	المرتبة 136
طاجيكستان	المرتبة 157	المرتبة 154	المرتبة 152
تركمانستان	المرتبة 170	المرتبة 168	المرتبة 169
أوزبكستان	المرتبة 170	المرتبة 168	المرتبة 166

ويعد التصديّ للأنظمة العلمانية في المنطقة هي وسيلة إعلامية أخرى تروّج لها الجماعات الأصولية من قبيل داعش، ولكن إلى جانب كلّ هذه العوامل تجدر الإشارة إلى الفقر المدقع في جمهوريات آسيا الوسطى (وعلى وجه الخصوص في "وادي فرغانة" الذي تتقاسمه كل من أوزبكستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان) الذي تسبب بهشاشة هذه الدول. ولا شكّ في أن إعلام داعش وسائر المجاميع الإرهابية والأصولية يكون مؤثراً في الشباب الريفيين في هذه المناطق الذين يعانون من تفشي الفقر، فعلى مدى الأعوام الأخيرة ازداد الأمر سوءاً؛ بسبب تراجع قيمة العملة الروسية (الروبل)، وانخفاض فرص العمل في هذه الدولة؛ وبالتالي فقد الكثير من العمّال الطاجيكيين الأوزبكيين فرص عملهم في روسيا.

والعامل الرابع الذي يشكّل تهديداً لدول هذه المنطقة فيتمثّل بهيمنة الأنظمة الاستبدادية والدكتاتوريات الفردية (شبه الملكية) التي تسيطر على هذه الدول منذ سنوات طوال، إذ إن الهيكلية الداخلية المبنية على أسس قبليّة واختيار رئيس الجمهورية على هذا الأساس بعد وفاة الرئيس السابق تمثّل سبباً في هشاشة هذه الدول.

أما العامل الخامس في هشاشة جمهوريات آسيا الوسطى فيكمن في الخلافات العميقة بين هذه الدول على مصادر المياه، إذ نشهد هذه الخلافات بوضوح بين الدول التي تقع في أعلى النهر (طاجيكستان وقيرغيزستان) والدول التي تقع أسفل النهر (أوزبكستان، وتركمانستان، وكازاخستان)، ولا شكّ في أن هذه الخلافات تشكّل عائقاً في التعاون المشترك ضد التهديدات الأمنية.

والعامل السادس نجده في نفوذ القوى العظمى (روسيا، والولايات المتحدة، والصين، والاتحاد الأوروبي، والدول الإسلامية) في هذه الجمهوريات، فصراع المصالح بين هذه القوى في هذه الدول يُزيد من التهديدات الأمنية في هذه المنطقة؛ وبالتالي يُفشّل كلّ المحاولات الرامية إلى التصديّ لهذه التهديدات.

إنّ الوضع الراهن في أوزبكستان من حيث المواجهة بين الحكومة والجماعات المتطرفة متباين من بعض الجهات، فمن جانب نجد أن أوزبكستان تمثّل بؤرةً لبروز أقوى الجماعات المتطرفة، ففي عام ١٩٩٩ حدثت عمليات إرهابية نقدتها الحركة الإسلامية في أوزبكستان، وفي شهر أيار من سنة ٢٠٠٥ قامت منظمة "إكرامية" المتطرفة بتنظيم مظاهرات في منطقة إنديجان بوادي فرغانة، ومن جانب آخر اتخذت القوات الأمنية مزيداً من التدابير للسيطرة على نشاطات الجماعات المتطرفة.

وفيما يخصّ الدولة التي تواجه القدر الأدنى من خطر التطرف في آسيا الوسطى نجد كازاخستان هي الأفضل حالاً بالنسبة لسائر الجمهوريات المجاورة لها، ولكن هذا لا يعني بالضرورة ابتعاد هذا الخطر عن هذه الدولة، ففي السنوات الأخيرة شهدت المنطقة الغربية في هذه الدولة أزمة خطيرة، وأن اكتشاف مصادر البترول في هذه المنطقة تسبب في تجمع فئات مختلفة من المهاجرين في هذه المنطقة، وبطبيعة الحال تبقى القوة الكامنة على إيقاظ الجماعات المتطرفة في مثل هذه البيئة الصعبة متوافرة دوماً.

### النتيجة

إن التطورات الأخيرة في طبيعة العلاقات الدولية تحثّ الجماعات والتنظيمات الإرهابية على بذل مزيدٍ من الجهد للبحث عن المجالات الحيوية لتنفيذ الأعمال التخريبية، إذ إن تحوّل الإرهاب السلفي من النماذج السابقة إلى أساليب جديدة وأشدّ تطرفاً (مثل داعش) في السنوات الأخيرة خلق مزيداً من المخاوف في المناطق التي تتوافر فيها الأرضية الخصبة لنموّ هذه الجماعات. وثمة عدّة عوامل مثل انضمام مقاتلين من هذه المناطق إلى صفوف داعش، وكذلك جيرة أفغانستان بصفتها الدولة الحاضنة للجماعات الإرهابية القديمة مثل مقاتلي طالبان الذين التحقوا بتنظيم داعش في الآونة الأخيرة، خلقت مزيداً من مخاوف انتشار الإرهابيين في آسيا الوسطى؛ وبالتالي -وفي الظروف الراهنة- تكون أبرز المخاوف لدى زعماء دول آسيا الوسطى هي القلق من نفوذ الإرهاب وتقويته في هذه المنطقة عن طريق انتقال الأزمات من أفغانستان، وكذلك عودة مواطنيهم الذين كانوا في صفوف داعش في العراق وسوريا، وهذا بدوره ينمّي التطرف وخطورة التهديدات الإرهابية.

### المصدر:

<http://www.iras.ir/www.iras.irfa/doc/article/3566>



## الرئيس شي يضع الصين في صدام وشيك مع التاريخ

ماكس فيشر \*

٢٠١٨-٣-١٤

على الرغم من انهيار بعض الأنظمة على مدى عقود من الزمن أو تهمش ديمقراطياتها المزعومة بيد أن هذا المنحى لم يكن مطبقاً على الصين، إذ بقيت هذه الدولة محافظةً على قوتها وازدهارها، فهنالكَ دوماً شيء مختلف في شكل النظام الاستبدادي لدى الصين.

لقد كان الحزب الشيوعي الصيني حازماً في قمع المعارضة وسحق التحديات المحتملة، لكن بعضهم أشار إلى أنَّ المعارضة نجت من محاولات الحزب بقمعها عبر تطويرها لمؤسسات قوية بنحو غير عادي ملزمة بقواعد ومعايير صارمة. وتعدُّ الصين ثاني أهم الدول التي تحكم عبر القيادة الجماعية -أي يتم حكمها عبر توافق الآراء وليس عبر رجل قيادي واحد قوي- وهذا الشكل من نظام الحكم يستمر لفترات زمنية محددة.

وحيثما أعلن الحزب الشيوعي هذا الأسبوع أنه سيضع حداً للفترات الرئاسية المحدودة، والسماح لشي جين بينغ بتولي مهام منصبه إلى أجل غير مسمى؛ فإنه بالتالي سيحطم هذه القواعد والمعايير. ويبدو أن الصين قد تسرعت بهذا القرار الذي قد يؤدي -حسب رأي العلماء- إلى صدام وشيك مع قوى التاريخ التي كانت الصين تسعى دوماً إلى تفاديه.

ويؤكد تاريخ نظام الحكم في الصين على وصف وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون لقادة بكين "بالحمقى"؛ وذلك لتمسكهم بنظام حكم لا يمكن أن يستمر طويلاً في العصر الحديث، ولكن السيد شي عبر انتقاله إلى نظام الحكم الذي يقوم على حاكم واحد قوي فهو في هذه الحالة يؤكد على فكرة أن الصين دولة مختلفة وبإمكانها إعادة تشكيل النظام الاستبدادي لهذا العصر. وإذا نجح، فإنه لن يضمن مستقبله وحده فقط، ولن يوسع من نطاق مستقبل الحزب الشيوعي الصيني فحسب، بل يمكنه أيضاً أن يضع أ نموذجاً جديداً للاستبدادية لتحقيق الازدهار في العالم.

\* كاتب عمود الأخبار والنشرات الإخبارية لدى صحيفة نيويورك تايمز. ويستخدم فيشر العلوم السياسية الاجتماعية لدراسة موضوعات معينة تختصُّ بالأنظمة الاستبدادية، وموضوعات الرقابة على الأسلحة.

## أصعب نوع من الديمقراطية

إذا بقي السيد شي في منصبه إلى أجل غير مسمى - كما يتوقع كثيرون الآن - فإنه بذلك يضيف الطابع الرسمي على المسيرة التي اضطلع بها لسنوات، حيث كان يسعى إلى تجريد المؤسسات الصينية من القوى وجعلها مقتصرة عليه فقط؛ وبالتالي، سيساعد ذلك على تقسيم الديكتاتوريات عقلياً على فئتين: مؤسسية، وشخصية. إذ تعمل الأولى من خلال اللجان والبيروقراطيات وشيء مثل التوافقية أو من هذا القبيل. أما الأخرى فتُطبّق عبر قائد مؤثر واحد.

وتُعدُّ الصين مزيجاً من الأنموذجين (المؤسسي، والشخصي) على الرغم من أنها الوحيدة التي اتبعت الأنموذج الأول بطريقة المنهج السقراطي. وعلى وفق ورقة بحث كتبها باري نوتون -وهو باحث بقضايا الصين في جامعة كاليفورنيا في سان دييغو- أكد فيها أن السيد شي جعل نفسه "العنصر الفاعل المهيمن في التنظيم المالي والسياسة البيئية وكذلك السياسة الاقتصادية".

وقد قاد السيد شي أيضاً حملات واسعة لمكافحة الفساد طَهّرت أعضاء الفصائل السياسية المتنافسة على نحو غير متكافئ؛ مما عزز ذلك من نفسه ولكنه قوض النهج الصيني القائم على توافق الآراء.

وهذا الشكل من الاستبدادية يصعب الحفاظ عليه، فعلى وفق بحث أجرته إريكا فرانتر -وهي عالمة في قضايا الاستبداد في جامعة ولاية ميشيغان- جاء فيه: "إن النظام الذي يعتمد على رجل واحد أو نظام الشخصية لا يعدُّ نقلة متطورة".

وغالباً ما تكون الجوانب السلبية غير ملحوظة، وترى الدراسات أن السياسات المحلية تميل إلى أن تكون أكثر تقلباً وتحكم بطريقة غير منتظمة وتكون سياستها الخارجية عدوانية أكثر، ولكن الخطر الأوضح يأتي مع استمرارية الحكم.

ويقول ميلان سفوليك -وهو عالم في الشؤون السياسية بجامعة ييل-: "هنالك سؤال يجول في خاطري أود أن أسأله لأصحاب الاختصاص الروس وهو: إن تعرّض بوتين لأزمة قلبية في المستقبل فماذا سيحدث؟ لا أحد يعلم الجواب". وقال "إن الإجابة عن هذا السؤال حتى الآن في الصين هي واضحة جداً"، إذ إن الحاكم الذي قضى نحوه سيترك وراءه مجموعة من القواعد المتفق عليها التي ينبغي القيام بها على نطاق واسع، وسيكون هناك توافق سياسي في الآراء بشأن كيفية القيام بذلك. وأضاف "يبدو أن هذا التغيير يعرقل ذلك". وأردف سفوليك قائلاً: قد أظهر السيد شي -عبر

تحديه قواعد خلافته- أنه يمكن كسر أي قاعدة.

إن السيد شي يضعف من التوجه المؤسسي الذي جعل نظام الاستبدادية في الصين مرناً على نحو غير اعتيادي، بينما سمحت القيادة الجماعية والسلطة المنتظمة التي طُبِّقت في مدة حكم ماو تسي تونغ "الكارثية" بالحكم الفعال والمستقر نسبياً.

وكتب كين أوبالو -وهو عالم سياسي بجامعة جورج تاون-: "بعد إعلان الحزب الشيوعي، ستكون المراحل الانتقالية المنظمة أهم مؤشر على التنمية السياسية"، وإن "الرئاسات ذات المدى الطويل، تجمّد مجموعات معينة من النخب خارج السلطة. وتعمل على إزالة المحفزات للمتواجدين في السلطة؛ كي يتحملوا المسؤولية ويخضعوا للابتكار".

### ما الذي يجعل النظام الاستبدادي شرعياً

لقد كافح العالم في المجال السياسي بروس جيلي في عام ٢٠٠٥؛ من أجل معرفة الجواب حول إحدى أهم الأسئلة لدى أي حكومة وهي: هل يُنظر إلى الحكومة من قبل مواطنيها على أنها شرعية؟ وقد توصلت دراسته - عبر نتائج عديدة تحددها مقياس متطورة لمعرفة سلوك المواطنين تجاه حكومتهم- إلى أن الصين تتمتع بشرعية أعلى مقارنة بالعديد من الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية. وأيد جيلي النمو الاقتصادي والمشاعر الوطنية والقيادة الجماعية؛ لكنه حين عاد إلى نتائجه السابقة التي توصل إليها عام ٢٠١٢، وجد أن النتائج العديدة للصين قد انخفضت، وأظهرت بياناً طليعة النفوذ الذي يُعتقد منذ مدة طويلة أنه أدى إلى هلاك النظام الصيني. إذ تقول "نظرية التحديث": إنه بمجرد وصول المواطنين إلى مستوى معين من الثروة فسيطالبون ببعض الأمور مثل: القابلية للمساءلة، وحرية التعبير، وإيجاد دور فعال في الحكومة؛ ونتيجة لذلك فإن الدول الاستبدادية غير قادرة على تلبية هذه المطالب، وبالتالي فإن عليها إما الانتقال إلى الديمقراطية وإما الانهيار في خضمّ التوتّرات. وهذا التحدي -الذي لا يتغلب عليه أي نظام استبدادي آخر- ما عدا الأنظمة الثرية بما فيه الكفاية لشراء مواطنيها- يتطلب مصادر جديدة للشرعية يتباطأ النمو الاقتصادي فيها؛ فالنزعة القومية -على الرغم من فعاليتها في حشد الدعم- من الصعب السيطرة عليها؛ لذا فإن الصين تعزز بدلاً من ذلك "الأيديولوجيا والقيم المجتمعية المشتركة" التي تخلق التوازن بين الحكومة والثقافة الصينية.

ويبدو أن شخصية السيد شي في السلطة تجمع بين كل من الرجال القدامى الذين يتبعون النمط القديم والشعوبيين الذين يتبعون الأسلوب الجديد والذين يرتقون بين الديمقراطيات في العالم،

ولكن هذه الشخصية وبهذه الطريقة، تعدُّ حلاً شديداً الخطورة وجزئياً لاحتياجات الصين، وأن تعظيم الشخصية يمكن أن يستمرّ لبضع سنوات أو ربما عقود ولكن ليس أكثر من ذلك.

### المساءلة من دون الديمقراطية

تجرب الصين شكلاً من أشكال الاستبداد، وإذا نجحت فإن بإمكانها أن تغلق الفجوة التي لا يمكن وصلها بين ما يطلبه مواطنوها وما يمكن أن تقدمه الصين. وإن الحكومات الاستبدادية -بحكم تعريفها- غير خاضعة للمساءلة، ولكن بعض المدن والقرى الصغيرة في الصين تفتح المجال المحدود والمسيطر عليه للمشاركة العامة؛ على سبيل المثال: يسمح برنامج في الصين يسمى "صندوق بريد رئيس البلدية" للمواطنين بالتعبير عن مطالبهم أو شكواهم ويكافأ المسؤولون الذين يمثلون بتلك المطالب؛ ووجدت إحدى الدراسات أن البرنامج حسن من نوعية الحكم ورضى المواطنين بالدولة.

وقد بدأ هذا النوع من الابتكار مع المجتمعات المحلية التي أعربت عن إرادتها من خلال المعارضة والاحتجاج المحدود والمستمر في آن واحد، ووصفته ليلى ل. تساي -وهي باحثة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا- "بالمساءلة من دون ديمقراطية".

ويتكيف بعض المسؤولين الآن مع هذا الاتجاه، إذ قالت الباحثتان الصينيتان فيفيان شو وباتريشيا م. ثورنتون في كتاب جديد عن الحكم في الصين: إن هدف المسؤولين ليس جلب الانفتاح والتحرر بل مقاومته "لامتصاص الاستياء الشعبي دون زعزعة استقرار النظام ككل".

ويبدو أن معظم الصينيين - كما تأمل حكومة بكين - سيرضون بالحكم الاستبدادي في حال قدّم بعض المزايا والفوائد التي وعدت بها الديمقراطية، وتتضمن الفوائد وجود حكومة جيدة إلى حد ما، ومسؤولين يستجيبون إلى مطالب المواطنين نوعاً ما، وحرية التعبير في حدود صارمة. وإن المواطنين الذين يقدمون مطالب كثيرة يواجهون الرقابة والاضطهاد بنحو أكثر قسوة مما موجود في دول العالم الأخرى.

وهذا الشكل الجديد من النظام يمكن أن يقدم الكثير إذا قُورن بالتحفظ على عدم حدوث صراع صيني مع قوى التاريخ، ويمكن أن يوفر نموذجاً للاستبداد؛ لتزدهر الصين عالمياً. وتبين السيدتان شو وثورنتون في كتابهما "الكيفية التي يمكن بها للأنظمة غير الديمقراطية الاستمرار والنجاة والنجاح مع مرور الوقت". إلا أنّ الاستيلاء على السلطة من جانب السيد شي، من خلال تقويض المؤسسات وتعزيز الانقسام الكلي بين الفصائل، فضلاً عن المخاطر جعلت هذا النوع من الابتكار

# أوراق بحثية



## رأس المال الاجتماعي: الوجه الآخر للصمود المجتمعي (مقاربات نظرية وخيارات تنموية)

أ.د. عدنان ياسين مصطفى \*

٢٠١٨-١-١٢

مقدمة:

وضعت تقارير التنمية البشرية منذ انطلاقتها الأولى عام ١٩٩٠ الإنسان محوراً للتنمية وغايتها، فهي لا تركز فقط على الدخل القومي كونه أحد أهم محاور التنمية، بل تمتد لتشمل قدرات الأفراد، وطاقاتهم، وأدوارهم، ومكامن قوتهم وضعفهم؛ لضمان حياة طويلة، وصحية، وخلقة.

لقد واجهت المجتمعات الإنسانية على اختلاف مراحل تطورها وبنائها وأنماط معيشتها مختلف أنواع الأزمات والتحديات الخارجية والمعوقات الداخلية التي أثرت وبأشكال متفاوتة في مسارها التنموي بدءاً بالاقتصاد، والمتغيرات الديمغرافية، والنسيج المجتمعي، وصولاً إلى الكوارث الناجمة عن الفيضانات والزلازل.

ومن دون شك أن التأثير الواسع والخطير للنزاعات والأزمات في العراق وما صاحبها من مخاضات عسيرة متلاحقة ولأكثر من ثلاثة عقود تفرض واقعاً يتطلب التركيز على تناول موضوع الصمود بتكثيف الحوارات والمناقشات الجادة في السعي إلى تخفيف الصدمات ودرء المخاطر، ومن خلال تقويم قدرات المجتمع وطاقاته الحيوية ودور رأس المال الاجتماعي في بناء الدولة، وتعزيز التماسك المجتمعي؛ لذا فإن هذه الدراسة تتطلع إلى تحسين فرص الفهم وإثارة الوعي بين جميع شركاء التنمية على المستوى المحلي والوطني والدولي، بأهمية القوة الحيوية الفاعلة للشراكات، والتعاون، والتشبيك، والعمل التطوعي، والاندماج الاجتماعي في بناء الصمود المجتمعي. وهذه المظاهر لرأس المال الاجتماعي تصبح أكثر أهمية حينما يفتقد نظام درء المخاطر، وتخفيف الصدمات للموارد المادية، وضعف القدرات البشرية، ووضوح الرؤية والاستجابة للآثار الناجمة عن الأزمات.

وبالترباط مع حقائق الوجود الاجتماعي، تنظر الأدبيات التنموية إلى الصمود Resilience Societal بوصفه عملية متنامية تعكس قدرة الحكومات المحلية وشركاء التنمية الآخرين، وفي

\* أستاذ علم اجتماع التنمية/ جامعة بغداد.

مقدمتهم القوى الفاعلة في المجتمع المحلي على المطاولة، ومقاومة التحديات الناجمة عن آثار الأزمة، واستيعاب الصدمات، والتكيف، والتعافي، وتضميد الجراح من آثار الإرهاب والعنف والنزوح، وإعادة البناء بنحو أفضل. وهناك إدراك متزايد بأن الأزمات تتأثر في الواقع بالعمل الإنساني أو التقاعس عن العمل، فضلاً عن طبيعة الخيارات التنموية. ومن دون شك، أن البلدان التي حققت تقدماً ملموساً في مؤشرات التنمية البشرية في الوقت الحاضر، تدفع كلفاً عالية في مواجهة الأحداث المدمرة، فالأضرار الناجمة عن تلك الأزمات قد تدفع بالبلاد إلى الركود، والتشطي، والصراع، وربما تؤدي إلى التفكك.

وبناءً على هذه المعطيات يصبح رأس المال الاجتماعي حجر الزاوية في رسم السياسات الناجعة للوقاية والحد من الخسائر الناجمة عن تراكم الأزمات؛ لتشكيل بالنتيجة الأساس الصلب لصمود المجتمع واستقراره، وتخفيف الكلف الاجتماعية عن كاهله.

ولعل من دواعي الاهتمام بموضوع رأس المال الاجتماعي - كونه الوجه المخفي للمرونة والصمود- ما تمتلكه المجتمعات التقليدية الأصيلة المتكافلة المتناغمة، برصيدا الحضاري وامتدادها التاريخي من عمق أنطولوجي -بتعبير عالم الاجتماع باسكر- ولاسيما في زمن الأزمات، ففيها مستويات من الوجود تحت ما يظهر على السطح أبعد مما يبدو للعيان، وهذه المستويات التحتية ذات أهمية خاصة؛ لأنها تساعدنا على فهم عناصر رأس المال الاجتماعي ومكوناته؛ وبالتالي تفسير ما هو باد لنا. وتكون الخصوصية هنا مفهوماً ثقافياً ورأس مال ومسؤولية اجتماعية ومدنية يكرس الالتزام بها الأمان الفردي، والأسري، والسلم الأهلي، والتماسك الاجتماعي.

### لماذا البحث في هذا الموضوع؟

عرف العراق منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى اليوم حروباً وصراعات خارجية وداخلية مختلفة، ومرّ في حالات كثيرة من انعدام الاستقرار السياسي، وقد تركت جميعها آثاراً سلبية كبيرة على تركيبة الدولة وتماسكها، وعلى فعالية مؤسساتها وشرعيتها، وعلى متانة النسيج الاجتماعي وطبيعة العلاقات بين الجماعات، وعلى الاقتصاد الوطني والموارد الطبيعية. واليوم يواجه تحديات أساسية مرتبطة بالقدرة على مواجهة الأزمات والاضطرابات وهشاشة الوضع الداخلي، ولعل أبرز

١- آيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس، ترجمة محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٤٤، ١٩٩٩، ص: ٤٣.

تلك التحديات أزمة الإرهاب والنزوح الداخلي وما يطرحه من تحديات جوهرية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بنحوٍ عام، وعلى التجاوب المحلي لتعزيز التماسك الاجتماعي بنحوٍ خاص.

ومن أجل ذلك، يعيد هذا الواقع فتح النقاش من جديد في موضوع رأس المال الاجتماعي الذي ظل حتى وقت قريب لا يحظى بالاهتمام الحقيقي؛ حيث تفرض ظروف التحدي المتفاقمة وتداعياتها على الأمن الإنساني في العراق بأن يصبح مفهوم الصمود (Resilience) محوراً رئيساً في مناقشة سياسات الحد من الصدمات والمخاطر، وما ينجم عنها من مشكلات في المنطقة، من خلال تقييم مرونة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وقدراتها، ودور رأس المال الاجتماعي في التخفيف منها، إذ تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تصورات ومؤشرات يمكن أن تسهم في تحسين الفهم وزيادة الوعي بين أصحاب المصلحة الوطنية والمحلية المتعددة حول قوة عمليات التواصل والتعاون وحيويتها، والشراكات والعمل التطوعي، والاندماج الاجتماعي في بناء مجتمعات قوية.

فالمهجرون واللاجئون والنازحون والمهاجرون بسبب الأزمات والكوارث ليسوا فقط الفئة الأكثر هشاشة لجهة الاحتياجات الأساسية والضرورية من إيواء، وغذاء، وعناية طبية، وغيرها، بل هم أيضاً الفئة التي تعاني من أشكال متعددة من التهميش والإقصاء والتمييز وحتى الاضطهاد، بما في ذلك داخل البلد الواحد؛ مما يهدد النسيج المجتمعي بالتفكك.

فعلى وفق هذه المعطيات يصبح رأس المال الاجتماعي أكثر أهمية للتخفيف من الصدمات ودرء المخاطر وبناء مجتمع المنعة، في وقت أصبحت الدولة تعاني من أزمات مالية، وتشظي في بناها الاجتماعية، وتفكك في منظومات صنع السياسات العامة التي تحكم وتحدد كيفية التخطيط والاستجابة للكوارث والأزمات، ومن ثم يصبح رأس المال الاجتماعي محوراً رئيساً وصمام أمان المجتمع للتأمين ضد أخطار محدقة، وتيارات متربصة، ومنع الانزلاق والتشظي، والحد من خسائر يدفع ثمنها الجيل الحالي والأجيال اللاحقة؛ وبالتالي يشكل حجر الزاوية في قدرة المجتمعات المحلية على المطاولة، وتمكينها من الرد الحضاري المناسب.

وتعدُّ هذه الدراسة من بواكير الدراسات التي تركز على دور رأس المال الاجتماعي في تعزيز صمود الدولة والمجتمع من الأخطار والتحديات، وأنها تهدف إلى إبلاغ السياسات والممارسات الحالية بأهمية رأس المال الاجتماعي في تعزيز المرونة والصمود في البلاد، وقد جاءت أهمية هذه الدراسة من خلال المعطيات الآتية:

١. على الرغم من الاهتمام المتنامي على الصعيد المحلية والدولية بموضوع الصمود وعلاقته بالتنمية البشرية، إلا أن الدور الرئيس والمهم لرأس مال الاجتماعي في تعزيز فرص الصمود والاستقرار ظل مهملًا حتى وقت قريب؛ لذا فإن هذا المفهوم يحتاج إلى إعطاء مساحة أوسع، وإبراز أكبر في الخطط والسياسات والبرامج التنموية، في الوقت الذي يتطلب ترسيخ هذا المفهوم في أدبيات التنمية البشرية المستدامة كونه أحد الوسائل المحركة لتمكين الأفراد، وتعزيز فرص مشاركتهم.

٢. استمر العراق ومنذ عقود من الزمن بالتعرض لحروب وأزمات متواصلة ذات آثار بنيوية مدمرة للزرع والضرع. وعلى الرغم من الجهود الرسمية وغير الرسمية الحثيثة في مواجهة تلك الآثار، غير أنها بقيت محدودة في تركيزها وعمقها وطبيعتها تناولها لأهم الإشكاليات التنموية ومحاولة سير أغوارها. لقد استمرت تلك الجهود مبعثرة تركز بالأساس على الاستجابة، في حين أظهرت خطط التخفيف من المخاطر ضعفاً واضحاً في الارتقاء إلى مستويات التحدي، وتراجعت استجابة المجتمعات المحلية في أداء أدوارها التنموية، وما زالت هذه الجهود محدودة تعاني ضعفاً في التنسيق والتكامل مع الجهود الوطنية والدولية.

٣. تشكل المعلومات قيمة جوهرية في بداية الأزمة، ولاسيما حين تتحقق المشاركة في المعلومة مع الجهات والقوى الفاعلة التي تتولى التخفيف من المخاطر، وهذا يعزز من نشاطات اللجان المركزية العليا التي تتولى إدارة الأزمة. وحينما يتعرض هذا النظام للتشطي والتصدع، فإن القنوات الرسمية والبديلة للتواصل تستبدل هذا النظام، ويصبح رأس المال الاجتماعي الأداة والواسطة الرئيسة للاتصال.

٤. غالباً ما تقوم الشراكات داخل منظومات درء المخاطر وتخفيف الصدمات بين والقوى الفاعلة غير الحكومية في المجتمع والقيادات المركزية العليا على العلاقات غير الرسمية-الشخصية والصدقات؛ وهذا يدل بالنتيجة على متانة رأس المال الاجتماعي في المجتمع المحلي. وقد تشكل في بعض الأحيان -وبنحو مفاجئ وغير مخطط له- شراكات تمنع المنظومة المعنية بدرء المخاطر والكوارث المحلية من التصرف بنحو مستمر ومتناسك من أجل زيادة المرونة، وتعزيز الصمود من خلال رأس المال الاجتماعي.

٥. إن الروابط الوثيقة في المجتمع المحلي كثيراً ما تدعم النشاطات والفعاليات الخاصة بالعمل

التطوعي. كما نلاحظ خلال أزمة النزوح في العراق، حيث شكلت قدرات المجتمع المحلي مصدراً رئيساً لتلك النشاطات سواء أكانت محسوبة أم غير محسوبة، وغالباً ما تشكل المحاذير الأمنية معوقاً مباشراً لنشاطات العمل التطوعي، والحد من فرص تقديم الخدمات من قبلهم.

٦. في كثير من الأحيان تتجاهل المنظمات والهيئات الخاصة بتخفيف الصدمات ودرء المخاطر في ظروف الأزمات حاجات الجماعات الهشة (المسنون، والمعاقون، والأيتام، والنساء المعيلات للأسر...) على الرغم من وجود هذه الشرائح في الأجنحة المعدة من قبل هذه الهيئات، وهذا يتطلب جهداً استثنائياً ومتابعة مستمرة ولاسيما في فترات الأزمات التي تتطلب حالات الإخلاء.

٧. حينما يكون عمل الهيئات الوطنية والمحلية متكاملًا ومنسقًا وشفافًا ومقدمًا للمعلومات في الوقت المناسب للمواطنين ولصناع القرار، فإن الثقة بالفاعلين الرئيسيين تتعزز وتتقوى على صعيد المؤسسة، وهي تساعد في عمليات النهوض بالتعبئة للمواطنين ولاسيما حينما تتفاقم الأزمة، وتساعد في رفع مستوى التضامن والتعاون على صعيد النظام الاجتماعي.

٨. كلما امتزجت العلاقات والروابط الاجتماعية وحالة التجاوب المحلي وانصهرت في إطار من التفاعل الإيجابي البناء، مكنتها ذلك من زيادة القدرات للتعامل والتكيف مع الأزمات ودرء الصدمات. وبالمقابل حينما يكون النظام خاملاً ولا يؤدي وظائفه الأساسية بنجاح، تكون قيمة الروابط الشخصية وشبكات العلاقات ومبادرات المواطنين أكثر فاعلية ووضوحاً في استجابتها المبكرة لتجسير الفجوة بين الاستجابة المتأخرة للنظام.

أولاً: تحديد المفاهيم والمصطلحات:

## ١- رأس المال الاجتماعي Social Capital:

يشير مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى طبيعة الروابط التي تجمع بين الأفراد والمجموعات البشرية داخل المجتمع، وهو بذلك يؤدي دوراً مهماً في صياغة المشكلات الاجتماعية فضلاً عن مدى قدرة المجتمعات الإنسانية على التعاون والتعايش السلمي مع بعضها، وقد ارتبطت الصياغة

٢- بن أحمد حوكا، الرأس المال الاجتماعي ورابطة العيش المشترك: دراسة في الركائز الأخلاقية والثقافية للاجتماع السياسي في المغرب، مجلة إضافات: العددان ٢٩-٣٠، شتاء-ربيع ٢٠١٥، ص: ١٦٢-١٨٢.

الصریحة لهذا المفهوم بالأبحاث المهمة بقضايا التنمية الاجتماعية والسياسية.

وبنحو عام، يمثل رأس المال الاجتماعي قيمة اجتماعية تضع الناس في إطار من التفاعل والاتصال مع الجماعات أو الشبكات، فالناس في أي مجتمع إنساني يعتمدون وبنحو منتظم على منظومة من الاتصالات؛ وهم بذلك لديهم تفاعلات مختلفة داخل الشبكات، ويبنون في الوقت نفسه منظومات جديدة يومياً، على سبيل المثال: يجد الناس فرصة عمل من خلال الاتصالات المشتركة، والتعامل مع الحالات السلبية في أثناء الأزمة من خلال دعم العائلة والأصدقاء أو المجتمع الأوسع. فالناس يعملون باستمرار على تحسين أداء أعمالهم على أساس الأفكار التي يحصلون عليها في أثناء المشاركة بناءً على صلاتهم بالشبكات الحرفية/ المهنية؛ وبالتالي يصبح رأس المال الاجتماعي الذي تمتلكه بعض المجموعات من الناس (الأُسرة، الجيرة، المجتمع المحلي، أو الأمة) أهم الأدوات التي تُستخدم على أساس يومي.

وفضلاً عن الشبكات، هناك من المكونات الاجتماعية لرأس المال الاجتماعي التي تُعرف بقواعد المعاملة بالمثل (التضامن) والثقة، على سبيل المثال: تزداد مستويات السعادة والرفاه في المجتمعات التي تتسم بشبكة دائمة من الاتصال والثقة<sup>3</sup>.

وعلى ما ذكر آنفاً يمكن تعريف رأس المال الاجتماعي بأنه مجموعة من الموارد المتأصلة في العلاقات الاجتماعية التي تسهّل الأعمال الجماعية المشتركة والتعاون بين الناس؛ ومن هنا يتضح أن رأس المال الاجتماعي يستند إلى الارتباط بالجماعة، وشبكة العلاقات الاجتماعية، والتساند الاجتماعي، وبناء الثقة، والمقابلة بالمثل، والمساواة بين المواطنين التي تساعد على تكوين الجماعات الفرعية.

ويشير معجم مفاهيم التنمية إلى أن رأس المال الاجتماعي يمثل الأشكال الطوعية للتنظيم الاجتماعي، التي تتجسد عبر تقوية منظمات المجتمع المدني، وتنشيط البلديات، وتقوية البنية القانونية والتنظيمية لمؤسسات المجتمع والدولة؛ وبناءً على هذا التصور يتسع مفهوم رأس المال الاجتماعي وبنحو واسع ليتجاوز رأس المال المادي أو البشري؛ ليكون مفتاحاً للتنمية المستدامة. فلاستدامة مبنية على الأخلاق الاجتماعية القائمة على العدل والتفويض - حق كل إنسان في

3 -Helliwell, J.F., Layard, R. and Sachs, J. (eds). World Happiness Report 2015. New York, Sustainable Development Solutions Network. 2015.

المشاركة-، والمساءلة والتضامن بين الأجيال، وهي توسيع للخيارات المتاحة أمام الناس وبناء قدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يلي حاجات الجيل الحالي دون التفريط باستحقاقات الأجيال اللاحقة<sup>٤</sup>.

من المهم أن نلاحظ أنّ رأس المال الاجتماعي يعتمد أساساً على وقائع السياق الاجتماعي<sup>٥</sup>، وطبقاً لهذا السياق تمثل الأشكال المختلفة من رأس المال الاجتماعي مظاهرَ متنوعة في مختلف المجتمعات وتتغير مع مرور الزمن؛ وبناءً على ذلك، تسعى المجتمعات على اختلاف أطرافها وتركيبها لتطوير مزيج متنوع الأبعاد من رأس المال الاجتماعي ذات الصلة الخاصة بسياقاتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والتاريخية<sup>٦</sup>.

وفي الوقت الذي يرى إدوارد، أن رأس المال الاجتماعي يمثل مجموعة المعايير والقيم الناجمة عن التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية القائمة بين الناس، يركز بورديو<sup>٧</sup> على أهمية الأسرة ودورها، إذ يرى أنها هي من تقوم بتنظيم رأس المال الاجتماعي وتنقله من جيل إلى آخر، كما أكد أنه يحافظ على التفاعل الاجتماعي بين القوى الفردية والجماعية ضمن الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع.

لقد أظهرت كثير من الدراسات والبحوث المعنية بالشأن التنموي أهمية رأس المال الاجتماعي ودوره في برامج التنمية، والتخفيف من الفقر والبطالة، وتحسين الظروف البيئية واستدامتها. وقد أظهرت الدراسات التجريبية كذلك أن رأس المال الاجتماعي يزداد عند الأفراد الذين يتعاونون جيداً مع مجتمعاتهم المحلية والذين يبذلون جهداً كبيراً في تقديم خدماتهم بكل تضحية وإخلاص دون مقابل، وذلك من خلال منظمات المجتمع المدني، والمنظمات النسوية، والجمعيات الخيرية بتشكيلاتها التقليدية والحداثية.

٤- الاسكوا والبنك الدولي، معجم مفاهيم التنمية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٤٥.

5- See for example: Bourdieu, P. 1986. 'The Forms of Capital'. In J. Richardson (ed.), Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education. New York, Greenwood. pp. 241-258; Gress, J. (2004), 'Showing the Seeds of Social Capital'. Journal of the American Planning Association, 70(2): 176-183; Putnam, R. 1993. 'The Prosperous Community: Social Capital and Public Life'. The American Prospect, 13: 35-42.

6 - Gress, J. (2004), 'Showing the Seeds of Social Capital'. Journal of the American Planning Association, 70(2): 176-183; Rohe, W. 2004. 'Building Social Capital through Community Development'. Journal of the American Planning Association, 70(2): 158-164.

7- Bourdieu, P., Op Cit.

## ٢- الصمود:

أما مفهوم الصمود Resilience فيمكن تعريفه على نطاق واسع بأنه يمثل «قدرة النظام أو المجتمع المعرض للمخاطر على المرونة في مقاومة المخاطر واستيعابها والتعافي من آثارها في وقت قياسي، وبطريق ومسالك فعالة، بما في ذلك حفظ البنى والوظائف الأساسية واستعادتها<sup>٨</sup>». وهكذا، فإن عناصر المرونة تنطوي على قدرة النظام الاجتماعي على التعلم؛ لضمان توسيع الخيارات المتاحة وضمان مرونتها<sup>٩</sup>، فضلاً عن أن الوعي بالمخاطر المحتملة والتعلم من الأحداث السلبية، عناصر مهمة لتأمين إمكانات الاستعداد، والتأهب، والتعافي؛ وهذا من شأنه أن يعزز من مرونة النظام الاجتماعي على الصمود والمطالبة دون انخيار؛ للحد من آثار الصدمات، وسرعة تضميد الجراح لبناء مجتمع المنعة<sup>١٠</sup>.

لقد ارتبط مفهوم الصمود اليوم مباشرة بسلسلة المفاهيم الدولية المعنية بالحد من مخاطر الأزمات والكوارث في العالم، حيث أطلقت الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة للتخفيف من الكوارث (UNISDR) عام ٢٠٠٩، الذي استخدم فيه - إلى حد كبير - مفهوم المرونة والصمود في مواجهة مخاطر تلك الأزمات<sup>١١</sup>. وفي إطار هذا السياق، تعتمد المفاهيم والممارسات الفعلية لتخفيف الصدمات، ودرء المخاطر، ومن ثم بناء المنعة سلسلة من الجهود المنهجية؛ لتحليل العوامل المسببة للأزمات والكوارث وإدارتها، بما في ذلك إمكانات خفض احتمالات التعرض للمخاطر، وتقليل هشاشة الأشخاص والممتلكات، وإدارة حكيمة للأرض والبيئة، فضلاً عن تحسين خيارات التأهب وتطويرها لمواجهة الظواهر السلبية.

وعلى النقيض من النهج الذي كانت تعتمد الإدارات التقليدية للأزمات الذي بقي يركز على الاستعداد للطوارئ والاستجابة للكوارث، فإن أنموذج الحد من مخاطر الأزمات الجديد قد تحول في التركيز على الوقاية، وتخفيف الصدمات، ودرء المخاطر، ومعالجة الآثار الناجمة عنها<sup>١٢</sup>.

8 -UNISDR., UNISDR Terminology on Disaster Risk Reduction, Geneva, UNISDR, 2009.

9 - Schipper, F. L. and L. Langston. A Comparative Overview of Resilience Measurement Frameworks: Analyzing Indicators and Approaches, Working Paper 422, London, ODI., 2015.

10 -Mayunga, J. Understanding and Applying the Concept of Community Disaster Resilience: A Capital-based Approach. A draft working paper prepared for the summer academy for social vulnerability and resilience building, 22-28 July 2007, Munich, Germany, 2007.

11 - UNISDR, Op Cit.

12 -UNDP., Human Development Report 2016: Risk Proofing the Western Balkans: Empowering People to Prevent Disasters. Sarajevo, UNDP.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن مفاهيم الهشاشة البشرية والقدرات تقع في قلب مفاهيم الحد من مخاطر الأزمات والكوارث الذي يهدف لمعالجة الكوارث قبل حدوثها وتأثيرها على عملية التنمية<sup>١٣</sup>. إذ تركز معادلة الحد من المخاطر على تحديد مستويات التحدي بالمقارنة بين الكوارث؛ وبالتالي يعمل باتجاه التخفيف من الصدمات، والحد من التعرض للمخاطر، وخفض مستويات الهشاشة بين الناس والمجتمعات المحلية، وتحسين درجات التأهب والإنذار المبكر من المخاطر المحتملة. ولا يراودنا أدنى شك، أن خطر الكارثة يعتمد على مستوى التنمية في سياقاتها المجتمعية مثل الديموغرافيا، والفقر، المساواة بين الجنسين، التحضر، البيئة، والتغير المناخي.

ويتطلب التعامل مع المخاطر فهماً جيداً للعوامل الرئيسة الكامنة والدافعة، فحتى وقت قريب، لم يحظ التأثير البعيد المدى للكوارث الطبيعية على التنمية باهتمام وافٍ بل لم يكن معترف بها. واليوم، احتلت قضية الأزمات وما تشكله من تداعيات على الأمن الإنساني، ووجهات نظر الإنسان بالإجراءات وارتباطها بالكوارث باهتمام كبير ومناقشات مستفيضة، وأدجت في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث<sup>١٤</sup>. وفضلاً عن ذلك قد انعكست الملفات الاجتماعية للمجتمعات المحلية والديناميات الاجتماعية لشبكات العلاقات في مستويات رأس المال الاجتماعي، وهي تشكل اليوم نقطة اعتراف مهمة كونها عاملاً مهماً لبناء استراتيجيات الحد من مخاطر الأزمات والكوارث. وقد أثار هذا الموضوع أيضاً مناقشات وحوارات حول قواعد وأنظمة الحد من مخاطر الكوارث على مختلف المستويات كونها الوسيلة الأكثر فاعلية واستدامة، فجميع هذه الجوانب تشكل عناصر لا غنى عنها في بناء مجتمعات أكثر أمناً وصدوراً.

وبناءً على ما تقدم، تمثل المرونة وصدوم المجتمع حالة الانتقال من المناهج والأساليب التقليدية للتخفيف من الصدمات ودرء المخاطر إلى الأطر والسياسات العالمية الحديثة لمواجهة التحدي وبناء المنعة.

### ثانياً: الأسس النظرية وأنواع رأس المال الاجتماعي:

تستند الفكرة المركزية لرأس المال الاجتماعي إلى أن شبكات العلاقات لها قيمة فردية وجمعية، وقد استدل الباحثون في التأصيل لمفهوم رأس المال الاجتماعي إلى أعمال بيير بورديو وبوتنام. إذ

13 -Ibid.

14 -Ibid.

عرف بورديو رأس المال الاجتماعي كمجموعة من العلاقات الاجتماعية الفعلية أو الكامنة القابلة للاستخدام؛ لجلب المنافع المادية أو الرمزية<sup>١٥</sup>. بينما يدور مفهوم رأس المال الاجتماعي، الذي تناوله العالم روبرت بوتنام R. Putnam حول مفاهيم الشبكات الاجتماعية والثقة، ومعايير المعاملة بالمثل. وتشمل الشبكات<sup>١٦</sup> على وفق هذا الإطار الالتزامات المتبادلة داخل المجموعة، والقائمة على أساس التضامن (قواعد المعاملة بالمثل) والثقة، فعلى وفق بوتنام<sup>١٧</sup>، تنعكس أهمية الشبكات في صدى التفاعل مع البيئات الثقافية والثقة وقواعد المشاركة بالمعاملة في المثل في خلق رأس المال الاجتماعي كسلعة «خاصة» و«عامة»<sup>١٨</sup>؛ وهكذا، فإن قيمة رأس المال الاجتماعي تنعكس في قدرته على إشراك الناس في مجالي التعاون والتنسيق؛ من أجل تحقيق المصالح الشخصية والعامة أو إحداهما.

لقد ركز بوتنام كثيراً على قضايا المشاركة العامة، ومستويات الثقة بين السكان، وتوصل إلى أنّ تآكل رأس المال الاجتماعي له نتائج وخيمة على صيرورة الديمقراطية، ومستقبل التماسك الاجتماعي، ويميز بوتنام بين ثلاثة أشكال من رأس المال الاجتماعي، وذلك بدلالة الروابط الاجتماعية التي يستند إليها<sup>١٨</sup>:

- رأس المال الشخصي المؤسس على العلاقات الحميمة، وينبني على الأسرة وزمرة الأصدقاء المقربين.
- رأس المال الاجتماعي التواصلي المبني على علاقات التجاور السكني والمهني.
- رأس المال المؤسساتي القائم على الارتباطات الوجدانية مع المؤسسات العامة والمدنية.

وغالباً ما تشكل هذه الأشكال من رأس المال الاجتماعي موارد كامنة قابلة للاستعمال في ظروف الأزمات والكوارث والتحديات الاجتماعية، ويرى بوتنام أن قوة رأس المال الاجتماعي لا

15 -Bourdieu, Pierre, «The Forms of Capital.» in: John G. Richardson, ed., Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education. New York: Westport; London: Greenwood Press, 1986.

١٦- تُستخرج الأشكال المختلفة من الشبكات الاجتماعية من قبل المختصين بالعلوم الاجتماعية، والأكثر شيوعاً يشير إلى الشبكات الاجتماعية الأفقية، والعمودية، الرسمية وغير الرسمية التي تتسم بروابط قوية أو ضعيفة.

17 -Putnam, R., Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community. New York, Simon & Schuster, 2000.

١٨- محمد نصر وجميل هلال، قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ٢٠٠٧.

تستند فقط إلى وجود سمات الفضيلة في منظومات الأخلاق الدينية، ولكنها تركز إلى انخراط الناس في الأعمال الإنسانية والخيرية المنتجة للثقة الاجتماعية.

ويأتي رأس المال الاجتماعي في أشكال وأحجام مختلفة، فضلاً عن مظاهر اجتماعية إيجابية وسلبية<sup>١٩</sup>، والأكثر شيوعاً يتم التمييز فيها بين الروابط والجسور وحلقات الوصل لرأس المال الاجتماعي؛ وهنا تشير روابط رأس المال الاجتماعي إلى بناء الشبكات الاجتماعية المبنية على فهم الهويات المشتركة مثل الطبقة الاجتماعية، والعرق، والعمر، والجنس، والتعليم، والدين، واللغة وغيرها. إذ يصف العلاقات بين الناس على وفق الخصائص الشخصية والاجتماعية المماثلة، التي تشمل أفراد العائلة، أو الأصدقاء أو الأقارب، أو الجيران؛ وهنا يمكن أن تظهر حلقات الترابط برأس المال الاجتماعي على مستوى المنظمات والتجمعات القائمة على أسس دينية، أو الرياضة المحلية والأنندية. ولكن هذا النوع من رأس المال الاجتماعي في كثير من الأحيان ينظر إلى الداخل وقد يكون حكراً على أشخاص من خارج المجموعة لأنه غالباً ما يرتبط بهويات متجانسة؛ ونتيجة، الترابط في رأس المال الاجتماعي يمكن أن تتكون مظاهر اجتماعية سلبية مثل التمييز والاستبعاد الاجتماعي أو الفساد.

إن إقامة جسور من التفاعل الإيجابي والثقة عبر فئات المجتمع بمختلف هوياتهم وألوانهم يعزز رأس المال الاجتماعي ويجعل لأوضاع أكثر استقراراً من خلال الجمع بين الناس واحتوائهم في بوتقة من التلاحم والتفاعل والمشاركة؛ مما يترك أثراً كبيراً على مسارات الصمود والتماسك الاجتماعي. وهذه الروابط التي تظهر تنوعاً ديموغرافياً وتوفر المعلومات والموارد الجديدة يمكن أن تساعد الأفراد في تحقيق التقدم الذي ينشده المجتمع بصورة مبكرة<sup>٢٠</sup>. وترسم جسور رأس المال الاجتماعي الاتصالات بين الأفراد وإن اختلفوا في نواح كثيرة ولكنهم يشتركون في المصلحة أو المؤسسة. على سبيل المثال: يساهم إقامة الجسور والشبكات في تحقيق أنموذج للروابط مع الأصول الخارجية والانتشار الفعال للمعلومات، وهذا الأمر بلا شك يساعد في العثور على فرصة العمل، أو التواصل مع أناس يتشابهون في وجهات النظر في المجالات السياسة أو الفن مثلاً، فهذه المنظومة من الجسور والتفاعلات لرأس المال الاجتماعي تعزز فرص الاندماج الاجتماعي بصهر الهويات الفرعية في إطار الهوية الوطنية الجامعة. وإنها أيضاً تساعد على توسيع التشابكات والعلاقات

19- Putnam, Op Cit.

20 -Ibid.

المدنية؛ لتحقيق أهداف مشتركة، ويمكنها المساعدة كذلك على نطاق أوسع في انتشار المعلومات، وأخيراً، يمكن القول إن ربط رأس المال الاجتماعي يتطلب أساساً تعزيز الروابط بين المجتمع المدني والدولة والمواطنين وصناع القرار، ويشمل هذا التصنيف أيضاً التمييز بين الروابط الرسمية أو غير رسمية، وكذلك الثقة الاجتماعية العميقة، وقواعد المعاملة بالمثل.

وفي سياق الأزمات، يصبح ترابط رأس المال غاية ذات قيمة عليا لتأمين عمليات الإنقاذ في حالات الطوارئ ومساعدة المحتاجين، وإن جسور رأس المال الاجتماعي مفيدة لعمليات تضميد الجراح، وتعزيز فرص الانتعاش؛ لأنها تسمح للأفراد بالاستفادة من الموارد بين الفئات الاجتماعية؛ وبالتالي تنوع مصادر الدعم في الوقت الذي تمكن رأس المال الاجتماعي من بناء روابط أفضل، وترصين أعمق للمعرفة في المؤسسات التي تخفف الصدمات وتحقق الاستجابة والدعم المبكر وتعزز عمليات الإنعاش.

### ثالثاً: رأس المال الاجتماعي في العراق:

يُطرح اليوم الشعور بالثغرة المتزايدة التي تجسدها طبيعة الولاءات والانتماءات المشتتة التي تحكم منظومات السلوك والممارسات اليومية للإنسان العراقي في ظل دولة رخوة تتجاوزها تيارات وتحديات كبيرة؛ وقد نجم عن تلك المتغيرات أن تأثرت وبشدة المصادر التقليدية لرأس المال خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فعلى سبيل المثال تأثرت العلاقات المتبادلة بين الثقافة ورأس المال الاجتماعي في المجتمع التقليدي العراقي، واضطر ملايين الناس إلى النزوح داخل البلد أو خارجه، وتعاضمت حالة التشظي وتفشت روح الانقسامية نتيجة الحرب والإرهاب والتفجيرات وما رافقها من انتشار لأشكال متعددة للعنف. وفي المدن كما هو في الريف، تضاعفت حركة النزوح، وتقلصت صور التضامن التقليدي، ولم تتمكن كثير من العوائل من الحفاظ على مستويات معيشية لائقة وبقاء أوضاعها سليمة على الرغم من تغيير أماكن تواجدها خارج مناطق النزاع.

لقد فرضت ظروف الغزو بعد عام ٢٠٠٣ وما أعقبها من تدهور ناجم عن الإرهاب، والتطرف، والنزوح عسراً جديداً من العنف المنظم والهجمات المنهجية على البنية التقليدية للمجتمع العراقي وعلى قواعد الثقافة والمنظمات والشبكات، وحتى الأسرة، حيث قوضت روابط الثقة بين أعضائها، وهي أوضاع قادت إلى زرع بذور عميقة الجذور للخوف. وعلى صعيد آخر أفضى

الحراك الاجتماعي المزيف (القائم على الإزاحة) إلى اتساع مساحة الفوارق الطبقية، على الرغم من محاولات تحسين الوضع الاقتصادي وتطور شبكات الأمان الاجتماعي. غير أن ظروف الإرهاب والعنف وما صاحبها من نزوح ملايين من السكان، ساعدت بشكل أو بآخر على تقويض أسس التفاعل بين المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ إذ أدت هذه التجربة القاسية التي تعرض فيها المجتمع، بنية وحضارة وشخصية وموارد، إلى شلل مؤسسي شبه تام، واستنزاف لطاقات البلد وخبراته العلمية والمعرفية، إلى جانب الاستهداف المنظم لتراثه ومنظوماته القيمية والأخلاقية.

### انعكست ظروف النزاع وما يعقبها من مظاهر النزوح على رأس المال الاجتماعي وتركت آثاراً بنيوية أهمها:

- الخسائر الكبيرة في الموارد البشرية (وفيات، إصابات، اضطرابات ما بعد الأزمة، وغيرها).
- تدمير البنية التحتية المادية، سواء في القطاع العام أو الخاص.
- تدني واسع في قطاع الخدمات (التعليم، والصحة، وغيرها).
- استهداف منظم لمنظومات القيم والمعايير وتعاضم خطر مغذيات الكراهية.
- زيادة العداء بين أطراف الصراع السياسي والتباس العلاقة بين المواطن والدولة وعدم الثقة بها.
- تغييرات واسعة في الاقتصاد، بما في ذلك التغيرات في سياسة الدولة الاقتصادية والبطالة والملكية.
- التهجير القسري للسكان (زيادة الحراك والنزوح).
- سياسات الإقصاء والتهميش لشرائح فاعلة في المجتمع.
- تدهور واضح في المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والضبط الاجتماعي.
- ضعف الأمن وانحياز سلطة القانون والنظام.
- ممارسات الاعتقال والحجز وما تركته من آثار نفسية واجتماعية على أوضاع الفرد والأسرة والمجتمع.
- ضعف كفاءة المؤسسات الإصلاحية (الأحداث والبالغين) وقدراتها.

• الفساد المالي والإداري.

• التنشيط والانقسام على صعيد الأسرة والمجتمع المحلي.

### المرجعيات الثقافية وسؤال الثقة الاجتماعية: بعض المعطيات الميدانية

بعدُ العامل الثقافي من أهم المتغيّرات في الدراسات التنموية، إذ يجد وجاهته عند تحليل خيارات الناس وتوجهاتهم وأولوياتهم نحو أهداف محددة. فالمرجعيات الثقافية -ولاسيما في المجتمعات التقليدية- هي أساس بناء الصورة النمطية، وهي أساس تكوين الشخصية، بل هي تشكل نواتها ونقطة ارتكازها؛ إذ لا بدُّ لكل إنسان أو كيان اجتماعي -مهما صغر حجمه أو كبر- من إطار مرجعي يوجه سلوكه وخيارته، ويتيح تحديد مواقفه من مختلف الأوضاع والقضايا، بل أكثر من ذلك، يشكل نظرته إلى الذات، وإلى المحيط الذي يعيش فيه؛ وهنا يدخل البعد الثقافي في هذه المرجعية.

ومع أن المجتمع العراقي شهد تغيّرات مهمة خلال العقود الماضية إلا أن جذور المواقف التقليدية نحو مختلف القضايا ما زالت قوية. إذ ما تزال القبيلة تحافظ على أطرها التاريخية والثقافية، على الرغم من أن وجودها تعرض إلى عملية تفكيك أضعف بعض مرتكزاتها المادية والسياسية ولاسيما في مراكز المدن الكبيرة. فالمرجعيات الدينية والعشائرية ما تزال تشكل مرتكزاً أساسياً لإعادة إنتاج أشكال الوعي والمشاعر المشتركة للمجموعات السكانية في مختلف مناطق العراق، وهنا يمكننا القول إن المرجعيات الدينية ما تزال الحجر الأساس في تشكيل مصادر الثقة في جميع محافظات العراق، يليها الترتيب القبلي، فما الصورة التي يشكلها المواطن العراقي عن المؤسسات والمنظمات؟ وما ثقة الأفراد حسب درجة انتمائهم القبلي أو المناطقي أو العائلي؟

لقد أظهرت المعطيات الإحصائية في الجدول (١) حول معدلات الثقة للأفراد بعمر (١٨-٦٤) بالأشخاص والمؤسسات والمنظمات التي تشكل الإطار البنوي للمجتمع أن رجال الدين ما زالوا يحظون بأعلى مستوى للثقة في جميع محافظات العراق بلغت (٨٠٪)، يليهم شيوخ العشائر (٧١٪) فالجيش العراقي (٧٠٪) ثم القضاء (٦٦٪)؛ وتؤكد هذه المعطيات بما لا يقبل الشك أن العلاقات الحميمة والروابط الأولية مع المرجعيات الدينية والقبلية في سياقاتها التقليدية ما تزال تتحرك بفاعلية داخل أحشاء المجتمع وفي صميم بنياته، متحدية صخب الشعارات والممارسات التي حاولت تسويقها وسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة، وذلك ما يسميه غيرترز<sup>٢١</sup> الولاءات الأولية

٢١ - كليفود غيرترز، منشور في التعداد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر، بيروت، دار الساقى، ١٩٩٧،

التي تنمو وتتفاعل في الفضاء لاجتماعي، وتتداخل مع الفضاء السياسي.

جدول (١): معدل الثقة للأفراد بعمر (١٨-٦٤) حسب المؤسسات الحكومية أو المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية<sup>٢٢</sup>

مستوى التفاصيل	الشرطة العراقية	الحكومة العراقية	البرلمان العراقي	الحكومة المحلية / قرية أو ناحية أو قضاء	شيوخ العشائر	رجال الدين	الجيش العراقي	قوات الأمن المتعددة الجنسيات في العراق	المنظمات العالمية (الأمم المتحدة)	الفضاء
التقسيم الجغرافي										
كربستان	٨١	٧٥	٧١	٧٠	٧٥	٨٨	٨٣	٤٨	٤٩	٧٣
بغداد	٥٠	٥٣	٤٩	٤٨	٦٩	٧٥	٦٠	٢١	٢٩	٥٧
بقية المحافظات	٦٥	٥٩	٥٥	٥٩	٧٠	٨٠	٧١	١٩	٢٨	٦٧
التجمع السكاني										
حضر	٦٥	٦١	٥٧	٥٨	٧٠	٨٠	٧٠	٢٦	٣٣	٦٥
ريف	٦٥	٥٨	٥٥	٥٨	٧٣	٨١	٧١	١٩	٢٨	٦٦
التحصيل العلمي										
أسي / يكتب ويقرأ	٦٨	٦٢	٥٨	٦١	٧٣	٨٢	٧٤	٢٥	٣٣	٦٧
إبتدائية - إعدادية	٦٣	٥٩	٥٥	٥٧	٧٠	٨٠	٦٩	٢٢	٣٠	٦٥
دبلوم فأعلى	٦٠	٥٧	٥٤	٥٥	٦٥	٧٥	٦٦	٢٥	٣٣	٦٤
غير متبين	٦٦	٦٥	٥٩	٦٠	٧٥	٨٣	٧٢	٢٦	٣١	٦٢
الجنس										
ذكر	٦٤	٦٠	٥٦	٥٨	٧٠	٨٠	٧٠	٢٤	٣٢	٦٦
انثى	٦٥	٦١	٥٧	٥٩	٧١	٨١	٧١	٢٤	٣١	٦٦
الإجمالي	٦٥	٦٠	٥٦	٥٨	٧١	٨٠	٧٠	٢٤	٣٢	٦٦

ويبدو أن العراقيين ما زالوا يتمسكون بالاحترام للسلطة التقليدية، ولم تستطع الهياكل المدنية الحديثة -على الرغم من أهميتها في المجتمع وعلى مدى أكثر من نصف قرن- أن تلغي دور المؤسسات التقليدية أو تحل محلها، فعلى الرغم من تغير وضع العمل والتعليم والمكانة الاجتماعية ما يزال الفرد في المجتمعات المحلية محكوماً بسلطة الجماعة الأولية، فظواهر الاستعانة بالأقرباء البعيدين والأقربين، وسلوكيات التوسط بأبناء البلد، بقيت تمثل السبيل الأسهل لدى الأفراد للحصول على المنافع والمكاسب والمناصب، أكثر من المسالك الأخرى التي تحددها علاقات المواطنة والسلوك المدني، فقد أظهرت دراسة للمهجرين قسراً أجريت في محافظة صلاح الدين عام ٢٠٠٨ أن معظم أفراد العينة التي أجريت عليها الدراسة لا يثقون بالأجهزة الحكومية في حل مشكلاتهم، وأن الغالبية العظمى منهم أكدوا لجوءهم إلى العشيرة لحل المشكلات التي تواجههم<sup>٢٣</sup>.

ص ١٤٥ وما بعدها.

٢٢- نتائج الجدول من: وزارة التخطيط، مسح شبكة معرفة العراق، ٢٠١١.

٢٣- انظر: صالح شبيب الدليمي، المهجرون قسراً غرباء في الوطن، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد ٢٠، ٢٠٠٩.

أما قضية الانتماء والولاء فقد شكلت أحد أهم المتغيّرات في النسيج المجتمعي العراقي، بعد سلسلة من الأزمات والحروب، وتركت آثاراً مباشرة وغير مباشرة على المؤسسات البنيوية وعلى الإنسان بنحوٍ خاص؛ ومن هنا -ونحن نناقش رأس المال الاجتماعي- لا بدّ من النظر إلى هذه القضايا على نحو متكامل، فنحن بإزاء مجموعة معقدة من الظواهر، والمواقف والسلوكيات، تفصح عن آثار مترابطة، وتفصح عن مجموعة أخرى يمكن تحليلها على أنّها إضافات تنبثق من البنية الاجتماعية نفسها، ويبين المسح مشاعر العراقيين بعمر (١٨-٦٤) حسب درجة الانتماء وبحسب المتغيرات المذكورة آنفاً، إذ تظهر معطيات الجدول (٢) أن الثقة بالانتماء العائلي سجلت أعلى النسب (٩٦٪) تليها نسبة الانتماء إلى القبيلة أو العشيرة (٩١٪) والجهة الدينية التي ينتمون إليها (٩١٪). وسجلت نسب الانتماء إلى القرية أو المنطقة التي يسكن فيها المبحوثون نسباً عالية بلغت (٨٨٪) تليها الجهة العرقية أو الإثنية التي ينتمون إليها (٨٧٪).

بينما يلاحظ انخفاض معدلات ثقة الأفراد باتمئثهم للأحزاب السياسية؛ حيث سجلت أقل المستويات (٥٧٪)، وربما يعكس ذلك خيبة أمل الناخبين بالمنجزات التي تحققت على مستوى الأمن والخدمات إلى جانب الصراعات المستمرة بين الأحزاب السياسية.

#### جدول (٢): معدل الثقة للأفراد بعمر (١٨-٦٤) حسب درجة انتمائك<sup>٢٤</sup>.

مستوى التفصيل	القرية أو المنطقة التي تسكن فيها	عشيرتك / قبيلتك	الجهة الدينية التي تنتمي إليها	الجهة العرقية / الجهة التي تنتمي إليها	الأمة العربية	عائلتك	الحزب السياسي الذي صوت له
التقسيم الجغرافي							
كردستان	٩٢	٩٦	٩٨	٩٦	٤٥	٩٨	٨٨
بغداد	٨٢	٨٥	٨٥	٧٦	٦٦	٩٣	٥٢
بقية المحافظات	٨٩	٩١	٩١	٨٧	٨٠	٩٧	٥٠
التجمع السكاني							
حضر	٨٧	٩٠	٩٠	٨٥	٦٩	٩٦	٥٩
ريف	٩٢	٩٤	٩٣	٩٠	٧٩	٩٨	٥٣
التحصيل العلمي							
أمي / يكتب ويقرأ	٩٠	٩٣	٩٣	٨٩	٧١	٩٧	٦١
إبتدائية - إعدادية	٨٨	٩٠	٩١	٨٦	٧٣	٩٦	٥٥
ديبلوم فأعلى	٨٤	٨٧	٨٧	٨٢	٧٠	٩٥	٥٥
غير مبين	٩١	٩٣	٩٢	٨٨	٦٩	٩٦	٦٦
الجنس							
ذكر	٨٨	٩١	٩١	٨٦	٧١	٩٦	٥٨
أنثى	٨٨	٩١	٩١	٨٧	٧٢	٩٦	٥٧
الإجمالي	٨٨	٩١	٩١	٨٧	٧٢	٩٦	٥٧

٢٤ - مسح شبكة معرفة العراق، مصدر سابق.

تُظهر جميع المعطيات أن الغالبية العظمى من المبحوثين تم تصويتهم، على وفق انتماءاتهم التقليدية. وبالمماثلة مع دراسات أخرى حاولت التعرف على الاعتبارات التي تم بموجبها التصويت بالنسبة للمشاركين في الانتخابات العراقية، وأظهرت معطيات المسح الوطني للفتوة والشباب العراقي عام ٢٠٠٩<sup>٢٥</sup> أن الغالبية العظمى من المبحوثين تم تصويتهم على وفق قناعاتهم الشخصية (٨٩,٧٪)، وأن تأثير العائلة والتأثير الديني والقبلي والعشائري بلغ أكثر من ربع الإجابات، وهي معطيات تعكس تأثير الثقافة الفرعية (Sub-Culture) على طبيعة الانتماءات والولاءات ولاسيما في ظل ضعف آليات الضبط المجتمعي والانقسامية والتشظي التي شهدتها المجتمع العراقي خلال السنوات الأخيرة، مع ملاحظة أن القناعة الشخصية لا تستقل عن مرجعياتها العائلية والدينية والعشائرية فالناس لا تبتكر قناعاتها من العدم، وإن كان التعبير عنها يأخذ مساحات واسعة وكأنها من ابتكاره فعلاً، وكذلك أن ضعف الثقة بالانتماء للأمة العربية أو الانتماء الحزبي يؤكد قوة الثقافة الفرعية وقد يعكس ضعف ثقة الناس بالمستقبل.

هنالك ثقة ضعيفة في النظام الرسمي الذي غالباً ما يفشل مع الإدارات المحلية للتخفيف من الكوارث ودرء المخاطر بإشراك حصة أكبر من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين في مرحلة التأهب والاستعداد وعلى النقيض من ذلك، تتجسد الثقة في المجتمع المحلي بنحوٍ أوسع، مستقل عن ارتباطاته مع النظام الرسمي.

## رابعاً: الصمود ومظاهر رأس المال الاجتماعي:

### ١- الصمود والتنمية البشرية:

لا تقتصر المرونة والصدوم على الحماية من الأخطار الطبيعية فحسب، بل اتسع هذا المفهوم بنحوٍ متزايد ليشمل أيضاً التعامل مع المخاطر المالية والاقتصادية التي تصدع الاقتصادات الوطنية والعالمية من خلال فقدان الدخل، وفرص العمل والاستقرار الاجتماعي<sup>٢٦</sup>.

وطبقاً لهذا الفهم الواسع لمفهوم الصمود وبناء المنعة، تناول التقرير العالمي للتنمية البشرية عام ٢٠١٤ قضايا الأمن والتعرض للأزمات الاقتصادية عند تحديده للصمود وبناء المنعة. فالصدوم والمرونة على وفق هذه الأطر يشكلان محوراً أساسياً للحد من الهشاشة وبناء ودعم التنمية البشرية،

٢٥- وزارة التخطيط، المسح الوطني للفتوة والشباب ٢٠٠٩ جدول رقم (١٧-٤) ص: ٣٨٩.  
26 - World Bank, World Development Report: Risk and Opportunity Managing Risk for Development. Washington, D.C., World Bank, 2014.

هي في جوهرها، ضمان بأن تعمل الدولة والمجتمع والمؤسسات العالمية؛ لتمكين الناس وحمايتهم<sup>٢٧</sup>. فالصمود يحتاج إلى بناء وتعزيز مستمرين يجدان من مواطن الضعف والهشاشة، التي تعرف بأنها احتمالات متوقعة لتآكل قدرات الناس وخياراتهم، بل إن تقارير التنمية البشرية رسخت القناعات بأن التنمية هي أكثر بكثير من عمليات النمو الاقتصادي، فالناس هم «الثروة الحقيقية للأمم، وإن رفاه الناس هو الهدف النهائي للتنمية»<sup>٢٨</sup>.

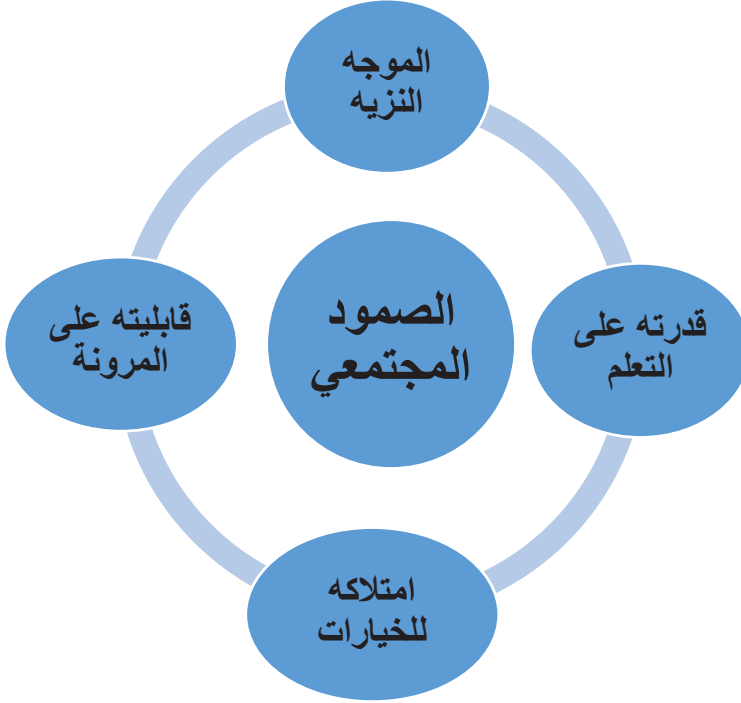
وقد عرض تقرير التنمية البشرية العالمي ٢٠١٤ مفهوم «صمود الإنسان»، وأشار مباشرة إلى التنمية البشرية التي تركز بنحوٍ أساس على فكرة توسيع خيارات الناس المتاحة من أجل أن يعيشوا حياةً طويلة وصحية ومزدهرة<sup>٢٩</sup>، وعلى وفق هذا المسار لا بد أن يعزز صمود الإنسان من الخيارات الرصينة المستدامة للناس حتى يتمكنوا من المواجهة والسيطرة على التحديات التي تحفز الأحداث السلبية؛ فبناء القدرات على التكيف يتطلب تعزيز إمكانات الأفراد والمجتمعات والبلدان على الاستجابة للانتكاسات والأزمات. فالأشخاص الذين يعانون نقصاً في القدرات الأساسية - كما هو الحال في التعليم والصحة والدخل - غالباً ما يكونوا غير قادرين على أداء أدوار تنموية سليمة والعيش في حياة إنسانية ذات قيمة، وفضلاً عن ذلك، فإن خياراتهم قد تخضع للتقييد أو الإعاقة بالحواجز الاجتماعية وغيرها من الممارسات الإقصائية التي يمكن تتضمن تمييزاً اجتماعياً في المؤسسات العامة والسياسات<sup>٣٠</sup>.

27 - UNDP, Human Development Report 2014: Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience, New York, 2014.

28 - Klugman J., F. Rodriguez and C. Hyung-Jin. 'The HDI 2010: New Controversies, Old Critiques'. Human Development Research Paper, No. 2011/01. New York, UNDP, 2011.

29 - UNDP, Human Development Report 2014, Op Cit.

30 - UNDP, Human Development Report 2014, Op Cit.



ومع ذلك، فإن العلاقة بين التنمية البشرية والصمود وبناء المنعة يتطلب مزيداً من التفصيل والتركيز والاهتمام، وعلى الرغم من أن تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ يشير إلى المخاطر التي تهدد التنمية البشرية، إلا أن منهج التنمية البشرية يبقى ناقصاً إذا لم يتضمن جدية أكبر لتناول موضوع الهشاشة والمخاطر؛ وبالتالي تضمين المرونة والصمود في مفهومها.

لقد شكل إصدار تقرير التنمية البشرية الإقليمي عن مواجهة مخاطر الكوارث غرب البلقان عام ٢٠١٦<sup>٣١</sup> إضافة نوعية وخطوة ريادية باتجاه تمكين الناس لمنع الكوارث عبر توجيه مزيد من الانتباه إلى نقطة الالتقاء بين التنمية البشرية، والمرونة والصمود، ومفاهيم الحد من مخاطر الكوارث. فعلى سبيل المثال، ركز التقرير على الأرضية المشتركة التي تمثلها الجهود الرامية للحد من مواطن الضعف والهشاشة ودرء عوامل الخطر في سياقات مجتمعية معينة في بيئة يكون الحد من مخاطر الكوارث أمراً ضرورياً جداً.

31-UNDP., Human Development Report 2016: Risk Proofing the Western Balkans: Empowering People to Prevent Disasters. Sarajevo, UNDP., 2016.

فالتنمية البشرية في إطارها العام، ينبغي أن تكفل أن الناس والمجتمعات محميون من المخاطر المحتملة، وهذا يعزز فرص المرونة والصمود من أجل تمكينهم لتخفيف المخاطر المحدقة بهم، وعلى صعيد آخر لا بد أن تتسع سبل مواجهة مخاطر الأزمات والكوارث بتوسيع نطاق التخطيط للطوارئ بالتركيز على الطرق التي تؤثر على السكان المعرضين للخطر (يعانون من الهشاشة)، وكيف يمكن للناس أن يساعدوا في التقليل من تلك المخاطر؛ وفي النهاية، ثمة عامل مشترك لجميع المفاهيم ذات الصلة بهذا الموضوع، هو التركيز على التقليل من مصادر الهشاشة والحد من عوامل الخطر<sup>32</sup>.

## ٢- الصمود والقيم الاجتماعية:

شكلت القيم -في نسقها الفردي والجماعي- اهتماماً دائماً لدى المفكرين ورواد العلوم الاجتماعية، وأضحى شكل الاهتمام بها وبمضمونها وعلاقتها بمفردات البنية الاجتماعية للمجتمع الإنساني أو مستوياتها منفردة ومتفاعلة فارقاً بين أعمال المفكرين والنظريات الكبرى في العلوم الاجتماعية. فالنظريات المثالية الساعية إلى التكامل والتوازن الاجتماعي رأتها كما لو كانت معطى أساسياً من معطيات الحياة الإنسانية؛ وبالتالي كلما اتسعت دوائر الاشتراك فيها وانتشرت بين غالبية الأفراد والجماعات كان ذلك أساساً من أسس الاستقرار الاجتماعي والحفاظ على الأوضاع والعلاقات الاجتماعية القائمة.

فالقيم في هذا الاتجاه من أهم محددات الوجود الاجتماعي للأفراد والجماعات والمكانات الاجتماعية، ويكون العكس صحيحاً تماماً، فحينما تتباين القيم على مستوى الأفراد والجماعات، وتتناقض أهدافها مع بعضها بعضاً، وتصبح الوسائل المحددة من قبل النظم والمؤسسات غير قادرة على تحقيق الأهداف التي حددها النسق القيمي العام للمجتمع، يصاب المجتمع بحالة من فقدان المعايير Normlessness، أو كما يسميها عالم الاجتماع الفرنسي أميل دوركايم E. Durkheim بالأنومي Anomie أو خلل القيم وفقدانها لأدوارها التوجيهية كما بين ذلك روبرت ميرتون R. Merton أحد أهم منظري هذا الاتجاه وأبرزهم.

إن هذه المقاربات التحليلية تنطلق من مسلمة أساسية ترى صعوبة الفصل -على مستوى الأفعال والممارسات- بين ما يتصل بقيم الناس وما يرتبط بالخبرات والمؤسسات والعلاقات التي يعيشها ويخبرها المواطن. وإذا كان التأريخ هو الزمان الجمعي للمجتمع -أي هو تأريخ المجتمعات

32-UNDP., Human Development Report 2016: Risk Proofing the Western Balkans: Empowering People to Prevent Disasters. Sarajevo, UNDP., 2016.

المعبر عن الحركة الكلية في مجرى الحياة الجمعية- فإن القيم ليست مطلقات خارجة عن السياق المجتمعي، فهي مرجعيات يرر الناس على وفقها مواقفهم واختياراتهم وتفضيلاتهم، وما يرونه جوراً أو عدلاً، خطأً أو صواباً، وتتجلى هذه المرجعيات عبر ممارسات قابلة للرصد، وهي تتحدد بمحصاظ ظروف وجودهم الاجتماعي الذي جمع بين خصائص الفرد، كالتعليم، والعمل، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، والثقافة التي يعيشها (ريفية أو حضرية)، وتأثير المؤسسات التي يجايرها الناس، بدءاً من الأسرة والمؤسسة التعليمية، مروراً بالإعلام والمؤسسات الأخرى التي يتواصل معها. وهذه المؤسسات ليست أوعية خاوية من المحتوى وقواعد السلوك، وإنما يتأثر محتواها بمحصاظ سياق مجتمعي، له تضاريسه التوزيعية للثروة والسلطة، وله تجليات تاريخية ومعاصرة تساعد في تشكيل المرجعيات القيمة.

### ٣- الكفاءات والمؤسسات: مرتكزات أساسية لرأس المال الاجتماعي:

يفرض مفهوم المرونة والصمود في أجنداث التنمية وجهود تخفيف الصدمات والحد من المخاطر، فهو وصف يعزز نماذج التنمية البشرية ويثريها ولاسيما أنه يغير مفهوم التقدم من التنمية البشرية التقليدية من خلال إعطاء مزيد من التركيز على التنمية البشرية المرنة<sup>٣٢</sup>، فالصمود متجذر أيضاً في مفاهيم تخفيف الصدمات ودرء المخاطر وبناء المنعة وأفكارها.

وحتى وقتنا الحاضر، ما يزال مفهوم المرونة يتغير ويتوسع باستمرار، وبات يأخذ في الحسبان بنحو متزايد قيمة التفاعلات الاجتماعية في بناء مرونة المجتمعات وصمودها، بينما يتجاهل نهج التنمية البشرية إلى حد كبير أهمية الجوانب الاجتماعية لازدهار الفرد، وفي هذا الإطار يمكن القول: إن أ نموذج تخفيف الصدمات والحد من مخاطر الكوارث هو أكثر انسجاماً مع حالة الازدهار الاجتماعي.

وبالترباط مع حقائق الوجود الاجتماعي، فإن ما أشرنا إليه آنفاً لا يعني عدم وجود الاهتمامات والتوجهات التي تتابع أهمية رأس المال الاجتماعي. في عام ٢٠١٤، شمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة «الكفاءات والمؤسسات الاجتماعية» وعدّها من العناصر المهمة في التنمية البشرية، وإن المصطلحات والمفاهيم المستخدمة كانت مرادفات لرأس المال الاجتماعي؛ وعلى وفق هذه المعطيات عُدّت منظومة التفاعلات الاجتماعية عمليات لا غنى عنها لديمومة حياة الإنسان

33 -33-UNDP., Human Development Report 2016: Risk Proofing the Western Balkans: Empowering People to Prevent Disasters. Sarajevo, UNDP., 2016.

واستمرارها، لأنها تمثل نوعاً من التفاعلات التي تقع في بيئة جماعية مشتركة؛ وهي بالنتيجة تؤثر في جوانب متعددة من حياة الإنسان وتساعد على تقدمه<sup>٣٤</sup>، لكن هذه الوجوه الجماعية والاجتماعية ما تزال على هامش تفكير التنمية البشرية.

### خامساً: رأس المال الاجتماعي وبناء المنعة:

يتفق العاملون في مجال التنمية من حيث المبدأ على أن تمكين الناس في مجتمعات ما بعد النزاع من الاستفادة من فرص التقدم في التنمية البشرية يتطلب بيانات مفصلة عن كثير من المعالم مثل المنطقة، والنوع الاجتماعي، ورأس المال الاجتماعي، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، وغيرها. ولكنهم غير متفقين على مدى توفر هذه البيانات، وقد يكون من الصعب تحديد التفاصيل اللازمة للكشف عن أوجه عدم المساواة في أبعاد معينة من دون إلمام وافٍ بطبيعة عمليات الإقصاء والتهميش التي يتعرض لها سكان المناطق المأزومة، ويمكن للممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية أن تعمق الإقصاء والحرمان.

ويتطلب في ظروف العراق المشحونة بمظاهر الانقسام زيادة الاستثمار في مجالات التدخل وإعادة التأهيل، وتعزيز جهود إعادة الإدماج في المناطق المتأثرة بالنزاع؛ لتأمين مواجهة طويلة الأمد عبر الاستثمارات المرنة والشاملة على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات، تحسباً لردود فعل عكسية من الفئات الهشة، والمستبعدة، والمهمشة، والفقيرة، وتقليص مساحات التوظيف والتجنيد لتلك الفئات كي لا يستسلموا لروايات التطرف والإرهاب والعنف ومزاعمها.

ما دور رأس المال الاجتماعي بأشكاله المختلفة في بناء قدرة المجتمعات المحلية لمواجهة الأزمات والكوارث في العراق؟ وما أبرز مظاهر رأس المال الاجتماعي كونه مورداً رئيساً يخفف الصدمات، ويحد من مخاطر الكوارث في المجتمع؟ حين طرح هذه الأسئلة، يظهر هذا المحور بوضوح وجود صلة مباشرة بين رأس المال الاجتماعي، والمرونة، وامتلاك الخيارات، ومبادئ الحد من مخاطر الأزمات ولاسيما في المحافظات والأقضية التي تعرضت إلى نزوح وتهجير قسري، وإنها بلا شك تظهر أهمية رأس المال الاجتماعي لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية، وهو ما تعرضه نتائج كثير من البحوث والدراسات عن دور الاتصالات، الشراكات والتنسيق، والتضامن من خلال العمل التطوعي، وتقديم المساعدات الإنسانية، والإدماج الاجتماعي، وتعزيز الثقة.

34 - Stewart, F., Capabilities and Human Development: Beyond the Individual – the critical role of social institutions and social competencies. Occasional Paper No. 013/03. New York, 2013.

## أ- الصمود: الانتقال من تخفيف الصدمات إلى التنمية البشرية:

مهما كان البلد مستعداً ومتأهباً، ومعتمداً إدارياً فاعلاً من السياسات، فإن حتمية وقوع الأزمات والصدمات تُحدث في أحيان كثيرة آثاراً مدمرة للغاية، وحينما تكون عمليات الإنعاش جزئية مفككة لا تعزز المرونة والمنعة، فإن آثار الكارثة يمكن أن تكون طويلة الأمد ولها تداعيات مستمرة على الجيل الحالي والأجيال اللاحقة<sup>٣٥</sup>.

وعلى الرغم من أن تعاريف الصمود وبناء المنعة ليست جديدة، إلا أنها شهدت اهتماماً عالمياً متزايداً في الفترات الأخيرة، ولاسيما بعد تصاعد حدة المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية بنحوٍ عام، والمشكلات والمخاطر المرتبطة بالتحويلات الدولية والمجتمعية بنحوٍ خاص.

هناك عوامل كثيرة تساعد في دعم رأس المال الاجتماعي وتعزيزه، في مقدمتها:

- القدرة على المرونة وامتلاك الخيارات، من خلال تعزيز فرص التسامح والحوار بين القوى المجتمعية الداخلية التي تتيح للناس الاستمرار في التأقلم وإعادة بناء حياتهم.
- التزام الجميع وبنحوٍ قوي بالاعتماد على الذات.
- دور قوي للقوى التقليدية (المرجعيات الثقافية) في تشكيل الهوية الوطنية، والحاجة إلى إعادة هذه الهوية.
- ضرورة استعادة البنية التحتية التي دمرتها ظروف الإرهاب والنزوح.
- لا بدّ من التيقن بأن الحكومة لوحدها غير قادرة على توفير ما هو مطلوب، دون المشاركة الفاعلة لشركاء التنمية (المجتمع المدني والقطاع الخاص).

وتوضح الحالة العراقية انحساراً لفرص التكامل بين مكونات الدولة؛ بسبب الاختراق النسبي للدولة وقوى السوق والمجتمع المدني كونها أدوات تعزيز لرأس المال الاجتماعي، وتماسكه، ونجاحه في مواجهة التحديات. وعلى الرغم من بقاء البنى التقليدية واستمرار عرى التفاعل والتماسك بينها وبين التشكيلات الحداثية للمجتمع المتحول، فإن استجابة رأس المال الاجتماعي ما تزال بطيئة

35- UNDP. Human Development Report 2014: Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience. New York, p.107.

الظهور، وهي في جزء كبير منها استجابة لقوى السوق؛ وبالتالي ما تزال فرص التكامل والاندماج الاجتماعي عمودياً وأفقياً لتشكيل مجتمع متماسك تشكل تحدياً حقيقياً لأمن العراق الاجتماعي على طريق السلام المستدام والتنمية الاقتصادية، ومن الواضح أن المعالم المستقبلية لهذا الطريق تشمل تعزيز التفاعل والتكامل مع شركاء التنمية، وفتح مساحات واسعة للحوار بين الدولة والمجتمع المدني، والتقدم باتجاه متزايد للمشاركة المجتمعية، وحكم القانون الشفاف، وتشجيع الانتخابات المحلية؛ لتكون مسارات التنمية التشاركية أكثر شمولاً واستدامة.

واستناداً إلى الأدلة التي توصلت إليها التقارير الدولية والبحوث الميدانية، ناقش الجزء الأول من الدراسة الاتصالات وتبادل المعلومات من خلال أربع مراحل؛ للحد من مخاطر الأزمات (الوقاية والاستعداد والاستجابة والتعافي)؛ وهذا يوفر نظرة تحليلية للدور التنموي للحكومات المحلية وشركاء التنمية في تعزيز التواصل مع المواطنين في مجتمعاتهم، من خلال وسائل الإعلام التقليدية ونظام الإنذار المبكر. وإن تبادل المعلومات بين المواطنين ودور وسائل التواصل الاجتماعي، والطرق البديلة للاتصال تشكل محطة مهمة في مجال المواجهة.

## ب- خيارات الصمود والتمكين:

### ١- الاتصالات: أدوات السيطرة الفاعلة على المخاطر:

تعدُّ الاتصالات التي تربط بين الناس أحد أهم المظاهر الرئيسة لرأس المال الاجتماعي<sup>36</sup>. واستناداً لهذه المعطيات، فإن جميع وسائل الإيساعدون في عملية الاتصال. إنها لا تقتصر على تبادل المعلومات فحسب، بل تهدف أيضاً إلى التوصل إلى تفاهم متبادل، وفي هذا السياق، غالباً ما تعبر الموثوقية والشمول وحسن توقيت المعلومات عن وجود فاعل لرأس المال الاجتماعي في مختلف مستويات المجتمع. وإن نوعية المعلومات وتبادلها بين مختلف الجهات وفتحات المجتمع تشير إلى أي مدى تطورت الشبكات الاجتماعية، الرسمية وغير الرسمية، وكيف تؤدي وظائفها التنموية.

وفي إطار الحد من مخاطر الأزمات والكوارث المحلية في صربيا ساعدت الاتصالات وسرعة تبادل المعلومات - إلى حدٍ كبير - بالتنسيق مع القوى الفاعلة على الصعيد المحلي في الحد من مخاطر

36 -Grootaert, C. and T. van Bastelaer. Understanding and Measuring Social Capital: A Synthesis of Findings and Recommendations from the Social Capital Initiative. Social Capital Initiative Working Paper No. 24. Washington, D.C., The World Bank, 2001 .

الكوارث والمخاطر فقد عبرت السلطات المركزية والممثلون المحليون لمختلف القطاعات عن استجابة سريعة لحالات الطوارئ، فضلاً عن القيادات المركزية ووزارة الداخلية والحكم الذاتي المحلي ووزارة شؤون المرأة وقوى المجتمع المحلي كونهم أدوات فاعلة لرأس المال الاجتماعي.

ويمثل نظام تقييم المخاطر وخطط مواجهة أحد الأدوار الرئيسة للحد من مخاطر الأزمات والكوارث المحلية، باعتماد معايير لتقييم الهشاشة المحلية أمام الكوارث والأزمات، وإن التقييمات للحد من المخاطر، تمثل آليات الاستجابة والتعافي على المستوى الشعبي أيضاً، وتوفر عمليات تقييم المخاطر المعلومات حول مكامن الهشاشة عند الناس وسبل العيش والأوضاع الاقتصادية والخدمات، وقدرات مختلف الجماعات السكانية للتعامل مع المخاطر والمساعدة في الاستجابة المبكرة وتأمين فرص الإنعاش. وخلاصة القول: إن تقييم مدى الهشاشة تؤشر مدى الضعف والتشظي الذي يعاني منه سكان مجتمع معين، وتحديد الإجراءات والمسارات المرسومة في الوقت نفسه من قبل إدارة درء المخاطر، على أن تلزم هذه التقييمات بتشريعات فاعلة تحد من مخاطر الكوارث، تبدأ بمستويات من الأداء الرصين من السلطة المركزية إلى مستوى الحكم المحلي.

## ٢- الشراكات: قاطرة الترابط للوصول إلى الموارد والكفاءات:

بقيت نماذج التنمية والتخطيط السابقة قائمة على مبدأ فرض تحقيقها من القمة إلى الأسفل؛ وبناءً على هذا التوجه تقلصت مساحة مشاركة الناس، وإطلاق طاقاتهم الخلاقة وقدراتهم على الإبداع والعمل والتعاون والنهوض. واليوم تكشف معطيات الواقع العراقي الحاجة الملحة إلى وضع رهانه في الناس وليس في الدولة، وأن تعمل الأخيرة على تهيئة البيئة التي تيسر لكل إنسان إيجاد فرصته في الإبداع في أطر اجتماعية تتسع باطراد؛ من أجل أن يتمكن الفرد من التفاعل مع غيره، والعمل، والمشاركة الإيجابية، فالمطلوب الخروج بالإنسان العراقي من حالة اليأس والشعور بالعجز والفشل والتهميش إلى المشاركة في صنع القرار المؤثر في حياته، وأن يستعيد دوره بوصفه هدف التنمية وصانعها.

وتكون نقطة الانطلاق في ذلك من خلال الفهم العميق لأنساق المجتمع، ومكامن قوته، ومهددات وحدته، والتحديد الدقيق للقيم الإيجابية التي تدفع الإنسان للإبداع والتعاون والعمل، وتعديل مناهج التعليم لتركز على قيم التعاون والتأزر وتنميتها، وكيفية إيجاد علاقات اجتماعية فاعلة، وتوسيع نطاق التفاعل الإيجابي مع غيره، بمعنى أن تنمي المناهج الدراسية روح الجماعة والمشاركة والعمل وتنمية الذات، وتجعل قضية تضميد الجراح والانتقال إلى استدامة التنمية القضية الكبرى

في المجتمع بل قضية وجودهم، ومن ثم تمكين الأفراد علمياً وتكنولوجياً ليصبحوا منتجين متفاعلين إيجابياً مع إبداعاتهم وإبداعات أقرانهم وتحويلها إلى سلع وخدمات تعزز رفاهيتهم، وإشعارهم بمسؤولياتهم إزاء أنفسهم وأسرهم ومجتمعهم وبيئتهم.

إن المشاركة المنشودة تعني أن الناس يشاركون بفعالية في العمليات الإنسانية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية التي تمس شؤونهم، وأن يتمكن الجميع -على نحو ثابت ومقنن من الوصول إلى عملية صنع القرار وآلياته- وفي هذه الحالة تصبح المشاركة ضرورية لتحقيق التنمية الشاملة.

### ٣- العمل التطوعي: القوة الحقيقية لتحريك المجتمع:

تعد المشاركة المدنية الفعالة في أشكال تطوعية مترابطة واحدة من أهم الاستجابات المجتمعية للتهديدات. فالعمل التطوعي - كما هو معروف - هو «العمل غير مدفوع الأجر، وهو يشمل الوقت والطاقة والمهارات وقدرات معينة تمنح للمجتمع المحلي بسخاء ودون مقابل»<sup>٣٧</sup>. إذ غالباً ما يرتبط العمل التطوعي بقوة بالمشاركة في جميع أنواع النشاطات والفعاليات المدنية التي تميز الحياة المجتمعية المنظمة، ومع ذلك، يظهر العمل التطوعي أيضاً نتيجة للجهود الذاتية المنظمة التي يقوم بها أعضاء المجتمع الذين يعملون للمصلحة المشتركة في عالم مترابط متساند، وهو فعل يعكس مستويات التضامن والدعم في أوقات الأزمات.

وتتم الوقاية من المخاطر والتأهب لمواجهة الأخطار المحدقة عبر مشاركة المتطوعين في التخفيف من المخاطر والتأهب لما هو أسوأ. وعلى الرغم من الإعداد من قبل السلطات المحلية والوطنية لتطوير نظام الحد من مخاطر الكوارث، لكنه نادراً ما يستخدم كأداة لمنع وقوع الكوارث. ويمثل الانخراط في شبكات الانقاذ المدنية شكلاً من أشكال المشاركة التطوعية من قبل المواطنين بقيادتها المحلية، وبنحو عام، يخضع بعض أعضاء منظمات المجتمع المدني باستمرار لتلقي التدريب النظري والعملي لتأهيلهم بمهارات عالية في مجتمعهم المحلي أو على الصعيد الوطني، والبلدية مثال آخر لأفضل الممارسات على وفق منهج وظيفي يعزز إمكانات درء المخاطر وبناء المنعة، عبر شبكات فاعلة من الحماية المدنية، بعد أن خضعت لعدة دورات تدريبية والمتطوعون كذلك من أجل تنفيذ ورش تدريب فضلاً عن زيارات المؤسسات التعليمية، ومؤسسات تدريب الطلبة والمعلمين والموظفين على المبادئ الأساسية للحماية المدنية.

37- Donnelly, P. and J. Harvey, J., 'Volunteering and Sport'. In B. Houlihan and M. Green (eds.) Routledge Handbook of Sports Development, London, Routledge, 2013, pp. 55-71.

وتشهد الاستجابة للمخاطر والإنعاش عبر العمل التطوعي في ظروف الأزمة ارتفاعاً كبيراً في مستويات مشاركة المتطوعين في أثناء الأزمات، كما حصل خلال فيضانات و زلزال عام ٢٠١٠ في كراييفو في صربيا<sup>٣٨</sup>، أو كما شهدته بعض المحافظات العراقية بعد احتلالها من قبل داعش بعد حزيران ٢٠١٤، وخلال السنين الأخيرتين إبان عمليات التحرير؛ إذ شهدت ساحة العمل التطوعي نشاطات ومتابعات فاعلة ابتداءً من تضييد الجراح في وقت مبكر من الأزمة وفي المستويات نفسها من الأداء؛ لهذا السبب، لا يمكن تحليل المشاركة التطوعية بدقة بفصل مرحلة عن أخرى إذ إن درء المخاطر من الكوارث يظهر الخصائص نفسها خلال الاستجابة ومراحل الإنعاش (المبكر). والصفحة الأخيرة من تضييد الجراح والإنعاش عادة لا تتضمن عملاً تطوعياً تلقائياً.

وخلال مراحل الاستجابة والإنعاش المبكر يشارك المتطوعون من خلال عضويتهم الرسمية والمؤسسية أو انتساب الى المجتمع المدني بتسريع وتأثير التخفيف من مخاطر الكوارث من خلال الهياكل المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وبنحو غير رسمي، يؤدي التنظيم الذاتي والمجتمعي دوراً في دعم المهنيين بالخطر من الجيران والأصدقاء والعوائل وغيرهم من أعضاء المجتمع المحلي. وتذكر التقارير الميدانية بعد تحرير المناطق المغتصبة من داعش في العراق جسامه الخطر الذي يهدد الزرع والضرع، وبعد أن انقلب الهرم الاجتماعي وتعرض الكثير من الأسر إلى افتقار حاد بسبب فقدان الوظائف والممتلكات، كما فقد الأطفال والشباب فرصهم في التعليم والعمل.

وفي التجربة الصربية شاركت المؤسسات غير الرسمية في عمليات الإغاثة والإنعاش عبر المتطوعين الذي توافدوا بأعداد كبيرة للمشاركة في درء المخاطر، وكانوا على استعداد للمساعدة في أي طريقة ممكنة؛ إذ شارك كثير من الناس في الوقت المناسب، بعد أن جاءوا من القرى بحافلات وُقِّرت توفيرها من قبل الإدارات المحلية. كان العمل التطوعي يهدف في المقام الأول إلى توفير العمل اليدوي ودعمه، وتوزيع المساعدات الإنسانية، وتقديم الإسعافات الأولية، كما عبر عن ذلك من تواجد في الميدان<sup>٣٩</sup>.

#### ٤- النوع الاجتماعي والفئات الهشة: مآكنة الاندماج الاجتماعي:

تفترض عمليات الاندماج الاجتماعي أن المشاركة الاجتماعية على نطاق أوسع تؤدي إلى تمكين الأفراد، وتحقيق نتائج إيجابية على الصعيد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإن المشاركة

38 -UNDP, Human Development Report, Op Cit.

39 -UNDP, Human Development Report, Op Cit., P. 81.

- بلا شك- تقع في صميم مفهوم الاندماج الاجتماعي نتيجة لحصول المواطنين على الحقوق، التي تعني المشاركة الفعالة من اللاعبين الاجتماعيين المحرومين. وإن جودة رأس المال الاجتماعي ومستوياته هي، من بين أمور أخرى، التي تتجلى في عمليات الاندماج الاجتماعي الشاملة في المجتمع؛ وبالتالي فإن مرونة المجتمع المحلي وصموده يحددان من خلال وضع الاندماج الاجتماعي في المجتمع.

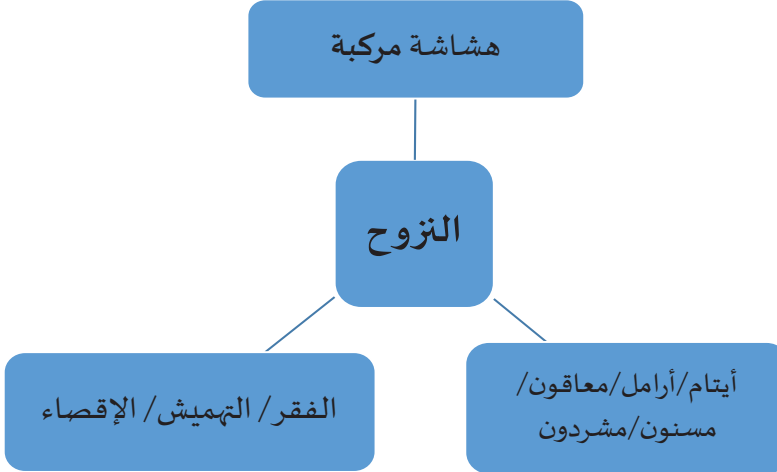
تُعدُّ الجهات الفاعلة الرئيسة المعنية بالتخفيف من مخاطر الكوارث والأزمات المحلية المنوط بها ورعاية الفئات الهشة في التخطيط والاستعداد والاستجابة والانعاش خلايا إدارة الأزمات المحلية بالتعاون مع القوى الفاعلة فيه، إذ يقدم أعضاء مراكز العمل والخدمة الاجتماعية والخدمات والمرافق الصحية، معلومات عن السكان من الفئات الهشة، ويشكلون العناصر الفاعلة الرئيسة حينما تبرز الأزمة؛ ولعل أبرز هذه الجهات مكاتب الصليب الأحمر وفروعها كونهم لاعبين مهمين، ولاسيما في مرحلة الإخلاء ومراعاة وضع السكان من المحتاجين لاحقاً.

وإن واحدةً من المهام الرئيسة لأنظمة تخفيف الصدمات ودرء المخاطر المساهمة في تقليل نقاط الضعف والهشاشة في المجتمعات المحلية لمواجهة الكوارث الطبيعية؛ إذ غالباً ما تؤثر نقاط الهشاشة والضعف مظاهر القلق والتهميش للفئات السكانية الضعيفة (الأطفال، الأشخاص ذوو الإعاقة، والمسنون، والأسر الفقيرة وغيرهم) التي تعاني من نقص في قدراتها في مواجهة المخاطر ومحدودية استجابتها، لكن -وكما يتضح من الأبحاث والتجارب الدولية والمحلية كما أشرنا آنفاً- هناك نقص عام في تقييم مستويات الهشاشة المحلية في مواجهة الأزمات والكوارث، ويبقى أن نؤكد أن أنظمة الحد من مخاطر الكوارث المحلية تفتقر عموماً للتجهيزات، وتقارير ومعلومات مفصلة عن السكان المعرضين للخطر، من حيث المواقع والاحتياجات الخاصة.

ونتيجة لذلك، تبقى الخطط والإجراءات لإشراك الفئات الهشة ورعايتها التي من المفروض أن تكون مستعدة لمواجهة الخطر مفقودة، ما عدا الأولوية العامة الخاصة بممارسة إخلاء النساء والأطفال، وكبار السن والمعاقين، فالوضع الإنساني والمخاوف أشد في هذا الصدد بعد موجات النزوح ونقص المعلومات عن السكان المعرضين للخطر في المخيمات ومن لا تتوفر لهم فرص توفير الحماية الاجتماعية، إذ يعاني سكان المناطق المأزومة من شظف العيش، وتفاقم التحديات، وفي مقدمتهم من يعانون الهشاشة المركبة<sup>٤٠</sup>، ولاسيما في المحافظات العراقية الخمس (الأنبار، ونيوى،

٤٠ - يقصد بالهشاشة المركبة حين تتداخل خصائص الأفراد أو الأسر التي تعاني من هشاشة (معاقون/ أيتام/ نساء معيلات للأسرة/ ومسنون) مع ظروف النزوح القاسية.

وصلاح الدين، وكركوك، وديالى)، وتحديداً في المناطق التي لم يعد سكانها إليها حتى بعد تحريرها.



وعلى ما ذكر آنفاً يمكن القول: إن معظم القوانين الحالية عن حالات الطوارئ لا تتناول مشاركة المرأة في السياق العام، ولا تتضمن إدراج الفئات الهشة الأخرى في النظام، وتمكينهم من خلال رفع الوعي والتأهب للمخاطر - في المقابل، وفي أعقاب إطار سينداي (Sendai) - سلطت سياسة الحد من المخاطر الناشئة عن الكوارث في صربيا الضوء على أهمية الاندماج والمشاركة للجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة، بما في ذلك الفئات الهشة، ولاسيما النساء في نظام الحد من مخاطر الكوارث<sup>٤١</sup>.

وأظهرت الأبحاث والدراسات أن الاستراتيجيات الخاصة بالوقاية والاستعداد للكوارث على المستوى المحلي نادراً ما تنطوي على إشراك المرأة في صنع القرار، والمشاركة في هياكل الحد من مخاطر الكوارث، لكن - وكما يتضح من معطيات الواقع - هناك بطء للجهود الأولية المحرزة في مراعاة إدماج منظور النوع الاجتماعي في النظام المحلي؛ على الرغم من الدعم الذي تلقتة منظمات المجتمع المدني النسوية لإدماج النوع الاجتماعي في مساقات الحد من مخاطر الكوارث.

أما بشأن الأوضاع المتعلقة بإدماج المجموعات الهشة مثل كبار السن، والأطفال، والأقليات العرقية خلال الوقاية من المخاطر والأنشطة المتعلقة بالتأهب والاستعداد للخطر فإنها تعكس في

٤١ - UNDP، Human Development Report, Op Cit., P. 86

الواقع أجواء قلق حقيقي، فهناك نقص معلومات عن الفئات الهشة، التي تشكل قاعدة صلبة للتخطيط لمواجهة المخاطر وتحديد مستوى التأهب والاستجابة المناسبة، إذ إن عدم وجود الاستعداد المناسب للمخاطر يظهر بما لا يقبل الشك أن هشاشة المجتمع غير متوقعة ولم تخضع للتقييم، وبنحو عام هناك توحيد لخطط التأهب والاستعداد للخطر، وهي نفسها لجميع فئات السكان، باستثناء الإجراءات المتخذة في عمليات الإخلاء التي تعطي الأولوية للنساء، والأطفال وكبار السن. ومع ذلك، لا تعد ممارسات الإدماج الاجتماعي للمجتمع عامل تعزيز للمرونة والصمود.

### ٥- الثقة: فضيلة اجتماعية معززة للصمود وبناء المنعة:

يشير مفهوم الثقة إلى الاستعداد والرغبة للاعتقاد بأن مبادرات شخص أو مؤسسة ما وسلوكهما وما يترتب عليهما تمثل الإجراءات المناسبة التي تتواصل على وفق سلوكيات داعمة وساندة بعضها للآخر، ويمكن أن يكون التمييز بين أشكال الثقة على أساس منح الثقة لشخص معين، بعد أن يشمل تطوير القدرات العامة أشخاصاً غير معروفين، والثقة في النظام الرسمي يمثل شكلاً من أشكال الثقة السياسية<sup>٤٢</sup>.

وبناءً على ذلك، يعكس مفهوم الثقة مؤشراً شاملاً للكيفية الاجتماعية التي يتجلى فيها رأس المال الاجتماعي في المجتمع الطريقة التي يتم فيها تبادل المعلومات والشراكات، ويمارس العمل التطوعي، ويعزز الاندماج الاجتماعي. الثقة - إلى جانب قواعد الدعم والمعاملة بالمثل - هي جوهر الشبكات الاجتماعية وما ينتج عنها من عمليات وتفاعلات؛ وعلى هذا النحو، تؤثر الثقة على حيوية المجتمع ومرونته وصموده أمام أنواع مختلفة من المخاطر الصدمات، فالثقة هي اختبار حقيقي لمستوى رفاه المجتمع، وإن المستويات العالية من الثقة تبين أن العلاقات غير الرسمية فاعلة بين الأسرة والجيران والأصدقاء تدعم رد الفعل الفوري وتثبته في بعض الأحيان إزاء الأزمة على شكل تبادل للمعلومات، والتعاون، وتعزيز العمل التطوعي، فضلاً عن الرعاية التي تقدمها للأعضاء الذين يعانون من الهشاشة في المجتمع.

وأخيراً، تتطلب عمليات الإنعاش في ظروف الأزمات والكوارث المحافظة على مستويات الثقة بين مكونات رأس المال الاجتماعي بين الأسرة، والأصدقاء، والجيران في المجتمع. وعلى صعيد التجارب المحلية كثيراً ما تشهد مستويات الثقة على الصعيد الرسمية المحلية انخفاضاً ناجماً عن تفشي

42 - Fukuyama, F., Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity. New York, Free Press, 1995; Herrerros, F., The Problem of Forming Social Capital: Why Trust? New York, Palgrave Macmillan, 2004.

مظاهر الفساد، ولاسيما ما يخص شفافية عمليات الإنعاش والإغاثة، والتوزيع العادل للمعونة المقدمة إلى هؤلاء المتضررين من الكارثة، وتقدم لنا التجربة العراقية نماذج كثيرة من الإخفاقات التي رافقت عمليات التحول وما شابها من ضياع لفرص تضييد الجراح والتنمية، وقد أظهرت دراسات متخصصة ضعف الثقة بالجهات والمؤسسات التشريعية والقضائية والحكومية بسبب استمرار هيمنة الولاءات الفرعية وسيطرة منظومات الفساد في أحشاء الدولة ومفاصلها<sup>٤٣</sup>، وهذه المنظومات ومظاهر الهشاشة تغذيها ثقافة منغلقة عشائرية، أو مناطقية، أو بدوية، أو طائفية، تترابط مع استعدادات وراثية نائمة تنفخ تجارب سيئة في جمرها الخابي فتوقظها.

## ٦- المسؤولية والمبادرة الاجتماعية<sup>٤٤</sup>: مرتكزات للإصلاح والبناء:

تشكل مستويات المسؤولية والمبادرة الاجتماعية فرص بناء أكبر لرأس المال الاجتماعي، ويمكن أن تتعاضد أدوار المجتمع المدني في إطار المسؤولية الاجتماعية التي تتسم في أكثر الأحيان بالشدّة والطبيعة الحمايية، ولاسيما في ظروف الأزمات والعنف في أثناء الصراع، حيث توضع الثقة على المحك، وبدلاً من ذلك، هناك فرص أكبر لامتلاك رأس المال الاجتماعي علاقات متشابكة، متطلعة إلى الخارج، ذات توجهات تنموية أو موجهة نحو المبادرة الاجتماعية، كما هو الحال في أوقات السلام والأمن، وهذان الجانبان من رأس المال الاجتماعي (مثل الكثير من مفاهيم الترابط وتحسير رأس المال الاجتماعي) قد تختلفان في تفاعلها مع ظروف الصراع، ونوعية المجتمع المدني، ودور الدولة وقوى السوق. وفي إطار هذا المسار، تؤكد الدراسة على المجتمع المدني كونه مركباً من

٤٣ - أنظر لمزيد من التفاصيل: د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والتنمية في العراق: مؤشرات الهشاشة وفعالية السياسات، عمان: دار أجد، ٢٠١٦، الفصل الخامس.

٤٤ - ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية على أنها تمثل قدرة المجتمع على القيام بدور تنموي فاعل بوصفه آلية للدفاع عن النفس والمجتمع ككل، وتوفير الحماية الشاملة للأشخاص الذين يحتاجون الحماية أو الرعاية الاجتماعية حينما يهدد المجتمع بهذه المخاطر كالأزمات الصحية، والأمية، والبطالة، وعدم الحصول على فرص التعليم، والعزلة الجغرافية، والصراع وغيرها. وتتأثر هذه القدرة بطبيعة التنوع الثقافي داخل المجتمع ونوعية الجهات الفاعلة في المجتمع. أما المبادرة الاجتماعية، فإنها تمثل مشاركة المجتمع المدني في الجهود المتواصلة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. وهذه الإمكانيات تختلف على وفق تنوع الجهات الفاعلة وإمكاناتها، والعوامل المحلية، والعقبات المعيارية. فالعوامل المحلية تتعزز بالثقة والإيمان بقدرات المجتمع إلى جانب الفرص المادية (الاتصالات، والنقل، البنية التحتية، والتعليم والخدمات المصرفية، والصحية) ورأس المال المعرفي (الموظفون المؤهلون من ذوي المهارات المحددة). أما العقبات المعيارية فتشمل العوامل ذات الطبيعة الرسمية أو القانونية، الموضوعية، التنظيمية والبيروقراطية والاجتماعية والثقافية، أو العوامل ذات الطابع السياسي. وتعرف المبادرة الاجتماعية على أنها إجراءات نوعية محددة من قبل المجتمع المدني، وتوجهها نحو التنمية الاقتصادية وفي هذا الصدد، يكون المجتمع المدني - ليس كيانات أخرى - صاحب المبادرة الاجتماعية الأكبر أو الأصغر في مساره التنموي.

نوعين من رأس المال الاجتماعي التي قد تكون بديلاً أو تكمل أدوار الدولة والسوق ووظائفهما، والكشف عن درجة التماسك الاجتماعي والتقاطع بين الدولة والسوق كمحرك عمودي أو ربط رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني كمحرك أفقي.

#### ٧- الثقافة الشعبية: محفز للتعبئة كاشف للانحراف:

في المجتمعات التقليدية ذات العمق الحضاري التاريخي تتقدم الثقافة في وعيها أحياناً على حركة المتغيرات المجتمعية في أثناء الأزمات والكوارث، فالثقافة الشعبية في العراق تميزت عبر التاريخ بزخم وسعة انتشار وتنوع ولاسيما في مراحل التحول أو الأزمات، وهذه الثقافة تجسدها حركة المجتمع بما نقرأه ونسمعه ونراه، من شعر أو زجل أو أهازيج وأغنيات، ومن مقاطع تمثيلية وحتى النكات، وما يرافقها من كتابات ساخرة وتخطيطات كاريكاتيرية وهي تواجه ظروف المحنة وتحدياتها، حيث تنشط الثقافة الشعبية وتتسع أمدائها وتتعدد وسائلها، كلما كانت الظروف أصعب وأكثر ضرراً، وتكون أكثر قبولاً من المواطنين، وأكثر تأثيراً أيضاً.

في هذه المراحل تنشط الثقافة الشعبية لحشد الناس، وكشف مكامن الخلل، ومواجهة الانحراف، والتخفيف من الصدمات وكشف الممارسات التي لا تنسجم ومعايير المجتمع. وتدخل في ظروف التحدي القاهر وسائل أخرى كالمنابر والأهازيج الحسينية التي صارت تمارس دوراً مؤثراً وشجاعاً في مواجهة الانحراف الراهن، فتسقط في أيدي المتسلطين، وتخرجهم، وتحزموهم.

إن زخم الثقافة الشعبية يشحن الهمم ويواجه المنحرفين ويعريهم أمام الراي العام، ومن ميزاتنا أنها لا تقتصر على جماعة أو فئة دون أخرى، إذ تجدها حاضرة في كل عنفوانها في الريف والحضر والبادية، بين الفقراء والموسرين، وبجميع اللهجات المحلية.

#### ٨- الرموز الاجتماعية: محرك للبناء معزز للاستقرار:

تشكل الرمزية - ولاسيما في المجتمعات التقليدية- إحدى أهم القوى الدافعة للفعل الاجتماعي، بل إن مساحة تأثيرها تمتد في الحياة الاجتماعية لتجسد الحقائق المجردة، العقلية أو الأخلاقية، في المجتمع وجعلها مرئية وملموسة بتعبير العالم روشيه؛ وبذلك فإنها تساعد على التذكير

والاستمرار في المحافظة على مشاعر الانتماء، وفي ضمان المشاركة التي تلائم الأعضاء بحسب الوضع والدور الذي يحتله كل واحد منهم، فضلاً عن أنها تساعد في إقامة النظام الاجتماعي الطبيعي، واستمراره، وتعزيز متطلبات التضامن الذي يفترضه<sup>٤٥</sup>.

وتتجلى الوظيفة الاجتماعية للرمزية بوضوح في المجتمعات التي تمر في مراحل تحول كبيرة، وتتبنى أشكالاً محسوسة متعددة ومتنوعة يمكن تحديدها بالآتي:

- الرموز التي تدفع التضامن وتشجعه.
- الرموز التي تحدد التنظيم التدرجي للجماعات.
- الرموز التي تشد الحاضر إلى الماضي.
- الرموز التي تجعل وجود القوى والكائنات فوق الطبيعة وجوداً فعلياً.

إن هذه الرموز لا تساعد فقط على تقديم الجماعات وتمثيلها بصورة حسية، وإنما يمكنها كذلك أن تستخدم من أجل إثارة شعور الانتماء والولاء عند الأعضاء وتضامنهم<sup>٤٦</sup>. وهذا ما تسعى الدول إلى توظيفه من خلال: إنشاد النشيد الوطني، أو الجولات التي يقوم فيها الرؤساء في ظروف الأزمة وغيرها، وتتجسد إحد المشكلات الأمم الفتية تتجسد في خلق الرمزية الموحدة، ولاسيما أن تجعلها حية ولها دلالة بالنسبة إلى مجموع المواطنين<sup>٤٧</sup>.

## ٩- الذاكرة الجمعية كقوة دافعة للإعمار:

إذا كان الماضي يحمل إلى أي جماعة بعضاً من هويتها أو كيانها، فإن الذاكرة الجمعية ليست إلا عاملاً من العوامل الأكثر قوة في التضامن الاجتماعي، فالرموز التي تستعملها مثقلة بالمعاني، وإن الذكريات التي تثيرها هذه الرموز محملة بانفعالية الجماعة، فهي مصدر مشاركة نفسية وتقريباً بايولوجية، فهي تقدم تفسيراً أو على الأقل عقلنة للوضع الحاضر، وهي قبل هذا وذاك تقدم الدروس من أجل المستقبل؛ وهذا يكفي كمحفز أساس يساعد بقوة على تضامن الجماعات وعلى المشاركة

٤٥- غي روشيه، مدخل إلى علم الاجتماع العام: الفعل الاجتماعي، ترجمة د. مصطفى دندشلي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣، ص ١١٤.

٤٦- المصدر نفسه، ص: ١١٥.

٤٧- المصدر نفسه، ص: ١١٦.

بين أعضائها، وعلى وجهة الفعل الفردية والجماعية<sup>٤٨</sup>.

### الخاتمة:

تظهر التجارب الدولية تبايناً في قدرة المجتمعات المحلية على تسهيل عمليات الاستجابة بطريقة سريعة ومنسقة، وإن عملية الاستعداد والاستجابة لظروف الأزمة تتم من خلال الإجراءات العديدة لأصحاب المصلحة الوطنية والمحلية، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، فالمجتمعات المرنة الصامدة لديها القدرة بالاعتماد على عناصر القوة الكامنة الداخلية والموارد اللازمة لمواجهة المخاطر الطبيعية<sup>٤٩</sup>.

تؤكد معطيات الدراسة تؤكد ان العناصر الأساسية المخففة للصدمات ودرء المخاطر<sup>٥٠</sup>

تركز في:

أ- تنمية قدرات الناس وتمكينهم بتوفير بيئة آمنة ومحمية من المخاطر:

- تحليل المخاطر والتحديات لمنع الكوارث في المستقبل
- التعرف على مواطن الضعف والقوة.
- التقليل من مخاطر التعرض للأزمات.
- اتخاذ التدابير لحماية الناس وممتلكاتهم عند وقوع الأزمة.
- تعزيز آليات التكيف والمواجهة لبناء المنعة.

ب- تطوير قدرات الناس بأنفسهم لتعزيز أدوارهم التنموية بوصفهم عاملاً من عوامل

التغيير:

❖ يبدأ بناء الصمود والمنعة على مستوى الفرد والمجتمع بتعزيز وتقوية النظم والأنساق الاجتماعية، مثل الخدمات الاجتماعية والحكومات المحلية، وتمكين الفئات الأكثر هشاشة والشرائح

٤٨-المصدر نفسه، ص: ١٢٠.

49 - Murphy, B. 'Locating social capital in resilient community-level emergency management'.

Natural Hazards, 2007, 41(2): 297-315.

50 - UNDP., Human Development Report 2016: Risk Proofing the Western Balkans:

Empowering People to Prevent Disasters. Sarajevo, UNDP 2016, PP. 27-28.

المكشوفة من المجتمع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، والأطفال، والشباب، وكبار السن، بتمكينهم وتطوير مهاراتهم في التعامل مع الصدمات والضغوط المختلفة.

❖ تعزيز القدرات والإمكانات التي ترفع مستويات المرونة لدى الناس ليكونوا قادرين على الاستجابة المبكرة بالقيام بأدوار نشطة وفاعلة تخفف من الصدمات وتدرئ المخاطر من خلال:

- تخفيف الصدمات ودرء المخاطر.
- الاستعداد، بما في ذلك التخطيط للطوارئ وممارسة التظاهرات والتعبئة.
- الاستجابة للكوارث وتحديد آليات التصدي.
- إعادة بناء حياتهم وتأمين سبل العيش لهم.

❖ وينبغي أن تؤمن خيارات الناس في هذه العملية (في ضوء معرفتهم بالمخاطر، والعيش في الأماكن التي يرغبوها، وانخراطهم في الأنشطة الاقتصادية القادرين عليها ويرغبون المشاركة فيها).

إن قدرة أصحاب المصلحة في التعامل مع المخاطر - بما في ذلك التكيف وتوظيف قدراتها في عملية التحول - تشكل مظهراً أساسياً من مظاهر المرونة وبناء المنعة، وذلك لأن العلاقات بين رأس المال الشخصي والاجتماعي والمؤسسي، بأشكالها الرسمية وغير الرسمية والمشاركة المدنية، والاتصالات، والإدماج الاجتماعي، والثقة، والتضامن هي مفتاح مكونات رأس المال الاجتماعي التي تشكل الوجه الآخر للصمود المجتمعي، وهذه المظاهر يمكن تلخيصها بالآتي:

#### ● الاتصالات وصمود المجتمع:

ترتبط نوعية الاتصال وتبادل المعلومات ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالصمود المجتمعي؛ وهذا يؤشر بوضوح إلى قدرات الشبكات في النظام والمجتمع المحلي على نقل المعلومات بسرعة لإنقاذ حياة الناس والممتلكات، وتقليل الأضرار الحتمية المتوقعة.

وتشير الأدلة والتقارير الدولية للبلدان التي مرت بأزمات وكوارث إلى أنه حينما تكون قنوات الاتصال غير فعالة والمؤسسات مرتبكة، فإن عمليات الحماية والإنقاذ التي يعتمد عليها المواطن لتخفيف الخطر وحماية الممتلكات على قدرات المجتمع المحلي وصموده؛ فقد أظهرت عمليات الاستجابة

للأزمات في المجتمعات المحلية في صربيا<sup>51</sup> وبنحو ملحوظ اعتماداً واسعاً على القنوات غير الرسمية للاتصال، وفي معظم الحالات، كانت عمليات الاستفادة من نظام التخفيف من مخاطر الكوارث معتمدة على قنوات الاتصال، وتحقيق أقصى استفادة منها. وفي بعض الحالات، يسعى نظام الحد من المخاطر إلى تحقيق الدعم من خلال التواصل مع قنوات بديلة؛ مما أدى إلى تحسن أدائها بنحو عام، فالكلمة التي تطلق من الفم، تنشر الإنذارات المبكرة وهو مظهر من مظاهر الصلات القوية بين المجتمع المحلي ونظام الحد من مخاطر الكوارث المحلية وممثلي المجتمع.

### • الشراكات:

تتسم الشراكات والتعاون في إطار البنى المعنية بالحد من مخاطر الكوارث والأزمات في غالبية المجتمعات بعلاقات غير رسمية وقوية، وعلى الرغم من أن المجتمعات المحلية غنية بالموارد، ولكن إمكانيات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمواطنين تستثمر فقط من الإدارات العليا في أوقات الأزمات. فعلى سبيل المثال: اتسمت طبيعة الشراكات والتحركات غير الرسمية في المجتمع الصربي في أثناء الأزمات بقوة من خلال الاتصالات الشخصية والصدقات، في حين بقي التعاون الرسمي في إطار الحد من مخاطر الكوارث في المجتمع المحلي يتسم بالضعف والهشاشة<sup>52</sup>.

وعلى الرغم من أن النظام المحلي للحد من مخاطر الأزمات يستند أساساً إلى متانة رأس المال الاجتماعي في الاستجابة للمخاطر، فإن احتساب هذا الرصيد للقطاع الخاص من أجل التعويض عن النقص المادي، لم يجد إطاراً منظماً للتعاون في معظم الحالات، وفي الوقت نفسه، إن الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لا تدرك أحياناً بأنها مصادر للخبرات البشرية الضرورية.

بالمقابل، حينما ترسم صيغ التعاون بين الدولة واللاعبين الآخرين من غير الدولة، كما هو مبين في عدد قليل من المجتمعات المحلية، فإن النظام المحلي للحد من مخاطر الأزمات والكوارث يشهد سرعة وكفاءة في الاستجابة إلى ظروف الأزمة؛ مما يقلل من الخسائر المحتملة في الأرواح والأصول، ويساعد أيضاً على زيادة وتيرة الانتعاش.

51 - UNDP, Human Development Report, Serbia 2016, Social Capital: The invisible Face of Resilience.

52 - UNDP, Human Development Report, Serbia 2016, Social Capital: The invisible Face of Resilience.

## ● العدالة الانتقالية:

في أعقاب النزاع، غالباً ما تتخذ المجتمعات سلسلة من الإجراءات والآليات للرد على الانتهاكات الماضية، وهذه الآليات تأخذ أشكال الملاحقة القضائية، ولجان تقصي الحقائق، وخطط التعويض، والعدالة الانتقالية، والبناء المؤسسي؛ وتهدف هذه الإجراءات إلى فرض المساءلة عن الانتهاكات التي تعرض لها المجتمع، والمصالحة داخل المجتمعات المحلية، وبعد انتهاء النزاع، تسعى المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم للمجتمعات المتضررة والمنكوبة. وهذه المسارات تتطلب مشاركة عدد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والشركاء في التنمية، والقادة المثقفون، والرموز الوطنيون والمحليون، على وفق الأولويات الآتية:

● نزع السلاح وإيقاف التعبئة وتحقيق الاندماج الاجتماعي.

● تعزيز أركان العدالة الانتقالية.

● ترسيخ مرتكزات السلم المجتمعي وتعزيز مبادرات المجتمع المدني والمحلي.

● أن تتجذر جهود التمكين في سعي جاد وحثيث لإحلال الأمن والاستقرار المجتمعي، وضمان شمول هذا السعي الشباب والمرأة كفاعلين أساسيين في عمليات التنمية.

● الانتقال بالسياسات الاجتماعية من تضييد الجراح إلى التنمية المستدامة:

إن مستويات المرونة والصمود التي تحققها المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع تعتمد بنحوٍ أساس على طبيعة التأثير الواقع على مستويات المعيشة وديناميتها في مختلف الأوقات؛ لأن فقدان حياة الأشخاص والممتلكات تؤثر في قدرات الأسر والأشخاص على ترتيب أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية في مراحل ما بعد النزاع. وليس من شك أن تأثيرات النزاع المسلح لا تقتصر فقط على ما تمتلكه الأسرة من أصول مادية (رأس المال المادي)، ولكنها أيضاً تستنزف تراكم رأس المال البشري.

إن طبيعة البرامج والسياسات التي تتبناها الدولة لبناء المنعة والاستراتيجيات المطلوبة من قبل المجتمعات المحلية لمواجهة تحديات ما بعد النزاع تبدأ أولاً من إرساء أسس تحقيق العدل، وبناء السلام، والانصاف، والمصالحة الاجتماعية. فالنزاعات المسلحة قبل كل شيء صراع بين إرادات تؤدي إلى تدمير البنى المؤسسية، وتعمق مساحة التشظي والانقسام في النسيج المجتمعي، وتعطل

الجهود المجتمعية وفرص بناء الوطن وتكامله الثقافي والاجتماعي. فمن جانب الأمن الاجتماعي، تتعرض الفئات الهشة والفقراء ولاسيما المرأة والأطفال إلى مزيد من الانتكاسات نتيجة فقر السياسات، وضعف تطبيق حكم القانون والنفاذ من العدالة، فضلاً عن تفشي الفساد-الذي غالباً ما يميز بيئات النزاع، وما يصاحبه من ارتفاع في معدلات الانحراف، والجريمة، وفقدان الأمن، وتنامي مشاعر الخوف والقلق.

ولا بدّ أن تتجه مساعي بناء المنعة الى الفئات الأكثر تضرراً في جميع البيئات -الحضرية والريفية- بحيث تتناهما مشاعر الهشاشة، وفقدان الأمن الشخصي، وانتهاك للحقوق، إلى جانب ما تتعرض له من عنف، وهميش، وإقصاء<sup>٥٢</sup>، فالمشاعر الناجمة عن فقدان الأمن يُحدّد حركتهم وفرص مشاركتهم في الحياة العامة والخاصة. وعلى صعيد آخر يؤدي توسيع الحرية وتحقيق الأمن الإنساني، إلى تعزيز معايير التغيير في المؤسسات والمجتمع، التي تؤدي بالنتيجة إلى تقليص مساحة العنف والتمييز بين الأشخاص، ويؤدي تحسين الأمن والاستقرار إلى تقليص مساحة الهشاشة (ومنها الهشاشة المركبة) للأفراد والمجتمعات المحلية، ويعزز مشاعر الثقة بالأمن، والتمكين، والمستقبل.

53- UNDP., Human Development Report. Sustaining Human Progress, Building Resilience, Reducing Vulnerabilities, 2014.

## نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في العراق

أ.د. كريم سالم حسين \*

٢٠١٨-١-٢٣

### المقدمة:

يعدُّ موضوع التنمية المستدامة من أكثر الموضوعات المعاصرة إثارةً للجدل والنقاش، وبدأً يستحوذ خلال العقدین الماضیین على اهتمام العالم، فعقدت القمم والمنتديات العالمية، ووضعت استراتيجيات، ورسمت سياسات، ونفذت عدّة برامج تنموية.

فالاستدامة فلسفة لرؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية، ونشاطات اقتصادية، وأنماط إنتاجية، واستهلاكية، وتقنيات تعمل على استدامة البيئة، وتمكين الجيل الحالي، وتحسين حياته، وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة.

وتأتي خطة التنمية المستدامة في العراق للعام ٢٠٣٠ لاستكمال مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية، وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها، وهي خطة طموحة شاملة لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والأهمية، وتضم أهدافاً وغايات عالمية تشمل العالم أجمع ببلدانه المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي متكاملة غير قابلة للتجزئة، وتتحقق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وتقوم على إحداث تحول خالٍ من الفقر والجوع والمرض والعوز، بعالم يسود أرجاءه كافة احترامٌ لحقوق الإنسان، وكرامته، وسيادة القانون، والعدالة، وعدم التمييز؛ وانطلاقاً من أهمية التخطيط في بناء المجتمعات، ووضع حلول واقعية للتحديات؛ فنحن بحاجة ماسة إلى رؤية استراتيجية متكاملة تتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يشارك في إعدادها القطاع الخاص والمجتمع المدني والأكاديميين فضلاً عن ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة؛ كي تكون خارطة طريق في مسيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في العراق، ولاسيما أن العراق ما يزال يخطو بخطوات بطيئة في سعيه الحثيث نحو تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة، وأن واقع الحال يشير إلى وجود عوائق

\* جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

وتحديات أوجدتها ظروف مختلفة كانت سبباً وراء تراجع المؤشرات الخاصة بهذه التنمية؛ وعليه تأتي هذه الورقة لتحديد مسار هذه الاستراتيجية من حيث الرؤية والأهداف والمحاور أولاً، ومن ثم تحديد السبل والإجراءات الكفيلة بإنجاز محور التنمية الاقتصادية والنمو برؤية مستقبلية ثانياً؛ لأهميته وارتباطاته الوثيقة بالمحاور الأخرى بعد التعرف على واقع حال مؤشرات الاستدامة في العراق؛ وفي ضوء ذلك قُسمت الدراسة على عدة مباحث:

### المبحث الأول: التنمية المستدامة .. المفهوم والأبعاد.

#### المبحث الثاني: متطلبات التنمية المستدامة.

#### المبحث الثالث: التنمية المستدامة في العراق .. الواقع والتحديات.

#### المبحث الرابع: الاستدامة في إطار التنمية .. رؤية مستقبلية.

#### الخاتمة.

### المبحث الأول: التنمية المستدامة .. المفهوم والأبعاد

يعدُّ موضوع التنمية من أكثر الموضوعات المعاصرة إثارة للجدل والنقاش، وقد بدأ ذلك بنحو واضح بعد الحرب العالمية الثانية، وقد وُضعت استراتيجيات للتنمية، ورُسمت سياسات، ونُفذت برامج تنموية مختلفة من أجلها.

ويعدُّ مفهوم التنمية المستدامة Sustainable development من المفاهيم المستحدثة بالنسبة لإطار العمل البيئي في مختلف الدول؛ ويرجع ذلك إلى أن الاهتمام بقضايا البيئة كان منصباً في بادئ الأمر على الحد من التلوث البيئي بأنواعه المختلفة؛ فقد أدى إدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد إلى تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد الزيادة في استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية المستدامة حيث بدأ هذا المفهوم بالظهور واضحاً وجلياً في الأدبيات التنموية الدولية منذ سبعينيات القرن العشرين، ويعزى ذلك إلى تزايد الوعي البيئي ونتيجة للاهتمام الذي أثارته تقارير نادي روما الشهير في السبعينيات، ونتائج مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢ حول البيئة البشرية في السويد حول ضرورة الحفاظ الموارد الطبيعة والبيئة، التي أسفرت عن الإعلان لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)<sup>(١)</sup>.

إلا أن الصراع بين البيئة والتنمية استمر؛ حتى أصدر مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في أواخر السبعينيات من القرن الماضي تقرير مستقبلنا المشترك (our common future) أو ما يعرف بتقرير (بورندلاند) رئيسة وزراء النرويج آنذاك؛ وهو ثمرة عمل دام ثلاث سنوات، إذ كان صدور هذا الكتاب بمناسبة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة فهو يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر من أفراد، أو مؤسسات وحكومات، وأشار إلى أن كل الأنماط التنموية السائدة هي أنماط مختلفة اقتصادياً، وأنها لا تحقق شرط الاستدامة، حتى وإن كانت تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر لكنها عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل؛ لأنها تتم على حساب استهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة واستنزافه، وقد أفضى ذلك إلى انعقاد أول قمة بيئية عالمية من نوعها هي قمة الأرض في مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢، وهذا يعد جهداً ذا أهمية كبيرة فقد حضرته (١٦٨) دولة<sup>(٢)</sup>، وأشار المبدأ الرابع الذي أقرته القمة إلى أن من شروط تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية على رأس عملية التنمية، ولا يمكن التفكير بالتنمية بمعزل عنها، وفي هذا إشارة إلى الحاجة التنموية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية؛ لذا فإن انبثاق مفهوم التنمية المستدامة في الفكر التنموي الحديث هو بمنزلة تصالح بين عالمين تجاهل أحدهما الآخر لمدة طويلة، الأول يتمثل بالتنمية والثاني بالبيئة<sup>(٣)</sup>، فضلاً عن ظهور فلسفة جديدة تأخذ بالحسبان محدودية الموارد البيئية الطبيعية، وتحديد قدرة الأرض على تحمل أجهاد الاستنزاف من ناحية، والتلوث والتدهور من الناحية الأخرى. وعلى الرغم من الهالة الإعلامية الكبيرة التي أعطيت لهذا المؤتمر إلا أن النتائج المحسوسة القاضية بحماية الطبيعة، ومعالجة المشكلات المتعددة كانت خجولة جداً، وبعد انقضاء عشر سنوات على هذا المؤتمر انعقدت مؤتمر قمة الأرض الثانية في جوهانسبرغ في آب عام ٢٠٠٢ والتي كان محورها مفهوم التنمية المستدامة وحضرها ممثلون عن أكثر من (١٦٠) بلداً؛ بهدف إزالة التناقضات بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة إلا أن النتائج جاءت محيية للآمال وينتهي إلى الفشل في حمل الدول المتقدمة على تنفيذ الوعود المتفق عليها خلال قمة الأرض الأولى عام ١٩٩٢ وما يزال الجدل مستمراً لغاية الآن، وفي الوقت الحاضر تهيمن الاعتبارات الاقتصادية على أجندة الاستدامة الدولية والوطنية على حد سواء؛ مما يجعل مسألة حماية البيئة تمثل موقفاً هامشياً.

إن مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الصعبة والمراوغة وقد عرفت بطرق مختلفة جداً ويشار في هذا السياق إلى أن (Fowke and prasad) قد أورد أكثر من ثمانين تعريفاً مختلفاً، وفي الغالب متناسفاً، وأحياناً متناقضاً لهذا المفهوم<sup>(٤)</sup>، وسنورد في الورقة بعضاً من هذه المفاهيم، فقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ مصطلح التنمية المستدامة على أنها ”ضرورة إنجاز الحق في التنمية“<sup>(٥)</sup>، بحيث يتحقق توازن في الحاجات التنموية والبيئية على نحو متساوٍ لأجيال الحاضر والمستقبل.

أما باربير وماركاندا (Barbier and Markndya) فقد عرفها على أنها (ذلك المستوى من الأنشطة الاقتصادية التي تحافظ على مستوى النوعية البيئية على وفق تطابق أهداف السياسة النوعية للبيئة مع كل أفكار الاستدامة، وتكون الزيادة في صافي المنفعة للتنمية الاقتصادية أساساً لصيانة الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية على مدى الزمن)<sup>(٦)</sup>.

وجاء تعريفها في قاموس (webester) بأنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستخدامها أو تدميرها جزئياً أو كلياً. وعرفها وليم رولكرهاوس (w.Ruchekhaus) -مدير حماية البيئة الأمريكية- بأنها تلك العملية التي تقرّ بضرورة تحقيق نحو اقتصادي يتلاءم مع القدرات البيئية وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة<sup>(٧)</sup>.

ويشير تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام ١٩٩٢ والذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة حاول توضيح الخلط من خلال إجراء مسح شامل إلى أهم التعريفات، واستطاع حصر (٢٠) تعريفاً واسع التداول للتنمية المستدامة، ويقول التقرير إن القاسم المشترك في هذه المفاهيم هو أن التنمية كي تكون مستدامة يجب تحقيق ما يأتي<sup>(٨)</sup>:

- أولاً: ألا تتجاهل التنمية الضوابط والمحددات البيئية.
- ثانياً: ألا تؤدي إلى دمار الموارد الطبيعية واستنزافها.
- ثالثاً: تطور الموارد البشرية.
- رابعاً: تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والثقافية السائدة.

إن كل المفاهيم المذكورة آنفاً وغيرها تؤكد العلاقة بين التنمية والبيئة، إلا أن أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشاراً ذلك الوارد في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ برئاسة برونديتلاند التي عرفت التنمية المستدامة بأنها «تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها»<sup>(٩)</sup>.

فالتنمية المستدامة على وفق هذا التعريف تتيح إضافة بعدين جديدين للتنمية، هما:<sup>(١٠)</sup>

- البعد النوعي لمفهوم التنمية: ليشمل النوعية البيئية (Environment Quality) وعلاقتها بنوعية الحياة (Quality of life).

- البعد الزمني: ليشمل التنمية على المدى البعيد (الأجيال القادمة) استناداً للأساس المستدام (Sustainable Base).

إن أيسر تمثيل لمفهوم التنمية المستدامة يتم من خلال وجود منظومتين أساسيتين هي:

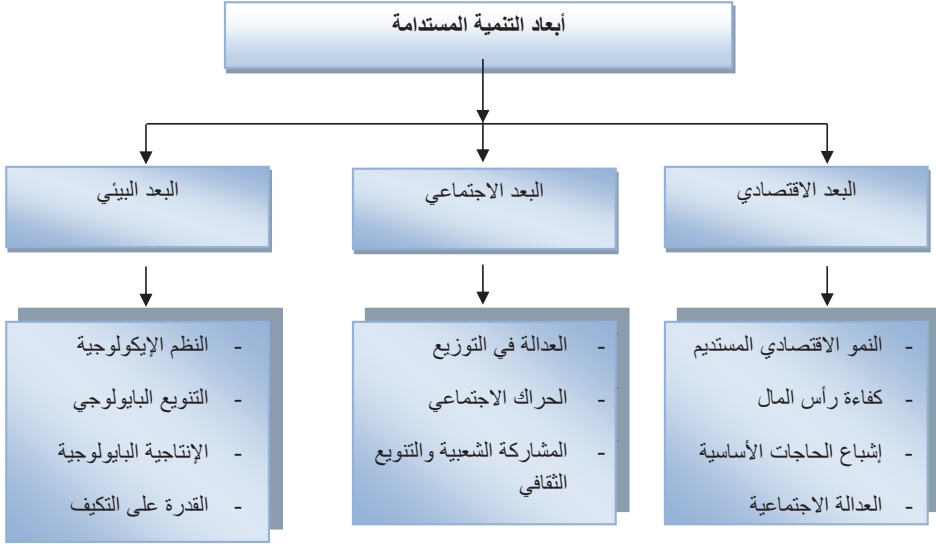
- منظومة البيئة الاجتماعية والاقتصادية (Socio - Economic Env. system).

- منظومة البيئة الطبيعية (Natural Env. System).

إن هاتين المنظومتين غير منفصلتين عن بعضهما؛ لوجود علاقات التفاعل المتبادل بينهما، فالأولى تتمثل أهدافها بتلبية الحاجات الأساسية للإنسان، وتحسين مستوى الدخل والخدمات، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين المشاركة. في حين تضمن أهداف المنظومة الثانية الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتعظيم الإنتاجية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحسين نوعية مكونات البيئة الطبيعية؛ والجدير بالذكر أن للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد مترابطة ومتداخلة فيما بينها وكل منها يتكون من مجموعة من العناصر كما مبين في الشكل رقم (١):

## شكل (١)

## أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها



**المصدر:** د. مطاينوس محول، ود. عدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد الثاني، ٢٠٠٩، ص: ٣٩.

## المبحث الثاني: متطلبات التنمية المستدامة

على الرغم من التباين في مفاهيم التنمية المستدامة فإن مضمونها هو الترشيد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها أو تدهورها، فهي أيضاً تتضمن الحكمة في استخدام الموارد التي لا تتجدد بحيث لا تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة منها، وتتطلب التنمية المستدامة أيضاً استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة بمعدل بطيء؛ لضمان انتقال سلس وتدرجي إلى مصادر الطاقة المتجددة.

ويحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل،

هي: الأبعاد الاقتصادية، والبشرية، والبيئية، والتكنولوجية. وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر؛ وعليه يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يأتي<sup>(١١)</sup>:

- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع.
  - سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك.
  - التنمية الاقتصادية الرشيدة.
  - الحفاظ على البيئة ورفع مستوى الوعي الخاص بها.
  - الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية (التبادل المعرفي).
  - حصر الثروات الطبيعية الموجودة وترشيد استخدامها.
  - الحكمة في استغلال الموارد المتاحة.
  - النهوض بالمجتمع، وبناء مجتمع قائم على المعرفة.
- وتمثل هذه المتطلبات الإطار العام لعملية التنمية المستدامة، ويلزم تفسيرها على وفق المنظومة الحضارية للمنطقة التي تجري فيها جهود التنمية.

إن التنمية المستدامة هي تنمية تتصف بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستقرار والتواصل التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها؛ الأمر الذي أدى إلى وجود ارتباط متبادل بين التقدم الاقتصادي وحماية البيئة، وأصبحت الحماية البيئية والتنمية المستدامة من أكبر تحديات القرن الحالي؛ لذا فإن مثلث التنمية يقوم على محاور أساسية تمثل متطلبات التنمية<sup>(١٢)</sup>.

- التنمية الاجتماعية.
- التنمية الاقتصادية.

- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة.

**فالمحور الأول:** يقصد به علاقة الطبيعة بالبشر والنهوض برفاهية الأفراد، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، واحترام حقوق الإنسان، ومشاركة الشعوب في صنع القرار؛ ومن متطلبات تحقيق ذلك ما يأتي:

- توفير الطعام والسكن المناسب والعناية الصحيحة للجميع.

- التعليم للجميع.

- التأكد من أن الأجيال القادمة سوف تلقي حظها من الموارد.

- على المجتمعات التخطيط السليم وعدم إهدار الموارد.

**والمحور الثاني:** يعني استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبأكثر كفاءة ممكن؛ لتلبية احتياجات الأفراد في شتى أنحاء العالم ولاسيما ذوي الدخل المحدود؛ للوصول إلى مبدأ زيادة رفاهية المجتمع، ومن متطلبات تحقيق ذلك ما يأتي:

- دفع أجور كافية للحد الأدنى من الرفاهية لكل عامل.

- عدالة توزيع الموارد وكفاءتها؛ لغرض سد احتياجات الناس.

- تدوير الأموال بين الناس لأقصى حد ممكن.

- كفاءة الإنتاجية في أسواق العمل وتقليل النفايات.

**أما المحور الثالث:** فيقصد به الحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها ومن متطلبات تحقيق ذلك ما يأتي:

- استخدام الموارد غير المتجددة يجب أن يكون مدفوع الأجر لغرض زيادة الموارد المتجددة.

- ينبغي ألا يزيد معدل استهلاك الموارد المتجددة على استبدالها بمواد متجددة.

- يجب ألا يزيد معدل استهلاك الموارد غير المتجددة على استبدالها بمواد متجددة.

- لا يزيد معدل التلوث على قدرة البيئة للتعامل مع هذا التلوث.
  - معدل إنتاج المواد غير العضوية لا يزيد على قدرة الطبيعة على تحليلها.
- وباختصار فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب ثلاثة مجالات رئيسية:
١. تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة.
  ٢. المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة.
  ٣. تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع.

### المبحث الثالث: التنمية المستدامة في العراق .. الواقع والتحديات

لا يخفى على الجميع أن العراق ما زال يخطو خطواته الأولى في سعيه نحو تنفيذ متطلبات التنمية البشرية المستدامة، وأن واقع الحال يشير إلى وجود عوائق أوجدتها ظروف مختلفة كانت سبباً وراء تراجع المؤشرات الخاصة بهذه التنمية، ولاسيما مؤشرات رصيد الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديدًا بعد منتصف عام ٢٠١٤ حيث انهارت أسعار النفط الخام، وانعكاساته السلبية على الموازنة العامة من جهة، وما تعرض له البلد من اضطرابات وصراعات مستمرة من قبل «داعش» الإرهابي أدى إلى زيادة أعداد النازحين واللاجئين من جهة أخرى، وقبل الخوض في أهم التحديات التي تواجه عملية الاستدامة لا بد من الإشارة إلى واقع التنمية المستدامة وأهم مؤشراتها.

#### أولاً: واقع التنمية المستدامة في العراق:

تعرض الاقتصاد العراقي لعدة صدمات وأزمات طيلة العقود الأربعة الماضية، ولم يكن لديه القدرة لمواجهة تلك الصدمات والأزمات على الرغم مما يمتلكه من موارد مادية وبشرية، كرسى مفهوم أحادية الاقتصاد وجعلته يتسم بكونه ذات طابع ريعي بامتياز؛ وهذا يدل على عمق وحدة الاختلالات الهيكلية في العديد من مفاصل الاقتصاد. ونظراً لصعوبة الإحاطة بجميع مؤشرات التنمية المستدامة سيتم التركيز على أهم هذه المؤشرات:

١. المؤشرات الاقتصادية:

أ. مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)، إذ ارتفع عن (٢) مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى (٥,٣٢٠) مليون دينار عام ٢٠١٥ ثم بلغ أعلى مستوى له عام ٢٠١٣ بمعدل (٧,٨) مليون دينار ثم انخفض إلى (٧,١) مليون دينار عام ٢٠١٤ (٥,٢) مليون دينار، عام ٢٠١٥ كما هو موضح في الجدول (١).

جدول (١)

بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

السنة المؤشر	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
معدل نصيب الفرد من GDP	٢	٢,٦	٣,٣	٣,٨	٥,١	٤,٤	٥,٣	٦,٥	٧,٤	٧,٨	٧,١	٥,١
نسبة الاستثمار من GDP	٧,٥	١٩,١	٢١,٠	٣٦,٠	١٠,٨	١٢,٢	١٩,٢	١٥,٣	١٧,٦	٢٦,٦		
نسبة الصادرات إلى الاستيرادات	٠,٨٧	٠,٨٨	١,٣٢	١,٦	١,٦	١,٠٠٢	١,١٥	١,٦	١,٦٢			
معدل البطالة	٢٦,٨	١٧,٩	١٧,٥	١١,٧	١٥,٣	١١,١	١١,٩					

المصدر:

١. الجهاز المركزي للإحصاء مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق. بغداد/٢٠١١، ص: ٧٦.

٣. الجهاز المركزي للإحصاء الأهداف التنموية للألفية في العراق لسنة ٢٠١٤ ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥ صفحات مختلفة.

ويعود هذا الانخفاض إلى تدهور أسعار النفط الخام بعد منتصف عام ٢٠١٤، ويصنف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥ العراق ضمن الدول ذات الدخل الفردي المتوسط<sup>(١٣)</sup>.

### ب. نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

ما زالت الاستثمارات الحكومية تهيمن على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمار، وهذه الاستثمارات تعتمد كلياً على العوائد النفطية التي تحتل المصدر الرئيس لإيرادات الدولة التي تفوق نسبة ٩٣٪؛ وبالتالي فإن هذا المؤشر شهد التقلبات تبعاً للتطورات في السوق النفطية ولاسيما من ناحية أسعار النفط الخام، وهذه النسبة للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤ البالغة (٩١٪) بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول العربية الأخرى، التي وصلت إلى ما يقارب (٣٠٪) في الأردن والإمارات، وتجاوزت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت أكثر من (٢٥٪) على مستوى الدول العربية<sup>(١٤)</sup>، على الرغم من حاجة الاقتصاد لزيادة ما يخصص للاستثمار من أجل عملية الإعمار والبناء.

### ج. نسبة الصادرات إلى الواردات:

يعكس هذا المؤشر الميزان التجاري للسلع والخدمات التي يقوم البلد بتصديرها واستيرادها، وتشير الأرقام الواردة في الجدول (١) إلى أن صادرات السلع والخدمات التي يشكل النفط نسبة (٩٨٪) منها تفوق الاستيرادات من السلع والخدمات طيلة المدة ٢٠٠٤-٢٠١٥، وهو مؤشر يعكس قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد، وارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي.

### ٢. المؤشرات الاجتماعية:

#### أ. النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر الوطني:

تشير البيانات إلى أن نسبة السكان دون خط الفقر الوطني بلغت (٢٢,٩٪) في عام ٢٠٠٧، وهذه النسبة مرتفعة جداً في بلد يمتاز بالكثير من الموارد الطبيعية والبشرية، وتتفاوت هذه النسبة من محافظة لأخرى إذ سجلت محافظة المثنى أعلى نسبة بلغت (٤٤٪) بينما كانت أدنى نسبة في محافظتي أربيل والسليمانية بواقع (٣٪).

وانخفضت هذه النسبة في عام ٢٠١٢ إلى (١٨٪)، وكانت حصة الريف منها (٣٠,٧٪). أما على مستوى المحافظات فلم تتغير الصورة إذ ما زالت محافظة المثنى تحتل الأولوية وبواقع

(٥٢,٥٪)، وكذلك محافظة القادسية بنسبة (٤٤,١٪). أما محافظات إقليم كردستان، فقد حققت أدنى نسبة مئوية بلغت (٢٪) في محافظة السليمانية، و(٣,٦٪) في محافظة أربيل كما هو واضح في الجدول (٢).

ونتيجة الأحداث الأمنية التي شهدتها البلد بعد حزيران ٢٠١٤ والتدهور الحاصل في أسعار النفط الخام وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، أدت إلى تفاقم مستوى الفقر، وتعود النسبة إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠١٢ وبمقدار (٢٢,٥٪).

### جدول (٢)

#### نسبة السكان دون خط الفقر الوطني

السنوات	حضر.٪	ريف.٪	المجموع.٪
٢٠٠٧	١٦,١	٣٩,٣	٢٢,٩
٢٠١٢	١٣,٥	٣٠,٧	١٨,٠
٢٠١٤	-	-	٢٢,٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات البيئية والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق ٢٠١، ص: ١٣.

- الجهاز المركزي للإحصاء، الأهداف التنموية للألفية في العراق لسنة ٢٠١٤ ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥.

### ب. معدل البطالة:

يلاحظ أن معدلات البطالة انخفضت نسبياً في عام ٢٠٠٨، إذ بلغت (١٥,٣٪) بعد أن كانت (٢٦,٨٪) ثم انخفضت إلى (١١,٩٪) عام ٢٠١٤، إلا أن مستوى البطالة ما زال مرتفعاً نسبة إلى الدول المجاورة للعراق، إذ شكلت نسبة العاطلين عن العمل مما يحملون شهادة أعلى من الإعدادية (٢٩,١٪) ونسبة العاطلين من حملة البكالوريوس (١٣,٩٪) ارتفعت إلى (١٦,١٪) عام ٢٠٠٨، شكلت الإناث (٢٣,٥٪)، والذكور (١٣,١٪)، وهي أعلى من المعدل العام (١٥,٣٪)<sup>١٥</sup>.

### ج. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة:

تشير بيانات هذا المؤشر إلى أن المعدل بلغ (٤٤) حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة عام ٢٠٠٨، وعلى الرغم من تحسن هذا المؤشر عن الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ إلا أنه ما يزال دون المستوى المطلوب، وفي عام ٢٠١١ بلغ (٣٧) حالة وفاة انخفض إلى (١٧,٤) حالة في عام ٢٠١٤، وربما يعكس ذلك جهوداً أكبر لتحسين مستوى الرعاية الصحية الأولية.

### د. متوسط العمر المتوقع عند الولادة:

على وفق تقارير التنمية البشرية حقق هذا المستوى ارتفاعاً طيلة المدة (٢٠٠٥-٢٠١٥) من (٥٧,٧) خلال عام ٢٠٠٥ إلى (٦٨,٨) سنة خلال عام ٢٠١٤؛ وهذا يعود إلى تحسن المستوى المعاشي والرعاية الصحية خلال تلك المدة.

### هـ. نسبة السكان الذين تتوافر لديهم مياه آمنة:

بلغت نسبة الذين يحصلون على مياه شرب آمنة حوالي (٧٩٪) في عام ٢٠٠٨، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالعديد من الدول سواء الدول العربية النفطية وغير النفطية، وفي عام ٢٠١٢ ارتفعت إلى (٩١,١٪)، ويستفيد من هذا المؤشر لمعرفة إمكانية حصول السكان على ماء صالح للشرب.

### و. معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي:

يعد هذا المؤشر أحد المؤشرات الخاصة بالتعليم إذ حقق معدل الالتحاق بالتعليم تطوراً ملحوظاً خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٥؛ فقد ارتفع من (٨٦,٦) عام ٢٠٠٤ إلى (٩٥,٠) خلال العام ٢٠١٣-٢٠١٤.

### ز. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة:

يؤشر إلى نسبة البالغين الذين لديهم المام بالقراءة والكتابة نسبة من عدد السكان الإجمالي، ففي عام ٢٠٠٤ بلغت النسبة (٧١,٤٪) ارتفعت إلى (٧٧,٥٪) في عام ٢٠٠٧، وانخفضت إلى (٧٥,٨٪) للأشخاص بعمر (١٠ فأكثر) في عام ٢٠١٢، وهي نسبة منخفضة قياساً ببعض الدول

العربية، وهو أقل من معدل الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والبالغ (٨١,٩٪)<sup>(١٦)</sup>.

### ٣. المؤشرات البيئية:

#### أ. الأراضي الصالحة للزراعة:

للزراعة دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان وقد شهدت نسبة الاراضي المزروعة فعلاً عن الأراضي الصالحة للزراعة التي شهدت هي الأخرى تذبذباً خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٠٤)، وبلغت أعلى نسبة في عام ٢٠٠٧ (٤٧٪) ثم انخفضت إلى (٣٧,٠٪) عام ٢٠١٢ ثم إلى (٢٨٪) في عام ٢٠١٤، وقد يعود ذلك إلى ارتفاع ملحوظة الأراضي فضلاً عن ظاهرة التصحر إذ بلغت نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر (٣٩,١٪) في عام ٢٠٠٩.

#### ب. التنوع البيولوجي: (النسبة المئوية للمناطق المحمية):

المنطقة المحمية هي مساحة من الأرض أو من المياه ذات القيمة التنافسية أو العلمية أو السياحية التي توضع تحت الحماية القانونية لحماية ثرواتها البيئية ولاستدامة تنميتها.

إن إجمالي مساحة المناطق القائمة أو المقترحة كمناطق محميات طبيعية في العراق تقدر عدد (٢٨٤٠٢٢) هكتاراً أي حوالي (٢٨٤٠ كم<sup>٢</sup>) وهو ما يعادل (٦٥,٠٪) من إجمالي مساحة العراق<sup>(١٧)</sup>، ويعد هذا المؤشر أحد المقاييس المهمة لمعرفة مدى التزام الدولة بالموثوث الطبيعي من النباتات وما يعيش عليها من كائنات حية ضمن المحافظة على التنوع البيولوجي في حياة الأنهار والأهوار.

### ٤. المؤشرات المؤسسية:

#### أ. عدد خطوط الهاتف النقال لكل ١٠٠ من السكان:

يعكس هذا المؤشر تقدم عملية الاتصال وسهولتها والاستفادة من تقنية الاقتصاد الرقمي، ويعد هذا المؤشر أعم مقياس لدرجة التطور الاتصالات في البلد، وفي العراق شهدت تطوراً ملحوظاً من خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) إذ ارتفع المؤشر من (٢,١٦٪) عام ٢٠٠٤ إلى (٧١,٧٪) لكل ١٠٠ نسمة عام ٢٠١٠، وحسب نتائج مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأسر

والأفراد لسنة ٢٠١٣، إذ بلغت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول على مستوى العراق (٦٣,٢٪)، نسبة الذكور (٧٠,٤٩٪) والإناث (٥٥,٦٪)، وتظهر محافظة البصرة (٨١,٨٪) أعلى المحافظات باستخدام الهاتف النقال وأقل محافظة المثنى بنسبة (٤٣,٧٩٪)<sup>(١٨)</sup>، وعلى الرغم من هذا الارتفاع الكبير إلا أنه ما يزال بعيداً نسبياً عن أرقام دول الجوار<sup>(١٩)</sup>.

### ب. نسبة مستخدمي الإنترنت من مجموع السكان:

يعد هذا المؤشر مقياساً لمدى انتشار خدمة الإنترنت وتبادل المعلومات وتطور مجتمع تكنولوجياي للمعلومات والمعرفة كونهما ركنين أساسيين في بناء الاقتصاد المعرفي، وسجل هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً في عدد مستخدمي الإنترنت من (٠,٩٪) عام ٢٠٠٤ إلى (٢,٥٪) في عام ٢٠١٠ في حين بلغت نسبة استخدام الإنترنت على مستوى المحافظات (١٣,٢٪) نسبة الذكور (١٧,٧٪) والإناث (٨,٦٪)، وأعلى نسبة استخدام بين المحافظات هي محافظة السلیمانية (١٩,٦٪)، وأقل نسبة استخدام محافظتي القادسية والمثنى (٦,٨٪)<sup>(٢٠)</sup>، وهي نسبة متواضعة جداً مقارنة بالدول العربية الأخرى.

وبلغت نسبة استخدام الإنترنت على مستوى المحافظات (١٣,٢٪)، نسبة الذكور (١٧,٧٪) والإناث (٨,٦٪)، وأعلى نسبة استخدام بين المحافظات هي محافظة السلیمانية إذ بلغت (١٩,٦٪) وأقل نسبة استخدام محافظتي القادسية والمثنى (٦,٨٪).

### ثانياً: تحديات التنمية المستدامة:

بات وضع استراتيجية للتنمية المستدامة ملحة للخروج من مأزق الارتجالية والتخبط من صنع القرار الاقتصادي؛ وهذا يستدعي تحديد أبرز التحديات التي تواجه هذه الاستراتيجية:

#### ١. التحديات الاقتصادية:

##### أ. السمة الربعية للاقتصاد العراقي:

تشكل سياسة التنوع الاقتصادي أحد أهم وسائل تحقيق التنمية المستدامة، وتمثل عملية التنوع تحدياً كبيراً للاقتصاد العراقي؛ نتيجة لاعتماده الكبير على النفط، حيث بلغت معدل

مساهمة قطاع النفط أكثر من (٥٠,١٪) من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) بينما تشكل الإيرادات النفطية (٩٧٪) من الإيرادات العامة، وكذلك الحال بالنسبة للصادرات النفطية التي باتت تشكل نسبة تفوق (٩٨٪) من إجمالي الصادرات للمدة نفسها؛ مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضه للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط الخام في السوق العالمية، وهذا ما حصل فعلاً في نهاية عام ٢٠١٤.

### ب. ارتفاع معدلات البطالة:

إن ضعف القدرة على توليد فرص العمل وتواضع مستويات الإنتاج وكفاءة الإدارة أديا إلى تفاقم مشكلة البطالة ولاسيما بين الشباب الخريجين، وإن غالبية الأفراد العاطلين هم من الفئة العمرية (١٥-٢٩).

### ج. ارتفاع معدلات الفقر:

فاقم الوضع الامني والاقتصادي بعد عام ٢٠١٤ (أو ما يدعى بالأزمة المزدوجة) من معدلات الفقر في العراق، لتعود الى ما كانت عليه قبل ٢٠١٢ وبواقع (٢٢,٥٪)؛ مما يشكل عبئاً حقيقياً على استراتيجية التخفيف من الفقر.

### د. العجز المتنامي في الموازنة الاتحادية:

تفاقم العجز في السنوات الأخيرة؛ متأثراً بالهبوط الحاد في أسعار النفط، وتدهور الأوضاع الأمنية بعد منتصف عام ٢٠١٤ وما يترتب عليه من زيادة في الإنفاق العسكري، وغيره من النفقات المرتبطة به لمواجهة داعش الإرهابي؛ إذ شكل هذا الإنفاق أكثر من (٢٠٪) من موازنة عام ٢٠١٦، بحيث إن تجاوز العجز المتحقق نسبة (٢٢٪) من GDP قد يمثل مؤشراً خطيراً ولاسيما أن نسبة الحدود المسموح بها والأمنة لعجز الموازنة هي (٣٪) على وفق اتفاقية ماستريخت.

### هـ. ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي:

تعدُّ مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي أحد أهم المعايير المستخدمة لقياس مدى تقدم المجتمعات وتطورها ولاسيما في إطار الاهتمام بالتنمية البشرية المستدامة، إذ إن تمكين المرأة، وتعزيز مكانتها، ومشاركتها في الفعاليات كافة أصبح من الأولويات الوطنية التي يجب على الجميع أن

يسعى إلى تحقيقها.

وقد حقق معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي (١٨٪) مقابل (٧٤,٩٪) للذكور في عام ٢٠٠٨؛ وهذا يؤشر إلى تدني مساهمتها في عملية التنمية.

## و. عبء المديونية العامة:

سجل إجمالي الدين العام ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة تعرض البلد لضغوط وصدمات بفعل الهبوط الكبير لأسعار النفط عالمياً، وارتفاع الانفاق العسكري في مواجهة تنظيم داعش، إذ ارتفع من قرابة (٣٩٪) العام الماضي إلى (٧٠٪) حالياً، ويتوقع أن يرتفع العام المقبل إلى (٧٤,٥٪) وهو ما يعني تجاوز حجم المديونية للمستويات الآمنة، وتبلغ قيمة ديون العراق (١٢٢,١) مليار دولار في عام ٢٠١٥ مقابل (٨٧) مليار دولار في ٢٠١٤، وتشكل الديون الداخلية للعراق ثلثي إجمالي الدين بنحو (٦٥) مليار دولار، في حين تمثل الديون الخارجية الثلث المتبقي بقيمة (٣٧) مليار دولار<sup>(٢١)</sup>.

## ٢. التحديات السياسية:

### أ. الواقع السياسي والأمني:

يعد الواقع الأمني من التحديات الرئيسة للتنمية المستدامة في العراق، إذ إن ما شهده البلد في عام (٢٠١٤) من اضطرابات وصراعات مستمرة من قبل تنظيم داعش الإرهابي أدى إلى عدم الاستقرار الأمني، وتوقف عملية التنمية في البلاد، والتراجع في مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن الاضطراب السياسي لا يقل خطورة عن الاضطراب الأمني من حيث التأثير على وضع الاقتصاد والاستثمار، فقد ترغب بعض الشركات بالعمل في بيئة غير آمنة من خلال توفير الحاجات الأمنية اللازمة، ولكنها غير مستعدة للعمل في بيئة غير مستقرة سياسياً.

### ب. الفساد الإداري والمالي:

احتل العراق المراتب الأخيرة في السلم العالمي للفساد ولعدة سنوات متتالية حسب تقارير منظمة الشفافية العالمية وآخرها في عام ٢٠١٦، على الرغم من كثرة الدوائر الرقابية لهيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، ومكاتب المفتشين العموميين، ودوائر الرقابة الداخلية في الوزارات التي تعمل

جميعها على مراقبة الأداء الحكومي في المجال الإداري والمالي، وكما هو معروف فإن الفساد سوف يعيق عملية النمو والتنمية ويؤثر سلباً على مؤشرات التنمية المستدامة.

### ٣. التحديات البيئية:

ابتداءً يمكن القول: إن البيئة العراقية تعرضت خلال العقود الثلاثة الماضية للعديد من الحروب والصراعات، وسوء الإدارة والاستخدام، وما نجم عنها من مخاطر ساعدت على التلوث البيئي، وما تركه من آثار سلبية عميقة على نواحي الحياة المختلفة، ومن هذه الآثار:

أ. **التصحّر:** تقدر نسبة الأراضي الصحراوية في العراق بـ(٤٢,٥٪) من مساحته الكلية، وإن حوالي (٩٠٪) من مساحة الأراضي تتعرض لأحد عوامل التصحر ودرجات متفاوتة كالجفاف التربة، والكتبان الرملية، والأملاح، وتدهور الغطاء النباتي الطبيعي، ولعلّ أهم أسباب التصحر هو سوء إدارة الأراضي والممارسات الخاطئة استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية، فضلاً عن الظروف الطبيعية المتمثلة بارتفاع درجات الحرارة والجفاف، وارتفاع نسبة التبخر، وانخفاض نسبة الأمطار، ونوع الرياح الجافة.

ب. **التلوث البيئي:** يضمّ العراق عدداً من المواقع الملوثة؛ بسبب مجموعة الأنشطة العسكرية والحروب، والأنشطة الصناعية، والأضرار اللاحقة للنزاع والنهب، وإن تقرير وزارة البيئة يشير إلى وجود (١٥٢) موقع شديد التلوث في العراق بمختلف المحافظات<sup>(٢٢)</sup>، فضلاً عن النفايات الخطرة التي تمثل تهديداً لصحة البشر والبيئة، وإن العراق من الدول الملوثة بأعداد كبيرة من الألغام المضادة للأشخاص التي تعد من المخاطر البيئية الكبيرة الناجمة من الحروب المتعاقبة على العراق، ومشكلة التخلص من مياه الصرف الصحي والصناعي الملوثة في المجاري المائية.

ج. **ندرة المياه:** تعدّ ندرة مصادر المياه من أهم المشكلات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والبشرية، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة حالة الجفاف، وقلة معدلات هطول الأمطار، فضلاً عن اعتماد مصادر المياه على أنهار تنبع من خارج العراق إلى جانب تدني كفاءة استعمالات المياه ولاسيما في قطاع الزراعة<sup>(٢٣)</sup>.

## المبحث الرابع: الاستدامة في إطار التنمية .. رؤية مستقبلية

استحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال العقدین الماضیین اهتمام العالم، فقد وضعت استراتيجيات ورسمت سياسات ونفذت برامج تنموية، وعقدت القمم والمنتديات العالمية، كونها أساس تحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب العالم.

### أولاً: استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠: تحديد المسار

من أجل مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها تأتي هذه الخطة كبرنامج عمل لأجل الناس والأرض والازدهار، وهي تهدف أيضاً إلى تعزيز السلام العالمي والشراكة في جوٍّ من الحرية أفسح، وتبرهن أهداف التنمية المستدامة (٢٠٣٠) والبالغ عددها (١٧) هدفاً، وغاياتها البالغ عددها (١٦٩) غاية، على اتساع نطاق هذه الخطة العالمية ومدى طموحها، وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: (البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي).

لقد عقدت هذه الاستراتيجية العزم على إنهاء الفقر والجوع وهو أكبر تحد يواجهه العالم وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتصميم على حماية هذا الكوكب من التدهور وإدارة مواردها بصورة مستدامة على أن يتمتع الناس بحياة يظلمها الرخاء تلي طموحاتهم، وقيام مجتمعات يسودها السلام والعدل من خلال تنشيط الشراكة العالمية والتضامن العالمي، هذه هي المجالات الأساسية لهذه الخطة.

### ما السبيل؟

إن المجتمع العراقي مجتمع واعٍ، يمتلك الرغبة الهائلة نحو التغيير الهادف إلى تحقيق التطور المطلوب والرغبة الحقيقية في الحياة، والتطلع المستمر نحو حياة أفضل، ويدفعنا هذا الأمر دائماً إلى البحث عن السبل والحلول التي قد تساعد في إيجاد الفرص وخلقها للخروج من الأزمة الحالية بأبعادها كافة، ومن وجهة نظرنا فإن أي حلول تطرح بحاجة إلى جهة مركزية تتبنى على عاتقها مسؤولية الإشراف، والتنفيذ، والمتابعة. وإن نقطة الانطلاق نحو خطة تنموية تركز على عنصر الاستدامة، هي تحديد الرؤية والأهداف والمحاور الرئيسة الداعية إلى التغيير ومن ثم إصلاح كل منها

على وفق ما يتطلب واقع الحال القائم<sup>(٢٤)</sup>.

لقد آن الأوان إلى وضع رؤية استراتيجية متكاملة يشارك في إعدادها القطاع الخاص والمجتمع المدني والأكاديميون والخبراء، فضلاً عن ممثلين عن الوزارات ذات العلاقة، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وزيادة فاعليتها من خلال توافر الإرادة السياسية والمصادقية والشفافية في صنع القرار الاقتصادي والبيئي.

ومع ضرورة تنفيذ المجتمع وتوعيته عن طريق الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام كافة؛ ولنجاح أي خطة ينبغي جدية الوسائل والأهداف هناك عدد من المبادئ الأساسية لاستراتيجية مقترحة تشمل بالآتي:

١. الرؤية: أن يكون الاقتصاد العراقي اقتصاداً متنوعاً ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن، يقوم على الابتكار والمعرفة، وعلى العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام بيئي متزن ومتنوع، ويستثمر طاقاته البشرية وموارده لتحقيق أهدافه المستدامة.

٢. الأهداف: كي تكون خطة الاستراتيجية مقبولة وناجحة ينبغي أن تتسم بالواقعية، ويجب أن تلائم واقع الاقتصاد العراقي، وبناء الإنسان العراقي؛ لذا نجد من المناسب أن تكون أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، أهدافها المستقبلية كنقطة انطلاق نحو مستقبل أفضل وطموح.

٣. المحاور: تركز نقطة الانطلاق إلى خطة تنمية تقوم على عنصر الاستدامة، وهي تحديد المحاور الرئيسة الداعية إلى التغيير، وعملية المعالجة يجب أن نقضي في النهاية إلى التكامل القائم بين المحاور الأساسية لإنجاز تنمية مستدامة في العراق بالمستقبل القريب، وتشتمل هذه الاستراتيجية على (١٠) محاور تتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئة وعلى النحو الآتي:

#### ● البعد الاقتصادي ويضم (٤) محاور:

١. محور التنمية الاقتصادية.

٢. محور الطاقة.

٣. محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي.

٤. الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية.

● **البعد الاجتماعي ويضم (٤) محاور:**

١. محور العدالة الاجتماعية.

٢. محور الصحة.

٣. التعليم والتدريب.

٤. الثقافة.

● **البعد البيئي ويضم محورين:**

١. البيئة.

٢. التنمية العمرانية.

فهذه المحاور شاملة ومتكاملة وهي بمنزلة خارطة طريق نحو أهداف التنمية المستدامة، وهي بحاجة إلى وسائل جديّة وواقعية كي تأخذ طريقها للتنفيذ في ظل الإرادة السياسية والمصادقية والشفافية في صنع القرار والمشاركة المجتمعية الفاعلة.

**ثانياً: محور التنمية الاقتصادية .. رؤية مستقبلية**

يعد محور التنمية الاقتصادية من أهم المحاور الأساسية للتنمية المستدامة؛ كونه ينعكس بنحو مباشر على المحاور والأبعاد الأخرى؛ نظراً لارتباطاته الوثيقة والمتعددة.

إن معظم أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ذات بعد اقتصادي كالنمو الاقتصادي (الهدف ٨)، والفقير (الهدف ١)، والجوع (الهدف ٢)، والطاقة (الهدف ٧)، والماء (الهدف ٦)، والحياة تحت الماء (الهدف ١٤)، والحياة على الأرض (الهدف ١٥)، والاستهلاك (الهدف ١٢)، والابتكار والبنية التحتية (الهدف ٩)، بل حتى هديفي الصحة والتعليم هي ذات طابع اقتصادي-اجتماعي مشترك.

سُحِدَّ الأهداف الرئيسة والغايات ضمن هذا المحور، كي تدمج ضمن الخطط والسياسيات الاقتصادية الإنمائية والبرامج التنفيذية مستقبلاً؛ وهذه الأهداف المقترحة بتقديرنا ستلبي متطلبات التنمية المستدامة ضمن هذا المحور:

### ١. الأهداف الاستراتيجية للمحور:

#### الهدف الأول: اقتصاد متنوع مستقر من خلال:

- زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.
- تقليل السمة الريعية للاقتصاد العراقي.
- خفض نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي.
- تقليل نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي.

#### الهدف الثاني: تحقيق النمو المستدام من خلال:

- رفع معدل نمو GDP إلى نحو (١٠٪) كنقطة انطلاق.
- رفع معدلات النمو القطاعي.
- زيادة مشاركة المرأة والشباب في سوق العمل.
- التمكين الاقتصادي وخفض معدلات الفقر.

#### الهدف الثالث: توفير فرص عمل لائقة ومنتجة من خلال:

- خفض معدلات البطالة.
- مضاعفة معدلات الإنتاجية.
- تأهيل العاملين وتدريبهم.
- تنمية المهارات.

## الهدف الرابع: زيادة نصيب الفرد من GDP الحقيقي:

- تحسين مستوى معيشة المواطن.
- خفض معدلات النمو السكاني.
- تعظيم القيمة المضافة.

## الهدف الخامس: زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة:

- زيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة نسبة مساهمة الخدمات في GDP.
- مساهمة الصادرات غير النفطية في معدل النمو.

هذه الأهداف والغايات بحاجة إلى وضع سياسات وخطط وبرامج للتنفيذ تُدمج ضمن خطط التنمية الاقتصادية والخمسية أولاً، والجهة مركزية تتبنى على عاتقها مسؤولية الإشراف، والتنفيذ، والمتابعة ثانياً.

## ٢. السبل الكفيلة لتحقيق الأهداف (الوسائل):

ينبغي مراجعة الخطط الاقتصادية سابقاً والتفكير جدياً بالتغيير الهادف في رسم السياسات البرامج الاقتصادية، وفيما يأتي عرض أهم الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيق الأهداف المذكورة آنفاً ضمن محور التنمية الاقتصادية، وهي بمنزلة حلول مقترحة، وهي مطروحة للنقد والتحليل والتعديل والإضافة، وعسى أن ترى طريقها في التنفيذ والتطبيق.

● دعم القطاع الزراعي وتنميته كونه أسرع النشاطات لتوفير الواردات، ويساعد في تحقيق الأمن الغذائي بفسح المجال للمستثمرين (الأجنبي والخاص) من خلال استراتيجية تنموية واضحة، على أن مقومات هذا القطاع متوفرة نسبياً.

● الاهتمام بالقطاع الصناعي التحويلي من خلال تشخيص المعوقات والمشكلات التي تواجه هذا القطاع وتقويم الأداء لمنشأته، ومن ثم وضع الآليات المناسبة للنهوض به؛ وهنا ينبغي إشراك

القطاع الخاص على وفق مبدأ الشراكة والخصخصة.

- ضرورة استثمار الغاز الطبيعي واستغلاله أسوة بالدول المنتجة والمصدرة له (إيران، وقطر، والسعودية، ومصر) من قبل الشركات الأجنبية. مع العلم أن الاحتياطي من الغاز الطبيعي يقدر بحوالي (٣٦٩٤) مليار م<sup>٣</sup>.
- استكمال متطلبات البنى التحتية لتأمين القاعدة الأساسية لبناء الاقتصاد العراقي.
- إعادة النظر بقانون هيئة الاستثمار والتشريعات والإجراءات المعمول بها حالياً مع تبني سياسة استثمارية واضحة، وعقلانية مشجعة لجميع الأطراف.
- ضرورة منح أولوية للمناطق والمحافظات الفقيرة -وتحديداً المناطق الريفية-، وإشراك المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال تمكين وتنمية قدراتها.
- إعادة النظر في السياسة التجارية، والحد من سياسة الإغراق السلعي التي يتعرض لها البلد ولاسيما من دول الجوار والصين حماية للمنتج المحلي والمستهلك في آن واحد.
- تفعيل دور أكبر للمصارف التجارية (الحكومية، والأهلية) والمؤسسات المالية، واعتماد التقنيات الحديثة وأجهزة الصراف الآلي والإلكتروني.
- تفعيل قطاع السياحة في العراق ولاسيما السياحة الدينية، ووضع آلية وضوابط لتنظيم دخول الوافدين وإعطاء اهتمام أكثر لمنطقة الأهوار في جنوب العراق بعد ضمها إلى التراث العالمي.
- تمكين القطاع الخاص من القيام بدور فاعل في عملية التنمية من خلال تعزيز بيئة الاستثمار، وتسهيل الإجراءات، وتقديم الدعم المطلوب.

### الخاتمة:

إن الاستدامة هي فلسفة ورؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية، ونشاطات اقتصادية، وأنماط إنتاجية واستهلاكية، وتقنيات تعمل على استدامة التنمية، وتمكين الجيل الحالي، وتحسين حياته، وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة.

وتأتي أهداف التنمية المستدامة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٥ متممة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي اتفقت عليها دول العالم قبل خمسة عشر عاماً، وتعد هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس، والأرض، والازدهار، وخطة طموحة وشاملة عازمة على إنهاء الفقر والجوع، وهي أكبر تحد يواجهه العالم، وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

باتت وضع استراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق ضرورة ملحة للخروج من مأزق الارتجالية في صنع القرار الاقتصادي، استراتيجية شاملة وفاعلة في إدارة الاقتصاد الوطني وتنظيمه وتخليصه من السمة الربعية، وتفعيل دور الشراكة معه، ووضع الخطط والبرامج التي من شأنها تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية؛ من أجل تنويع مصادر الدخل والثروة، في ظل توافر الإرادة السياسية، والمصداقية، والشفافية في صنع القرار الاقتصادي والبيئي، إذ إن أي إصلاح اقتصادي يجب أن يسبقه إصلاح سياسي، وحرب حقيقية على الفساد الإداري والمالي؛ لأنه بوجودهما لن تتمكن من تمرير أي سياسة تنموية مستدامة، ونأمل أن تجد هذه الأفكار الواردة في محتوى الورقة فرصتها في التطبيق.

هوامش البحث:

- (١) د. مطانيوس مخول، ود. عدنان غانم، نظم الادارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ٢٥، العدد الثاني، ٢٠٠٩، ص: ٣٨.
- (٢) د. عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٧، ١٩٩٣، ص: ٢٤٥.
- (٣) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، ترجمة: محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد (١٤٢) المجلس الوطني للتعاون الفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٩.
- (٤) د. محمد علي الأنباري، الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة والإجراءات المطلوبة لتنفيذها دولياً ومحلياً، جامعة بابل - كلية الهندسة.
- (٥) رشيد الحمد، ومحمد سعيد صابريني، البيئة ومشكلاتها سلسلة عالم المعرفة، العدد: ٢٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٧٩، ص: ٥.
- (٦) د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي وآخرون، مقدمة في اقتصاديات البيئة، عمان، دار المناهج، ٢٠١٠، ص: ١٦.
- (٧) مجدي عزيز إبراهيم، التربية البيئية في مناهج التعليم، القاهرة، مكتبة الأنجلو، ٢٠٠٣، ص: ١٥-١٦.
- (٨) عبد الحكيم محمود، «العلاقة بين البيئة والتنمية»، منظمة المجلس العلمي العربي. [www.arsco.org](http://www.arsco.org)
- (٩) د. أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة «الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي»، جامعة القاهرة [www.capsu.com](http://www.capsu.com).
- (١٠) رشيد الحمد، ومحمد سعيد، مصدر سابق، ص: ١٢٠.
- (١١) جامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي .. بين الواقع والمأمول، مركز

- الإنتاج الإعلامي، جدة، ١٤٢٧هـ، ص: ٤٠.
- (١٢) عبد الرحيم محمد الأمين، تنمية الموارد ومتطلبات التنمية المستدامة، مؤسسة الفكر العربي  
www.arabthoght.org.
- (١٣) الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥: التنمية في كل عمل، ص: ٣١.
- (١٤) عدنان فرحان الجوارين، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات، شبكة الاقتصاديين  
العراقيين، على الموقع الإلكتروني: www.Iraqieconomists.net.
- (١٥) وزارة التخطيط، مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٨، ص: ٣٥.
- (١٦) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١١، ص: ١٦٥.
- (١٧) الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة، ٢٠١٥، ص: ٩٧.
- (١٨) الجهاز المركزي للإحصاء، الأهداف التنموية للألفية في العراق لسنة ٢٠١٤، بغداد،  
٢٠١٥، ص: ٣٨.
- (١٩) عدنان فرحان الجوراني، مصدر سابق.
- (٢٠) الجهاز المركزي للإحصاء، الأهداف التنموية للألفية في العراق لسنة ٢٠١٤، بغداد،  
٢٠١٥، ص: ٣٩.
- (٢١) تقرير صندوق النقد الدولي حول تفاقم عجز ديون العراق، /www.alaalem.com/index.ph
- (٢٢) وزارة البيئة، تقرير حالة البيئة في العراق، بغداد، ٢٠٠٥، ص: ٢٠٠.
- (٢٣) حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، إرث الماضي  
وضرورات المستقبل، مركز دراسات الكوفة، العدد: ٢١، ص: ٢٥٧.
- (٢٤) حنان عبد الخضر، مصدر سابق، ص: ٢٧٣.



## البحث العلمي في العراق: الواقع ومقترحات التطوير

علي محمد باقر البهادلي\*

٢٠١٨-١-٢٩

في كتابه (التعليم والعلم والأيدولوجيا في أسبانيا بين ١٨٩٠-١٩٥٠) يناقش الكاتب الأسباني مانويل كاستيلو تأثير الدكتاتوريات على البحث العلمي والتعليم، وفي خلاصة الكتاب يذكر الكاتب عبارة يمكن تعميمها في كل زمان ومكان، وهي: «ما حدث في أسبانيا من أدلجة للبحث العلمي، وإنتاج المعرفة، كان مشابهاً لما حصل في البرتغال، واليونان، وألمانيا، بل وحتى في بلدان تختلف عن طبيعة أسبانيا الأوروبية كما في العراق وغيره من الدول العربية التي عانت من الديكتاتورية في العصر الحديث. ويحتاج البحث والمعرفة إلى بيئة غير مُقيدة وبعيدة عن الأدلجة السياسية أو الفكرية، وأن يتجرد الباحث عن السياسة، والدين، والفكر في سبيل إنتاج المعرفة هو ما لا يرغب فيه أي نظام ديكتاتوري».

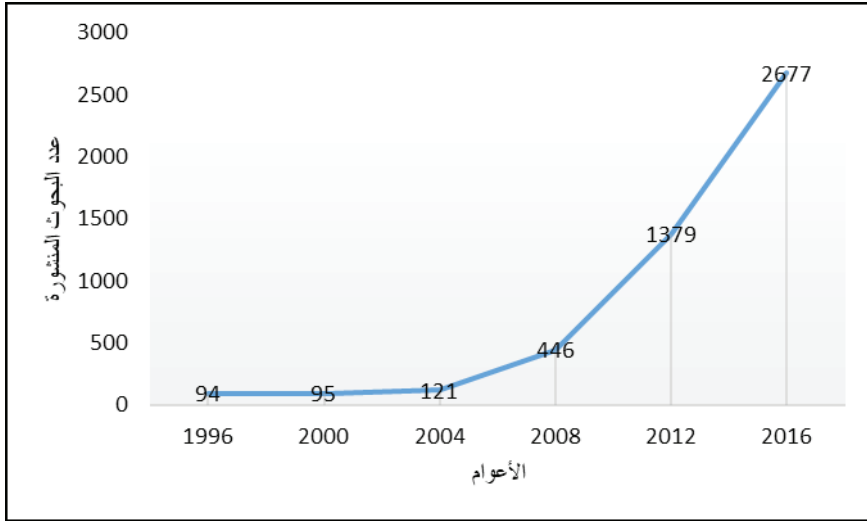
لقد غاب العراق عن خارطة البحث العلمي العالمية لعدة سنوات؛ بسبب سياسات الأنظمة المتعاقبة، وعدم استقلالية عمل الجامعات، وغياب الهيئات المستقلة التي تنظم آلية البحث العلمي في البلاد.

وأولى المحاولات الجادة لتنظيم البحث العلمي في العراق كان في العام ١١٩٦٣ من خلال تأسيس المجلس الأعلى للبحوث العلمية في العراق بوصفه هيئة مستقلة لتنظيم البحث العلمي، وإدارة الموارد المخصصة لهذا الشأن. وبقي هذا المجلس متعثراً؛ بسبب الأوضاع السياسية المضطربة حتى أُدمج تحت مظلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في بداية ثمانينيات القرن الماضي، وحينها قدم المجلس مجموعة من الإصلاحات التي رسمت سياسة البحث العلمي لسنوات قادمة، ومن أهمها كانت استراتيجية البحث العلمي للسنوات ١٩٨٠-٢٠٠٠، فضلاً عن تطوير قواعد البحث العلمي. ولكن كالعادة لم يكتب لهذا المجلس الاستمرار، وبدأ دوره يضمحل حتى حُلَّ نهائياً في العام ١٩٨٩؛ لتشكّل فيما بعد دائرة البحث والتطوير عام ١٩٩٥ التي ما زالت هي الجهة المسؤولة عن تنظيم البحث العلمي في العراق، وهي ضمن تشكيلات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢.

\* ماجستير في العلوم الصيدلانية، باحث دكتوراه وتدرّيسي في أكاديمية ساهلكرنسكا الطبية جامعة غوتنبرغ-السويد.

وفي المدّة التي تبعت سقوط الديكتاتورية عام ٢٠٠٣، شهد مجال التعليم العالي توسعاً في الجامعات والمراكز البحثية، ورفعاً للعزلة الأكاديمية التي عاشتها الجامعات العراقية في مدة الحصار من خلال المشاركة في المؤتمرات خارج العراق، وابتعث العديد من الطلبة إلى جامعات علمية، وتحسين الوضع المعاشي لمنتسبي الجامعات ٣، وإطلاق المكتبة الافتراضية للبحوث العراقية ٤.

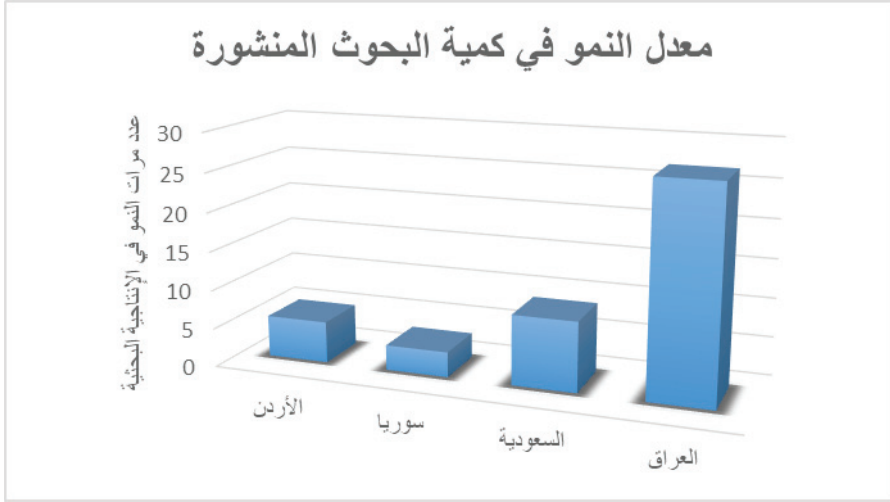
ومع هذا التوسع، فإن عملية إنتاج البحوث قد ازدادت كمّاً، إذ بدأ العراق يخرج من العزلة البحثية. وتشير مقارنة يسيرة بين البحوث المتوافرة بين الأعوام ١٩٩٦ و ٢٠١٦ (شكل رقم ١) إلى أن عدد البحوث المنشورة في Scopus -وهي قاعدة البيانات الأكبر عالمياً للبحوث العلمية المنشورة- بين الأعوام ١٩٩٦ و ٢٠٠٣ مجتمعة لم يتجاوز أربع مئة بحثٍ علمي، فيما أنتج العراق في العام ٢٠١٦ وحده ما يزيد على ٢٠٠٠ بحثٍ علمي.



شكل رقم ١: الزيادة الكمية في إنتاج البحوث العراقية بين الأعوام ١٩٩٦ و ٢٠١٦ اعتماداً على عدد البحوث المنشورة في قاعدة بيانات Scopus

ولو قورنت هذه الزيادة في عدد البحوث المنشورة بمعدل نسبة الزيادة مع دول مجاورة للعراق، فإن العراق يأخذ الصدارة في النسبة، ففي عام ٢٠١٦ حققت السعودية نمواً زاد بمعدل ٩ مرات في عدد البحوث المنشورة مقارنة بعام ١٩٩٦، وحققت الأردن نمواً أكبر بـ ٥ مرات خلال المدّة نفسها، فيما لو احتسبنا معدل نمو الناتج البحثي العراقي نجد أن عدد البحوث العراقية قد زاد بمعدل

٢٧ مرة مقارنة بعدد البحوث في عام ١٩٩٦ (شكل رقم ٢).



شكل رقم ٢: معدل النمو في إنتاج البحث العلمي العراقي مقارنة مع دول مجاورة بين الأعوام ١٩٩٦ و٢٠١٦ اعتماداً على عدد البحوث المنشورة في قاعدة بيانات Scopus

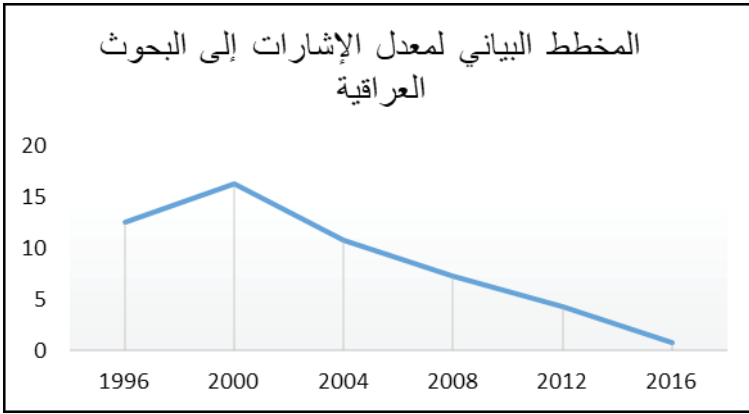
وقد لاقى الزيادة الكمية في المنتج البحثي العراقي، تغطية إعلامية من قبل الصحافة، وكذلك في المواقع الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي، حيث نشرت دائرة البحث والتطوير أن العراق يحتل المركز ٧٦ عالمياً والعاشر عربياً في عدد البحوث المنشورة في قاعدة البيانات للبحوث Scopus.

ولكن هناك حاجة للوقوف عند هذه الزيادة وتحليلها بموضوعية، فهل ساعدت هذه الزيادة الكمية بتطوير البحث العلمي العراقي؟ وهل نجحت الزيادة الكمية بتسويق البحث العلمي العراقي ليتربك بصمة حقيقية على الخارطة العلمية العالمية؟

إن التطور التكنولوجي والاتجاه نحو الأرشفة الإلكترونية للبحوث جعل من عدد الإشارات إلى أوراق الباحث المنشورة واعتمادها مصدراً موثقاً، وهو ما يحدد أهمية الباحث وقيمة بحوثه، لا عدد ما ينشره من بحوث.

ويعود الأمر إلى أسباب عدّة أهمها أن الناتج البحثي العلمي في العالم يزداد، وأن عدد المجلات العلمية التي تستقبل البحوث تزداد سنوياً أيضاً، فبحسب دراسة من جامعة أوتاوا فإن الزيادة في عدد البحوث العالمية هو تقريباً ٢ مليون بحث سنوياً، إلا أنّ المهم هو معرفة عدد الإشارات للبحوث، وهي تشير إلى أهمية تلك الأعمال في الساحة العلمية.

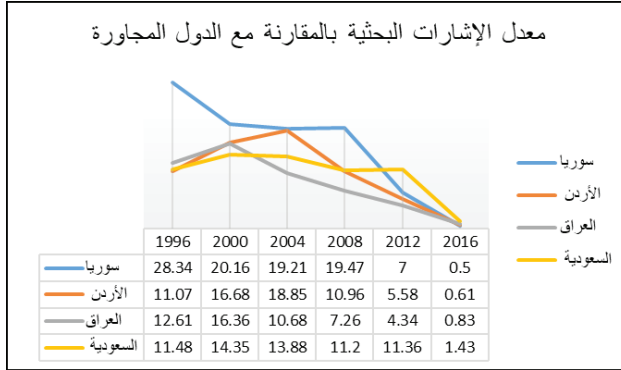
فلو أخذنا نسبة الإشارات للبحوث العراقية بمعادلة رياضية عن طريق حساب عدد الإشارات إلى عدد البحوث المنشورة في قاعدة البيانات Scopus نفسها خلال الأعوام ١٩٩٦-٢٠١٦ (شكل رقم ٣) نجد أن معدل الإشارة للبحوث ينخفض مع زيادة عدد البحوث، ففي عام ١٩٩٦ - حينما نشر العراق ٩٤ بحثاً- كان عدد الإشارات حينها ١١٨٥، أما في العام ٢٠١٦ - وبعد زيادة عدد البحوث إلى ما يزيد عن ٢٥٠٠ بحث- نجد أن عدد الإشارات أصبح ٢٢٩٩ إشارة، ٤٠٪ منها كانت إشارات الباحثين إلى بحوثهم السابقة.



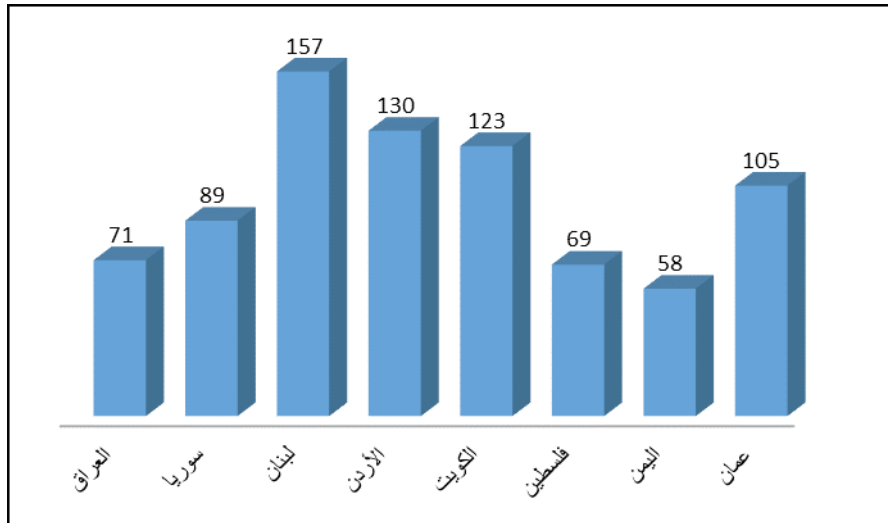
شكل رقم ٣: المخطط البياني لمعدل الإشارات إلى البحوث العراقية المنشورة في قاعدة البيانات Scopus خلال الأعوام ١٩٩٦-٢٠١٦

ولم يكن الانخفاض في معدل الإشارات إلى البحوث العراقية صفةً متفردة للعراق وحده، بل أغلب الدول المجاورة اشتركت بهذا النمط، حيث عانت السعودية، وسوريا، والأردن زيادة في عدد البحوث، ويقابله انخفاض في معدل الإشارات (شكل رقم ٤)، ولكن لو وضعنا أهمية البحوث المنشورة تحت منظار معامل التأثير للدوريات المحكمة التي نشرت هذه البحوث نجد أن معامل التأثير التراكمي للعراق في عام ٢٠١٦ كان ٧١، بينما دولة تعاني من الحرب وظروف مشابهة لظروف

العراق كسوريا استطاع باحثوها النشر بدوريات لها أهمية أكثر من الدوريات التي نشر فيها الباحثون العراقيون، بمعامل تأثير تراكمي وصل إلى ٨٩ للعام ٢٠١٦ (شكل رقم ٥).



شكل رقم ٤: المخطط البياني لمعدل الإشارات إلى البحوث العراقية المنشورة في قاعدة البيانات Scopus بالمقارنة مع الدول المجاورة خلال الأعوام ١٩٩٦-٢٠١٦.



شكل رقم ٥: معامل التأثير التراكمي للبحوث المنشورة في العام ٢٠١٦، للعراق بالمقارنة مع عدد من الدول العربية.

أما قاعدة البيانات Scopus فتوفر مجموعة أخرى من الإحصائيات حول البحوث العلمية المتوافرة فيها، بنحوٍ يُمكن من دراسة كل اختصاص على حدة ومقارنته على مدى الأعوام السابقة، ولكن نكتفي في هذا المقال بالمقدار المعروض من الإحصائيات ونتوقف عندها، فجميع البيانات تشير إلى زيادة إنتاج العراق البحثي كماً بلا زيادة في كفاءة البحث وجودته، وهنا نحتاج إلى الوقوف لمراجعة الأسباب.

ويشير تقرير اليونسكو عام ٢٠١٣ عن البحث العلمي في العراق إلى أن عدداً كبيراً من الباحثين العراقيين يُرجعون سبب السبات البحثي العراقي إلى انعدام البنية البحثية التحتية في الجامعات وغياب مراكز البحث المتخصصة، فضلاً عن عدم استقلالية الجامعات، والمراكز البحثية، وغياب الاستراتيجية الواضحة للتطوير والإنتاج المعرفي في البلاد.

ويعود غياب البنية التحتية بصورة رئيسة إلى افتقار الموازنات العراقية المختلفة إلى بندٍ يخصص ميزانية ثابتة وواضحة للبحث العلمي في العراق، إذ يضطر كثيرٌ من الباحثين إلى تمويل بحوثهم من أموالهم الشخصية؛ مما يؤثر على البحث العلمي وجودته.

ولكن هل يقتصر البحث العلمي في تمويله على التمويل الحكومي؟

في جامعة غوتنبرغ حصل الباحثون في العام الماضي على ما يقارب ٨٥ مليون يورو من مؤسسات مانحة وشركات لتمويل البحث العلمي، وهناك شراكة بين الجامعة ورابطة للمصارف في السويد أسستها إحدى العوائل الغنية، وتتبرع هذه المؤسسة سنوياً بما يقارب ٢٠ مليون يورو لأغراض البحث العلمي.

وفضلاً عن المؤسسات المانحة فإن كثيراً من منح تمويل الدراسات العليا تكون هباتٍ يمنحها الأغنياء كجزء من تركاتهم، في مقابل تخفيض ضريبي يحصل عليه هؤلاء المتبرعون.

وفي دولة كالسويد أدى المجتمع دوراً مهماً في تمويل البحث العلمي ليس عن طريق الضرائب فقط بل من خلال المنح والهبات، ولكن ما شجع المجتمع لأداء هذا الدور عدة أسباب أهمها:

- استقلالية الهيئة المسؤولة عن توزيع الموارد للمراكز العلمية والجامعات، ووجود استراتيجية واضحة للبحث العلمي.

- شفافية آلية اختيار الباحثين المرشحين لنيل المنح والتمويل البحثي.
- التواصل العلمي بين الباحثين والمجتمع من خلال فعاليات تستهدف العامة من الناس ومهرجانات تيسير العلوم.
- إعداد الأجيال لمفهوم البحث العلمي من خلال المناهج الدراسية، وتضمين فعاليات تخصُّ البحوث العلمية للطلبة منذ السنوات الأولى في المدرسة.

فلو عُملَ على هذه النقاط من خلال تأسيس هيئة مستقلة لدعم البحوث، وإدارة المنح والموارد بوجود ميزانية حكومية ثابتة مع الإعداد الصحيح للباحثين، وتثقيف المجتمع على أهمية البحث العلمي سنجد أن مشكلة التمويل للبحوث لن تكون معضلة كبرى.

ولكن قبل كل هذا نحتاج إلى التساؤل هل إن الجيل القادم من الباحثين سيكون لهم القدرة على إنتاج بحوث أكاديمية بقيمة عالية وجودة تترك البصمة على الخارطة العلمية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل سنكون بحاجة إلى النظر في آليات التدريس، وطبيعة المناهج في الجامعات العراقية؛ ففي استبيان سابق (غير منشور) أرسلناه عن طريق استمارة عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى طلبة الجامعات العراقية، اشترك فيه ٢١٥٠ طالباً وطالبة شمل عدة محاور عن آليات تنمية مهارات البحث العلمي في المراحل الأولية، تبين أن نسبة كبيرة من الطلبة (نحو ٧٠٪) يرون أن جامعاتهم تفتقد إلى برامج دراسية لتنمية مهارات البحث العلمي، فيما لم يرَ ٥٦٪ منهم ربطاً بين المحاضرة التي يقدمها التدريسي وآخر مستجدات البحوث العلمية، حيث إنهم يجدون أن التدريسيين مقيدون بالمنهج والوقت أكثر من تقيدهم بالبحث العلمي.

وبين الاستبيان أن ٨٥٪ من المستطلعة آراؤهم لم يقرأوا بحثاً علمياً بتخصصهم خلال سنوات دراستهم، ويعزو الغالبية منهم السبب إلى غياب المصادر الإلكترونية، وأيضاً عدم قدرتهم على التمييز بين البحث الجيد من الرديء.

إن هذه النتائج لو وضعناها إلى جانب نتائج تحليل البحوث العراقية في قواعد البيانات نجد أن هناك ترابطاً مهماً، وهو عدم كفاءة الجامعات العراقية في إنتاج الباحث؛ مما ينعكس سلباً على الإنتاج البحثي مستقبلاً، فمن المخيف أن يتخرج طالب الكلية ولم يطلع على آخر البحوث في مجال اختصاصه، ومن المخيف ألا يعرف الطلبة آليات البحث العلمي قبل الوصول إلى مرحلة الدراسات

العليا، ليس من الناحية العلمية فقط، وإنما من ناحية التواصل مع ذوي الاختصاص في جامعات أخرى، فضعف اطلاع الطالب على آخر المستجدات يجعله بعزلة عمّا يدور في الجامعات العالمية؛ مما يؤدي إلى عزلة مستقبلية في المجتمع العلمي والأكاديمي العالمي، وهو من أهم الأمور التي يعاني منها الباحث العراقي هذا اليوم.

ومن آثار عدم إطلاع الطلبة على آخر المستجدات وغياب المقررات الدراسية التي تكسبهم مهارات البحث العلمي وتعلمهم جودة البحث في مراحل أولية من دراستهم، هو ما نراه من وقوع عدد كبير من الباحثين العراقيين ضحية المجلات الوهمية ودور النشر الربحية. فلا تخلو مواقع كثير من الجامعات العراقية من خبر نشر أحد الأساتذة لكتاب في مؤسسة تقع تحت مظلة المؤسسات الاستغلالية، أو دور النشر الربحية الاستغلالية، أو المجلات التي تقع ضمن القائمة السوداء؛ وبهذا تضع جهود الباحثين العراقيين، وتضيع مواردهم في مشهديات ظاهرة واسعة الانتشار.

إن الموارد البشرية التي تمتلكها الجامعات العراقية من تدريسيين وطلبة هي موارد هائلة، ولكنها تحتاج إلى دورات تأهيلية مستمرة، ومناهج تلائم حاجة السوق، وتعمل في الوقت نفسه على تطوير التفكير النقدي والقدرات البحثية للطلبة.

وأثبتت تجارب الدول المتقدمة أن إدخال نظام التعليم المبني على المشكلة (Problem Based Learning) وإدخال مستجدات البحث العلمي إلى المحاضرات دون التقييد الكامل بالكتاب المنهجي الذي يجب أن يعمل على بناء روح الإبداع لدى الطالب وتنميته، ويعطيه الثقة بالعمل في أي بيئة دون مشكلة.

وفي جانب آخر هناك حاجة لوجود سياسة مراجعة لبرامج الدراسات العليا في العراق -ولاسيما مرحلة الدكتوراه- من خلال تحديد مقاعد الدراسات العليا، والانتقال من إقبال الطلبة بالامتحانات التقليدية إلى نظام التقييم المبني على تقديم ورقة بحثية متعلقة بالمقرر الدراسي ومناقشتها، وكذلك زيادة مدة البحث للطلبة، ووضع شرط النشر في دورية دولية محكمة بتصنيف عالٍ كأحد شروط قبول الأطروحة.

وهناك حاجة قصوى أيضاً لتفعيل العمل بنظام بحوث ما بعد الدكتوراه كجزء من شروط التثبيت على الملاك الدائم في الجامعات العراقية، والعمل بنظام العقود، واتباع الشفافية في آلية التثبيت على الملاك الدائم من خلال فرض شرط النشر في مجلات علمية دولية بمعامل تأثير متقدم،

فضلاً عن شرط إثبات القدرة على التعاون مع مجاميع بحثية خارج العراق؛ وبهذا يمكن ضمان أن ملاكات الجامعات قادرة على إثبات قدراتها البحثية في مجال التخصص، وأيضاً قادرة على تكوين علاقات بحثية مع المختصين في الجامعات الدولية قبل الحصول على العقد الدائم أو الترقية العلمية.

### المصادر:

قانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٣ المنشور في الوقائع العراقية، رقم العدد: ٨٦٢، تأريخ العدد: ٢٣-٠٩-١٩٦٣، عدد الصفحات ٥، رقم الجزء: ٢، متوفر إلكترونياً على قاعدة التشريعات العراقية.

Review of scientific research in Iraq- Unesco Iraq 2013 .

الخطوات المتخذة في عملية ترصين التعليم العالي في العراق، الأستاذ الدكتور عبد الرزاق عبد الجليل العيسى، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٦.

Review of scientific research in Iraq- Unesco Iraq 2013.

Jinha, A. E. (2010). «Article 50 million: an estimate of the number of scholarly articles in existence.» Learned Publishing 23(3): 258-263.



# الممكنات الاقتصادية والبيئة الاستثمارية في محافظة ذي قار

أ.د. كريم سالم حسين \*

٢٠١٨-١-٣١

## المقدمة:

تثير موضوع التنمية اهتمام الدول المتقدمة والنامية لما لها من أهمية في مختلف مجالات الحياة؛ فهي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتعامل معه كونه العنصر الفاعل بها. وفي هذا الإطار تتناول هذه الدراسة محافظة ذي قار بوصفها محافظة غنية في كل شيء -بتأريخها ومواردها-، فهي غنية بمواردها الطبيعية الظاهرة منها والكامنة، فضلاً عن وجود الموارد البشرية التي لم تستغل بالنحو المطلوب؛ مما جعل المحافظة تحتل المراتب الأولى في تراجع مستويات الفقر، والحرمان، والبطالة، والبنى التحتية، والأمية من بين المحافظات الأخرى، وتفتقر إلى البرامج الاستثمارية التي تساعد في تخطي هذه الصعوبات والمشكلات وتسبب مكانة جيدة ومتقدمة في مجال التنمية، وتحقق معدلات نمو عالية في حالة استثمار تلك الإمكانيات المتاحة.

## هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع حال التنمية المستدامة في محافظة ذي قار، وتحديد أهم الممكنات الاقتصادية، والاجتماعية، ومؤشرات التنمية من خلال رصد منجزات الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها، والتعرف على البيئة الاستثمارية بالمحافظة.

## فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: «على الرغم من الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة وما تتمتع به من موارد طبيعية وبشرية إلا أنها ما زالت تشهد تراجعاً في واقع التنمية المستدامة».

\*\* جامعة القادسية/كلية الإدارة والاقتصاد.

هيكلية الدراسة: حتى يمكن للبحث أن يكسب منهجيته وجدنا من المناسب تضمينه  
المحاور الآتية:

المقدمة.

أولاً: الإمكانيات الاقتصادية المتاحة.

ثانياً: الواقع التنموي ... أرقام وحقائق.

ثالثاً: البيئة الاستثمارية الجاذبة.

رابعاً: الرؤى الاقتصادية وفرص الاستثمار.

الخاتمة.

أولاً: الإمكانيات الاقتصادية المتاحة

١ . محافظة ذي قار في سطور:

هي واحدة من المناطق التي ولدت فيها أقدم حضارات العالم، والتي تركت خلفها مئات المواقع الأثرية التي تدل على عمق هذه المنطقة وأصالتها وما تركته من إنجازات ومعالم أغنت البشرية، ونقلت التفكير البشري من السطحية والسهولة إلى التحليل العقلي والمعرفي، فمن زقورتها بدأت أسئلة الوجود والبحث عن الخلود في ملاحم لم يشهدها التأريخ؛ وقانون (أورنمو) الذي نظم حياة البشر شاهداً على ذلك. أما التطور الاقتصادي والاجتماعي فشاهداه تل العبيد وترنيمات موسيقى شبعاد، فالأول: شاهد على تصنيع دواليب الفخار لأول مرة وكيف بدأ الإنسان يتعلم مهنة التعدين وصنع الأختام وكيفية بناء الأقواس في فن العمارة والبناء، والثاني: متمثل بقيثارة شبعاد الشهيرة وموسيقاها وما تثيره في النفس من أمل وسعادة، والأهم من ذلك هو ولادة أبي الأنبياء إبراهيم الخليل -عليه السلام- على هذه الأرض ليطهرها ويتخذ له بيتاً فيها؛ لينشر الفكر التوحيدي في عام (١٨٠٥) ق . م إلى يومنا هذا.

ويُذكر أن ذي قار هي عين ماء كانت ترتادها القبائل في مواسم الصيف تقع بين البصرة والكوفة أسمها الآن أبو غار<sup>(١)</sup>. ويذكر أن الأمام علياً بن أبي طالب -عليه السلام- قد نزل بجيشه

فيها قبل معركة الجمل للترود بالماء في منطقة (منصور أبو الحسن) حالياً، وقد سماها العرب ذي قار؛ وهي صفة لأراضيها التي تنضح بالقار والنفط.

لقد أنشئت مدينة الناصرية في زمن الوالي العثماني مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢ م) حيث أوعز إلى ناصر بن راشد بن محمد السعدون ليضع حجر الأساس لبناء مركز قضاء الناصرية في الثاني والعشرين من جمادي الأولى سنة ١٢٨٦ هـ الموافق ١٨٦٩ م<sup>(٢)</sup>.

وتقع محافظة ذي قار في الجزء الجنوبي من العراق وتحدها محافظة واسط من الشمال والبصرة جنوباً، وميسان شرقاً، والمثنى والقادسية غرباً، وتبلغ مساحتها حوالي (١٢٩٠٠) كم<sup>٢</sup>، وتمثل نسبة مقدراتها (٣٪) من إجمالي مساحة البلد، وتضم المحافظة عدداً من الوحدات الإدارية للمحافظة بواقع (٥) أفضية و(١٥) ناحية.

## ٢- الموارد الطبيعية:

تحتل الموارد الطبيعية أهمية كبيرة في محافظة ذي قار لما تحويه من موارد كثيرة تُعدُّ عنصراً أساسياً في التنمية المستدامة، وفي تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة في المحافظة، ففضلاً عن الموارد الطبيعية الدائمة كالرياح والشمس وغيرها توجد موارد طبيعية غير متجددة كالنفط، والغاز الطبيعي، والفوسفات، وغيرها من المعادن غير المستثمرة بصورة تخدم خطط التنمية في المحافظة، وتزيد من مواردها المالية وتشغيل أعداد كثيرة من الأيدي العاملة التي تدخل ضمن فئة العاطلين عن العمل؛ مما يقلل من معدلات البطالة فيها.

وقد كشفت التنقيبات الأخيرة عن النفط عن وجود احتياطي نفطي يقدر بـ ١٦ مليار برميل؛ وبالتالي قد تكون من المحافظات المتقدمة في إنتاج النفط في العراق. وأكدت الإحصاءات الحالية أن المحافظة تتبوأ المرتبة الرابعة في الوقت الحاضر من حيث الاحتياطي بعد البصرة وكركوك وميسان، ومن المتوقع تزايد إنتاج المحافظة من النفط خلال العامين المقبلين إلى نحو مليون برميل يومياً بعد دخول الشركات الأجنبية النفطية للاستثمار في المحافظة، واكتشاف حقول جديدة، مع الأخذ بالحسبان أن معظم حقول المحافظة غير مطورة باستثناء حقل الناصرية، إذ تمت المباشرة بمرحلة تطويره بداية عام ٢٠٠٧ من قبل وزارة النفط، وهو ما جعل الحقل ينتج (١٢) ألف برميل يومياً، ومع عمليات تطويره زاد إنتاجه إلى (٤٠) ألف برميل يومياً عام ٢٠١٢.

وتضمُّ المحافظة حقل الغراف الذي هو من حصة ائتلاف شركتي (بتروناس الماليزية) وشركة (جابكس اليابانية)، حيث ينتج في بدايته (٣٥) ألف برميل يومياً وتساعد إلى (٥٠) ألفاً عام ٢٠١٣، وإلى (٢٣٠) ألف برميل عام ٢٠١٧. فضلاً عن حقل الرافدين وحقل صبه الذي يحتوي على (١٧) بئراً نفطية وتسعى وزارة النفط لتطوره بجهودها الذاتية<sup>(٣)</sup>.

وهذا من شأنه أن ينعش الحياة الاقتصادية في المحافظة في حالة تطبيق سياسة البترودولار للمحافظات المنتجة، فضلاً عن توفير فرص العمل للعاطلين مع العلم أن حقل الغراف وحده استوعب أكثر من (١٥٠٠) عامل من أبناء المحافظة.

وتتألف منظومة الأنهار في المحافظة من نهري الفرات والغراف المتفرع من نهر دجلة عند سدة الكوت، وهناك أيضاً نهر المصب العام، إذ يبلغ طوله (٥٦٥) كم ابتداءً من منطقة الإسحافي في بغداد، ويمر بمحافظة ذي قار إذ يبلغ طوله (١٧٢) كم لغاية التقائه بشط العرب.

وتتملك محافظة ذي قار موارد طبيعية أيضاً متمثلة بالأهوار، إذ تعدُّ أكبر نظام بيئي من نوعه في الشرق الأوسط، وهي ذات أهمية كبيرة من النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي توفر بيئة ملائمة لتربية الثروة الحيوانية، والسمكية، وأنواع من الطيور البرية المهاجرة، لما تتمتاز به من خصائص طبيعية، غير ما تمثله هذه الثروة كمصدر مهم للأمن الغذائي والاقتصادي. إن الإمكانيات الاقتصادية المتنوعة والثروات الطبيعية المتوفرة في منطقة الأهوار، يجعلها منطقة ملائمة للاستثمار السياحي، وإقامة المنتجعات السياحية التي تساعد في توفير فرص العمل، وخفض معدلات البطالة في المحافظة<sup>(٤)</sup>.

### ٣- الموارد البشرية:

يعدُّ الإنسان محور التنمية وصانعها والمستفيد منها، فهو الغاية والوسيلة في الوقت نفسه، وتوصف الموارد البشرية بأنها ذلك الجزء من السكان (population) الذي يمكن توظيفه اقتصادياً، والذي يشمل المشتغلين والمتعطلين والخارجين عن قوة العمل (Labor force)، ويطلق على كل العناصر البشرية التي تساعد على دور إنتاجي، فالإنسان بهذا المفهوم يعدُّ مورداً اقتصادياً، أما ذلك الجزء المعد فعلاً للمساعدة في عملية الإنتاج فهو الذي يعد من قبيل عوامل الإنتاج<sup>(٥)</sup>.

تشير تقديرات لعام ٢٠١٤ إلى أن سكان المحافظة بلغ (١٩٧٩٥٦١) نسمة يشكلون نسبة

( ٥,٥٪) من سكان العراق، وعلى مستوى الوحدات موزعين بواقع ٣٦,٨٪ في قضاء الناصرية، وفي قضاء الشطرة بواقع ٢٢٪ ثم قضاء الرفاعي بنسبة ٢٠٪، وقضاء سوق الشيوخ ١٦٪ وأخيراً الجبايش بنسبة ٤,٨٪ من إجمالي سكان المحافظة، أما نسبة النوع (نسبة عدد الذكور الى عدد الاناث) بلغت ١٠,٨ ذكور لكل ١٠٠ أنثى في عموم المحافظة.

يبلغ سكان الحضر نسبة ٦٤٪ من سكان المحافظة، وسكان الريف ٣٦٪. أما من حيث تركيب السكان حسب الفئات العمرية، ويتضح لنا أن المحافظة تتمتع بهرم سكاني ذي قاعدة عريضة مع اتساع في الوسط، وضيق في قمة الهرم؛ بحيث بقيت الفئة العمرية (١٥-٦٤) سنة تتمتع بأعلى نسبة بلغت ٥٧٪ من إجمالي؛ السكان وهذا يدل على أن أكثر من نصف سكان المحافظة هم في سن العمل، تصاحبها زيادة في نسبة الذكور إلى الإناث. أما فئة (٠-١٤) سنة فقد بلغت ٣٩,٩٪ وقد أضفى هذا الاتجاه الديموغرافي صفة الهرم الفتى ذي الحيوية الاقتصادية؛ أي: ارتفاع السكان النشطين اقتصادياً.

#### ٤- واقع القطاعات الإنتاجية في محافظة ذي قار:

##### أ- القطاع الزراعي:

من الجدول (١) نلاحظ أن الأراضي الصالحة للزراعة تقدر مساحتها ب(١٦٣٠٠٠٠) دونم، وينسبة قدرها (٣١٪) من عموم مساحة المحافظة، أما الأراضي الصحراوية فقد بلغت مساحة قدرها (٧٣٠٠٠٠) دونم، وتشكل نسبة قدرها (١٤,١٪). أما مساحة الأهوار في محافظة ذي قار فقد بلغت (١٤٨٠٠٠٠) دوغماً وتشكل ما نسبته (٢٨,٦٪)، أما الأراضي المخصصة للرفع العام فقد بلغت (٦٧٤٤٠٤) وتشكل ما نسبته حوالي (١٣,٠٪).

## جدول (١)

## الأراضي والمساحات الزراعية حسب النوع في محافظة ذي قار

النسب المئوية	المساحة / دونم	أنواع الأراضي
٪١٠٠	٥١٦٠٠٠٠	الأراضي الكلية (مساحة المحافظة)
٪٣١	١٦٣٠٠٠٠	الأراضي الصالحة للزراعة
٪١٤,١	٧٣٠٠٠٠	مساحة الأراضي الصحراوية
٪٢٨,٦	١٤٨٠٠٠٠	مساحة الأهوار
٪١٣,٠	٦٧٤٤٠٠٤	المساحة المخصصة للنفع العام

المصدر: <http://www.alaalem.com/index.php?news>

وعلى الرغم من اتساع مساحة الأراضي في عموم المحافظة إلا أن نصف هذه المساحة غير صالحة للزراعة، وأن المساحات المستغلة فعلياً هي أقل من نصف المساحات الصالحة للزراعة، وهي تزرع بمحاصيل الحنطة، والشعير، والشلب، والخضراوات الصيفية والشتوية في مناطق متفرقة من أفضية سوق الشيوخ، والشطرة، وبعض مناطق الجبايش، وبعض الأراضي المروية على ضفاف نهر الفرات، والغراف التي تزرع بمحاصيل الذرة، والسوسم، وزهرة، الشمس، والذرة الصفراء، وغيرها .

ومن الجدول (٢) نلاحظ المساحات المزروعة في المحافظة من المحاصيل الاستراتيجية وهي الحنطة والشعير والشلب، ومقدار نسبتها المئوية للمساحة المزروعة في عموم المحافظة، وإنتاجها ومتوسط غلة الدونم الواحد للسنوات ٢٠١١-٢٠١٢ .

## جدول (٢)

معدل إنتاج المحاصيل والمساحات المزروعة ومتوسط غلة الدوغم للمحاصيل الاستراتيجية

(٢٠١٢ - ٢٠١١)

المحصول	الموسم	المساحة المزروعة (دوغم)	الإنتاج (طن)	متوسط غلة الدوغم (كغم)
الحنطة	٢٠١١	٢٠٧٤٢٤	٦٦٢٢٤	٣١٩,٣
	٢٠١٢	٢١٤٥٢١	١٠٥٢٢٣	٤٩٠,٥
الشعير	٢٠١١	٣٣٩٤٦٨	٩٨٦١٥	٢٩٠,٥
	٢٠١٢	٢٤٤٦١٥	١٠٨٤١٣	٤٤٣,٢
الشلب	٢٠١١	٩٤٧	٤٥٧	٤٨٢,٦
	٢٠١٢	٣٢٠٥	١٤٣١	٤٤٦,٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣.

وتنتشر على ضفاف نهري الفرات والرافد زراعة النخيل، فقد بلغت مجموع الأشجار المثمرة في سنة ٢٠١٢ حوالي (٦٢٣) ألف نخلة، في حين بلغت مجموع أشجار النخيل الإناث للسنة نفسها حوالي (١٠٢٧) ألف نخلة وبنسبة مئوية قدرها (٦,٩٪) من مجموع النخيل في العراق. أما مجموع الإنتاج فقد بلغ (٤٠٠٩٠) طناً، ومتوسط إنتاج النخلة الواحدة (٦٤,٣) كغم<sup>(٦)</sup>. وتوجد في المحافظة أعداد كبيرة من الحيوانات حوالي (١٣٧١٧٢) رأساً من البقر، و(٤٨٦٥١٥) رأساً من الأغنام، و(٦٦٦٥٩) رأساً من الجاموس، و(١٥١٦٥) رأساً من الإبل، و(٦٠٠٠) رأس من الماعز<sup>(٧)</sup>، فضلاً عن تربية الدواجن والأسماك. ويعاني القطاع الزراعي من عدة مشكلات تتمثل بعدم وجود مشاريع استصلاح وقلة الاطلاقات المائية المخصصة للمحافظة وتوسع من ظاهرة التصحر، وقلة الأسمدة، وارتفاع أسعار الوقود والمستلزمات الزراعية الأخرى.

## ب- القطاع الصناعي:

تشكل الصناعة القاعدة المادية-التقنية للاقتصاد؛ كونها تُزود القطاعات الاقتصادية الأخرى كافة (زراعة، نقل، خدمات، تجارة) بمستلزمات الإنتاج الأساسية، وهي تنتج القسم الأعظم من السلع الاستهلاكية، فضلاً عن ذلك فإن القطاع الصناعي يعد القطاع الرائد لعملية التنمية وحركة التقدم العلمي، أما أهم الصناعات التحويلية الكبيرة في محافظة ذي قار فهي:

١- شركة أور العامة للصناعات الهندسية: تشكلت هذه الشركة من اندماج منشأتين بتاريخ ١/٤/١٩٨٨ هي المنشأة العامة لصناعة مقاطع الألمنيوم مع المنشأة العامة لصناعة القابلات والأسلاك؛ لتصبح منشأة أور العامة للصناعات الهندسية وبرأس مال قدره (١٠٧,٥٠٠) مليون دينار<sup>(٨)</sup>. ثم تغير اسم المنشأة إلى شركة أور العامة للصناعات الهندسية في عام ١٩٩٨.

تحتوي الشركة حوالي (٥٨١) ماكينة تخصصية ألمانية وفرنسية الصنع موزعة على أقسام الشركة الإنتاجية التي تضم حوالي (٨) معامل هي:

معمل القابلات والأسلاك الكهربائية، ومعمل القابلات الهاتفية، وأسلاك اللف، ومعمل الأسلاك المنزلية، ومعمل البكرات الخشبية.

أما معامل صناعة الألمنيوم فهي:

معمل السباكة، ومعمل البثق، ومعمل الدرفلة، ومعمل الرقائق وسدادات الأدوية.

٢- معمل الغزل والنسيج الصوفي في محافظة ذي قار: تأسس هذا المعمل من قبل شركة أبيانتي الإيطالية عام ١٩٧٦، بالقرب من شركة أور العامة للصناعات الهندسية، وبدأ العمل الفعلي في المعمل عام ١٩٨٠ وبطاقة إنتاجية قدرها (١,١٢٨) مليون متر طولي من الأقمشة، و(٤٥٠) ألف بطانية وبرأس مال مستثمر قدره (٣٠٧٠٠) مليون دينار<sup>(٩)</sup>، ويحتوي المعمل على (٢٥٠) ماكينة إنتاجية إيطالية المنشأ.

٣- محطة كهرباء الناصرية الحرارية: تبعد المحطة عن مركز المحافظة حوالي ٢ كم شمال غربي مدينة الناصرية في الجانب الأيمن من نهر الفرات.

وفي منتصف السبعينيات من القرن العشرين أوكلت مهمة بناء المحطة إلى إحدى الشركات السوفيتية (سابقاً) الأوكرانية (حالياً) والرائدة في مجال بناء محطات الطاقة الكهربائية، وُعدت المحطة من المحطات ذات الوزن الاستراتيجي في المنطقة لمساعدتها في سد احتياجات القطر من الطاقة الكهربائية، والمساعدة في خطط التنمية القومية. وبلغت الطاقة التصميمية للمحطة حوالي (٨٤٠ ميكاواط / ساعة)، وتتكون من أربع وحدات توليدية أدخلت للعمل في سنة ١٩٧٨، وصممت المحطة للتعامل مع ثلاثة أنواع من الوقود (الغاز، والنفط الأسود، والنفط الخام)<sup>(١٠)</sup>. وقد بلغت الطاقة الإنتاجية الحالية حوالي (٥٠٠ ميكاواط / ساعة) ولثلاث وحدات توليدية؛ ويعود انخفاض الطاقة الإنتاجية في المحطة إلى ارتفاع معدلات (نسب) العسرة في المياه المستخدمة لتبريد التوربينات وتأكلها؛ بسبب ارتفاع نسب الملوحة في المياه، مع قلة استيراد المواد الاحتياطية لتشغيل المحطة والاعتماد على الخزين الموجود فيها.

**٤- مطحنة سومر الحكومية:** شُيِّدت هذه المطحنة سنة ٢٠٠٢ من قبل شركة كولفتو الإيطالية، وافتتحت عام ٢٠٠٤ من قبل ملاك عراقي متخصص؛ لعدم تنصيبها من قبل الشركة الإيطالية بسبب ظروف الحرب وما تبعها من أحداث أمنية غير مستقرة، والشركة ذات إنتاجية جيدة لامتلاكها أجهزة فنية متطورة نسبياً تعمل بطاقة إنتاجية قدرها (٢٠٠) طن يومياً، أما ما يخص قطاع الصناعات الصغيرة في المحافظة، فهو قطاع ذو أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة ومميزة، ومن ناحية أخرى تكون هذه الصناعات على تماس مباشر مع المستهلك، وهي غالباً ما تقام استجابة لحاجة الأفراد -تلبية الطلب المحلي- لها؛ ولكون هذه المشاريع الصغيرة لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة فإنها قد تتناسب مع المستوى المعاشي لسكان المحافظة، وإن إقامة صناعات متنوعة من قبل القطاع الخاص تساعد على تنوع الهيكل الصناعي في المحافظة، وتتكون هيكلية الصناعات الصغيرة في محافظة ذي قار من عدد من الفروع الصناعية، منها: الغذائية، والنسيجية، والمعدنية.

## ثانياً: الواقع التنموي ... أرقام وحقائق

تصدر محافظة ذي قار قائمة المحافظات الأكثر حرماناً والأكثر فقراً، وتعاني من تدني مستوى المعيشة، إذ تشير تقارير وزارة التخطيط إلى جملة من المؤشرات نذكر منها:

١. دليل أحوال المعيشة: احتلت محافظة ذي قار المرتبة الرابعة من حيث أدنى المحافظات إشباعاً للحاجات الأساسية على وفق دليل أحوال المعيشة، إذ بلغت نسبة الحرمان من الحاجات الأساسية للأسر (التعليم، والصحة، والماء، والكهرباء، والصرف الصحي، والسكن، وخصائص محيط السكن، والوضع الاقتصادي) (٤٩,٧)٪، وهي معدلات مرتفعة ولاسيما في مجال البنى التحتية، ووضع الأسرة الاقتصادي، ومجالات محيط السكن كما موضح في الجدول (٣) في أدناه:

### جدول (٣)

#### نسب الحرمان من الحاجات الأساسية للأسر حسب الميدان

محافظة ذي قار	التعليم	الصحة	الماء والكهرباء	السكن	محيط السكن	الوضع الاقتصادي	دليل أحوال المعيشة
محافظة ذي قار	٣٥,٨	٢١,٨	٧١,٨	٢٧,٠	٦٨,١	٦٢,٧	٤٩,٧
العراق	٣١,٨	٢٠,٧	٥٨,٢	٢٠,١	٤٠,٤	٥٥,١	٣١,٢

المصدر: د.مهدي العلق، تحديد سلم الأولويات لتنمية المحافظات باعتماد معيار مستوى المعيشة ٢٠٠٦.

لذا ينبغي أن تخصص أموال إضافية من الميزانية لها، بما يناسب وحجم الحرمان في كل الميادين من أجل تقليل الفوارق بين المحافظات في مستويات المعيشة بما يحقق عدالة توزيع ثمار التنمية بين المحافظات بنحوٍ عادل.

٢. معدلات الفقر والحرمان: أظهرت نتائج مسح شبكة معرفة العراق لسنة ٢٠١١ ارتفاع معدلات الفقر والحرمان في المحافظة التي وصلت إلى ما نسبته (٣٧,٨)٪ وهي أعلى من المستوى الوطني البالغ (١١,٥)٪ على الرغم مما تمتلكه المحافظة من إمكانات اقتصادية وموارد طبيعية وبشرية

كبيرة، وهي أعلى نسبة على مستوى المحافظات إذا ما قورنت بمعدلاتها في عموم العراق.

وقد سجلت معدلات البطالة في محافظة ذي قار ارتفاعاً ملحوظاً بعد عام ٢٠٠٣ حيث تشير نتائج المسح لمعدلات التشغيل والبطالة إلى أن المحافظة تصدر بقية المحافظات، إذ تجاوزت (٢٧٪) لكلا الجنسين منها ٤٤٪ للإناث و٤٤,٧٪ للذكور، وفي آخر تقدير لعام ٢٠١٤ بلغ معدل البطالة ١٨٪ وهو أعلى من معدل البطالة على المستوى الوطني والبالغ تقريباً ١٢٪، مع العلم أن عدد العاطلين عن العمل في المحافظة يتركز بالفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة حيث تشكل ٦١,٢٪ من مجموع العاطلين وأن أكثر من ١,٩٥٪ من العاطلين هم ضمن الفئات العمرية (٤٤ سنة).

٣. الأهداف الإنمائية للألفية: تشكل الأهداف الإنمائية خطة عمل رئيسة لجميع الدول وجميع المنظمات العالمية في مجال العمل التنموي، وقد حشدت هذه الجهات جهوداً كبيرة من أجل تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ التي تشكل قيمة مضافة ورفعاً للتنمية المستدامة، وأتفق على الأهداف الثمانية المتمثلة بخفض معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة إلى الثلثين، وخفضت معدلات وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع بعد العمل على مكافحة فيروس نقص المناعة، والملاريا، وضمن الاستدامة البيئية، وبناء الشراكة العالمية للتنمية، وهي مسؤولية الحكومات أمام شعوبها بالوعود التي قطعتها على نفسها بتحقيق تلك الأهداف. وعلى مستوى محافظة ذي قار أشارت أحدث التقارير إلى أن هذه المؤشرات لا تدعو إلى الاطمئنان في الوضع المعيشي والخدمي لسكان المحافظة، فما يزال عدد من هذه الأهداف بعيد المنال؛ مما يستدعي وضع الخطط والسياسات لرفع حالة التنمية فيها، وفيما يأتي عرض موجز لهذه الأهداف والنسب المتوقعة المتحققة لها<sup>(١)</sup>:

## جدول (٤)

## الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى محافظة ذي قار

الملاحظات	على مستوى المحافظة ذي قار	على مستوى العراق	الأهداف
تراجع إلى الوراء وعدم تحقيق الهدف عام ٢٠١٥.	٣٧,٨	١١,٥	الهدف الأول: القضاء على الفقر والجوع -نسبة السكان الذي يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد. -نسبة السكن الذي يقل إنفاقهم اليومي عن دولارين ونصف. -السكان الذين لا يحصلوا على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة.
على المسار ومن المحتمل تحقيق غاية الهدف عام ٢٠١٥ بعيد عن المسار ويمكن تحقيقه بعد عام ٢٠١٥	٨٨,٦ ٩٤ ٧٦,٣	٩٠,٤ ٩٥,٥ ٨٥,٥	الهدف الثاني: إتمام مرحلة التعليم الابتدائي -صافي نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي -الوصول إلى الصف الخامس الابتدائي -الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٥-٢٤) سنة

تراجع إلى الوراء	١١,٧	١٤,٧	الهدف الثالث: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
	٠,٨١	٠,٨٥	-حصة النساء بالوظائف (غير الزراعة)
على المسار	٠,٨٩	٠,٩٤	-المساواة بالتعليم الثانوي -المساواة بالتعليم الابتدائي
	٢٩,٩	٣١,٩	الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال
على المسار	٣٩,٤	٣٧,٢	-وفيات الرضع لكل (١٠٠٠) مولود حي -وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات لكل (١٠٠٠) مولود.
على المسار	٩٣,٨	٩٠,٩	الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات
بعيدة عن المسار	٩,٦	٨,٠	-الولادات بأيدي ماهرة -الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة

<p>على المسار ومن المحتمل تحقيق الهدف ٢٠١٥</p>	<p>٩٠,٠</p>	<p>٩٥,٩</p>	<p>الهدف السادس: مكافحة نقص المناعة البشرية (الإيدز) وغيرها من الأمراض - معرفة النساء بانتقال الإيدز - محافظة ذي قار الأعلى بعد محافظتي واسط والقادسية بمعدل الإصابة بمرض السل لكل مئة ألف من السكان بمعدل (٣٨)</p>
<p>على المسار بعيدة عن المسار</p>	<p>٨٦,٨ ٧٨,٩</p>	<p>٩٣,٨ ٨٦,٨</p>	<p>الهدف السابع: ضمان توفير أسباب بقاء البيئة - الصرف الصحي المحسن - مصدر الماء الصالح للشرب</p>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية الألفية على  
مستوى المحافظات ٢٠١٢.

تعدُّ هذه المؤثرات أداة متعددة الأغراض والمنافع، حيث تساعد في رصد التغيُّرات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى ضوءها يتم إعداد الخطط التنموية اللازمة لتحسين وضع الأنشطة التي تعاني من قصور في الأداء وتشخيص الإخفاقات في مسار الغايات الموصولة للأهداف المذكورة<sup>(١٢)</sup>.

### ثالثاً: البيئة الاستثمارية الجاذبة

١. مفهوم البيئة الاستثمارية: قبل عرض مفهوم البيئة الاستثمارية لا بد من التعرض إلى مفهوم الاستثمار الذي هو تخصيص أو توظيف للأموال في الفرص الاستثمارية المتاحة<sup>(١٣)</sup>.

إما البيئة الاستثمارية، فإن مفهومها أوسع من ذلك، حيث تتوفر فيها متطلبات ومقومات الاستثمار بما يتيح للمستثمرين ورجال الأعمال توظيف أموالهم في الفرص الاستثمارية المتاحة بعد دراستها، وتحليلها، والتوصل إلى نتائج إيجابية ومشجعة لكل مستثمر راغب في الاستثمار، وتعد محافظة ذي قار ذات بيئة مناسبة للاستثمارات في القطاعات كافة وأهمها القطاع (الصناعي، والزراعي، والسياحي، والنفط ومشتقاته، والسكن)؛ نظراً لما تمتاز به المحافظة من مقومات وموارد تمثل مناخ مناسب للاستثمار نذكر منها:

أ. الاستقرار السياسي والأمني: يعد الاستقرار السياسي والأمني من أبرز مقومات البيئة الاستثمارية الجاذبة مع توافر عوامل الجذب الاستثمارية الأخرى، وعلى وفق ذلك فإن مناخ الاستثمار في محافظة ذي قار يمتاز بالاستقرار السياسي والأمني الذي يُعدُّ عاملاً مهماً في جذب الاستثمارات إلى داخل المحافظة.

ب. توافر الموارد الطبيعية: إن توافر الموارد الطبيعية بنحو كبير في أي بلد أو منطقة معينة يجعل منها محطاً للتنافس الاستثماري بين الشركات والمستثمرين؛ وهذا ما تمتاز به محافظة ذي قار بوفرة نسبية من الموارد الطبيعية المختلفة، وتأتي في مقدمتها الأراضي الصالحة للزراعة التي تقدر بأكثر من مليون ونصف المليون دونم، ووجود نهر الفرات، والغراف، والمصب العام، والجداول المتفرعة منها، والاحتياطي النفطي الذي يقدر بـ ١٦ مليار برميل، ومواقع آثرية تقدر بـ (١٢٠٠) موقع أثري والحميات الطبيعية كالأهوار.

ج. الأيدي العاملة الماهرة: تعد من المقومات الأساسية الجاذبة للاستثمار وتمتاز المحافظة بوفرة الخبرات والأيدي العاملة الماهرة، وغير الماهرة، والكفاءات في شتى القطاعات الحيوية، فهناك أعداد كبيرة متدربة ومتأهلة فائضة في القطاع الصناعي بالمحافظة يمكن الاستفادة منها، فضلاً عن أعداد الخريجين التي تقدر بالآلاف سنوياً من المؤسسات التعليمية، ومن مختلف الاختصاصات التي لم تجد لها فرصة مناسبة للعمل داخل المحافظة.

د. الحوافز والضمانات القانونية: يحتاج المستثمر إلى ضمان حقوقه كمستثمر خصص جزءاً من ثروته في الاستثمار في فرصة استثمارية معينة في البلد المضيف، ويرغب مقابل ذلك بتشريعات قانونية تضمن حقوقه المالية، ويبدو أن قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل قانون جيد على وفق تقدير كثير من المختصين؛ كونه منح العديد من المزايا والضمانات حسب ما ورد في مواده.

هـ. الإعفاء والسماح الضريبي: تحاول بعض الحكومات أن تقدم إعفاءات أو سماعات ضريبية كعامل مشجع للمستثمرين ورجال الأعمال للاستثمار فيها؛ ولذلك فهي إما أن تقدم إعفاءً ضريبياً كاملاً لمدة معينة، كما حصل في العراق إذ حُصِّصَ إعفاء ضريبي للاستثمار في القطاع الصناعي لمدة عشر سنوات، وإما تخفيض نسبة الضريبة على الأرباح المتحققة، وكذلك الحال بالنسبة للرسوم الجمركية على مستوردات المستثمر من المكائن والمعدات وغيرها من الاحتياجات من مواد أولية ومستلزمات خاصة بالمشروع الاستثماري.

و. الترويج الإعلامي: يعدُّ من النقاط الرئيسة التي تهتم بالبحث عن البيئة الاستثمارية في أي مكان تتوافر فيه الفرص الاستثمارية؛ وهنا يأتي دور هيئة الاستثمار في المحافظة للترويج الإعلامي للمشاريع والفرص الاستثمارية كإصدار الخارطة الاستثمارية والاشتراك بالمعارض الدولية وإصدار النشرات الإعلامية كي تعطي صورة واضحة وكاملة للمستثمرين لمعرفة بيئة ومناخ الاستثمار في المحافظة.

٢. تحديات الاستثمار: هناك العديد من العوامل والتحديات التي تقف عائقاً أمام تدفق الاستثمارات إلى المحافظة ومن أبرز هذه التحديات:

أ. تدني البنية التحتية في المحافظة: إن ضعف البنى التحتية للخدمات الأساسية في محافظة ذي قار قد تشكل عامل كبح في تدفق الاستثمارات إليها؛ كونها تنعكس على التكاليف والأعباء التي تتحملها الشركات المستثمرة؛ لذا لا بد من العمل على إعادة بناء هذا القطاع الحيوي؛ كي تكون المحافظة مهيأة لجذب الاستثمارات.

ب. وجود البيروقراطية الإدارية: إن عدم تحقق إصلاح الأداء في مؤسسات الدولة يشكل عقبة أمام المستثمرين، إذ يذهب مزيدٌ من الوقت والجهد والمال كي يحصل على إجازة استثمارية

ولكن دون جدوى، إذ يصطدم بالروتين والنظم الإدارية البيروقراطية .

**ج. الفساد المالي والإداري:** يعد واحداً من المعوقات الرئيسة التي تقف في طريق تحقيق التنمية وعقبة أمام الاستثمار كونه يشوه عملية تخصيص الإنفاق العام، ويشل عملية البناء والنمو؛ وبالتالي تدمير الاقتصاد وعجز الدولة على مواجهة التحديات، وإعادة الإعمار، وبناء البنى التحتية اللازمة. وقد احتل العراق المركز الثالث عالمياً في هرم الفساد الإداري والمالي حسب تقرير منظمة الشفافية، وقدرت هيئة النزاهة الأموال المهدورة جراء الفساد في الوزارات بحدود (٧,٥) مليار دولار خلال عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، فضلاً عن الفساد غير المنظور الذي يقدر بأكثر من هذه المبالغ المهدورة، وتضاعف عدد من أبحاثهم هيئة النزاهة على القضاء بتهم الفساد أكثر من خمس مرات لعام ٢٠١١ عن عام ٢٠٠٩، وتضاعف عدد المدانين بجرائم الفساد أكثر من ست مرات للعام نفسه<sup>(١٤)</sup>.

**د. الصراعات الحزبية والمذهبية والقومية:** تولّد الصراعات القائمة على أساس التحزب -أي رغبة الأحزاب في الاستئثار بالسلطة والثروة على حساب الأحزاب الأخرى- صراعاً حاداً، ويشكل عائقاً أمام الاستثمارات، ومشكلة كبيرة أمام مسار التنمية وتأخر مشاريع التنمية في العراق، وتأخر المصادقة على الموازنة الاتحادية كما حصل في عام ٢٠١٣ وعدم الإقرار في عام ٢٠١٤.

## رابعاً: الرؤى الاقتصادية وفرص الاستثمار

بغية إكمال الصورة الشاملة للموضوع لا بد من بلورة النظرة الاقتصادية عن طريق تبني بعض السياسات التنموية والفرص المتاحة للاستثمار في المحافظة:

١. ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي بالمحافظة وزيادة تخصيص الموارد المالية لهذا النشاط الحيوي وتقديم الدعم اللازم للفلاحين وتشجيعهم بزراعة أراضيهم، ودعم شريحة الخريجين الزراعيين والبيطريين والمهندسين؛ للمساعدة في زيادة الإنتاج الزراعي وتنوعه سواء النباتي أو الحيواني، وتوفير المستلزمات الزراعية، والأسمدة، والمعدات الزراعية المتطورة، ومنحهم القروض الميسرة التي يحتاجها المزارعون والفلاحون.

٢. وضع استراتيجية للتنمية المكانية: لقد ظهر من خلال متابعة أهداف التنمية للألفية وجود تفاوت في التنمية المكانية؛ لذلك لا بد من إعادة مسارات تشكيل التنمية بصورة أكثر عدالة من خلال دعم المحافظات الفقيرة بالخدمات الأساسية، والمؤسسات التعليمية والصحية، وإنشاء مشاريع إنتاجية في تلك المحافظات، وتخصيص مبالغ إضافية ضمن الموازنة العامة أو تنمية الأقاليم وحسب درجة المحرومية والكثافة السكانية.

٣. دعم وتنمية القطاع الصناعي بعد تحديد نقاط الضعف والقوة فيه وتحديد الهيكلية مع الاهتمام بالمدن الصناعية وتطويرها وتوزيعها في أماكن جغرافية مناسبة لتكون قاعدة للاستثمار الصناعي واعتماد مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص .

٤. اعتماد استراتيجية تطوير القطاع الخاص (٢٠١٤-٢٠٣٠) وتحقيق أهدافها؛ لتكون خارطة طريق لتوطيد مساعي الحكومة لتطوير القطاع الخاص بغية توفير بيئة ودية للأعمال والموارد المالية؛ لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبناءً على ما سبق فإن تنشيط دور القطاع الخاص في محافظة ذي قار هو في توفير البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية المحفزة لممارسة نشاطه ولاسيما في مجال إعادة الإعمار والبناء والتشييد.

٥. السياسات الاستثمارية: العمل على تهيئة بيئة تشريعية، وتنظيمية، وقانونية، ومالية جاذبة للاستثمارات، والتذليل قدر الإمكان من التعقيدات للإجراءات الروتينية التي تواجه المستثمر، وتقديم حوافز تشجيعية كالإعفاءات الضريبية، وتسهيلات ائتمانية من أجل خلق مناخ ملائم

للاستثمار من طريق:

- دعم الاستثمار الخاص والأجنبي في القطاعات الإنتاجية من خلال اختبار الأماكن التي يمكن الاستثمار فيها، وتهيئة مستلزمات الاستثمار المتعلقة بالإجراءات وإعلانها للمستثمرين.

- تهيئة فرص الاستثمار في المواقع الأثرية والمحميات الطبيعية (الأهوار)؛ لجذب المستثمر السياحي من خلال توفير وسائل الراحة السياحية من مستلزمات السكن، والطعام، والخدمة السياحية.

- تفعيل المادة (٩) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل من حيث تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، والتعرف على الفرص الاستثمارية، وتحفيز الاستثمار لها، والترويج لها، وتيسير إجراءات التسجيل، وإجازة للمشاريع الاستثمارية، واعتماد مبدأ النافذة الواحدة.

٦. ضرورة الربط بين قطاع الاستخراج وقطاعات الطاقة (المصافي، والبتروكيماويات، ومحطات الكهرباء، وشبكة الأنابيب، وغيرها) من خلال إلزام الشركات النفطية الأجنبية العاملة على وفق جولات التراخيص، وضمن العقود الموقعة معها؛ لغرض تنفيذها في المحافظة؛ بغية تنويع مصادر الدخل، وتوفير فرص عمل، وتحسين المستوى المعيشي والخدمات الأساسية في تلك المحافظة.

٧. زيادة التخصيصات للقطاع الصحي بما يتيح إمكانية وصول هذا النظام للمناطق الريفية، وزيادة برامج التوعية الصحية وسياسات الطب الوقائي، وإنشاء أنظمة للإنذار المبكر للأمراض الانتقالية، وتطوير سياسة الصحة الاتحادية التي من شأنها تقليل معدل وفيات الأمهات والأطفال في المناطق الريفية خاصة.

٨. العمل على تنمية صناعة تصفية النفط والغاز الطبيعي، وبناء مصافي جديدة، ومعامل تستخدم الفائض من عمليات التكرير والتصفية كالبتروكيماويات والأسمدة والطاقة.

٩. العمل على استغلال أهوار المحافظة لتطوير السياحة؛ كونها تمتلك مقومات النشاط السياحي في المحافظة بتوفير إمكانيات طبيعية فريدة، ومقومات بشرية ذات طابع خاص ولها بعد تاريخي وإرث حضاري، وفتح الباب أمام الاستثمار السياحية فيها؛ وإن النهوض بهذا القطاع يتطلب ما يأتي:

- إنشاء مطار دولي قرب مدينة أور التاريخية، أو تحويل القاعدة العسكرية إلى مطار مدني.
  - إنشاء مدينة سياحية متكاملة بالقرب من الأماكن الأثرية أو البيئية تحتوي على فنادق، ومطاعم سياحية، ومساح، ومول تجاري، وألعاب وأماكن ترفيهية.
  - زيادة الاهتمام بالصناعات الحرفية، والتراثية الخاصة بمنطقة الأهوار.
  - قيام الحكومة بميثاتها العامة بمهام تطوير واقع الأهوار إلى المستوى الذي يخلق منها منطقة جذب للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.
  - تحديث البنى التحتية لإقليم الأهوار، وتوسيع الخدمات الأساسية.
١٠. دعم المنشآت الصناعية والمعامل العائدة للدولة، وإعادة تأهيلها وإصلاحها إدارياً واقتصادياً والنهوض بها؛ كي تساعد بفعالية في عملية التنمية ولاسيما ذات المدخلات المحلية والمكون التكنولوجي العالي ذات الأهمية الاستراتيجية.

## الخلاصة:

أوضحت الدراسة أهم الممكنات الاقتصادية والاجتماعية في محافظة ذي قار، واستعراض الموارد الطبيعية والاحتياطات النفطية الهائلة التي تمتلكها المحافظة، فضلاً عن الموارد البشرية التي لم تستغل بالنحو الأمثل في العملية الإنتاجية؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأظهرت الدراسة أن سوء توزيع ثمار التنمية ونتائجها بعادلة ساعد في تفاوت ثمار التنمية المكانية بين المحافظات.

وقد بينت الدراسة ارتفاع معدلات الفقر والحرمان في المحافظة التي بلغت نسبتها (٣٧،٤٪)، وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بمعدلاتها في عموم العراق من ناحية، وما تمتلكه المحافظة من موارد طبيعية وممكنات اقتصادية كبيرة من ناحية أخرى. ومن خلال رصد الأهداف الإنمائية للألفية يبدو أن محافظة ذي قار لم تتمكن من إنجاز هذه الأهداف في عام ٢٠١٥، بل إن بعضها شهد تراجعاً إلى الوراء، وباتت بعيدة المنال، باستثناء بعض المؤشرات التي كانت على المسار الصحيح نحو الهدف. ويبدو أن تأثير الظروف السياسية والأمنية التي يمر بها البلد حالياً أثرت على وتيرة النشاط الاقتصادي في المحافظة وانعكس سلباً على زيادة معدلات البطالة إلى مستويات كبيرة؛ مما أثر على معدلات الفقر والحرمان، وأن كثيراً من إنجازات أهداف التنمية للألفية ترتبط بشكل كبير بالمستوى التعليمي والثقافي للمجتمع وبالمستوى الصحي الذي تأثر بشكل كبير كل واحداً منهما بانخفاض الانفاق الحكومي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من السياسات التنموية، والآليات المقترحة للنهوض بواقع المحافظة الاقتصادي، وبيان الفرص الاستثمارية التي من شأنها المساعدة في توفير بيئة استثمارية مناسبة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

وفي الختام ندعو إلى العمل على وضع استراتيجية تنموية شاملة على مستوى المحافظة تُعدُّ من قبيل متخصصين في المجالات كافة وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ كي تكون خارطة طريق نحو إنجاز أهداف التنمية وغاياتها ولاسيما في مجال تخفيض معدلات البطالة، وخفض معدلات الفقر في المحافظة.

هوامش البحث:

- (١) ابن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، ص: ٣٠٧.
- (٢) حسن علي خلف، تأريخ الناصرية، دار المرتضى للطبع والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٥.
- (٣) وزارة النفط، شركة نفط الجنوب، هيئة حقول نفط ذي قار، شعبة الإعلام.
- (4) USAID .strategies for assisting the marsh dwellers and restoring the marshland in southern Iraq, Interim status report 2003
- (٥) طارق العكيلي وآخرون، الموارد البشرية والتشغيل في العراق، الإمكانيات وآفاق المستقبل، العراق، هيئة التخطيط، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تشرين الأول ١٩٩٧، ص: ٣.
- (٦) الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣.
- (7) <http://www.alaalem.com/index.php?news>.
- (٨) وزارة الصناعة والمعادن، منشأة أور العامة للصناعات الهندسية، قسم الميزانية والإحصاء الميزانية التخطيطية للشركة بيانات غير منشورة، ٢٠٠٦.
- (٩) وزارة الصناعة والمعادن، الشركة العامة للصناعات الصوفية في الكاظمية، معمل الغزل والنسيج الصوفي في الناصرية، شعبة التخطيط والمتابعة.
- (١٠) وزارة الكهرباء، مديرية كهرباء ذي قار، محطة الطاقة الحرارية في الناصرية، قسم الشؤون الإدارية.
- (١١) الجهاز المركزي للإحصاء، مسيرة المحافظات على طريق الأهداف الألفية ٢٠١٤.
- (١٢) الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مؤشرات رصد الأهداف الانمائية الألفية على مستوى المحافظات ٢٠١٢.
- (١٣) محمد، حاكم محسن، تحليل البيئة الاستثمارية للاستثمار المالي الأجنبي في العراق، مجلة جامعة أهل البيت، جامعة أهل البيت، العدد: ٦، كربلاء، ٢٠٠٦.
- (١٤) هيئة النزاهة، التقرير السنوي، ٢٠١٤، على الموقع <http://www.nazaha.iq/body.asp>.

## الدراسة الوطنية الأولى للانتحار في العراق لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦

د. محمد جمعة عباس<sup>١\*</sup> - د. نصيف الحميري<sup>٢\*</sup> - د. عماد عبد الرزاق<sup>٣\*</sup> - شاكِر نعوش<sup>٤\*</sup>  
البروفيسور لويس أبليبي<sup>٥\*</sup>

٢٠١٨-٢-٣

نشرت مجلة الاضطرابات العاطفية Journal of Affective Disorders في كانون الأول ٢٠١٧  
دراسة عن الانتحار في العراق حيث تم تقديم وتحليل بيانات الانتحار لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

### نبذة مختصرة عن الدراسة

مقدمة: تختلف معدلات الانتحار بلد آخر، وتعدُّ جودة البيانات إحدى أسباب هذا الاختلاف، ولا توجد بيانات وطنية عن الانتحار في العراق، فالدراسة الوطنية العراقية الأولى عن هذا الموضوع هي المبادرة الحكومية التي تديرها وزارة الصحة العراقية، والتي تعد الخطوة الأولى لتطوير سجل وطني للانتحار تستخدم بياناته في الاستراتيجية الوطنية لمنع هذه الظاهرة.

المنهجية: شملت الدراسة ١٣ محافظة (من أصل ١٨) في العراق، ولم تُضمَّن المحافظات الثلاث التابعة لحكومة إقليم كردستان، فضلاً عن أن الوضع الأمني في محافظتي الأنبار ونيوى قد حال دون جمع البيانات من هاتين المحافظتين. وقد أرسلت استمارة جمع البيانات إلى جميع مراكز

\*١. د. محمد ج. عباس، بكالوريوس في الطب والجراحة، ماجستير في العلوم الطبية، استشاري الطب النفسي والمحاضر الفخري، شركة ليسسترشير Leicestershire Partnership NHS Trust.

\*٢. د. نصيف الحميري، بكالوريوس في الطب والجراحة، عضو في إدارة معهد العلوم الطبية الحيوية، وأستاذ مساعد واستشاري الطب النفسي، كلية الطب، جامعة بغداد.

\*٣. د. عماد عبد الرزاق، بكالوريوس في الطب والجراحة، عضو في إدارة معهد العلوم الطبية الحيوية، واستشاري الطب النفسي ومستشار الصحة النفسية في وزارة الصحة العراقية.

\*٤. شاكِر نعوش، بكالوريوس في علم الاجتماع، وناشط في مجال الخدمة الاجتماعية، ومستشفى بغداد التعليمي، بغداد، العراق.

\*٥. البروفيسور لويس أبليبي، أستاذ الطب النفسي جامعة مانشستر، قائد الاستراتيجية الوطنية لمنع الانتحار في إنجلترا.

الشرطة في المحافظات الـ ١٣ حيث مُلئت فيما كان لكل الحالات التي اعتمدت في الدراسة حكم بالانتحار أصدره قاضي بعد دراسة تحقيقات الشرطة وتقارير ما بعد الوفاة، أي إن الدراسة حصرت جميع حالات الانتحار حصراً شاملاً على وفق المعايير المذكورة آنفاً خلال عامي ٢٠١٥-٢٠١٦.

**النتائج:** كانت هناك نحو ٢٩٠ حالة انتحار في عام ٢٠١٥ (نسبة الذكور إلى الإناث (١,٢٦) و ٣٥٧ حالة في عام ٢٠١٦ (نسبة الذكور إلى الإناث ١,٤٦). وبلغ معدل الانتحار لكل ١٠٠ ألف نسمة (١,٠٩) في عام ٢٠١٥، و(١,٣١) في عام ٢٠١٦. وكانت حالات الانتحار بعمر ٢٩ سنة أو أقل تمثل نسبة (٦٧,٩٪) من جميع الحالات. وكانت الطريقة الأكثر شيوعاً للانتحار هي الشنق (٤١٪)، تليها الأسلحة النارية (٣١,٤٪)، والحرق (١٩,٢٪). وفي حوالي (٢٤,١٪) من الحالات تم الإبلاغ عن وجود اضطرابات نفسية للمنتحرين، وكان التشخيص الأكثر شيوعاً هو الاكتئاب (٥٣,٩٪)، وفي معظم الحالات (٨٢,١٪) لم تكن هناك محاولات سابقة. وأفادت التقارير بأن أقلية صغيرة فقط قد أصيبت بصدمة نفسية (١٥,٥٪)، أو مشكلات مالية (١٢,٤٪)، أو إساءة معاملة للأطفال (٢,٢٪).

**الخلاصة:** إن معدل الانتحار في العراق أقل من المعدل العالمي، وإن نسبة كبيرة من المنتحرين كانت بأعمار الشباب وكان التوزيع بين الجنسين متساوياً تقريباً في هذه الفئة العمرية. وربما كانت العوامل الاجتماعية والثقافية قد أدت دوراً في هذه الأنماط، وجاءت معدلات الاضطراب النفسي وتعاطي المخدرات أقل من تلك التي أبلغ عنها على الصعيد العالمي؛ ويمكن لهذه النتائج أن تفيد الاستراتيجية الوطنية العراقية لمنع الانتحار.

وأكدت الدراسة في تمهيدها أن الانتحار هو التحدي الرئيس الذي يواجه دوائر الصحة النفسية في جميع أنحاء العالم، إذ قدرت منظمة الصحة العالمية وجود ٨٠٠ ألف حالة انتحار في عام ٢٠١٢ بمعدل (١١,٤) لكل ١٠٠ ألف نسمة، وأن نسبة الذكور إلى الإناث تبلغ ١,٩

(منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤). وتختلف معدلات الانتحار في مختلف البلدان، بحسب نوع الجنس والفئات العمرية. وبصفة عامة، فإن معدلات الانتحار المقدره هي أعلى في البلدان ذات الدخل المرتفع (١٢,٧ لكل ١٠٠ ألف من السكان ونسبة الذكور إلى الإناث تبلغ (٣,٥) مقارنة بالدول المنخفضة الدخل (١١,٢) لكل مليون نسمة ونسبة الذكور إلى الإناث تبلغ (١,٦) (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤). ومعدل الانتحار لعام ٢٠١٢ أقل بكثير في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في شرق المتوسط بما في ذلك العراق (٦,٤) لكل ١٠٠ ألف من السكان مع نسبة الذكور إلى الإناث (١,٤) (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤). وأحد الأسباب المحتملة لهذا الاختلاف هو أن نوعية بيانات الانتحار تختلف من بلد لآخر تبعاً لعدم الإبلاغ أو سوء التصنيف، ولاسيما في البلدان التي يكون فيها الانتحار غير قانوني أو موسوماً بالعار (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤)؛ ومع ذلك هناك بعض الأدلة على وجود فروق حقيقية في البلدان ذات البيانات الجيدة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤).

وتصف الدراسة وضع العراق الحديث بأنه مرّ بأربعة عقود من الحروب والعقوبات والصراعات الأهلية، إذ عانى نصف عدد السكان الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية للصحة النفسية في العراق التابعة لمنظمة الصحة العالمية (Alhasnawi et al., 2009) من حادثة صادمة واحدة على الأقل، ووجد الاستطلاع نفسه أن معدل انتشار أي اضطراب لمدى الحياة - باستثناء الاضطرابات الذهانية - هو ١٨,٨٪. والجدير بالذكر أنه يوجد في العراق ٢٠٦ أطباء نفسيين، و ٣ مستشفيات نفسية، و ٢٣ وحدة نفسية (Al-Uzri et al., 2012).

ووضحت الدراسة أن منظمة الصحة العالمية تصنف بيانات الوفيات إلى أربع فئات من ١ (سجل وفاة شامل) إلى ٤ (عدم وجود سجل وفاة)، ويحصل العراق على درجة ٢ (سجل وفاة مع تغطية منخفضة، نسبة عالية من الأسباب غير محددة ولا الحديثة).

## المنهجية

يوجد في العراق ١٨ محافظة، ثلاث منها - أربيل، ودهوك، والسليمانية- وهي جزء من حكومة إقليم كردستان، ولم تدرج هذه المحافظات في هذه الدراسة، فيما لم تكن البيانات متوفرة من محافظتين أخريين هما: (الأنبار، ونينوى)؛ إذ كانت هاتان المحافظتان تحت سيطرة تنظيم (داعش) وقت إجراء الدراسة. وعلى وفق البيانات التي تم الحصول عليها من مكتب الإحصاء المركزي في وزارة التخطيط العراقية، فقد بلغ إجمالي عدد السكان في المحافظات الـ ١٣ المتبقية في عام ٢٠١٥ ما مجموعه ٢٦،٤٦٠،٣٢٤ فرداً، منهم (١٣،٣٤٩،٦٢١ ذكوراً، و٧،٠٣،١١٠،١٣ إناثاً)، وفي عام ٢٠١٦ كان العدد ٢٧،١٤٠،٨٩٥ فرداً، منهم (١٣،٦٩٢،٩٨٥ ذكوراً، و١٣،٤٤٧،٩١٠ إناثاً).

وقد صُممت أداة جمع البيانات من قبل الباحثين، وعُدلت بعض بنودها بإذن من استمارة الانتحار (٢٠١٤/٠٣) المستخدمة في التحقيق السري الوطني البريطاني عن الانتحار والقتل من قبل الأشخاص الذين يعانون من مرض عقلي.

وتحتوي الاستمارة على ٣٦ بنداً تغطي التفاصيل الديموغرافية، والعوامل السريرية: تفاصيل الانتحار، ومحاولات سابقة، والتاريخ الطبي والنفسي، والأسباب التي أدت إلى الانتحار. وقد أُرسِلت استمارة جمع البيانات عن طريق منظمة الصحة العالمية إلى وزارة الداخلية، ووزعت بعد ذلك على جميع مراكز الشرطة في المحافظات الـ ١٣ المذكورة آنفاً. وقد استخدم هذا النهج لضمان إدراج جميع حالات الانتحار؛ لأن الشرطة تحقق في جميع حالات الانتحار في العراق، ويشمل هذا التحقيق فحص المشهد، وإجراء المقابلات مع الأشخاص المعنيين، بما في ذلك الأسرة. وتُفحص نتائج التحقيق وتقرير ما بعد الوفاة من قبل القاضي الذي يقدم الحكم النهائي بالانتحار. وكانت جميع الحالات الواردة في هذا التقرير ضمن الحالات التي صدر حكم الانتحار بحقها من القاضي المختص، وقد استكمل ضباط الشرطة استمارة جمع البيانات استناداً إلى تحقيقهم، فضلاً عن

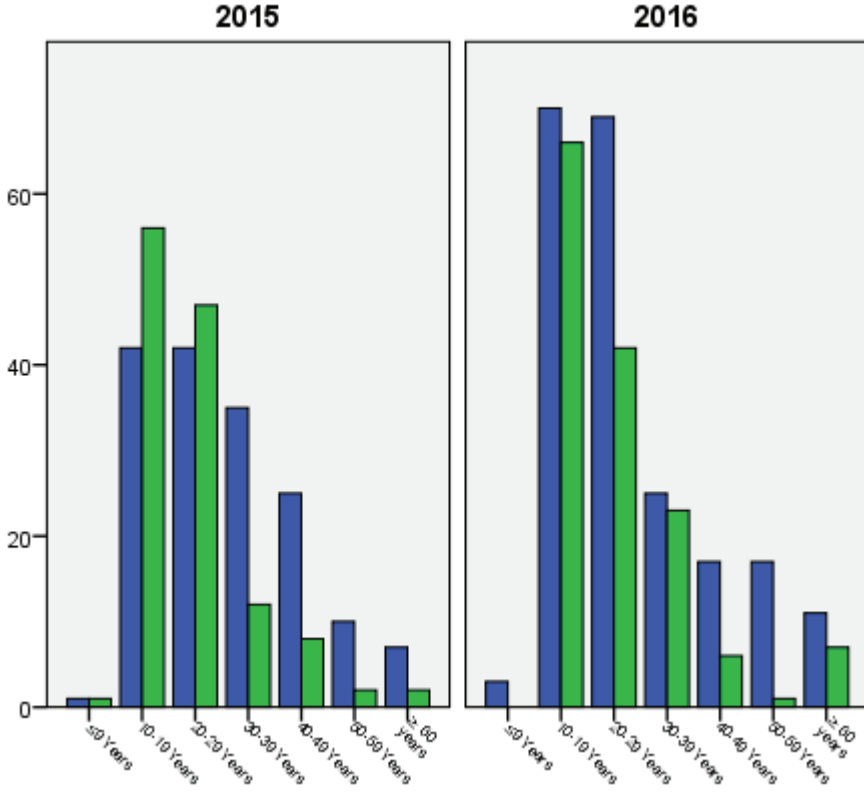
الحصول على البيانات المفقودة من خلال الاتصال بالعائلة؛ ولذلك، فإن المتغيرات السريرية -مثل وجود اضطراب نفسي- كانت تستند إلى تقارير الأسرة.

## النتائج

### التركيبة السكانية

بلغ مجموع حالات الانتحار ٦٤٧ حالة، منها ٢٩٠ حالة في عام ٢٠١٥، و٣٥٧ حالة في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٥، كان هناك عدد قليل من الذكور (١٦٢، ٥٥,٩٪) مقارنة بالإناث (١٢٨، ٤٤,١٪) وبلغت نسبة الذكور إلى الإناث (١,٢٦). ووجد نمط مماثل في عام ٢٠١٦، حيث كان هناك ٢١٢ (٥٩٪) من الذكور و١٤٥ (٤٠٪) من الإناث، وكانت نسبة الذكور إلى الإناث أعلى قليلاً، عند (١,٤٦). وبلغت نسبة الذكور إلى الإناث في مجموع الحالات (١,٣٦). وإن نحو نصف حالات الانتحار الكلية في العراق قد حدثت في بغداد والبصرة، ويبيّن الشكل (١) توزيع الحالات حسب العمر والجنس.

الشكل ١



وفي كلا العامين، كان عمر غالبية الحالات أقلّ من ٢٩ عاماً، ٦٥،٢٪ من الحالات في عام ٢٠١٥، و٧٠٪ من الحالات في عام ٢٠١٦ -الجدول ١-، وترد تفاصيل أخرى عن الحالات الديموغرافية في الجدول ١. وتجدر الإشارة إلى أن ٥٥،٨٪ من الحالات كانوا عزباً (جمع أعزب)، ٢٨،٣٪ من الحالات كان لديهم أطفال، و٥٦،٧٪ من الحالات لم يكن لها عمل منتظم (٢١،٨٪ من العاطلين عن العمل، و٣٤،٩٪ من ربات البيوت).

## الجدول ١ التفاصيل الديمغرافية

المجموع		٢٠١٦		٢٠١٥			
النسبة	الرقم	النسبة	الرقم	النسبة	الرقم		
%٥٧,٨٠	٣٧٤	%٥٩,٤٠	٢١٢	%٥٥,٩٠	١٦٢	ذكر	الجنس
%٤٢,٢٠	٢٧٣	%٤٠,٦٠	١٤٥	%٤٤,١٠	١٢٨	أنثى	
%٦٧,٩٠	٤٣٩	%٧٠,٠٠	٢٥٠	%٦٥,٢٠	١٨٩	٢٩ ≥	الفئة العمرية
%٣٢,١٠	٢٠٨	%٣٠,٠٠	١٠٧	%٣٤,٨٠	١٠١	٣٠ ≤	
%٠,٨٠	٥	%٠,٨٠	٣	%٠,٧٠	٢	٩ ≥ سنوات	الفئة العمرية
%٣٦,٢٠	٢٣٤	%٣٨,١٠	١٣٦	%٣٣,٨٠	٩٨	١٠-١٩ سنوات	
%٣٠,٩٠	٢٠٠	%٣١,١٠	١١١	%٣٠,٧٠	٨٩	٢٠-٢٩ سنة	
%١٤,٧٠	٩٥	%١٣,٤٠	٤٨	%١٦,٢٠	٤٧	٣٠-٣٩ سنة	
%٨,٧٠	٥٦	%٦,٤٠	٢٣	%١١,٤٠	٣٣	٤٠-٤٩ سنة	
%٤,٦٠	٣٠	%٥,٠٠	١٨	%٤,١٠	١٢	٥٠-٥٩ سنوات	
%٤,٢٠	٢٧	%٥,٠٠	١٨	%٣,١٠	٩	٦٠ ≤ عاماً	
%٥٥,٨٠	٣٦١	%٥٦,٠٠	٢٠٠	%٥٥,٥٠	١٦١	أعزب	الحالة الاجتماعية
%٣٩,٦٠	٢٥٦	%٣٨,٧٠	١٣٨	%٤٠,٧٠	١١٨	متزوج	
%٣,٢٠	٢١	%٣,٦٠	١٣	%٢,٨٠	٨	مطلق / منفصل	
%١,٤٠	٩	%١,٧٠	٦	%١,٠٠	٣	أرمل	
%٢٨,٣٠	١٨٣	%٢٦,٦٠	٩٥	%٣٠,٣٠	٨٨	نعم	وجود اطفال
%٩٩,٤٠	٦٤٣	%٩٩,٤٠	٣٥٥	%٩٩,٣٠	٢٨٨	مسلم	الدين
%٠,٦٠	٤	%٠,٦٠	٢	%٠,٦٠	٢	دين آخر	
%١٣,٤٠	٨٧	%١٣,٢٠	٤٧	%١٣,٨٠	٤٠	أمي	المستوى العلمي
%٨١,٦٠	٥٢٨	%٨٢,١٠	٢٩٣	%٨١,٠٠	٢٣٥	المدرسة الابتدائية/الثانوية	
%٤,٩٠	٣٢	%٤,٨٠	١٧	%٥,٢٠	١٥	جامعة/دراسات عليا	
%٢١,٨٠	١٤١	%٢١,٣٠	٧٦	%٢٢,٤٠	٦٥	عاطل عن العمل	المهنة
%٤٣,٣٠	٢٨٠	%٤٢,٦٠	١٥٢	%٤٤,١٠	١٢٨	عامل / طالب	
%٣٤,٩٠	٢٢٦	%٣٦,١٠	١٢٩	%٣٣,٤٠	٩٧	ربة منزل	

طرق وتفاصيل أخرى للانتحار

يبين الجدول (٢) أن تفاصيل العمل الانتحاري كانت متشابهة في كلا العامين من دون وجود فروق إحصائية كبيرة. وكانت الطريقة الأكثر شيوعاً للانتحار الشنق (٤١٪)، تليها الأسلحة النارية (٣١,٤٪)، والحرق الذاتي (١٩,٢٪). وكانت خمس حالات فقط (٣,٢٪) من المرضى النزلاء، و٦ حالات أخرى (٣,٩٪) خرجت من مستشفيات الأمراض النفسية خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وأفادت التقارير بأن أقلية صغيرة جداً كانت تحت تأثير الكحول (٢,٢٪)، أو غيرها من المواد غير القانونية (٢,٨٪) في أثناء العمل الانتحاري.

الجدول ٢ تفاصيل الانتحار

المجموع		٢٠١٦		٢٠١٥			
النسبة	الرقم	النسبة	الرقم	النسبة	الرقم		
١٩,٢٠٪	١٢٤	٢٢,٤٠٪	٨٠	١٥,٢٠٪	٤٤	حرق الذاتي	طريقة الانتحار
٤١,٠٠٪	٢٦٥	٣٨,٩٠٪	١٣٩	٤٣,٤٠٪	١٢٦	الشنق	
٣١,٤٠٪	٢٠٣	٢٩,٧٠٪	١٠٦	٣٣,٤٠٪	٩٧	الأسلحة النارية	
٠,٥٠٪	٣	٠,٣٠٪	١	٠,٧٠٪	٢	القفز	
٤,٣٠٪	٢٨	٤,٢٠٪	١٥	٤,٥٠٪	١٣	جرعة زائدة / مادة كيميائية	
١,٢٠٪	٨	١,٧٠٪	٦	٠,٧٠٪	٢	غرق	
٢,٥٠٪	١٦	٢,٨٠٪	١٠	٢,١٠٪	٦	مختلف	
٣,٢٠٪	٥	٣,٧٠٪	٣	٢,٧٠٪	٢	نعم	انتحار المرضى الداخليين (النزلاء)
٣,٩٠٪	٦	٤,٩٠٪	٤	٢,٧٠٪	٢	نعم	الانتحار في غضون ٣ دقائق بعد التسريح من المشفى
٢,٢٠٪	١٤	٢,٨٠٪	١٠	١,٤٠٪	٤	نعم	الانتحار تحت تأثير الكحول
٢,٨٠٪	١٨	٣,٦٠٪	١٣	١,٧٠٪	٥	نعم	الانتحار تحت تأثير المواد غير المشروعة

## الخصائص الطبية والاجتماعية

تظهر الخصائص الطبية والاجتماعية للحالات في الجدول ٣ أن أقلية من الحالات (٩,٣٪) كانت تعاني من أمراض جسدية، وحوالي ربع (٢٤,١٪) عانت من الاضطرابات النفسية. وكان التشخيص الأكثر شيوعاً هو الاكتئاب الذي شكّل حوالي نصف حالات الاضطرابات النفسية (٥٣,٩٪). وكانت نسبة ١٣,٧٪ فقط من الحالات لها ماضٍ سابق في الدخول إلى مستشفيات الأمراض النفسية، وفي معظم الحالات (٨٢,١٪)، لم تكن هناك محاولات انتحار سابقة، لم يكن هناك سوى عدد قليل من الحالات التي أصيبت بصدمة نفسية (١٥,٥٪)، أو عانت من مشكلات مالية (١٢,٤٪)، أو سوء معاملة في أثناء الطفولة (٢,٢٪).

## الجدول ٣ الخصائص الطبية والاجتماعية

Total		٢٠١٦		٢٠١٥		المتغير
النسبة	الرقم	النسبة	الرقم	النسبة	الرقم	
٩,٣٠٪	٦٠	٨,٤٠٪	٣٠	١٠,٣٠٪	٣٠	مرض جسدي
٢٤,١٠٪	١٥٦	٢٢,٧٠٪	٨١	٢٥,٩٠٪	٧٥	اضطراب نفسي
٥٠,٣٠٪	٧٨	٤٩,٤٠٪	٤٠	٥١,٤٠٪	٣٨	أقل من ١ سنة
٢٠,٠٠٪	٣١	٢٢,٢٠٪	١٨	١٧,٦٠٪	١٣	٢-٥ سنوات
٢٩,٧٠٪	٤٦	٢٨,٤٠٪	٢٣	٣١,١٠٪	٢٣	أكثر من ٥ سنوات
٥٣,٩٠٪	٨٢	٥٥,٦٠٪	٤٥	٥٢,١٠٪	٣٧	كتابة
٧,٩٠٪	١٢	١٢,٣٠٪	١٠	٢,٨٠٪	٢	ذهان
٣,٣٠٪	٥	٦,٢٠٪	٥	٠٪	٠	اضطراب العاطفة النائي القطب
٣٤,٩٠٪	٥٣	٢٥,٩٠٪	٢١	٤٥,١٠٪	٣٢	مختلف

%٨٦,٣٠	١٣٢	%٨٢,٧٠	٦٧	%٩٠,٣٠	٦٥	لا دخول	عدد حالات الدخول الى المشفى
%٦,٥٠	١٠	%٧,٤٠	٦	%٥,٦٠	٤	دخول واحد	
%٧,٢٠	١١	%٩,٩٠	٨	%٤,٢٠	٣	دخولين أو أكثر	
%٣,٩٠	٦	%٣,٧٠	٣	%٤,٢٠	٣	نعم	علاج سابق بالصددمات الكهربائية
%٨٢,١٠	٥٣١	%٨١,٢٠	٢٩٠	%٨٣,١٠	٢٤١	لا توجد محاولة سابقة	عدد محاولات الانتحار السابقة
%١٥,٠٠	٩٧	%١٥,٤٠	٥٥	%١٤,٥٠	٤٢	محاولة واحدة سابقة	
%٢,٩٠	١٩	%٣,٤٠	١٢	%٢,٤٠	٧	محاولتان أو أكثر	
%٣,٤٠	٢٢	%٣,٩٠	١٤	%٢,٧٠	٨	نعم	ماضٍ في تناول الكحول
%٣,٤٠	٢٢	%٤,٥٠	١٦	%٢,١٠	٦	نعم	ماضٍ في تعاطي المخدرات
%١٥,٥٠	١٠٠	%١٨,٥٠	٦٦	%١١,٧٠	٣٤	نعم	ماضٍ في الصدمات النفسية
%١٢,٤٠	٨٠	%١١,٢٠	٤٠	%١٣,٨٠	٤٠	نعم	مشكلات مالية
%٩٧,٨٠	٦٣٣	%٩٩,٢٠	٣٥٤	%٩٦,٢٠	٢٧٩	لا إساءة	سوء المعاملة في أثناء الطفولة
%٢,٢٠	١٤	%٠,٨٠	٣	%٣,٨٠	١١	سوء معاملة نفسية	
%٠	٠	%٠	٠	%٠	٠	سوء معاملة جسدية	
%٠	٠	%٠	٠	%٠	٠	سوء معاملة جنسية	
%٠,٩٠	٦	%٠,٦٠	٢	%١,٤٠	٤	نعم	ماضٍ عائلي في الاضطراب النفسي
%١,٦٠	١٠	%١,٩٠	٧	%١	٣	نعم	ماضٍ عائلي في محاولات الانتحار
%٠,٦٠	٤	%٠,٦٠	٢	%٠,٧٠	٢	نعم	ماضٍ عائلي في الانتحار

أظهرت المقارنة بين العامين أن الحالات متشابهة جداً، مع عدم وجود فروق إحصائية كبيرة بين المتغيرات إلا في ثلاث حالات، ففي عام ٢٠١٦، وكان هناك مزيد من حالات الذهان (الاختلال العقلي) (١٢,٣% مقابل ٢,٨%)، واضطراب ثنائي القطب (٦,٢% مقابل ٠,٠% = P =

٠,٠٥)، وحالات أكثر عن الصدمة النفسية (١٨,٥٪ مقابل ١١,٧٪،  $P = ٠,٠٢$ )، وهناك مؤشرات قليلة عن سوء معاملة الأطفال (٩٠,٨٪ مقابل ٣,٨٪،  $P = ٠,٠١$ ).

### المقارنات عبر الفئات العمرية والجنس

وبما أن حوالي ثلثي الحالات (٦٧,٩٪) تقل أعمارهم عن ٢٩ سنة، فقد أجري تحليل منفصل لمقارنة هذه الفئة العمرية الأصغر سناً ( $\geq ٢٩$  سنة) مع بقية الحالات ( $\leq ٣٠$  سنة). وترد في الجدول ٤ فروقات ذات دلالة إحصائية كبيرة بين المجموعتين، وكانت نسبة الذكور إلى الإناث من الفئة العمرية الأصغر سناً أقل (١,٠٧) من الفئة العمرية الأكبر سناً (٢,٤). وكانت حالات الانتحار عند الأصغر سناً مقارنة بحالات الانتحار عند الأكبر سناً أكثر عزوبية (٧٠,٦٪ مقابل ٢٤,٥٪،  $P > ٠,٠٠١$ )، وكانت أقل احتمالاً لإنجاب الأطفال (١٥٪ مقابل ٥٦,٣٪،  $P > ٠,٠٠١$ ). وبقيت هذه الفروقات كبيرة حتى بعد استبعاد أولئك الذين تقل أعمارهم عن ١٩ عاماً؛ لأنه من غير المحتمل أن يكونوا متزوجين. وكان لدى المجموعة الأصغر سناً تقارير أقل فيما يخص الأمراض الجسدية (٥,٩٪ مقابل ١٦,٣٪،  $P > ٠,٠٠١$ ) والاضطرابات النفسية (١٩,١٪ مقابل ٣٤,٦٪،  $P > ٠,٠٠١$ )؛ وتعاطي المخدرات (١,٨٪ مقابل ٦,٧٪،  $P > ٠,٠٠١$ ) وحتى المشكلات المالية (٧,٣٪ مقابل ٢٣,١٪،  $P > ٠,٠٠١$ ).

الجدول ٤ فروق مهمة بين الذين يبلغ عمرهم  $\geq 29$  سنة و  $\leq 30$  سنة

إحصاءات		$\leq 30$		$\geq 29$			
P	Chi Square	%	No	%	No		
$> 0,001$	٢٠,٨١١	%٧٠,٧٠	١٤٧	%٥١,٧٠	٢٢٧	ذكر	الجنس
		%٢٩,٣٠	٦١	%٤٨,٣٠	٢١٢	أنثى	
$> 0,001$	١٢٠,١٧٢	%٢٤,٥٠	٥١	%٧٠,٦٠	٣١٠	أعزب	الحالة الاجتماعية
		%٦٨,٣٠	١٤٢	%٢٦,٠٠	١١٤	متزوج	
		%٣,٨٠	٨	%٣,٠٠	١٣	مطلق / منفصل	
		%٣,٤٠	٧	%٠,٥٠	٢	أرمل	
$> 0,001$	١٢٦,٥٠٢	%٥٦,٣٠	١١٧	%١٥,٠٠	٦٦	يوجد أطفال	وجود أولاد
$0,004$	١١,١٠٧	%٢٧,٩٠	٥٨	%١٨,٩٠	٨٣	عاطل عن العمل	المهنة
		%٤٥,٢٠	٩٤	%٤٢,٤٠	١٨٦	عامل / طالب	
		%٢٦,٩٠	٥٦	%٣٨,٧٠	١٧٠	ربة منزل	
$> 0,001$	٢٨,٦٢٦	%٢٤,٠٠	٥٠	%١٦,٩٠	٧٤	حرق ذاتي	طريقة الانتحار
		%٢٨,٤٠	٥٩	%٤٦,٩٠	٢٠٦	الشنق	
		%٣٨,٥٠	٨٠	%٢٨,٠٠	١٢٣	الأسلحة النارية	
		%٠,٥٠	١	%٠,٥٠	٢	القفز	
		%٢,٤٠	٥	%٥,٢٠	٢٣	جرعة زائدة / مادة كيميائية	
		%١,٩٠	٤	%٠,٩٠	٤	غرق	
		%٤,٣٠	٩	%١,٦٠	٧	مختلف	
$0,001$	١٠,١١٤	%٥,٨٠	١٢	%١,٤٠	٦	نعم	تحت تأثير تعاطي المخدرات في أثناء المحاولة

مرض جسدي	نعم	٢٦	%٥,٩٠	٣٤	%١٦,٣٠	١٨,٢٢٥	> ٠,٠٠١
اضطراب نفسي	نعم	٨٤	%١٩,١٠	٧٢	%٣٤,٦٠	١٨,٤٨٥	> ٠,٠٠١
ماضي في تعاطي المخدرات	نعم	٨	%١,٨٠	١٤	%٦,٧٠	١٠,٣٥٢	٠,٠٠١
مشكلات مالية	نعم	٣٢	%٧,٣٠	٤٨	%٢٣,١٠	٣٢,٤٦٣	> ٠,٠٠١

وأظهرت المقارنة بين الذكور والإناث أن الإناث أصغر سناً (متوسط العمر = ٢٤، الانحراف المعياري = ١١,٦) من الذكور (متوسط العمر = ٢٩,٤، الانحراف المعياري = ١٤,٧)، وكان هذا الاختلاف ذا دلالة إحصائية كبيرة:  $t = ٤,٧٢٣$ ،  $P > ٠,٠٠١$ . أما في الإناث، فإن أغلبية النساء (٨١,٣٪) كن ربات بيوت، واستخدمن الحرق كوسيلة للانتحار أكثر من الذكور (٢٨,٢٪ مقابل ١٢,٦٪). وترد في الجدول ٥ فروقات ذات دلالة إحصائية.

### الجدول ٥ فروقات مهمة بين الذكور والإناث

إحصائيات		أنثى		ذكر			
P	Chi Square	%	No	%	No		
> ٠,٠٠١	٣١,٦٦٦	%٤٩,٥٠	١٣٥	%٦٠,٤٠	٢٢٦	أعزب	الحالة الاجتماعية
		%٤٠,٧٠	١١١	%٣٨,٨٠	١٤٥	متزوج	
		%٧,٠٠	١٩	%٠,٥٠	٢	مطلق / منفصل	
		%٢,٩٠	٨	%٠,٣٠	١	أرمل	
> ٠,٠٠١	٤٥٣,٥٠٦	%١,٨٠	٥	%٣٦,٤٠	١٣٦	عاطل عن العمل	المهنة
		%١٦,٨٠	٤٦	%٦٢,٦٠	٢٣٤	عامل / طالب	
		%٨١,٣٠	٢٢٢	%١,١٠	٤	ربة منزل	

٠,٠٠٥	١٠,٦٤	%١٨,٣٠	٥٠	%٩,٩٠	٣٧	أمي	المستوى العلمي
		%٧٨,٠٠	٢١٣	%٨٤,٢٠	٣١٥	المدرسة الابتدائية / الثانوية	
		%٣,٧٠	١٠	%٥,٩٠	٢٢	جامعة (دراسات عليا)	
٠,٠٠١>	٤١,٦٢٦	%٢٨,٢٠	٧٧	%١٢,٦٠	٤٧	حرق ذاتي	طريقة الانتحار
		%٣٩,٢٠	١٠٧	%٤٢,٢٠	١٥٨	الشنق	
		%٢٢,٠٠	٦٠	%٣٨,٢٠	١٤٣	سلاح ناري	
		%٠,٤٠	١	%٠,٥٠	٢	القفز	
		%٦,٦٠	١٨	%٢,٧٠	١٠	جرعة زائدة / مادة كيميائية	
		%١,٨٠	٥	%٠,٨٠	٣	غرق	
		%١,٨٠	٥	%٢,٩٠	١١	مختلف	
٠,٠٠١	١٠,١٩	%٠,٤٠	١	%٤,٥٠	١٧	نعم	تحت تأثير مادة غير مشروعة
٠,٠٠١>	١٣,٢٣٥	%٠,٤٠	١	%٥,٦٠	٢١	نعم	ماضي في تناول الكحول
٠,٠٠١>	١٣,٢٣٥	%٠,٤٠	١	%٥,٦٠	٢١	نعم	ماضي في تعاطي المخدرات
٠,٠٠١	١١,٠٦٦	%٧,٣٠	٢٠	%١٦,٠٠	٦٠	نعم	مشكلات مالية

### تحليل النتائج الرئيسية

هناك أربع نتائج رئيسية في هذه الدراسة، هي: انخفاض معدل الانتحار مقارنة مع الأرقام الدولية والإقليمية، وارتفاع المعدلات بين الشباب، وانخفاض نسبة الذكور إلى الإناث -ولاسيما في حالات الانتحار عند الشباب-، وانخفاض معدلات الاضطرابات النفسية وتعاطي المخدرات.

### معدل انتحار منخفض

أكدت الدراسة أنه بناءً على ما توافر لديها من بيانات فقد بلغ معدل الانتحار لكل ١٠٠ ألف من السكان في العراق ١,٠٩ في عام ٢٠١٥ و ١,٣١ في عام ٢٠١٦؛ وهذه المعدلات أقل من المعدل العالمي للانتحار (١,٤ لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان) وأقل من معدل مؤشر البلدان

ذات الدخل المنخفض والمتوسط في شرق المتوسط (٦,٤ لكل ١٠٠ ألف نسمة) (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤). ومن الجدير بالذكر أن أرقام منظمة الصحة العالمية لهذه المنطقة تمت مراجعتها (Shah, 2009). وما زال الانتحار في العراق موسوماً بالعار، وما يزال عدم الإبلاغ عنه ممكناً؛ ومع ذلك، فإن التشابه في النتائج بين العامين يعطي بيانات الدراسة بعض الموثوقية؛ لذا حتى مع التفسير الحذر تُعطي النتائج بعض الأدلة المعقولة على انخفاض معدل الانتحار في العراق مقارنة بالمعدلات العالمية وحتى الإقليمية.

وأسباب هذا المعدل المنخفض ليست واضحة، فقد تؤدي العوامل الثقافية والاجتماعية دوراً، حيث يستند المجتمع العراقي إلى هيكل الأسرة الممتدة؛ وقد يوحي ذلك بوجود درجة قوية من الارتباط الاجتماعي والانتماء بالمقارنة بالمجتمعات القائمة على مفهوم الأسرة النووية. وقد وُجِدَ أن مشاعر عدم الانتماء ترتبط بالأفكار الانتحارية (Van Orden et al., 2008b, Van Orden et al., 2008a)، ومحاولات الانتحار (Conner et al., 2007). وقد اقترح الانتماء المنخفض كعنصر أساس للانتحار في نموذج حديث للانتحار (Joiner, 2005)، وقد يكون للدين أيضاً دور في هذا المعدل المنخفض؛ إذ إن جميع الحالات في هذه الدراسة -تقريباً- هي من خلفية إسلامية؛ والإسلام يحرم الانتحار. وإن الأشخاص الأكثر تديناً لديهم مواقف سلبية تجاه الانتحار وتقلّ لديهم بالنتيجة معدلات الانتحار (Koenig and Larson, 2001)، وإن الدور الوقائي للدين يمكن أن يكون من خلال حظره للانتحار، وكذلك من خلال توفير المغزى والراحة والدعم المجتمعي (Koenig, 2009).

### توزيع العمر والجنس

تقل أعمار ثلثي حالات الانتحار تقريباً عن ٢٩ عاماً، وقد لاحظت منظمة الصحة العالمية أن معدلات الانتحار في بعض البلدان تبلغ ذروتها لدى الشباب، ثم تنخفض في منتصف

العمر (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤). وقد لوحظ هذا النمط في هذه الدراسة (انظر الشكل ١)، فأسباب ارتفاع معدل الشباب ليست واضحة، ولا يبدو أن الاضطرابات النفسية واستعمال المخدرات يفسران هذا النمط؛ لأن معدلات هذه الاضطرابات كانت في الواقع أقل في الفئة العمرية الأصغر سناً. ومع ذلك، فإن عدم التعرف على هذه الاضطرابات ما يزال احتمالاً. أما البطالة فهي عامل خطر معروف للانتحار (Blakely et al., 2003) فضلاً عن الأفكار الانتحارية (Gunnell et al., 2004). أما العزوبية فهي الأخرى ساعدت في رفع معدل الانتحار -جزئياً على الأقل-؛ لأن هناك عدداً أكبر من الإناث في الفئة العمرية الأصغر سناً منه في الفئة العمرية الأكبر سناً.

### معدلات الاضطرابات النفسية وتعاطي مخدرات منخفضة

في الوقت الذي أدت فيه العوامل الاجتماعية دوراً كبيراً في الفئة العمرية الأصغر سناً، فإن دور العوامل الخطرة الأخرى مثل المرض البدني، والاضطرابات النفسية، وإدمان المخدرات يبدو أنها أكثر أهمية عند أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ عاماً أو أكثر؛ ومع ذلك ما تزال معدلات هذه الاضطرابات منخفضة. ووجدت الدراسة أن نسبة الحالات التي كان لديها اضطراب نفسي هي ٢٤,١٪؛ وهذه النسبة أعلى قليلاً من نسبة وجود اضطراب نفسي (باستثناء الاضطرابات الذهنية) ١٨,٨٪ التي أثبتها مسح منظمة الصحة العالمية للصحة العقلية في العراق (Alhasnawi et al., 2009). غير أن هذا المعدل (٢٤,١٪) ما يزال منخفضاً جداً مقارنة بالبلدان الأخرى؛ حيث تراوحت معدلات الاضطرابات النفسية في حالات الانتحار من ٦٠٪ في بعض البلدان الآسيوية (Phillips et al., 2002, Radhakrishnan and Andrade, 2012) إلى ٩٠٪ في البلدان ذات الدخل المرتفع (Cavanagh et al., 2003)، ومن الممكن أن بعض حالات الاضطرابات النفسية لم يبلغ عنها؛ لأن المرضى لم يطلبوا المساعدة من الرعاية النفسية (AI-

(hasnawi et al., 2009). هذا فضلاً عن حقيقة أن عدداً قليلاً فقط من المرضى الذين يعانون من اضطراب عقلي يمكن تشخيصه في العراق يتلقون العلاج (Alhasnawi et al., 2009) قد يفسر أن عدد انتحار المرضى الراقدين في المستشفيات هو نادر جداً، وفي الحالات التي أُبلغ فيها عن اضطراب نفسي، كان الاكتئاب هو التشخيص الأكثر شيوعاً (Conwell et al., 1996, Henriksson et al., 1993, Mann, 2003, Rich et al., 1986)، وكانت معدلات تعاطي الكحول والمخدرات (حوالي ٢٪) وهذا أقل بكثير من تلك المبلغ عنها في حالات الانتحار في أماكن أخرى، حيث تراوحت معدلاتها بين ١٩٪ و ٦٣٪ (Schneider, 2009). وتبيّن أن المسح الوطني العراقي للحالة المعيشية للأسر عن تعاطي الكحول والمخدرات قد وجد معدلات منخفضة مماثلة على الرغم من عدم الإبلاغ لبعض الحالات (Al-Hemieriy et al., 2017).

### نتائج أخرى

إن الطريقة الأكثر شيوعاً للانتحار التي توصلت إليها الدراسة هو الشنق، يليه استخدام الأسلحة النارية؛ وهاتان الطريقتان هما أكثر الطرق شيوعاً في البلدان ذات الدخل المرتفع. ويمثل الشنق ٥٠٪ واستخدام الأسلحة النارية ١٨٪ من حالات الانتحار (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤)، والجدير بالذكر أن الحصول على السلاح في العراق أمر سهل؛ بسبب الوضع الأمني المتردي منذ عام ٢٠٠٣.

أما الحرق فهو أمر نادر جداً في البلدان الغربية، إلا أنها كانت ثالث أكثر الطرق شيوعاً، إذ استخدم من قبل الإناث أكثر من الذكور، وقد سُلِّط الضوء على استخدام هذه الطريقة في إيذاء النفس والانتحار -ولاسيما في الإناث- في البحوث السابقة في العراق (Amin et al., 2012, Othman, 2011). وهناك ١٧٪ فقط من الحالات كان لها محاولة سابقة للانتحار أو محاولة لإيذاء النفس، وأحد التفسيرات المحتملة هو استخدام أساليب مميّنة للغاية؛ مما يؤدي إلى نتيجة

قاتلة؛ وقد يخلق ذلك صعوبة في تحديد الفئات المعرضة للخطر؛ نظراً لأن محاولة الانتحار السابقة أو إيذاء النفس هما أقوى مؤشرٍ على الانتحار في المستقبل (Yoshimasu et al, 2008).

### نقاط القوة والضعف

واجهت هذه الدراسة بعض القيود limitations، إذ لم تتمكن من حساب معدلات موحدة للسن، وما يزال من الممكن وجود نقص في البلاغات، ويمكن أن تكون المعدلات الفعلية أعلى مما وجدته الدراسة. واستندت البيانات إلى تحقيقات الشرطة وتقارير الأسرة التي كان من الممكن أن تكون ناقصة أو جاهلة بعدد من العوامل، بما في ذلك الاضطراب النفسي وإدمان تعاطي المخدرات، والتجارب النفسية المؤلمة، ولم يكن غالبية المرضى تحت رعاية الخدمات الصحية النفسية؛ ولذلك كان من الصعب إثبات صحة البيانات النفسية. ولم تُضمَّن عدد من العوامل الاجتماعية أو الضغوطات في نموذج جمع البيانات (على سبيل المثال مشكلات العلاقة أو الزواج القسري) أو تم تضمينها، ولكن هناك حاجة لمزيد من التفاصيل (نوع الصدمة النفسية، على سبيل المثال)، ولم تُضمَّن المحافظات التابعة لحكومة إقليم كردستان في هذه الدراسة، ولا يمكن تعميم النتائج على هذه المحافظات، ولا سيما أن لها خصائصها العرقية والثقافية الفريدة.

### البحث والتوجيه المستقبلي

تتطلب البيانات التي جُمعت في هذه الدراسة تحسناً؛ ويكون ذلك من خلال تحسين الإمكانيات، ودمج مصادر أخرى للمعلومات، وبمشاركة مباشرة من المهنيين في مجال الصحة العقلية في جمع البيانات. وهناك حاجة إلى مزيد من التفصي لدراسة بعض النتائج في البحث؛ فعلى سبيل المثال: إن المعدلات المرتفعة لدى الشباب مع انخفاض نسبة الذكور إلى الإناث، ودور العوامل الاجتماعية الثقافية في هذه الفئة العمرية تحتاج إلى مزيد من التحقيق. فضلاً عن أنّ دور

الاضطرابات النفسية، وإدمان تعاطي المواد المخدرة، والحصول على رعاية الخدمات الصحية مجالات أخرى من مجالات البحث. ومن أهم التدابير الفعالة للحد من معدلات الانتحار الوطنية هو تقييد الوصول إلى وسائل الانتحار (Hawton, 2002, Hawton et al., 2009, Mann et al., 2005). وتحتاج السياسات إلى تقييد الوصول إلى الأسلحة النارية والكيروسين، فضلاً عن المتابعة - وإن كانت صعبة في الوقت الحالي-. وستساعد هذه الدراسة في تطوير مجموعة الوقاية من الانتحار التي تضم ممثلين من مختلف الإدارات الحكومية؛ ويتمثل دور هذه المجموعة في وضع الأهداف، واقتراح السياسات، ورصد التوجهات.

المراجع

- AHUJA, R. B. & BHATTACHARYA, S. 2002. An analysis of 11,196 burn admissions and evaluation of conservative management techniques. *Burns : journal of the International Society for Burn Injuries*, 28, 555-61.
- AL-HEMIERY, N., DABBAGH, R., HASHIM, M. T., AL-HASNAWI, S., ABUTIHEEN, A., ABDULGHANI, E. A., AL-DIWAN, J. K., KAK, N., AL MOSSAWI, H., MAXWELL, J. C., BRECHT, M. L., ANTONINI, V., HASSON, A. & RAWSON, R. A. 2017. Self-reported substance use in Iraq: findings from the Iraqi National Household Survey of Alcohol and Drug Use, 2014. *Addiction*.
- AL-UZRI, M., ABED, R. & ABBAS, M. 2012. Mental health and conflict in the Middle East, Rebuilding mental health services in Iraq. *International Psychiatry*, 9, 58-60.
- ALHASNAWI, S., SADIK, S., RASHEED, M., BABAN, A., AL-ALAK, M. M., OTHMAN, A. Y., OTHMAN, Y., ISMET, N., SHAWANI, O., MURTHY, S., ALJADIRY, M., CHATTERJI, S., AL-GASSEER, N., STREEL, E., NAIDOO, N., MAHOMOU ALI, M., GRUBER, M. J., PETUKHOVA, M., SAMPSON, N. A. & KESSLER, R. C. 2009. The prevalence and correlates of DSM-IV disorders in the Iraq Mental Health Survey (IMHS). *World Psychiatry*, 8, 97-109.

- AMIN, N., AMEEN, N., ABED, R. & ABBAS, M. 2012. Self-burning in Iraqi Kurdistan: proportion and risk factors in a burns unit. *International Psychiatry*, 9, 72–74.
- BLAKELY, T. A., COLLINGS, S. C. & ATKINSON, J. 2003. Unemployment and suicide. Evidence for a causal association? *J Epidemiol Community Health*, 57, 594–600.
- BOSNAR, A., STEMBERGA, V., COKLO, M., KONCAR, G. Z., DEFINIS-GOJANOVIC, M., SENDULA-JENGIC, V. & KATIC, P. 2005. Suicide and the war in Croatia. *Forensic Sci Int*, 147 Suppl, S13–6.
- CAVANAGH, J. T., CARSON, A. J., SHARPE, M. & LAWRIE, S. M. 2003. Psychological autopsy studies of suicide: a systematic review. *Psychol Med*, 33, 395–405.
- CONNER, K. R., BRITTON, P. C., SWORTS, L. M. & JOINER, T. E., JR. 2007. Suicide attempts among individuals with opiate dependence: the critical role of belonging. *Addict Behav*, 32, 1395–404.
- CONWELL, Y., DUBERSTEIN, P. R., COX, C., HERRMANN, J. H., FORBES, N. T. & CAINE, E. D. 1996. Relationships of age and axis I diagnoses in victims of completed suicide: a psychological autopsy study. *Am J Psychiatry*, 153, 1001–8.
- DUBERSTEIN, P. R., CONWELL, Y., CONNER, K. R., EBERLY, S., EVINGER, J. S. & CAINE, E. D. 2004. Poor social integration and suicide: fact or artifact? A case-control study. *Psychol Med*, 34, 1331–7.

- GUNNELL, D., HARBORD, R., SINGLETON, N., JENKINS, R. & LEWIS, G. 2004. Factors influencing the development and amelioration of suicidal thoughts in the general population. Cohort study. *Br J Psychiatry*, 185, 385–93.
- HAWTON, K. 2002. United Kingdom legislation on pack sizes of analgesics: background, rationale, and effects on suicide and deliberate self-harm. *Suicide Life Threat Behav*, 32, 223–9.
- HAWTON, K., BERGEN, H., SIMKIN, S., BROCK, A., GRIFFITHS, C., ROMERI, E., SMITH, K. L., KAPUR, N. & GUNNELL, D. 2009. Effect of withdrawal of co-proxamol on prescribing and deaths from drug poisoning in England and Wales: time series analysis. *BMJ*, 338, b2270.
- HENDERSON, R., STARK, C., HUMPHRY, R. W. & SELVARAJ, S. 2006. Changes in Scottish suicide rates during the Second World War. *BMC Public Health*, 6, 167.
- HENRIKSSON, M. M., ARO, H. M., MARTTUNEN, M. J., HEIKKINEN, M. E., ISOMETSA, E. T., KUOPPASALMI, K. I. & LONNQVIST, J. K. 1993. Mental disorders and comorbidity in suicide. *Am J Psychiatry*, 150, 935–40.
- IRAQI MINISTRY OF PLANNING 2013. Survey of the poverty map and maternal mortality. Iraqi Ministry of Planning.
- JOINER, T. E. 2005. *Why people die by suicide*, Cambridge, MA, Harvard University Press.
- KOENIG, H. & LARSON, D. B. 2001. *Religion and mental health:*

evidence for an association. *International Review of Psychiatry*, 13, 67-78.

- KOENIG, H. G. 2009. Research on religion, spirituality, and mental health: a review. *Can J Psychiatry*, 54, 283-91.
- MABROUK, A. R., MAHMUD OMAR, A. N., MASSOUD, K., MAGDY SHERIF, M. & EL SAYED, N. 1999. Suicide by burns: a tragic end. *Burns : journal of the International Society for Burn Injuries*, 25, 337-9.
- MALAKOUTI, S. K., DAVOUDI, F., KHALID, S., AHMADZAD ASL, M., MOOSA KHAN, M., ALIREZAEI, N., MIRABZADEH, A. & DELEO, D. 2015. The Epidemiology of Suicide Behaviors among the Countries of the Eastern Mediterranean Region of WHO: a Systematic Review. *Acta Med Iran*, 53, 257-65.
- MANN, J. J. 2003. Neurobiology of suicidal behaviour. *Nat Rev Neurosci*, 4, 819-28.
- MANN, J. J., APTER, A., BERTOLOTE, J., BEAUTRAIS, A., CURRIER, D., HAAS, A., HEGERL, U., LONNQVIST, J., MALONE, K., MARUSIC, A., MEHLUM, L., PATTON, G., PHILLIPS, M., RUTZ, W., RIHMER, Z., SCHMIDTKE, A., SHAFFER, D., SILVERMAN, M., TAKAHASHI, Y., VARNIK, A., WASSERMAN, D., YIP, P. & HENDIN, H. 2005. Suicide prevention strategies: a systematic review. *JAMA*, 294, 2064-74.
- OTHMAN, N. 2011. Suicide by self-burning in Iraqi Kurdistan:

---

description and risk factors. *Arch Suicide Res*, 15, 238-49.

- PANJESHAHIN, M. R., LARI, A. R., TALEI, A., SHAMSNIA, J. & ALAGHEHBANDAN, R. 2001. Epidemiology and mortality of burns in the South West of Iran. *Burns : journal of the International Society for Burn Injuries*, 27, 219-26.
- PHILLIPS, M. R., YANG, G., ZHANG, Y., WANG, L., JI, H. & ZHOU, M. 2002. Risk factors for suicide in China: a national case-control psychological autopsy study. *Lancet*, 360, 1728-36.
- RADHAKRISHNAN, R. & ANDRADE, C. 2012. Suicide: An Indian perspective. *Indian J Psychiatry*, 54, 304-19.
- REZAEIAN, M. 2010. Suicide among young Middle Eastern Muslim females. *Crisis*, 31, 36-42.
- RICH, C. L., YOUNG, D. & FOWLER, R. C. 1986. San Diego suicide study. I. Young vs old subjects. *Arch Gen Psychiatry*, 43, 577-82.
- SCHNEIDER, B. 2009. Substance use disorders and risk for completed suicide. *Arch Suicide Res*, 13, 303-16.
- SHAH, A. 2009. Some critical methodological issues in secondary analysis of world health organization data on elderly suicide rates. *Journal of Injury and Violence Research*, 1, 7-13.
- THOMAS, K. & GUNNELL, D. 2010. Suicide in England and Wales 1861-2007: a time-trends analysis. *Int J Epidemiol*, 39, 1464-75.

- VAN ORDEN, K. A., WITTE, T. K., GORDON, K. H., BENDER, T. W. & JOINER, T. E., JR. 2008a. Suicidal desire and the capability for suicide: tests of the interpersonal-psychological theory of suicidal behavior among adults. *J Consult Clin Psychol*, 76, 72-83.
- VAN ORDEN, K. A., WITTE, T. K., JAMES, L. M., CASTRO, Y., GORDON, K. H., BRAITHWAITE, S. R., HOLLAR, D. L. & JOINER, T. E., JR. 2008b. Suicidal ideation in college students varies across semesters: the mediating role of belongingness. *Suicide Life Threat Behav*, 38, 427-35.
- WHO 2014. Preventing Suicide: A Global Imperative World Health Organization.
- YOSHIMASU, K., KIYOHARA, C. & MIYASHITA, K. 2008. Suicidal risk factors and completed suicide: meta-analyses based on psychological autopsy studies. *Environ Health Prev Med*, 13, 243-56.
- ZARGHAMI, M. & KHALILIAN, A. 2002. Deliberate self-burning in Mazandaran, Iran. *Burns : journal of the International Society for Burn Injuries*, 28, 115-9.



## الإنتاج الزراعي في العراق - مقترحات للنهوض

حيدر الخفاجي \*

٢٠١٨-٢-٦

تُعَدُّ الزراعة عنصراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي وإحدى أهم الموارد في النهوض بالاقتصاد الوطني، حيث إن عناصر الاقتصاد في كل بلد تتمحور في الأساسات الثلاثة (الزراعة، والصناعة، والتجارة)، فضلاً عن الجوانب الأخرى.

وإن التغيرات الاقتصادية العالمية المتلاحقة -وبوتيرة متسارعة- في العالم تفرض تحديات جسيمة على العراق من حيث مستوى حرية التجارة الدولية وتحرير رؤوس الأموال العالمية؛ فهذه التحديات تمسُّ العراق في أمنه الغذائي وسياسته، وتنميته الاقتصادية والاجتماعية، والأمن الوقائي.

والاقتصاد العراقي الحالي هو فردي التوجُّه، يقوم على اعتماد النفط كمصدر أساس لنموه؛ وهو -بالطبع- خيار آني لن يؤدي المتطلبات البيئية على المدى البعيد، فالعراق أهمل بقية القطاعات ومنها القطاع الزراعي؛ نتيجة الظروف التي يمرُّ فيها العراق، حيث بات في أدنى المراتب المتدنية في الزراعة وانزوى تماماً، وتحوَّل على إثر ذلك من بلد زراعي إلى مستورد تقريباً لجميع المنتجات الزراعية، وهذا ما يُثقل كاهل الاقتصاد العراقي ويجعله في حالة لا يحسد عليها.

وإن من أسباب تراجع الزراعة في العراق -بشقيه المطري والمروي- عدَّة أمور، منها البيئة السياسية والأمنية غير المدروسة لإدارة المشاريع، وكذلك تفشي الفساد، وعدم خلق بيئة مناسبة لجذب الاستثمار الداخلي والأجنبي هي من أهم هذه الأسباب.

وتبيِّن هذه الدراسة بعض الأسباب التي أدَّت إلى تدهور الزراعة وطرح مجموعة من الحلول التي من الممكن أن تعيد للزراعة عافيتها في المستقبل، وتحقيق نتائج إيجابية في ظلِّ الوضع الراهن.

\* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

## استيراد العراق للمواد الغذائية

يستورد العراق -على وفق آخر الإحصائيات الرسمية- من الغذاء ما يعادل ربع قيمة فاتورة الواردات، أي: معدل ٢٠ مليار دولار، بنسبة ٣٠٪ من الموازنة السنوية، ففي العام الماضي استورد شهرياً مواد غذائية بقيمة ستة مليارات دولار، لتأمين نظام البطاقة التموينية.

وتوقع تقرير أصدره صندوق النقد الدولي أن يتنامى معدل النفقات التجارية للعراق إلى ٨٥,٥ تريليون دينار (٧١ مليار دولار) خلال عام ٢٠١٤، و٨٥,٩ للأعوام الماضية، و٨٩ في ٢٠١٦ ليصل عام ٢٠١٨ إلى نحو ١٠٢,٧ تريليون دينار عراقي (٨٥ مليار دولار)؛ مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز الإنتاج الوطني، وتقليل استيراد المنتجات التي يمكن تصنيعها محلياً بعد تطوير القطاع الزراعي.

وفي تقييم لنتائج سياسات الحكومة للنهوض بالقطاع الزراعي والاكتفاء الذاتي، يوضح بعض الخبراء أنه لم يطرأ أي تحسن ملحوظ على الإنتاج الزراعي للعراق، حيث إن الأراضي الصالحة للزراعة لا تتعدى ١١,٥ مليون هكتار أي ٢٦٪ من المساحة الكلية للبلد، أما الأراضي المزروعة فعلاً فلا تتجاوز ٥,٥ ملايين هكتار أي ٤٨٪ فقط من الأراضي الصالحة للزراعة و١٣٪ من المساحة الكلية، في حين يشكّل حجم المياه في العراق ربع الحجم المتاح في المنطقة<sup>٢</sup>.

### أهم أسباب تراجع القطاع الزراعي

١. ظاهرة الاحتباس الحراري والظروف المناخية الأخرى ساعدت في تقليل تساقط الأمطار، وسببت شح المياه في مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.
٢. ممارسة بعض دول الجوار السياسات السلبية تجاه العراق التي تنبع منها مياه الأنهار العراقية؛ مما أثار بنحو كبير على كمية المياه الواصلة للعراق.
٣. تكاسل المزارع العراقي وبخثه عن مهن أكثر ربحاً، وتحوله من منتج في الاقتصاد العراقي إلى مستهلك للمحاصيل الزراعية؛ وهذه النتيجة جاءت لأسباب متعددة وتحملها عدة أطراف.
٤. عدم توافر المعدات الزراعية الحديثة التي تدعم المزارع في استصلاح الأراضي الزراعية، والاعتماد على الوسائل القديمة والبدائية؛ مما يؤثر على حجم المردود الإنتاجي للأرض ونوعيته.

١- تقرير صندوق النقد الدولي.

٢- صباح نعوش، أزمة الزراعة في العراق، مجلة المعرفة، العربية السعودية، ٢٠٠٤.

٥. عدم توفير الأسمدة الكيماوية والبذور الكافية من قبل الدولة للمزارع، وإن توافرت فإنها تُعطى بأسعار باهضة غير مدعومة.
  ٦. الاستحواذ على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وتحويلها إلى سكنية؛ مما سبب أزمة في الأراضي الصالحة للزراعة، مع غياب الرقابة الحكومية على المستخدمين وعدم اتخاذ إجراءات رادعة لمنع ذلك.
  ٧. عدم وجود التخصيصات المالية الكافية للقطاع الزراعي.
  ٨. انفتاح السوق المحلية للمحاصيل الزراعية المستوردة من دول الجوار، وعدم حماية المنتج الزراعي المحلي من منافسة المستورد.
  ٩. عدم توافق القوانين الحالية مع التطوير الزراعي ولاسيما قوانين الملكية وقانون التأجير (١١٧).
  ١٠. عدم تطبيق الطرق الحديثة في إدارة الموارد المائية لتنظيم استخدام مياه الري في تبطين القنوات والمجري المائية لتقليل الرشح، وإنشاء نظام بزل ذي كفاءة عالية على استصلاح الأراضي.
  ١١. تفشي الفساد الإداري في بعض مؤسسات الدولة ولاسيما الدوائر الزراعية، وانعدام الدور الرقابي على من يُعيق النهوض والتطوير في تنمية القطاع الزراعي.
- ويرى المختصون في الشأن الزراعي أن أبرز الإشكالات التي تواجه العراق في مجال الزراعة هو عدم توافر التمويل الحكومي في موسم الزراعة، وعدم توطيد الآليات الزراعية في العملية الإنتاجية، وعدم تأهيل شبكات الطرق داخل المشاريع الزراعية؛ الأمر الذي يؤدي إلى تلف المنتج في المناطق البعيدة.

### مقومات النهوض بالزراعة

يتطلب تحقيق النهوض للقطاع الزراعي للمرحلة القادمة في العراق وضوحاً للأولويات والأهداف الاستراتيجية، مع الأخذ في الحسبان الدور المهم لوزارات التخطيط، والزراعة، والموارد المائية، ويمكن تلخيص بعض هذه المقومات والإجراءات التي من الممكن اتخاذها من قبل الدولة بالآتي:

١. المسح الميداني الشامل لكل الأراضي الزراعية في البلد، وتحديد الاراضي الصالحة منها للزراعة وغير الصالحة؛ لغرض إصلاحها وضع خطط عملية للنهوض بها بصورة سليمة، ورفع مستوى إنتاجيتها.
٢. إدخال التكنولوجيا الحديثة بنحوٍ واسع في المجال الزراعي، وتوفير أجهزة الري الحديثة بأسعار منخفضة ومدعومة من قبل الدولة؛ لضمان جودة المحصول الزراعي المنتج، وزيادة الكمية وتقليل الهدر في مياه الري؛ وبالتالي زيادة الرقعة الزراعية.
٣. العمل على حلّ جميع المشكلات المتعلقة بمصادر المياه العراقية مع دول الجوار ولاسيما تركيا سواء عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو عن طريق المواثيق الدولية والأمم المتحدة، حيث يتطلّب جهوداً حثيثة خاصة على الصعيد الدبلوماسي.
٤. إدخال تقنيات متقدمة في الري السطحي المطور التي تؤدّي إلى توفير كميات كبيرة من المياه تتراوح بين ٤٠-٥٠٪. تساعد في التوسع الأفقي بالمساحة المروية؛ التي تُحافظ على عدم هدر المياه، ويضمن إيصال المياه بنحوٍ صحيح للنباتات المزروعة.
٥. إنشاء السدود والحواجز المائية على نهر دجلة والفرات؛ من أجل خزن المياه، وعدم جعلها مياه ضائعة لأنها تمثل ديمومة الزراعة.
٦. توفير الحبوب والأسمدة الكيماوية بأسعار منخفضة ومدعومة من النوعيات الجيدة وكل ما يحتاجه الفلاح لاستصلاح الأرض وزيادة إنتاجيتها.
٧. تفعيل الجمعيات الفلاحية التعاونية ودعمها وفتح المجال لها لتأخذ دورها المطلوب في احتضان المزارع واستقطابها ورعايتها.
٨. سنّ القوانين والتشريعات الكفيلة بحماية المنتج المحلي عبر ضمان أسعار عادلة للمحاصيل الزراعية المحلية من المنافسة مع مثيلاتها؛ وذلك في فرض الرسوم الجمركية، وتطبيق نظام الحصص المتعارف به عالمياً لتشجيع الفلاح العراقي على زيادة الإنتاج.
٩. الاهتمام بالمحاصيل الزراعية مثل الحنطة، والرز، والذرة، وقصب السكر، وغيرها من المحاصيل المهمة الأخرى، والعمل على شراء هذه المحاصيل بأسعار مدعومة من قبل الدولة؛ لضمان ديمومة عمل المزارع وسد احتياج المستهلك العراقي منها.

١٠. إعطاء قروض استثمارية للمزارعين حسب نوع المحصول مساحة الأراضي المزروعة التي يتم استصلاحها وزراعتها.
١١. تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في المجال الزراعي من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية ولاسيما في مجال استصلاح الأراضي.
١٢. إقامة مراكز بحثية متخصصة في مجال استخدام الهندسة الوراثية والتعديل الجيني لبعض المحاصيل الزراعية (Engineering Genetic) بما يساعد على تطوير المحاصيل الزراعية وتحسينها.
١٣. تسهيل نقل المنتجات الزراعية من أماكن إنتاجها إلى الأسواق المحلية، وتوفير الدعم اللازم في أسعار الوقود.

إن هذه المقومات والحلول لو عُمِلَ بها من قبل المؤسسات الحكومية المختصة وبنحوٍ مخطط له لأمكن النهوض بهذا القطاع الحيوي، وقد تنجح الدولة في إيجاد فرص عمل كبيرة تساعد في القضاء على أزمة البطالة المتفشية في العراق ولاسيما في المناطق الريفية، فضلاً عن تحقيق إنجازات واضحة وملموسة في مجال التنمية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني من الحبوب والفواكه والخضراوات والثروة الحيوانية، وتحويل البلد من مستورد للمحاصيل الزراعية إلى منتج لها ويحقق الاكتفاء الذاتي في بضع سنوات قليلة.

## المحصلة

تتطلب المتغيرات البيئية المتسارعة التي تعصف بجغرافية المنطقة عموماً والعراق خصوصاً، نهجاً جديداً على وفق المتغيرات الاقتصادية التي يمرّ بها البلد وذلك من خلال اتباع أساليب علمية واستراتيجية ناتجة عن بحوث في التنمية الزراعية. وكذلك يتطلب من الحكومة العراقية تضافر الجهود بنحوٍ متكاملٍ وحثيث وقرارات جريئة للتقدم نحو خطوات حقيقية وجادة لتوفير الوسائل كافة الكفيلة لهذه التنمية، إذ تعدُّ الزراعة أحد أعمدة الاقتصاد الذي لا يمكن الاستهانة به أو التقليل من أهميته.

وهنا يمكن القول: لا بدّ من بلورة سياسات زراعية خاصّة للوضع الراهن في العراق تكون واضحة وتتناسق وتتكامل فيما بينها من أجل تحقيق الأولويات والأهداف الاستراتيجية وإنجازها التي تمّ تحديدها مسبقاً، حيث تُحدّد سياسة معيّنة لكل هدف استراتيجي وذلك في ضوء التسلسل المنطقي الحالي للمنظومة الزراعية بتحليل البيئة الخارجية، واكتشاف الفرص المتاحة وتجنب التهديدات التي تكتنفها.

إذ بإمكان أصحاب القرار متابعة جميع الاستراتيجيات المتاحة وتقييمها كأحد المتطلبات الأساسية لنجاح تنفيذ المشاريع الزراعية في البلد، وبنحوٍ مباشرٍ في تحسين كفاءة التنمية الزراعية وفعاليتها وإدارتها.

## المصادر

1- [http://www.imf.org/external/ns/search.aspx?lan=ara&NewQuery=%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82&col=EXTARA&page=3&sort=Score&Filter\\_Val=N&iso=&requestfrom=country&countryname=](http://www.imf.org/external/ns/search.aspx?lan=ara&NewQuery=%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82&col=EXTARA&page=3&sort=Score&Filter_Val=N&iso=&requestfrom=country&countryname=)

٢- صباح نعوش، أزمة الزراعة في العراق، مجلة المعرفة، العربية السعودية، ٢٠٠٤.

## الإصلاح الاقتصادي والفساد في العراق

أ.د. هيثم عبد الله سلمان \*

٢٠١٨-٢-٧

### الفصل الأول

#### حزمة الإصلاحات الاقتصادية في العراق

##### المقدمة

يُعد الإصلاح الاقتصادي من مفاهيم الاقتصاد الكلي الحديثة التي شاع استخدامها في الدول العربية منذ ثمانينيات القرن الماضي؛ وذلك نتيجة الاختلالات التي رافقت عملية التنمية الاقتصادية. فالإصلاح الاقتصادي عملية تستهدف تحسين أسلوب تعبئة الموارد الاقتصادية وتخصيصها سواءً أكانت بشرية أم مادية بغية تلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية.

ولذا سعى العراق بعد عام ٢٠٠٣ إلى تبني وصفات المؤسسات المالية الدولية -صندوق النقد والبنك الدوليين- بهدف الخروج من الأزمة التي اجتاحت اقتصاده، مثل أزمة المديونية الخارجية، وترهل القطاع الحكومي بالبطالة المقنعة، وتوسع ظاهرة البطالة، واتساع الهوة ما بين طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء؛ مما أجبر النخب السياسية والاقتصادية على قبول برامج الإصلاح الاقتصادي، بيد أن هذا القبول لا يعني بالضرورة نجاح برامج الإصلاح تلك، ولكن لا بدّ أن يستلزم ذلك القبول، تدابير وإجراءات تتعلق بالكيفية التي ينبغي تطبيقها على وفق مقتضيات تفرضاها المصلحة العامة، فضلاً عن نشر ثقافة الإصلاح الاقتصادي مثل الشفافية، ومحاربة الفساد، والمشاركة في اتخاذ القرارات. ولسوء الحظ فقد أخفقت سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة العراق، وذلك لسببين رئيسيين هما: نوع النظام السياسي (النظام الجمهوري)، ولأن العراق دولة ريعية، وأدى اندماج هذين السببين معاً إلى ولادة ظاهرة الفساد الإداري والهدر المالي التي استفحلت وغطت معظم أرض العراق؛ مما حتم على الحكومة العراقية تقديم حزمة إصلاحات اقتصادية من الداخل عسى أن تصلح أو تخفف بعض الأضرار التي نجمت عن سوء إدارة الحكومة وأدائها، في ظل انخفاض أسعار النفط من ١٠٠ دولار/

\* قسم الدراسات الاقتصادية - مركز دراسات البصرة والخليج العربي - جامعة البصرة.

برميل عام ٢٠١٣ إلى ٤٨ دولاراً / برميل عام ٢٠١٥، وقد جاءت مشكلة الدراسة على أن تبني حزمة الإصلاحات الاقتصادية في العراق قد ترافقت وصدمتين إحداهما: داخلية تمثلت بظاهرة الفساد الإداري والهدر المالي، ومن ثم انطلاق التظاهرات الشعبية الكبيرة. والأخرى: الخارجية المتمثلة بانخفاض أسعار النفط العالمية، وحل المشكلة فقد استندت الدراسة إلى فرضية مفادها أن الإصلاح الاقتصادي في العراق يتطلب تدابير علمية، واقتصادية، وفنية، وإدارية، وقانونية؛ لنجاح إجراءات الإصلاح تلك، وأن أي إخفاق في أحد تلك الجوانب قد يعرقل برامج الإصلاح الاقتصادي برمته، ولأجل إثبات فرضية الدراسة أو نفيها، فقد هدفت الدراسة إلى وضع حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي تنقل الاقتصاد العراقي من حالة الكساد والركود الاقتصادي إلى حالة الانتعاش والرفاه.

### أولاً: مفهوم الإصلاح الاقتصادي وأهميته:

يُعرف الإصلاح الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي بأنه مجموعة الإجراءات والسياسات التي تستهدف زيادة مرونة الاقتصاد ورفع الطاقة الإنتاجية المستخدمة من طرف الدولة؛ بغية خفض الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية أو إزالتها، وإنشاء العناصر المكونة لاقتصاد السوق، أي بمعنى زيادة قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية<sup>(١)</sup>. أي إن الإصلاح الاقتصادي -بحسب وجهة نظر صندوق النقد الدولي- ليس كما يفهمه عموم الناس كمرادف للفساد الاقتصادي، وإنما هو إجراء يستهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية التي لا يستطيع الاقتصاد بسياسته الحالية معالجتها بنفسه، ولكن يمكن أن يعالجها عن طريق الوصفة الاقتصادية التي يدعمها صندوق النقد الدولي بشروط ينبغي الالتزام بها وتطبيقها حرفياً.

أما سياسة الإصلاح الاقتصادي فتُعرف بأنها عملية تسهيل تحويل الأدوار من القطاع العام إلى القطاع الخاص (آلية السوق). إلا أن برامج الإصلاح الاقتصادي تشمل عدّة عناصر تشكل حزمة متكاملة من الإجراءات في مجال السياسة الاقتصادية والمالية، ويمكن تقسيم هذه البرامج من حيث طبيعة التدابير المتخذة على قسمين، هما<sup>(٢)</sup>:

١. د. هيثم عبد الله سلمان، علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٨١)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، شباط ٢٠١٥، ص: ٢٨١.
٢. عبد العزيز شرابي، برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، المركز الوطني للدراسات والتحليل بالجزائر، بيروت، ٢٠٠٥، ص: ٧٨.

١. قسم يتضمن التدابير المالية مثل زيادة الضرائب، وتقليل الإنفاق الحكومي، وتخفيض الدعم لإعادة توازن ميزان المدفوعات (التثبيت الاقتصادي)، وعادة ما تكون المدة المحددة لتطبيق هذه البرامج من سنة إلى سنتين وهي من اختصاص صندوق النقد الدولي.
  ٢. قسم يتضمن تدابير أخرى مثل تحرير التجارة الخارجية واعتماد برامج الخصخصة وإعطاء دور جديد للقطاع الخاص بهدف إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الداخلية وتنميتها، وإزالة التشوهات، لاستئناف النمو على أساس اقتصاد مبني على قواعد السوق (التكثيف الهيكلي)، وعادة ما تكون المدة المحددة لتطبيق هذه البرامج من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وهي من اختصاص البنك الدولي. وتقوم هذه البرامج من حيث مركزها النظري على الأسس الفكرية للمدرسة النيوكلاسيكية، وتتمحور حول ما يأتي<sup>(٣)</sup>:
    ٣. تخفيض قيمة العملة الوطنية بما يوازي القيمة الحقيقية لها، وتحرير التجارة الخارجية.
    ٤. العمل على تقليل العجز في الموازنة العامة من خلال إلغاء الدعم السلعي، وزيادة أسعار منتجات القطاع العام، وزيادة رسوم الخدمات العامة.
    ٥. بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
    ٦. تجريد الأجور والرواتب وخفض العمالة الحكومية.
    ٧. زيادة الضرائب غير المباشرة ورفع أسعار الفائدة ووضع سقف عليا.
    ٨. تجسيم الاستثمارات العامة واقتصارها على مشروعات البنية الأساسية.
- ومن ملاحظة المرتكزات في أعلاه يتبين أنه لا توجد أي إشارة إلى ضرورة محاربة الفساد الإداري والهدر المالي، ودرجة الشفافية في الأداء الحكومي، والسعر المناسب لبرميل النفط الخام التي تتطلبها برامج الإصلاح تلك؛ لأن سياسة الإصلاح تُعد توفر بعض تلك المقومات متحققاً تلقائياً، فضلاً عن أن أسعار النفط لا يمكن تحديدها بالمتغيرات الداخلية، وإنما يتحدد سعره على وفق آلية العرض والطلب.

٣. المصدر نفسه، ص: ٧٩.

## ثانياً: ملامح الاقتصاد العراقي ومشكلاته

لقد انماز الاقتصاد العراقي من بين الاقتصادات العربية الأكثر تنوعاً بملامح أنفرد بها؛ لاعتماده المتزايد على عوائد الصادرات النفطية في تمويل موازنته العامة، فضلاً عن تفشي بعض الظواهر السلبية التي أدت بدورها إلى تعميق حالة التخلف الاقتصادي ومن بينها: الفساد، والبطالة المقنعة، والبطالة، والتضخم، وانخفاض مستوى الرفاه الاجتماعي؛ ولكي توضح المشكلات الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي من الضروري تسليط الضوء على بعض الملامح الاقتصادية الكمية التي تعكس بعض الجوانب الرئيسية للاقتصاد العراقي، ومن بينها:

### أ- اختلال الهيكل الإنتاجي:

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال كبير في هيكل الناتج المحلي الإجمالي لصالح القطاع النفطي الذي بلغت أهميته النسبية في هيكل الناتج حوالي ٣٣٪ عام ٢٠١٥<sup>(٤)</sup>. وفي الحقيقة أن هذه النسبة مشوهة جداً ولا تعكس الاختلال الكبير في هيكل الناتج المحلي الإجمالي؛ لأن القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي تغذى عن طريق عوائد الصادرات النفطية، فضلاً عن مدخلات قطاع النفط، مما جعل الهيكل الإنتاجي في العراق يعاني من اختلال مركب يتمثل: بنسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ومصدر تمويل هذه القطاعات بالنفقات المالية لنشاطاتها الإنتاجية والتوزيعية والخدمية.

### ب- اختلال القطاع المالي:

وتأسيساً على ما سبق ذكره فإن اختلال الهيكل الإنتاجي يقتضي وجود اختلال مالي في جانبين هما: اختلال في مصدر التمويل المالي للموازنة العامة للاقتصاد العراقي، والاختلال في الميزانية العامة نفسها.

ومن ناحية الاختلال الأول، فإن مبيعات النفط الخام تمول معظم الموازنة العامة للاقتصاد العراقي، إذ تشارك الإيرادات النفطية بنسبة ٨٤٪ من الإيرادات العامة للدولة عام ٢٠١٥<sup>(٥)</sup>، لكن عوائد الصادرات النفطية تشارك تقريباً بنسبة ٧٥٪ منها، والسبب يعود إلى أن عوائد الصادرات النفطية تعني بالعوائد المالية الناجمة عن تصدير النفط الخام إلى الخارج، بينما الإيرادات النفطية تدل

٤. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الموجز الإحصائي للمحافظات ٢٠١٦، بغداد، ٢٠١٦، ص: ٣.

[http://cosit.gov.iq/images/stat\\_summary.pdf](http://cosit.gov.iq/images/stat_summary.pdf).

٥. المصدر نفسه، ص: ٤.

على الإيرادات النفطية جميعاً الناجمة عن بيع النفط الخام إلى الخارج، فضلاً عن الإيرادات المالية المتأتية من بيع المنتجات (المشتقات) النفطية للاستهلاك المحلي، ومن ثم فإن قدرة العراق المالية ترتبط بنحوٍ رئيسٍ بإمكانياته النفطية فقط.

إما من ناحية الاختلال الثاني، فإن الاختلال يتجسد في هيمنة النفقات الجارية على النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة، إذ يُخصص للنفقات الجارية أكثر من ٦٥,٥٪ من إجمالي الموازنة العامة لعام ٢٠١٥، فيما تشارك النسبة الباقية البالغة ٣٤,٥٪ للنفقات الاستثمارية<sup>(٦)</sup>، في ظل موازنة تتسم بالعجز الكبيرة في كثير من الأحيان.

### ج- الاختلال في الهيكل السلعي

تأسيساً للاختلالين المذكورين آنفاً، فمن البديهي أن يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال الهيكل السلعي في التجارة الخارجية، إذ تتركز معظم صادراته السلعية من النفط الخام والبالغة ٣٩,١ مليار دولار وينسبة إسهام تصل إلى ٩٩٪ في إجمالي الصادرات السلعية عام ٢٠١٥، وقد شكلت الصادرات الأخرى ١٪. توزعت ما بين صادرات المنتجات النفطية، والصادرات الأخرى<sup>(٧)</sup>؛ وبذلك يمكن معرفة أهمية القطاع النفطي في السيطرة على أهم مصادر النقد الأجنبي لتمويل الاستيراد في ميزان المدفوعات، مما يسبب وجود قوة شرائية تعتمد على السوق الخارجية في إشباع حاجاتها، ومن ثم تعريض الاقتصاد لاستيراد التضخم المستورد<sup>(٨)</sup>، فيما تتوزع وارداته السلعية بمجموعة واسعة من السلع سواءً أكانت سلعاً استهلاكية أم وسيطة أم رأسمالية (إنتاجية) بلغت ٤٢ مليار دولار عام ٢٠١٥<sup>(٩)</sup>؛ وبالتالي يدل على مدى الارتباط الكبير بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد العالمي بحركة التجارة الخارجية وما يصاحبها من الحساسية إزاء التقلبات الاقتصادية في السوق العالمية، ولاسيما ما يتعلق بارتفاع نسبة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات السلعية<sup>(١٠)</sup>.

٦. قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٥، جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٣٥٢)، بغداد، ١٦ شباط ٢٠١٥.

٧. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الموجز الإحصائي للمحافظات ٢٠١٦، مصدر سابق، ص: ٤.

٨. د. عبد الحسين محمد العنبيكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق: تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، سلسلة كتب (٢٨)، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٨، ص: ١٧١.

٩. واردات العراق تصل إلى ٥٠ مليار دولار عام ٢٠١٦، جريدة الشرق الأوسط، العدد (١٤٢٣٩)، الأربعاء ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٧.

١٠. هيثم عبد الله سلمان، منظمة التجارة العالمية والعراق: مبررات الانضمام والآثار الاقتصادية المتوقعة، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٧)، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، شتاء ٢٠٠٩، ص: ١٩٣.

### ثالثاً: أسباب الإصلاح الاقتصادي في العراق ونتائجه:

لقد تعددت الأسباب التي دعت الحكومة العراقية لقبول برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسته التي تبناها صندوق النقد والبنك الدوليين؛ نتيجة التشوهات التي اعترضت الاقتصاد العراقي بسبب الحروب والمقاطعة والسياسات الاقتصادية غير المستقرة وحجم الديون الخارجية والظروف المعيشية المتدنية، فضلاً عن التطورات الاقتصادية الدولية والانفتاح العالمي. وأن سياسات الاحتلال زادت من حدة أزمة الاقتصاد العراقي بفعل انتشار ظاهرة الفساد الإداري والهدر المالي؛ إذ واجه العراق منذ آذار ٢٠٠٣ أزمة اقتصادية وسياسية واجتماعية قاربت من حيث قوتها أزمة جنوب شرق آسيا والأزمات التي أصابت معظم الدول النامية<sup>(١١)</sup>. بيد أن برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسته التي نجحت في الأردن والمغرب لم تنجح في تونس ومصر ولحقهما العراق الذي أخفق إخفاقاً ذريعاً، لا بسبب التقييد بوصفة صندوق النقد الدولي وما ترتب عليه من برامج إصلاحية، ولكن بسبب انتشار ظاهرة الفساد الإداري والهدر المالي. والسؤال الذي يطرح لماذا نجحت برامج الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول وأخفقت في بعضها الآخر؟ تمكن الإجابة بشأن أسباب النجاح والإخفاق في التجارب الدولية ولاسيما في مصر وتونس والمغرب والأردن بالآتي:

١. إن إخفاق تجربة الإصلاح الاقتصادي في تونس ومصر يعود إلى: إن كلا الدولتين لهما النظام السياسي نفسه وهو النظام الجمهوري، وإن هاذين النظامين قد تفشى فيهما الفساد الإداري والهدر المالي في كل مفاصله، وبدلاً من أن تجني ثمار أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي فيهما على الأمد الطويل من خلال توسعة الطبقة الغنية وتوسعة الطبقة المتوسطة على حساب تضيق الطبقة الفقيرة، فإن إخفاق برامج الإصلاح الاقتصادي أدى إلى تضيق طبقة الأغنياء وتحويلها إلى طبقة برجوازية، وتحويل معظم الطبقة المتوسطة إلى طبقة فقيرة، ومن ثم اندلعت التظاهرات الشعبية وأدت إلى تغيير نظامي الحكم فيهما، وقد أشار إدموند فيليبس حول السبب الرئيس لاندلاع الثورة في مصر، فأجاب لم يكن ذلك بسبب «عدالة توزيع الدخل والثروة»، ولكنه من أجل «عدالة توزيع الفرص، والدخول في سوق العمل بصورة عادلة»<sup>(١٢)</sup>، وبذلك أشار فيليبس ضمناً إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري والهدر المالي في معظم حكومات البلاد العربية.

٢- إما لماذا نجحت تلك البرامج في الأردن والمغرب؟ فذلك يعود إلى أن نظامهما السياسي

١١. د. هيثم عبد الله سلمان، علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص: ٢٨٧.

١٢. ثناء فؤاد عبد الله، حول النمو الاقتصادي وسياسات التنمية في الوطن العربي، في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الدول العربية: الأبعاد الاقتصادية، مجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون الثاني ٢٠١٣، ص: ٣٩٨.

هو نظام ملكي أولاً، وأن كلا النظامين لم تظهر فيهما حالات فساد إداري وهدر مالي يعتد بها من الناحية الاقتصادية أو السياسية ثانياً.

مع الأخذ بالحسبان أن برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول الأربع (مصر، وتونس، والمغرب، والأردن) قد طبقت برامجها الإصلاحية في الوقت نفسه من تسعينيات القرن الماضي، وقد جنوا الثمار الإيجابية أو السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي بعد نحو (٣٠-٢٥) سنة من تطبيقها.

٣- أما في العراق فقد أخفقت البرامج الإصلاحية التي نادى بها صندوق النقد الدولي للأسباب الآتية:

- انماز نظام الحكم في العراق بأنه نظام جمهوري تكرر فيه كثير من الأحيان حالات الفساد.
- تفشي ظاهرة الفساد الإداري والهدر المالي في العراق محتلاً مراتب متقدمة في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، إذ احتل المرتبة ١٦٦ من أصل ١٧٦ دولة خضعت للقياس، وبعدها جاءت دول ماينمار والسودان وليبيا وغيرها في عام ٢٠١٦<sup>(١٣)</sup>.
- عدم التقيد بالوصفة التي طرحها صندوق النقد الدولي لنجاح برامج الإصلاح، ومن أهم الخروق التي نتجت عن عدم التزام العراق بشروط برامج الإصلاح الاقتصادي هي: تخفيض قيمة العملة الوطنية بما يوازي القيمة الحقيقية لها، والعمل على تقليل العجز في الموازنة العامة من خلال إلغاء الدعم السلعي، وزيادة رسوم الخدمات العامة، وتجميد الأجور والرواتب وخفض العمالة الحكومية، وزيادة الضرائب غير المباشرة، ورفع أسعار الفائدة ووضع سقف عليا.
- تميز العراق بأنه دولة ريعية تكون معرضة أكثر من سواها للفساد مما يلحق ضرراً كبيراً بالنمو على المدى الطويل، فضلاً عن أنها تميل إلى إزاحة الأشكال الأخرى من فرض الضرائب<sup>(١٤)</sup>.

وهو أمر أدى إلى تعميق حالة التخلف والتدهور الاقتصادي، فضلاً عن تدني مستوى الرفاه الاجتماعي، وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والهدر المالي، مما دفع معظم شرائح الشعب العراقي إلى الخروج في مظاهرات شعبية عمت المحافظات العراقية أجمعها منادية بالإصلاحات الاقتصادية ومحاربة الفساد، وتنفيذ ما سمته الحكومة سابقاً بسياسة إعادة أعمار العراق والإصلاح الاقتصادي الذي نادى به صندوق النقد الدولي، وهو أمر جعل الحكومة تجري بعض الإصلاحات الاقتصادية

13. [https://www.transparency.org/news/feature/corruption\\_perceptions\\_index\\_2016](https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016).

١٤. ألان نوبل، النفط والديمقراطية: حينما يكون الربيع إعاقاً، تحرير: برتران بادى، دومينيك فيدال، في سلسلة أوضاع العالم ٢٠١١، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠١١، ص: ١٨١.

للحيلولة دون تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما المظاهرات الشعبية التي انطلقت في ٢٠١٥/٨/٧.

## رابعاً: حزمة الإصلاحات الاقتصادية الداخلية الحالية والمتوقعة في العراق

### ١. حزمة الإصلاحات الاقتصادية الداخلية لعام ٢٠١٥

لقد أجرت الحكومة العراقية بعض الإصلاحات الاقتصادية التي ركز بمجملها على قضية أساسية وهي تقليص النفقات المالية المخصصة لبعض المناصب الإدارية العليا، فضلاً عن دمج بعض الوزارات في الأخرى، لكن تلك الإصلاحات لم تركز على ما أثير في التظاهرات الشعبية التي ركزت على القضاء على الفساد والإداري والمالي، وتقديم الخدمات. إذ لم نسمع أو نر بأن أي أحد من المتظاهرين قد نادى بدمج وزارات أو إلغاء مناصب فصحيح أن تلك الإصلاحات تصب في خدمة الشعب العراقي بصورة غير مباشرة ويمكن عدها في خانة الفساد الخفي، ولكن الإصلاحات الاقتصادية التي ينبغي أن تجرى هي القضاء على الفساد العلني من خلال محاسبة الوزراء، والمديرين العامين، وكبار المسؤولين الذين تلطخت أيديهم بسرقة أموال البلد وإرجاعها، ومن ثم يؤثر ذلك في تقديم أفضل الخدمات الأساسية. ومن بين الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة ابتداءً من ٢٠١٥/٨/٧ حتى ٢٠١٥/٩/٢٥ ما يأتي<sup>(١٥)</sup>:

#### أ- محور الإصلاح الإداري:

- تقليص شامل وفوري في أعداد الحمایات أو الحراس لكل المسؤولين في الدولة بما في ذلك حراس الرئاسة الثلاث، والوزراء، والنواب، والدرجات الخاصة، والمديرون العامون، والمحافظون وأعضاء مجالس المحافظات، ومن في مثل درجاتهم.
- إلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء فوراً.
- إبعاد المناصب العليا جميعاً من هيئات مستقلة ووكلاء وزارات ومستشارين ومديرين عامين عن المحاصصة السياسية والطائفية، وتتولى لجنة مهنية يعينها رئيس مجلس الوزراء اختيار المرشحين في ضوء معايير الكفاءة والنزاهة بالاستفادة من الخبرات الوطنية والدولية في هذا المجال، وإعفاء من لا تتوافر فيه الشروط المطلوبة.

١٥. نص الحزمة الأولى للإصلاحات المقدمة من السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٨/٩.

- ترشيح الوزارات والهيئات لرفع الكفاءة في العمل الحكومي وتخفيض النفقات.
- إلغاء مواقع المستشارين في الوزارات خارج الملاك وتحديد مستشاري الرئاسات الثلاث بخمسة مستشارين لكل رئاسة.
- إلغاء الفوارق في الرواتب من خلال إصلاح نظام الرواتب والمخصصات، وتقديم نظام جديد خلال شهر.
- إلغاء المخصصات الاستثنائية لكل الرئاسات والهيئات ومؤسسات الدولة والمتقاعدين منها وبحسب تعليمات يصدرها رئيس مجلس الوزراء تأخذ بالحسبان العدالة المهنية والاختصاص.
- السعي إلى تشكيل مؤسسة ترعى الشباب بوصفهم أمل هذه الأمة<sup>(١٦)</sup>.

### ب- محور الإصلاح الاقتصادي:

- تتولى خلية الأزمة اتخاذ القرارات المناسبة لتفعيل حركة الاستثمار وتنشيط القطاع الخاص من خلال: تفعيل القروض لتنشيط حركة الاقتصاد، وتشغيل العاطلين، سواء التي أقرتها الخلية فيما يخص القروض المقررة للقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع الإسكان البالغة ٥ تريليون دينار، أم فيما يخص قروض دعم المشاريع الصغيرة البالغة تريليون دينار. والعمل على تفعيل قرار مجلس الوزراء وخطية الأزمة بدفع المستحقات واجبة الدفع إلى شركات القطاع الخاص؛ وإنجاز برنامج الدفع الآجل المكلفة بإعداده وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة المالية في غضون أسبوع، ورفعها إلى خلية الأزمة لإقراره.
- إلغاء الاستثناءات كلها من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية باستثناء عقود التسليح في وزارة الدفاع حالياً، وتحويل رئيس مجلس الوزراء منح الاستثناءات الطارئة.
- تفعيل استراتيجيات العمل الرصينة التي أعدتها مؤسسات الدولة ولاسيما ما أنجز بالتعاون مع منظمات دولية.

١٦. مكتب رئيس الوزراء، رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي: الشباب أمل هذه الأمة ونسعى إلى تشكيل مؤسسة ترعاها، ٢٠١٥/٩/١٩.

### ج- محور الإصلاح المالي:

- إصلاح بُنية نفقات الدولة وإيراداتها من خلال: معالجة التهرب الضريبي سواءً فيما يخص ضريبة الدخل أم توسيع الوعاء الضريبي، على أن يكون النظام متطوراً وميسراً ويتعامل المشمولون به بإيجابية. فضلاً عن تطبيق التعريفات الجمركية بصورة عادلة على المنافذ الحدودية كافة، والاستعانة بالشركات العالمية الرصينة في هذا المجال لمنع الفساد، ولتشجيع الإنتاج الوطني، ولمنع إغراق السوق العراقية.
- خفض الحد الأعلى للرواتب التقاعدية للمسؤولين وإجراء صياغة تقدم في غضون أسبوع لمعالجة القرارات الخاطئة التي اتخذت سابقاً.
- إعفاء ١٢٣ وكيل وزير ومديراً عاماً<sup>(١٧)</sup>.
- تقليص عدد أعضاء مجلس الوزراء إلى اثنين وعشرين عضواً بدلاً من ثلاثة وثلاثين عضواً من خلال إلغاء بعض الوزارات ودمجها<sup>(١٨)</sup>.

### د- محور الإصلاح الخدمي:

- الخروج بحزمة إجراءات لحسم مشكلات الكهرباء في مجالات الإنتاج، والنقل، والتوزيع، والجباية، على أن يُنجز ذلك في غضون أسبوعين.
- تبني برنامج رقابة مجتمعية فعال لكشف التراجع أو الإخفاق في تقديم الخدمات؛ بغية محاسبة المقصرين، ويقتضي ذلك تفعيل عمل جباية تقديم الخدمات بشكل كفء سواءً على مستوى الوزارات أم على مستوى الحكومات المحلية.

### هـ- محور مكافحة الفساد

- تفعيل دور مجلس مكافحة الفساد الذي يتولى رئاسته السيد رئيس الوزراء، وإطلاق حملة (من أين لك هذا؟).

١٧. مكتب رئيس الوزراء، المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء يعلن تفاصيل قرار إعفاء الوكلاء والمديرين العامين، ٢٠١٥/٩/١٠.

<http://www.pmo.iq/press2015/10-9-20152.htm>.

١٨. مكتب رئيس الوزراء، رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يصدر أمراً ديوانياً بتقليص عدد أعضاء مجلس الوزراء ليكون ٢٢ عضواً بدلاً من ٣٣ عضواً، ٢٠١٥/٨/١٦.

<http://www.pmo.iq/press2015/16-8-201502.htm>.

- تنشيط دور المؤسسات الرقابية، والكشف عن المفسدين، ووضع معايير لتقييم أداء المؤسسات الرقابية و يقتضي ذلك؛ تفعيل دور هيئة النزاهة الوطنية، وإعادة النظر في مكاتب المفتشين العموميين والتركيز على المهام الأساسية لمكاتبهم بما يقتضي ذلك من ترشيح هذه المكاتب، ومحاربة الترهل فيها.
- فتح ملفات الفساد السابقة والحالية بأشراف لجنة عليا لمكافحة الفساد، ودعوة القضاء إلى اعتماد عددٍ من القضاة المختصين المعروفين بالنزاهة التامة للتحقيق فيها ومحكمة الفاسدين، ووضع سقف زمني لحسم قضايا الرقابة وكشف الفساد والإعلان عنه طبقاً للقانون.
- تشكيل لجان قانونية مختصة لمراجعة بيع عقارات الدولة وإيجارها وتمليكها في بغداد والمحافظات في المرحلة السابقة لأي جهة كانت، وإعادة الأموال التي جرى الاستيلاء عليها خارج السياقات القانونية إلى الدولة.

## ٢. حزمة الإصلاحات الاقتصادية المتوقعة:

يهدف تنفيذ مطالب المتظاهرين والقوى الشعبية الأخرى يتوقع من الحكومة أن تجري بعض الإصلاحات الاقتصادية التي تصب في محاربة الفساد الإداري والمالي، وتخفيض النفقات المالية، ودعم خزينة الدولة من النفقات التي تُعد غير مبررة أصلاً من الناحية الاقتصادية، أو من الناحية الاجتماعية، وإنما هي نفقات أوجدتها المحاصصة المقيتة، والاستشارات الخاطئة من جهة، فضلاً عن الإصلاحات الاقتصادية التي تخدم الشعب مباشرة من جهة أخرى، ويمكن إجمالهما بالآتي:

أ- الإصلاحات الاقتصادية لمحاربة الفساد وتقليص النفقات المالية وتشمل:

- الإعلان عن ملفات الفساد التي هي بحوزة هيئة النزاهة ومكتب المفتش العام وديوان الرقابة المالية وغيرها، وتحويل مدانيها إلى القضاء العادل، واسترجاع الأموال المختلسة أو المسروقة إلى خزينة الدولة.
- الابتعاد عن تشكيل أي هيئات حكومية جديدة أو مكاتب أو ديوان، تثقل عمل الحكومة وتزيد ترهلها.
- حل المجالس المحلية لعموم المحافظات ومن ضمنها العاصمة بغداد، فضلاً عن حل المجلس البلدية لمراكز المحافظات والأقضية والنواحي كافة.

- إيقاف الإيفادات الحكومية إلى الخارج، واقتصارها على الإيفادات الإجبارية فقط لمرة واحدة في الشهر على أن يتحمل المسؤول الموفد التبعات المالية في الإيفادات الأخرى أسوة ببقية الدول ومنها الإمارات العربية المتحدة.
- مطالبة الإنتربول الدولي بمتابعة المطلوبين والقبض عليهم.
- مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة للمدانيين التي أدينوا بجرائم قضائية تتعلق بالإرهاب وحتى الدرجة الثانية.
- اتباع سياسة الشدة أمام حكومة إقليم كردستان لاستحصال المستحقات المالية من بيع النفط، والرسوم، والضرائب وغيرها، واسترجاع المطلوبين قضائياً.
- إلغاء وكلاء الوزارات كافة.
- شمول موازنة إقليم كردستان بسياسة التقشف من خلال الترشيق الوزاري وحجب قيمة الموازنة من حصة الإقليم لعدم الإيفاء بتصدير ما قيمته ٥٥٠ ألف برميل يومياً.
- ب- الإصلاحات الاقتصادية والسياسية المباشرة، وتشمل:
  - توزيع قطع أراضي لعموم الشعب العراقي؛ بغية رفع المعاناة، وتقليل نسبة الفقراء في العراق.
  - منح عفو جزئي عن السجناء الذين لا تتعلق جرائمهم بالمادة (٤) إرهاب، غير المدانين بجرائم العمليات الإرهابية وزعزعة النظام السياسي.
  - صرف الرواتب المتأخرة لقوات الحشد الشعبي.
  - زيادة رواتب القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.
  - إصدار قرار بتمليك الدور السكنية الحكومية في المحافظات المستقرة أمنياً لشاغليها، عدا التي يشغلها من بدرجة مدير عام فما فوق.

### خامساً: الخزمة الناجحة للإصلاح الاقتصادي في العراق

لكي تجري إصلاحات اقتصادية ناجحة في العراق، لا بد أن تتوافق والإصلاحات الاقتصادية التي نادى بها صندوق النقد الدولي والالتزام بشروطها الواجبة التقييد بها؛ بمعنى: أن

تكون الإصلاحات في ضمن اولوياتها تتوافق والقوانين النافذة على أقل تقدير، والمعايير الدولية التي وافق عليها مجلس النواب العراقي وأقرها بمسمايتها كلها، سواءً أكانت اتفاقيات دولية أم انتماء إلى منظمات دولية وغيرها. ويمكن اقتراح حزمة إصلاحات اقتصادية ناجحة تخفف الاحتقان الشعبي، وتخفف ظاهرة الفساد الإداري والمالي سواءً أكان قانونياً أم غير قانوني (هناك فساد قانوني من خلال تغيير المواد القانونية من مادة قانونية إلى مادة أخرى)، بيد أن تلك الاقتراحات لا يعتقد أن ستكون سهلة ويسيرة المنال، بل هي صعبة ومعقدة، وتحتاج إلى مواجهة المفسدين مباشرة، فضلاً عن بذل جهود جبارة تتخطى حجم الفساد الإداري والمالي ومستواه في العراق، ويمكن إجراء الإصلاح الاقتصادي الرئيس من خلال إعداد خطة خمسية للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي، فضلاً عن الإصلاحات الآتية:

### أ- حزمة الإصلاح الإداري:

١- إلغاء الرواتب التقاعدية للمتقاعدين جميعهم من الرؤساء والوزراء والمحافظين والأمناء وأعضاء مجلس الحكم السابق، وأعضاء مجلس النواب (البرلمان)، وأعضاء مجالس المحافظات كافة، ومنحهم رواتب تقاعدية بحسب ما يتقاضاه أقرانهم في الوظيفة التي كانوا يشغلونها (يعملون) بها قبل انتخابهم، أما غير المتعينين بوظائف حكومية فيتعين على الحكومة منحهم مكافأة نهاية خدمة تبلغ (٣-٤) مليون فقط.

٢- إلغاء الرواتب التقاعدية للمديرين العامين الذين صدر بحقهم أمر وزاري بالتثبيت وأحيلوا على التقاعد؛ لأن المديرين العامين في النظام السابق يتسمنون المنصب لمدة قد تطول إلى ٢٠ سنة، وقد سُن القانون لأجل ذلك، أما بعد تغيير النظام المباد فإن المديرين العامين قد لا تتجاوز مدة خدمتهم في المنصب ٤ سنوات، وقد يُقال من منصبه قبل ذلك بسبب حالات الفساد أو غيره، ومن ثم لا بد أن يُحالوا على التقاعد على وفق الدرجة والمرحلة التي يستحقونها قبل تسنمهم منصب مدير عام.

٣- إلغاء نظام شركات التمويل الذاتي للدوائر والمؤسسات والشركات الحكومية كافة؛ بهدف التخلص من منح المخصصات والأرباح التي تُعطى على أساس نوع القطاع مثل المخصصات التي تمنح للقطاعات الإنتاجية ولاسيما لقطاعي النفط والكهرباء وغيرها.

٤- الابتعاد قدر الإمكان عن استحداث هيئات أو مؤسسات أو مكاتب جديدة تزيد كاهل الحكومة الوظيفي من جهة، وترهق الموازنة العامة للدولة التي تعاني حالياً من عجز كبير

واختلال في نفقاتها (٦٥,٥٪ منها نفقات تشغيلية و٣٤,٥٪ منها نفقات استثمارية).

٥- يمكن استحداث هيئات أو مؤسسات أو مكاتب جديدة، ومن بينها مؤسسة لرعاية الشباب كما أشار دولة رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي بتاريخ ١٩/٩/٢٠١٥ تكون ملاكاتها الوظيفية من الدرجات الوظيفية الفائضة (البطالة المقنعة) التي تتن منها معظم دوائر الدولة ومؤسساتها، فضلاً عن إجراء التنسيب لبعض الموظفين في المواقع الإدارية التي تتمتع بمهارات وخبرات علمية وإدارية وفنية خاصة.

٦- إلغاء أحد مناصبي رئيس مجلس النواب العراقي؛ بغية التخلص من فلسفة المحاصصة السياسية والطائفية المقيتة، وترشيح نائب لرئيس مجلس النواب من طبقة التكنوقراط يتسم بالإخلاص.

٧- إعادة هيكلة دوائر الدولة ومؤسساتها كافة، على وفق منظور (لا يصح إلا الصحيح وإن طال الزمن). فكثير من المديرين العامين قد كرسوا أوقاتهم لخدمة مصالحهم الشخصية وفتة قليلة من الانتهازين، بدليل تفشي ظاهرة الفساد الإداري والهدر المالي في العراق.

٨- ينبغي الإعلان عن تشكيل لجنة علمية ومهنية من الجامعات العراقية كافة، في وسائل الإعلام كلها للتعرف على مؤهلاتهم العلمية والمهنية أولاً، والتأكد من وطنيتهم وإخلاصهم ثانياً، هدفها اختيار المرشحين المخلصين لشغل المناصب العليا في الدولة.

٩- وضع سلم رواتب جديد لعموم موظفي الدولة من رئيس الجمهورية إلى أصغر موظف في الدولة العراقية، يتضمن المخصصات على وفق آليات محددة كما كان في النظام المباد مثل مخصصات الخطورة، وبدل عدوى، والخدمة الجامعية، والنقل، وغيرها بحيث لا تتجاوز المخصصات ضعف الراتب الاسمي للموظفين الذي يشغلون المناصب الآتية: رؤساء، ومحافظين، ووزراء، ومديرين عامين، ومن بدرجاتهم، ولا تتجاوز مخصصات بقية الموظفين ثلاثة أضعاف؛ وذلك بهدف عدم السعي إلى نيل المناصب العليا لاحتمال تخفيض راتبه بحسب سلم الرواتب.

## ب- حزمة الإصلاح الاقتصادي:

١- حلّ خلية الأزمة التي تشكلت على وفق حزمة الإصلاحات الاقتصادية الأولى؛ لأن معظم أعضاء الخلية يعملون في الوزارات العراقية أما وزراء أو وكلاء أو مستشارين أو مديرين عامين، وهؤلاء - كما يعتقد - هم جزء من الأزمة وليس جزءاً من الخلية. ونقترح إيكال الأمر إلى لجنة من أساتذة الجامعات العراقية كافة ومن حملة الألقاب العلمية على أن لا يتجاوز عددهم ٥٠ عضواً

يعملون بصفة خدمة المجتمع المدني (مجانياً)، وترفع توصياتهم إلى وزارة التخطيط أو إلى رئاسة الوزراء.

٢- التوقف عن صرف الإنفاق الاستثماري بأشكاله كلها، عدا المشاريع قيد الإنجاز وتشكيل لجان تحقيقه في آلية اختيار المشروع وعمليات المناقصات. فضلاً عن إعادة النظر في تخصيص المبالغ لتنشيط الاقتصاد، وتوجيهها للقطاع الزراعي فقط على وفق شروط صارمة جداً.

٣- يمكن إجراء إصلاحات اقتصادية في كل قطاع على حدة وعلى النحو الآتي:

● القطاع الخدمي / السكن.

يُعدُّ القطاع الخدمي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تمس حاجة المجتمع بشكل مباشر، وقد استنزف هذا القطاع معظم الموازنة العامة للدولة بشقيها الاستثماري والتشغيلي؛ لأنه قطاع غير منتج (مستهلك)، ومن الطبيعي أن تخصص له النفقات التي يمكن من خلالها تقديم أفضل الخدمات، لكنه لوحظ أن أكثر حالات الفساد قد أحاطت بهذا القطاع الخدمي؛ نتيجة حجمه الكبير، وتعدد نشاطاته، واختلاف الوزارات التي تعمل فيه. ومن أهم الإصلاحات الاقتصادية التي ينبغي إجراؤها: أولاً إعادة الأراضي التي تملكها وزارة النفط إلى الإدارة المحلية للمحافظات العراقية كافة؛ لأن بعض المحافظات العراقية ومنها البصرة وذي قار وميسان قد عانت كثيراً من هذا الموضوع، فضلاً عن أن وزارة النفط العراقية تعمل على وفق منظور الشعب كله في خدمة النفط وليس النفط ملكاً للشعب. أما الإصلاحات الاقتصادية الثانوية فيمكن إيجازها بالآتي:

أ- توزيع قطع الأراضي السكنية لعموم المجتمع؛ وذلك للأسباب الموجبة الآتية: إن عدم توزيع قطع الأراضي منذ عام ١٩٩٦ قد أخل بمنظومة التوزيع السكاني للمدن والأفضية والنواحي والقرى على حساب الأراضي الصالحة للزراعة، بحيث ارتفع متوسط سعر المتر الواحد تقريباً إلى مليون دينار ٨٠٠ دولار/ متر مربع عام ٢٠١٥ بعد أن كان ٦ دولارات/ متر مربع عام ١٩٧٥.

ب- القضاء على ظاهرة السكن العشوائي المسمى محلياً (الحواسم)؛ لأنها ظاهرة غير حضارية وغير إنسانية وغير قانونية، فضلاً عن أنها تنتهك أيسر حقوق الإنسان، وما الساكنون فيها إلا مضطرون أو جاهلون بحقوقهم القانونية في توفير السكن الملائم وبحسب الضوابط والقوانين النافذة. وللقضاء على هذه الظاهرة ينبغي جرد أسماء الساكنين وعناوينهم، والتحرري عن رصيد أموالهم وأملاكهم، وهل هم يستحقون السكن فيها أو لا؟ بغية الوقوف على الذمة المالية للساكن، وفي حال التأكد من أن الساكن ينتمي إلى الطبقة الفقيرة، يجري تخصيص سكن ملائم من خلال بناء الدور واطئة الكلفة (الدور أو المساكن الاقتصادية). أما في حالة انتماء الساكن إلى الطبقة المتوسطة

فيرحل ويمنح قطعة أرض سكنية، أما إذا انتمى الساكن إلى الطبقة الغنية ويستفقر متعمداً فيعاقب بحكم القانون، ويغرم بدل إيجار لكل شهر من الشهور التي شغلها في الأرض المملوكة للدولة أو الدار أو المؤسسة الحكومية التي شغلها.

ج- بيع الدور السكنية الحكومية إلى شاغليها الرسميين، أما غير الرسميين فيمكن تقدير أجر شهري يمكن دفع عن الشهور كلها التي شغلها في الدار ومن ثم بيعها إياه.

● القطاع الخدمي / الكهرباء.

يجري القضاء على حالة التدهور في إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق من خلال تنفيذ الخطوات الآتية في وقت واحد:

أ- إعادة تقييم سعر الوحدة الواحدة المباعة من الكيلو واط/ساعة في العراق بما تتناسب والأسعار شبه الحقيقية للتكلفة الفعلية، فضلاً عن تناسبها والمستوى العام للأسعار.

ب- ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية التي يُهدر منها الكثير، إذ تصل نسبة الهدر فيها إلى حوالي ٤٠ ٪ في إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية، وهذه تكاليف تتحملها الحكومة من دون مراعاة مخاطرها الجسيمة على الاقتصاد، إذ حددت المنظمات الصناعية الدولية المتخصصة بإنتاج الطاقة الكهربائية أن نسبة الهدر إذا بلغت ٢٠ ٪ فلا بد من إجراء تعديلات هيكلية داخل قطاع الطاقة الكهربائية. وللحيلولة دون استفحال هذه الظاهرة وللقضاء عليها لا بد من إجراء الخطوتين الآتيتين: الترشيح الاختياري من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة والإلكترونية، والترشيح الإجمالي من خلال تحديد عدد اللمبات (٢-٣) لمبات لكل مساحة المحال التي تتراوح مساحتها ٤ م × ٣ م؛ بغية التخلص من الهدر في الطاقة الكهربائية وترشيدها، أما في الساحات والمعارض والكراجات فيمكن استخدام عدد اللمبات نفسها لمساحة ٨ م × ٦ م.

ج- إيكال موضوع جباية الرسوم التعريفية الجمركية إلى شركة خاصة من خلال التعاقد وأحدى الشركات العراقية المتخصصة على أن يكون التعاقد معها على صيغة نسبة مئوية محددة للمبالغ الجبأة من حالة الديون المستحقة بمهدف بذل الجهود الكبيرة لاستحصاها من الأفراد والمؤسسات الحكومية على حد سواء، وعلى نسبة مئوية أقل في حالة الجباية الشهرية.

● القطاع الخدمي / التعليم.

لأجل النهوض بواقع التعليم بشقيه الابتدائي والجامعي لا بد من إجراء تغييرات هيكلية في فلسفة التعليم ككل، إذ تركز فلسفة التعليم في العراق على السنوات التي يقضيها الأستاذ وليس على كفاءته، بدليل أن سلم رواتب التدريسيين هو نفسه سلم رواتب الموظفين، وقد كان محققاً الصحفي توماس فريدمان في جريدة النيويورك تايمز الأمريكية حينما قال إن النظم في الدول النفطية لن تنقب عن العقول المحلية طالما إنه بإمكانها التنقيب عن النفط واستخدام إيراداته لشراء الولاءات<sup>(19)</sup>. ولذا لا بد من دمج الوزارتين معاً للقضاء على حالة التعارض ما بين فلسفة التربية وفلسفة التعليم، وإيجاد حالة التكامل ما بين الفلسفتين، فضلاً عن إلغاء بعض الهيئات، ودمجها وكذلك الأقسام التي أصبح عملها يكرس حالة الروتين ويربك العمل الإداري أو يناقض إدارة الجودة، مما جعل الوزارتين يعانيان من حالة الترهل الوظيفي في ملاكاتها الوظيفية، وبدلاً من إيجاد الحلول للمشكلات التي تعترض مديريات التربية والجامعات على حدٍ سواء، أصبح عملها اليومي هو كيفية معالجة المشكلات التي تعترض عملها الإداري نفسه.

● القطاع الخدمي / الصحة.

من الضروري الاهتمام بالقطاع الصحي في العراق من خلال: إصلاح أجور العيادات الطبية الخاصة وتخفيضها من ٢٥ ألف دينار للمعاينة إلى ٥ آلاف دينار للمعاينة؛ وذلك بهدف الارتقاء بأداء هذا القطاع الحيوي من خلال تقليص الهوة ما بين ما يتقاضاه الطبيب من راتب شهري في المستشفيات الحكومية وما يحصل عليه من أجور معاينات المرضى في العيادات الخاصة، ومن ثم يجري القضاء على حالة النرجسية والكبر والتفاخر للأطباء؛ وبالتالي إعادة مهنة الطبيب وتصحيحها من مهنة تجارية هدفها التخرج من الجامعة والتعيين وفتح العيادة الخاصة وما ينتج عنه من رفع المستوى المادي والمعاشي، إلى مهنة إنسانية هدفها الوحيد علاج المرضى وتقديم الخدمات الطبية لمحتاجها، وبذلك تتخلص من الازدواجية التي تواكب الأطباء في عملية الفحص وتشخيص الدواء للمرضى ما بين المستشفيات الحكومية والعيادات الخاصة، هذا من جهة، وضرورة التعاقد مع الشركات العالمية المجهزة للأدوية والمعدات الطبية التي تخصص في بيع منتجاتها إلى القطاع الحكومي حصراً؛ بهدف القضاء على حالة سرقة الأدوية من المؤسسات الصحية الحكومية وبيعها في الأسواق المحلية، وللحيلولة دون تدهور القطاع الصحي، ويمكن الاستعانة بتجربة دولة الكويت والاطلاع عليها.

19. Thomas L. Friedman, The World is Fiat: A Brief History of the Twenty – First Century, New York, 2005, p 460.

● القطاع الزراعي

يُعدُّ القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن توفر نحو نصف الاحتياجات الزراعية من المنتجات الزراعية المحلية، ويمكن إجراء الإصلاحات من خلال:

أ. توزيع الأراضي الصالحة للزراعة لعموم المزارعين بأجور سنوية يمكن تحديدها على وفق تقدير كمية المنتج الزراعي السنوي قبل الحصاد، فكلما كان الإنتاج مساوياً للكمية المقررة في عقد الإيجار السنوي فيستحصل منه أجور رمزية، أما غير ذلك فيمكن استحصال الأجور المتعاقد عليها في العقد المبرم، أما إذا تجاوز كمية إنتاجه الكمية المقررة فيعفى من الإيجار السنوي.

ب. تفعيل عمل المصرف الزراعي بمنح القروض للمزارعين على وفق آلية تنظم مع الجمعيات الفلاحية.

ت. إعادة تقييم العقود المبرمة سابقاً مع الفلاحين؛ بغية الوقوف على الواقع الحالي للزراعة، فضلاً عن التعرف على المشكلات التي تعترض عملهم.

ث. إنشاء بعض السدود أو النواظم لتنظيم تدفق المياه المستخدمة للري، فضلاً عن استخدام الري الحديث عن طريق ما يسمى الري تحت السطحي؛ بهدف ترشيد استهلاك المياه.

ج. القضاء على الجماعات السكنية العشوائية التي انشئت على الأراضي الزراعية والبساتين، أما من خلال فرض رسوم مالية كبيرة على عملية تحويل الطابو الزراعي إلى طابو سكني، أو تعويض الشاغلين لمساكنهم بدور سكنية أخرى خارج الرقعة الجغرافية للأراضي الزراعية مع أخذ ضمانات لإعادة استزراع الأراضي.

● القطاع النفطي

لقد أظهرت دراسات أنه كلما كان الاعتماد على النفط والمعادن (الموارد الطبيعية) أكبر كان النمو أسوأ<sup>(٢٠)</sup>. وفي دراسات النمو أظهرت أن هناك مسارين: يشدد المسار الأول المتجذر في اقتصاد النمو على مخاطر تصدير المواد الأولية بالنسبة إلى دولة فقيرة منها: تراجع شروط التبادل بالنسبة إلى المنتجات المصنعة، وعدم استقرار الدخول المرتبطة بأسعار تتغير على وفق الطلب العالمي، وارتقمان حيال الشركات المتعددة الجنسية. أما المسار الثاني فهو تقليدي ويتمثل بالمرض الهولندي، إذ يقوض

٢٠. تيري لاين كارل، فهم لعنة الموارد، في الرقابة على النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، تحرير: سفيتلانا تساليك، أنيا شيفرين، ريفينيو ووتش، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، ٢٠٠٥، ص: ٢٢-٢٣.

تصدير المواد الأولية قطاعات الاقتصاد الأخرى من خلال رفعه سعر الصرف، ما يجعل المنتجات المحلية الأخرى أقل قدرة تنافسية في السوق العالمية<sup>(٢١)</sup>. مما يدل على أن الموارد الطبيعية هي شرط ضروري وليس كافياً لتحقيق التنمية الاقتصادية؛ إذ يستلزم النهوض بواقع التنمية تضافر كل الجهود وكل الإمكانيات المتاحة، للحيلولة دون فقدان متطلبات الشرط الضروري للتنمية أو تبديدها، فضلاً عن تكريس الشرط الكافي لإكمالها وتوفيره.

لذا ينبغي تخلص العراق من حالة الدولة الريعية المعتمدة على ريع النفط بنحوٍ أساس؛ لأن الاعتماد على الريع النفطي وحده يعني إن الزيادة في عدد السكان ستؤدي إلى تراجع مستوى دخل الفرد<sup>(٢٢)</sup>، من خلال إيجاد مجموعة متكاملة من الآليات ومن بينها: التخلص من سياسة النفقات التي تتبعها في تحريك عجلة الاقتصاد تدريجياً من خلال التركيز على تقديم الخدمات العامة والتخلي عن سياسة إعادة توزيع الدخل التي لم تنجح في تطبيقها، والاهتمام المتزايد بالإيرادات غير النفطية المتمثلة بالرسوم والضرائب المتنوعة، وإلغاء الدعم الحكومي أو إيقاف توسعه، وفسح المجال أمام إنشاء منظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث الحكومية والخاصة بوصفها جزءاً مهماً من العقد الاجتماعي في النظام الديمقراطي؛ وذلك بهدف تقديم المشورة والحلول الاستراتيجية لقادة البلاد وسياسيها، والتخلي عن العمل بسياسة وجود المستشارين لهم، ومن ثم التخلص من الموروث التأريخي المهجن «للرأسمالية العربية» (Arabic Capitalist) في العراق التي تعتمد الاستيلاء على مؤسسات القطاع العام عن طريق الخصخصة<sup>(٢٣)</sup>.

### ج- محور مكافحة الفساد:

إن من أهم العوامل التي تؤثر في تكريس حالة الفساد في مجتمع العراقي هو نوع النظام الاقتصادي المتبع، إذ كلما اتسعت الفجوة ما بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، كان من الضروري اتباع النظام الاشتراكي، والعكس صحيح، أي: كلما ضاقت الفجوة كان من الضروري اتباع النظام الرأسمالي<sup>(٢٤)</sup>، ومن ثم فإن النظام الاقتصادي المتبع في العراق يؤدي دوراً رئيساً في تفشي ظاهرة الفساد أو إيقافه، وبما أن العراق تتسع الفجوة فيه ما بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة فينبغي اتباع النظام الاشتراكي، بيد أن الدستور أقر اتباع التحرر الاقتصادي والنظام الرأسمالي في إدارة

٢١. آلان نويل، مصدر سابق، ص: ١٨٠.

٢٢. د. يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطورات، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آيار ٢٠١٥، ص: ٣٧٢.

٢٣. ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سابق، ص: ٤٠٠-٤٠١.

٢٤. د. هيثم عبد الله سلمان، علاقة المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (٢٥)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، آذار ٢٠١٥، ص: ٦.

شؤونه الاقتصادية. ولذا تفشت ظاهرة الفساد الإداري والمالي بعد تغير النظام المباد بشكل لم يسبق له مثيل، إذ احتل العراق مرتبة ١٦٦ في تسلسل مراتب مدركات منظمة الشفافية العالمية عام ٢٠١٦ من أصل ١٧٦ دولة خضعت للقياس وبدرجة بلغت ١٧ نقطة، ولأجل القضاء على الفساد بأشكاله وصفاته كلها ينبغي إعادة هيكلة الهيئات المستقلة والدوائر الأخرى المعنية بمكافحة الفساد ومحاربه، مثل هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، ومكتب المفتش العام، وتحويلها إلى مؤسسة واحدة تحت عنوان ديوان الرقابة الإدارية والمالية والقانونية والاجتماعية، يضم في كنفه أربع وهي: هيئة الرقابة الإدارية، وهيئة الرقابة المالية، وهيئة الرقابة القانونية، وهيئة الرقابة الاجتماعية؛ لأجل أن تكون الرقابة متخصصة في مجال واحد فقط، من دون أن يعتريها التناقض والتشتت، ومن ثم التسوية والمهادنة، فضلاً عن إيجاد هيكلية إدارية تحت رأس هرم إداري واحد تنفذ فيه القوانين والإجراءات جميعاً في آن واحد، بعيداً عن المحاصصة الحزبية والطائفية والمحسوبية، وتمنع إجراءات التحقيق المتكرر لحالات الفساد لأكثر من هيئة؛ وبالتالي يصبح العمل موجهاً على أساس نوع الفساد وليس على حجمه أو مستواه. وبهذا يمكن قطع الخيوط المحيطة بالفساد جميعاً التي من شأنها توفير البيئة الفاسدة لنمو الفساد وتوسعه. لكن أهم ما يعيق إنشاء مثل هذه الهيئة البديلة، هو كيف يكون اختيار الموظفين العاملين فيها؟ إذ من المتوقع أن يكون اختيارهم من أنقاض الهيئات السابقة مما سيؤدي إلى إخفاق عملها<sup>(٢٥)</sup>، ومن ثم تهدر فرص نجاح مكافحة ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

### د- محور الإصلاح التشريعي:

بما أن عملية الإصلاح الاقتصادي هي عملية تدخل في المنظور الكلي ولا تمكن تجزئتها، لذا إن الإصلاح التشريعي لا بد أن تجري عليه بعض الإصلاحات التي تشدبه من بعض الهفوات والترهل. ونبدأ أولاً بمجلس النواب العراقي الذي يبلغ عدد أعضائه ٣٢٥ عضواً، وبدخل نقدي يبلغ حوالي ٤٠ مليون لكل عضو (الراتب، والمخصصات، والحماية، والايادات، السكن، وغيرها)، وإذا حسبنا النفقات الإجمالية الشهرية لمجلس النواب العراقي فيمكن تقديرها حوالي ١٣ مليار دينار، أما سنوياً فيبلغ حوالي ١٥٦ مليار دينار، وإذا قدرنا إن عدد القوانين التي تشرع في السنة الواحدة تبلغ نحو ٢٠ قانوناً، فإن كلفة القانون الواحد المشرع هو ٧,٨ مليار دينار، وإذا فرضنا أن كلفة تشريع القانون الواحد من المكاتب الاستشارية القانونية هو مليون دينار، فإن ما يمكن توفيره من رواتب وأجور من أعضاء مجلس النواب خلال سنة واحدة هو ٧,٧ مليار دينار أي حوالي ٦٢,٦ مليون دولار وهذه المبالغ يمكن أن تنهض بالواقع الزراعي والصناعي والخدمي، والسؤال الذي يمكن طرحه هنا: ليس من المنطق تطبيق دراسة الجدوى الاقتصادية لبيان المنافع والتكاليف فيما يخص

٢٥. د. هيثم عبد الله سلمان، علاقة المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مصدر سابق، ص: ١٩.

نشر النظم البرلمانية لتشريع القوانين وتطبيق الديمقراطية. والجواب صحيح، ولكن الشعب هو مصدر السلطات وما دام انتخب أعضائه فلا بد أن يمنحهم سن القوانين، أي قوانين؟ القوانين التي تخدم الشعب، لا القوانين التي تخدم المصالح الشخصية الضيقة للنواب والسياسيين، ومن ثم يمكن ترشيح أعضاء البرلمان العراقي إلى ٣٦ عضواً بواقع عضوين لكل محافظة، ومنح راتب شهري يساوي ما يتقاضاه أقرانه في الوظيفة مضافاً له مليون دينار. أما من غير المتعينين في الوظائف الحكومية فيمنح راتباً قدره مليون دينار؛ وبذلك قضينا على الترهل الوظيفي، وخفضنا النفقات الحكومية، فضلاً عن القضاء على الوظيفة التشريعية للنواب واعتبرناها وظيفية خدمية تصب في خدمة الشعب مباشرة، ولا يجرى الصراع حولها في الفوز بالانتخابات التي ينفق فيها كثير من المال للحصول على الامتيازات وغيرها؛ وهذا ينطبق كذلك على أعضاء مجالس المحافظات كافة في حال عدم حلها أو إلغائها.

### الخاتمة

لقد أصبحت قضية الإصلاح الاقتصادي في العراق ضرورة استراتيجية وليست خياراً يمكن للحكومة أن تنتهجه؛ وذلك لتصاعد الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية ضد ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي برزت مظاهره البشعة بعد انخفاض أسعار النفط العالمية من ١٠٠ دولار/ برميل عام ٢٠١٣ إلى ٤٨ دولاراً/ برميل عام ٢٠١٥، وهو أمر أجبر الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإصلاحات التي يعتقد أنها ستخفف الاحتقان الشعبي، بيد أن معظم الإصلاحات الاقتصادية التي جرى الإعلان عنها وغيرها من الإصلاحات لم تكن دستورية ولم تسن قوانين تشريعية بتنفيذها ولم تنشر في جريدة الوقائع العراقية، وهو أمر جعل حرمة الإصلاحات تدور في فلك الإعلام فقط دون تطبيقها على الواقع، وعلى سبيل المثال لا الحصر إلغاء مناصبي نائبي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التي لم ترَ النور حتى الآن.

ولأجل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المقترحة في العراق ينبغي أولاً الاعتراف بالخطأ الذي ارتكب سابقاً في معظم الوزارات، وأن يجري تغيير الوزراء كافة (عدا الدفاع والداخلية) وإيصال المناصب إلى شريحة التكنوقراط لتنفيذ التدابير والإجراءات التي أقرت بشفافية من دون تعسف في استخدام القانون. وللحيلولة دون تطبيق الإصلاحات على وفق أمزجة الوزير وميوله الشخصية أو الحزبية أو الطائفية. وبخلاف ذلك لا يمكن تطبيق أي إجراء إصلاحي في العراق ما دام الوزير لا يخشى من مرؤوسه، فضلاً عن أن معظم الوزراء جاءوا من المحاصصة الحزبية والطائفية ولا يمكن الطعن بأدائهم وكفاءتهم؛ لأن الطعن بهم يفهم على أنه طعن لجهاتهم الحزبية والطائفية؛ وهذا خلاف ما يراد من برامج الإصلاحات وأهدافها.

## الفصل الثاني

### إعداد خطة استراتيجية طارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي في العراق

#### المقدمة

تُعدُّ ظاهرة الفساد من الملامح الرئيسة التي اتسم بها القرن الحادي والعشرون، فلم تُعدَّ ظاهرة تخص دولة معينة بذاتها، ولكنها انتشرت بنحوٍ واسع لتغطي معظم دول العالم، حتى أصبح الفساد وباءً معدياً لا يسلم منه إلا من لدية مناعة الدين، والخلق، والضمير، بيد أنه اختلفت مستويات نضوج الفساد وتعمق جذوره في كل دولة بحسب توافر مقومات توسعه أو البيئة المناسبة لنموه، فلم تحتاج بعض دول العالم لمكافحته إلى مؤسسات أو قوانين أو تدابير استثنائية، وإنما اعتمدت على الوسائل الروتينية لمكافحته مع إضافة بعض التعديلات الضرورية التي تنسجم مع حالة تطور مفهوم الفساد ووسائله. وفي العراق فقد انتشر فيه الفساد شأنه شأن بقية دول العالم، بيد انه استفحل واستشرى في معظم مؤسساته الحكومية، وقد ابتعد كثيراً ليصبح ثقافة مجتمعية ينتقدها المجتمع علناً ويمارسها سراً، وعلى الرغم من تعدد المؤسسات الحكومية المتخصصة، وكثرة التشريعات والقوانين، فضلاً عن ضخامة التخصيصات المالية المخصصة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي، إلا أن تلك الجهود جميعها باءت بالإخفاق؛ وذلك لأسباب قد تتعلق بعوامل موضوعية أو بعوامل ذاتية، وفي كلا الحالتين لم يُجرَ مكافحة الفساد بمهنية وموضوعية، وإنما جرى تداول آليات مكافحته في البرامج والنشرات والتقارير إعلامياً من دون الخوض بالمعالجات الحقيقية لمكافحته.

وتنبع أهمية تحليل ظاهرة الفساد في العراق من أن الفساد في التشريع يعطل حكم القانون، والفساد في القضاء يقوض العدالة، والفساد في الإدارة يقضي على مبدأ الشفافية والإبداع، والفساد الاقتصادي يؤدي إلى هدر المال العام، وذلك كله يؤدي إلى اختلال في المنظومة المجتمعية والعقد الاجتماعي، ويعرّض أمن المواطن للخطر وأمن الوطن للتهديد. ولعل المشكلة الرئيسة تتمثل بعدم نجاح الجهات الحكومية المسؤولة عن مكافحة الفساد في العراق القضاء على الفساد الإداري والهدر المالي بصورة جذرية، وإنما نجحت في إلقاء القبض على بعض الأفراد المفسدين وإعادة بعض الأموال المختلسة أو المسروقة من المال العام، ومن ثم فإن استمرار تفشيه لا يؤدي إلى هدر الثروة الوطنية فحسب، ولكن يمكن إن تتوسع إلى انعدام ثقة المواطن بالحكومة؛ لذا يسعى التحليل إلى تحقيق الغايات الآتية:

١. بلورة رؤية اقتصادية تعالج نقاط ضعف المنظومة الحكومية.

٢. توضيح أنه لا تقتصر آثار الفساد بالمقياس الكمي (مالياً) فقط، بل يمكن أن تتعداها ليكون نوعياً وهو أشد وأخطر.

٣. إعداد خارطة طريق لاستراتيجية تنمية طارئة لمكافحة الفساد من جذوره.

## أولاً: تعريف الفساد وأسبابه وآثاره:

### ١- تعريف الفساد وأنواعه:

إن الأصل اللغوي لكلمة الفساد هو نقيض الشيء الصالح. والفساد كلمة مطلقة وتتنوع ما بين الفساد الإداري، والاقتصادي، والقانوني، والتشريعي، والأخلاقي، والسياسي، والاجتماعي، وغيره، ونظراً لهذا الإطلاق لكلمة الفساد، فقد تعددت مفاهيمه وتنوعت بحسب مرجعيات المفكرين والباحثين، فقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، أي: إنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته. فيما عرفه المجلس الأوروبي بأنه الرشوة وأي تصرف آخر متعلق بإفراد أو كانت لهم مسؤوليات في القطاع العام والخاص بهدف الحصول على منافع غير مستحقة من أي نوع سواءً لأنفسهم أم للآخرين<sup>(٢٦)</sup>، بيد أن من أهم العوامل المؤثرة على تكريس حالة الفساد في المجتمع في الدول النامية هو نوع النظام الاقتصادي المتبع، إذ كلما اتسعت الفجوة ما بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، كان من الضروري اتباع النظام الاشتراكي، والعكس صحيح؛ أي: كلما ضاقت الفجوة كان من الضروري اتباع النظام الرأسمالي، ومن ثم فإن النظام الاقتصادي المتبع في الدولة يؤدي دوراً رئيساً في تفشي ظاهرة الفساد أو التقليل منه<sup>(٢٧)</sup>، وهو أمر ينبغي مراعاته عند الأخذ بنوع النظام الاقتصادي المتبع.

### ٢- أسباب الفساد وآثاره:

لقد تعددت الأسباب المؤدية لانتشار ظاهر الفساد بشتى أنواعه ومسمياته، ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى بزوغ حالة الفساد هي الأسباب الذاتية المتمثلة بصفة المفسد وشخصيته ومنها ابتعاده عن مخافة الله - سبحانه وتعالى - والكذب، وحب الأنا، وعدم الإيثار، وغيرها كثير.

٢٦. دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، ص: ٣.

<http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5CProtection%20argent%20et%20contre%20la%20corruption2009-2010/15.pdf>.

٢٧. د. هيثم عبد الله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مصدر سابق، ص: ٦.

وهناك أسباب موضوعية من أهمها غياب الشفافية والمحاسبة، فقد ورد في تقرير المفتش العام الأمريكي بأنه حيثما تغيبت الشفافية والمحاسبة حل الفساد محلها والعكس صحيح<sup>(٢٨)</sup>، وقد أثبتت أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجود علاقة تبادلية (طردية) ما بين الفساد والفقر، إذ يؤثر الفقر في زيادة مستوى الفساد من خلال إعاقته للنمو الاقتصادي الذي يؤثر بدوره في مستويات الفقر من جهة، كما يؤثر الفساد في الفقر عن طريق التأثير في عوامل الحكم الرشيد من خلال إضعاف المؤسسات السياسية، ومشاركة المواطنين، وتخفيض جودة الخدمات والبنى التحتية الحكومية من جهة أخرى<sup>(٢٩)</sup>، فضلاً عن عدم تطبيق السياسات الاقتصادية الملائمة، إذ إن الآثار السلبية للفساد على المجتمع والدولة ككل أكثر وطأة من الآثار السلبية الناجمة عن إخفاق السياسات الاقتصادية في أدائها التنموي؛ وذلك لأن خطورة الفساد لا تقاس بالأرقام فحسب، بل إن أخطر ما ينجم من ممارسات الفساد والإفساد هو ذلك الخلل الكبير الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع وعقده الاجتماعي، فتأخذ الرشوة والعمولة تدريجياً مقومات نظام حوافر جديد لا يجاريها نظام الحوافر والمكافآت المسن قانونياً<sup>(٣٠)</sup>؛ وبذلك تحقق القوانين في أداء مهامها المسن لأجلها، ومن ثم تفقد سيادة القانون وهيبة الدولة؛ وبالتالي تحترق جميع مقاييس العقد الاجتماعي، وتوسع الهوة ما بين الحاكم والمحكوم، وقد يتطور الأمر إلى انهيار الحكومة بأكملها.

## ثانياً: ظاهرة الفساد في العراق بين الواقع والملابسات:

### ١- واقع الفساد في العراق

لقد أخذت ظاهرة الفساد الإداري والهدر المالي (الفساد الاقتصادي) تتسع شيئاً فشيئاً، ولم تستطع الجهات التنفيذية ولا التشريعية ولا الرقابية أن تقضي على هذه الظاهرة أو تعالجها أو تقلل منها، فعلى الرغم من تعدد الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد والإفساد ومن أهمها هيئة النزاهة، ومكتب المفتش العام، وديوان الرقابة المالية الاتحادي، ومجلس النواب، فضلاً عن مجالس المحافظات والمجالس البلدية، إلا أنه يبدو أن الحالة انتشرت وتوسعت وأصبحت ظاهرة مما اجبر الحكومة بتأريخ ٢٠١٥/٨/٩ على تفعيل دور مجلس مكافحة الفساد الذي يتولى رئاسته السيد رئيس الوزراء،

٢٨. قضايا الفساد في إعادة إعمار العراق تحت الاحتلال، تقرير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الأعمار في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار ٢٠٠٦، ص: ٢٨.

٢٩. محسن عوض، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: ثلاثون شهراً من الإعصار، في التغيير في الوطن العربي أي حيلة؟ تحرير وتقديم: عبد الإله بلقزيز، الطبعة الأولى، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني ٢٠١٣، ص: ١١٣.

٣٠. المصدر نفسه، ص: ١١٣.

وإطلاق حملة (من أين لك هذا؟) إلى جانب مهام المجلس الأخرى، وبالتعاون مع القضاء<sup>(٣١)</sup>. ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى التصريح علنياً بتفعيل دور المجلس هو تفشي ظاهر الفساد في العراق بنحوٍ غير مسبوق للحيلولة دون تفاقمه والتقليل منه على أقل تقدير.

ويمكن إرجاع السبب الرئيس لظاهرة الفساد هو الابتعاد عن وصايا وتوجيهات أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في كيفية إدارة العباد وعمارة البلاد، وتُعد سوء الإدارة وسوء التنظيم والتدبير من أبرزها، فهي (الإدارة) أهم عناصر العملية الإنتاجية في النشاطات الاقتصادية كافة سواءً أكانت نشاطاً إنتاجياً أم خدماً أم تجارياً فهي المحرك الرئيس لعملية تنظيم بقية عناصر الإنتاج الأخرى (العمل، ورأس المال، والأرض) بحيث تعمل وفق نظم وأطر علمية متماسكة<sup>(٣٢)</sup>، ففي العراق أصبحت جميع الوزارات سياسية شأنها شأن وزارة الخارجية، مما أفقد الوزارات مهامها الخدمية التي أسندت إليها، ومن ثم تنصلت عن مسؤولياتها الخدمية بأعذار التقشف والأزمة المالية وغيرها.

وعند النظر إلى واقع الفساد في العراق نجده قد استفحل وأصبح مارداً (عملاق ضخم) ضرب أطناب مؤسسات الدولة العراقية كافة من مؤسسات حكومية (عامية) وغير حكومية (خاصة)، وحتى بلغ بعض مؤسسات المجتمع المدني كذلك، ولم تستطع جميع القوى الفاعلة أن تجاربه وتقل منه. ومن ملاحظة بيانات الجدول رقم (١) يتبين أن العراق قد احتل مراتب متقدمة في مؤشر مدركات الفساد الصادر من منظمة الشفافية الدولية<sup>٣٣</sup> في تقريرها السنوي، ولا يمثل التقرير حجم الفساد ولا طبيعته، وإنما مدركاته (أي الإحساس بوجوده)<sup>(٣٤)</sup>، إذ ارتفعت مرتبة العراق بحسب المؤشر من ١١٣ عاماً ٢٠٠٣ إلى ١٧٥ عاماً ٢٠١١، وانخفضت نقاطه من ٢,٢ إلى ١,٨ (من أصل ١٠ نقاط) للعامين على التوالي، حيث يرتب التقرير الدول تنازلياً ابتداءً من الدول الأقل مدركات فساد فيها

٣١. نص الحزمة الأولى للإصلاحات المقدمة من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٨/٩، مصدر سابق.

٣٢. لمزيد من المعلومات راجع: - د. هيثم عبد الله سلمان، عهد أمير المؤمنين (ع) ماللك الأشتري... بين وجهة النظر الاقتصادية والدروس المستفادة منها على واقع الاقتصاد العراقي، المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) ماللك الأشتري (رضوان الله عليه) للمدة ٢٤-٢٥/١٢/٢٠١٦، مؤسسة علوم نوح البلاغة، مركز دراسات الكوفة، كربلاء المقدسة-النجف الأشرف، مجلة المبين، العدد (٣)، مؤسسة علوم نوح البلاغة، كربلاء المقدسة، ٢٠١٧. ٣٣\*. لقد تأسست المنظمة عام ١٩٩٣ ومقرها في برلين - ألمانيا، وقد صدر عنها أول تقرير عام ١٩٩٥، ويعد مؤشر مدركات الفساد المؤشر الرئيس فيه وهو يتكون من (١٠ - ١٠٠) نقاط وهي أعلى نزاهة في الدول وحتى صفر بوصفها الأكثر فساداً، واستمر هذا المقياس حتى عام ٢٠١١، ثم تحول في عام ٢٠١٢ إلى (١٠٠-١٠٠٠) نقطة واستمر المقياس حتى الآن.

٣٤. حسن كريم عاني، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية: أضواء ومعالجات، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد (٦)، هيئة النزاهة، بغداد، ٢٠١٣، ص: ٧١.

وانتهاءً بأكثرها مدركات، ثم انخفضت المرتبة إلى ١٦٩ محققاً ١٨ نقطة (من أصل ١٠٠ نقطة) في المؤشر عام ٢٠١٢، ثم انخفضت إلى ١٦٦ محققاً ١٧ نقطة عام ٢٠١٦، مما يدل على أن العراق يقع في مؤخرة الدول بحسب مؤشر مدركات الفساد وأن هذا التحسن الطفيف في المرتبة لا يعكس أن المؤشر قد تحسن؛ وذلك بسبب انخفاض الدول والمناطق المشمولة بالتصنيف من ١٨٣ دولة عام ٢٠١١ إلى ١٧٦ دولة عام ٢٠١٦، فضلاً عن أن المؤشر يعتمد وبنحو رئيس على عدد النقاط؛ لأنها لا تأخذ بالحسبان عدد الدول المشمولة بالتصنيف؛ وبالتالي فإن العراق قد حصد نقاط قليلة في مؤشر مدركات الفساد على المستوى العالمي.

### الجدول رقم (١)

مراتب العراق ونقاطه في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية  
للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

السنة	المرتبة	النقاط	عدد الدول المصنفة
٢٠٠٣	١١٣	٢,٢	١٣٣
٢٠٠٤	١٢٩	٢,١	١٤٦
٢٠٠٥	١٣٧	٢,٢	١٥٩
٢٠٠٦	١٦٠	١,٩	١٦٣
٢٠٠٧	١٧٨	١,٥	١٨٠
٢٠٠٨	١٧٨	١,٣	١٨٠
٢٠٠٩	١٧٦	١,٥	١٨٠
٢٠١٠	١٧٥	١,٥	١٧٨
٢٠١١	١٧٥	١,٨	١٨٣
٢٠١٢	١٦٩	١,٨	١٧٤
٢٠١٣	١٧١	١,٦	١٧٧
٢٠١٤	١٧٠	١,٦	١٧٥
٢٠١٥	١٦١	١,٦	١٦٨
٢٠١٦	١٦٦	١,٧	١٧٦

Source :<http://www.transparency.org/research/cpi/overview>

- [https://www.transparency.org/news/feature/corruption\\_perceptions\\_index\\_2016](https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016)

وعند المقارنة مع بعض الدول العربية يتبين أن تونس هي من الدول التي أظهرت تحسناً طفيفاً على المؤشر؛ وذلك يعود لعدة إجراءات اتخذتها لمحاربة الفساد وأهمها إقرار قانون حق الحصول على المعلومة الذي يعدُّ من أفضل القوانين الموجودة في المنطقة العربية، فضلاً عن تطوير قدرات هيئة مكافحة الفساد، والمصادقة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد<sup>(٣٥)</sup>.

ولأجل الوقوف على واقع الفساد الإداري والهدر المالي في العراق، نلحظ بيانات الجدول رقم (٢) الذي يبين أن هيئة النزاهة قد منعت هدر، وأعدت أموالاً بقيمة ٢,٦ تريليون دينار، وهذا يعكس أولاً الجهود الكبيرة لهيئة النزاهة في متابعة حالات الفساد بكل أنواعه، فضلاً عن المحافظة على المال العام من الهدر والضياع، وثانياً يعكس عن حجم الفساد الكبيرة الذي طال معظم مؤسسات الدولة العراقية، مما يجعل من الصعب على هيئة النزاهة بملاكها (موظفيها الحاليين) مواكبة تطور ظاهرة في الفساد وتأدية عملها بالنحو المطلوب.

## الجدول رقم (٢)

### توزيع مجموع الأموال العامة لهيئة النزاهة بحسب نوع استرجاعها لعام ٢٠١٦

ت	الأموال العامة المحافظ عليها	قيمة الأموال
١	الأموال التي استطاعت الهيئة كشفها عن طريق الإجراءات الوقائية أو الردعية التي منعت الهيئة هدرها	٢ تريليون دينار
٢	الأموال التي تمت إعادتها حقيقة إلى خزينة الدولة.	٢٨,٥ مليار دينار
٣	الأموال التي صدرت أحكام قضائية بردها.	٥٧٠,٣ مليار دينار
٤	الأموال التي أعيدت في أثناء عمليات الضبط.	١١٦,٣ مليون دينار
	المجموع	٢,٦ تريليون دينار

المصدر: ملخص التقرير السنوي لعام ٢٠١٦، هيئة النزاهة، ٢٠١٦، بغداد، ص: ٦.

[http://www.nazaha.iq/pdf\\_up/3951/mlreportF2016.pdf](http://www.nazaha.iq/pdf_up/3951/mlreportF2016.pdf)

٣٥. كندة حتر، الدول العربية تزداد سوءاً على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٦، منظمة الشفافية الدولية، ٢٥/١/٢٠١٧.

[http://www.transparency.org/news/feature/arab\\_states\\_a\\_very\\_drastic\\_decline\\_AR](http://www.transparency.org/news/feature/arab_states_a_very_drastic_decline_AR)

## ٢- ملبسات الفساد في العراق

لقد انماز الفساد في العراق بمجموعة الخصائص التي ميزته عن بقية الفساد المنتشر في الدول الأخرى العربية منها أو الإقليمية، ومن أهمها عدم انسجام الكابينة الحكومية (متخذي القرار السياسي) مع صناع القرار السياسي<sup>(٣٦)</sup>، وما رافقه من محاصصة طائفية ومذهبية وقومية، إذ احتدم الصراع بينهم بين موافق خجول لمحاربة الفساد، ورافض متهور لمحاربة الفساد والإفساد؛ وذلك للحفاظ على بعض المصالح الفئوية الضيقة، فضلاً عن غياب الشفافية والمحاسبة، فمبدأ الشفافية في الحكم في العراق يقصد بها مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة، بيد أن تطبيق ذلك على الواقع اكتنفه الغموض والجدل الحاد؛ وذلك لاتساع الهوة ما بين المصلحة الخاصة (الشخصية أو الفئوية) والمصلحة الحكومية (العامة)<sup>(٣٧)</sup>، ولتغلب على هاتين الخاصيتين لا بد من إيجاد حكومة صالحة ترعى أهمية تقديم الخدمات للمجتمع؛ وذلك لأنه الفساد يستوطن في الحكومة فقط، وما المجتمع إلا وسيلة سهلة لنشره في جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ولا يقتصر مواجهة الفساد كما طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة النزاهة وآخرون من خلال تطبيق القانون وأنظمة العدالة الجنائية عن طريق لفت انتباه السلطات المختصة إلى الإحداث المتعلقة بالفساد، فضلاً عن تطبيق الشروط التشريعية والمؤسسية والتشغيلية لمعالجة الفساد<sup>(٣٨)</sup>، وإنما يستلزم كذلك إيجاد قادة ووزراء يتسمون بالعصمة الأصغر<sup>٣٩</sup>\* التي من أهم مميزاتهم الورع عن محارم الله، والصدق، والشجاعة، والأمانة، والإيثار، والعلم، والإخلاص، وغيرها، وكما قال الإمام الصادق (ع) «الناس هلكت إلا العالمون، والعالمون هلكت إلا العالمون، والعالمون هلكت إلا المخلصون، والمخلصون في خطر»؛ وذلك لضمان تطبيق جميع التشريعات والقوانين النافذة بعدالة ومن دون تمييز، ومن جهة أخرى قال أمير المؤمنين -عليه السلام- في محاربة الفساد: «والله لو وجدته قد تزوج النساء وملك به الإمام

٣٦. البنك الدولي، تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد، ترجمة: مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة إصدارات مركز

البيان للدراسات والتخطيط (١)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، حزيران ٢٠١٥، ص: ١٩.

٣٧. د. هيثم عبد الله سلمان، عهد أمير المؤمنين (ع) لملك الأشر... بين وجهة النظر الاقتصادية والدروس المستفادة منها على واقع الاقتصاد العراقي، المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لملك الأشر (رضوان الله عليه) للفترة ٢٤-٢٥/١٢/٢٠١٦، مؤسسة علوم نوح البلاغة، مركز دراسات الكوفة، كربلاء المقدسة- النجف الأشرف، مجلة المبين، العدد (٣)، مؤسسة علوم نوح البلاغة، كربلاء المقدسة، ٢٠١٧، ص: ٤٢.

٣٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وآخرون، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق: دراسة مدعمة بالأدلة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بغداد، أيلول ٢٠١٢، ص: ٥٣.

٣٩. \* وهي العصمة التي يكون مستواها أقل من العصمة الصغرى التي يتسم بها بعض أهل بيت النبوة (عليهم السلام)، مثل السيدة زينب (ع)، والسيد أبي الفضل العباس (ع)، والسيد علي الأكبر (ع)، وغيرهم (عليهم السلام).

لردته فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق»<sup>(٤٠)</sup>، وبذلك شدد أمير المؤمنين -عليه السلام- على مبدأ الشفافية في الحكم من خلال محاربة الفساد والمفسدين وبنأى النفس عن الهوى، فبدأ بنفسه قبل سواها، فمع أهل الكوفة تحدث الإمام -عليه السلام- فقال: «يا أهل الكوفة إذا أنا خرجت من عندكم بغير رحلي وراحتي وغلامي فأنا خائن»<sup>(٤١)</sup>، هذه هي نفس إمامكم فهي نفس محمد -صلى الله عليه وآله وسلم- ولا يرضى إلا أن يكون عبداً شكوراً، وقد لخص -عليه السلام- ما يرغب به في الحياة بقوله: «ألا وإن إمامكم قد اكتفى من ديناه بطميره، ومن طعمه بقرصيه، ألا وإنكم لا تقدرين على ذلك، ولكن أعينوني بورع واجتهاد وعفة وسداد»<sup>(٤٢)</sup>.

وأخيراً ولأجل مكافحة الفساد الإداري والهدر المالي ينبغي الأخذ ببعض وصايا الأئمة -عليهم السلام- وتنفيذ الاستراتيجية الطارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي المقترحة في العراق، على وفق منظور شرعي وديني وتنموي يتضمن أولاً الاعتراف بالفساد الذي ارتكب سابقاً في معظم الوزارات ومحاسبة المقصرين، وأن يجري تحقيق شامل بجميع العقود، وإيكال المناصب الإدارية إلى شريحة التكنوقراط، والتأكيد على حكومة الخدمات والقضاء على المسؤولين الحكوميين الذين ينظرون للدولة كوسيلة لكسب المال<sup>(٤٣)</sup>، وعلى حساب المصالح العامة، وتنفيذ الاستراتيجية المقترحة بنحو دقيق ومن دون الركون إلى الضغوطات الحزبية أو المذهبية أو القومية؛ بهدف إعادة هيكلية مؤسسات الحكومة العراقية من هيكلها الحالي المترهل إلى هيكلية جديدة تعتمد على دولة المؤسسات في إدارة مهامها الإدارية، والتنفيذية، والتشريعية، والرقابية، على أساس المعايير العلمية ودولة القانون.

٤٠. خطاب المرحلة (٢١١) ... يوم النزاهة والعدالة والنظام الأمثل للحكم.

<http://www.alfadhela.org.iq/ArticlePrint.aspx?ID=2036>.

٤١. رضا الحسيني، السيرة الاقتصادية للإمام علي -عليه السلام-، ترجمة: علاء رضائي، الطبعة الأولى، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ٢٠١٤، ص: ٤٩.

٤٢. نصح البلاغة.

[http://www.islamology.com/Resources/Nahj\\_Imam/Letters/book/45.htm](http://www.islamology.com/Resources/Nahj_Imam/Letters/book/45.htm).

٤٣. البنك الدولي، تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد، مصدر سابق، ص: ٣٢.

ثالثاً: مقترح خطة استراتيجية طارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي:

### ١- نطاق الاستراتيجية

وتُعنى بتنظيم أداء الإدارة الحكومية في التكاملين: التكامل العمودي (Vertical integration) من خلال روابط الجذب الخلفية التي تمثلها سياسة الإصلاح الاقتصادي لمكافحة الفساد، ومن خلال روابط الجذب الأمامية التي تمثلها إجراءات التنفيذ والمتابعة والتقييم لوسائل مكافحة الفساد، وفي التكامل الأفقي (Horizontal integration) من خلال مكافحة الفساد في جميع مستويات الإدارة الحكومية ابتداءً من أصغر وحدة إدارية في الحكومة العراقية إلى أكبر وزارة وما فوقها وما يحيط بها، والنظر إلى المؤسسات الحكومية كافة بالمستوى نفسه أمام أنظار القانون في ظل ضمان مبدأ الشفافية في العمل ومراقبة إدارات القطاع الحكومي أم الخاص أم منظمات المجتمع المدني (NGOS).

### ٢- حوكمة صياغة الاستراتيجية

وتعني مجموعة العلاقات التي تربط أصحاب المصالح الممثلون بمجلس الوزراء عند رسم الاستراتيجية الطارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي، وكيفية تحقيق الأهداف في ظل الإمكانيات الاقتصادية الحالية؛ وهذا يتطلب رسم سياسة إصلاح اقتصادي موحدة لمكافحة الفساد تتبنى مفهوم التكامل في إدارة الوزارات الحكومية من خلال الشفافية والمحاسبة وتبادل المعلومات والخبرات، وليس التنافس والتناحر لزيادة التخصيصات المالية للوزارة التي يترأسها.

### ٣- منهجية الاستراتيجية

تعتمد المنهجية على:

أ- الركائز الأساسية، وهي:

- توحيد الرسالة والرؤية والأهداف، وتحديد السيناريوهات بعيداً عن التوقعات، فضلاً عن مسارات الاستراتيجية نحو تحقيق الهدف الرئيس مباشرة من دون النظر إلى المصلحة الشخصية أو الفئوية أو الطبقية.
- التأكيد على المحاور الرئيسة لتنفيذ الاستراتيجية على وفق منظور شرعي وديني وتنموي وطني بعيداً عن الطائفية والمحاصصة السياسية.

- تهيئة المتطلبات القانونية والتشريعية والمؤسسية والتنظيمية لتنفيذ الاستراتيجية على وفق جدول زمني محدد.
  - البدء بتنفيذ الاستراتيجية الطارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي من خلال اتباع السياسة الإصلاحية الاقتصادية الوطنية التي تحاكي مسار السياسات الدولية والإقليمية والعربية، التي أقرتها المنظمات الدولية لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي.
  - التأكيد على تفاعل المجتمع العراقي مع الاستراتيجية الطارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي لتنفيذ الاستراتيجية من خلال الوسائل والتدابير التي تتخذها الحكومة، للوصول إلى أهدافها من خلال التعاون الذاتي والمستمر والنقد البناء مع القوى الفاعلة العراقية من منظمات المجتمع المدني وغيرها.
  - وضع سلم أولويات للاستراتيجية الطارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي لكل وزارة على حدة، تأخذ بالحسبان حجم الفساد، ونوعه، وتأثيره، والإمكانية الحقيقية على تنفيذ مكافحته.
  - الإفادة من الإجراءات والتدابير الناجعة التي تتخذها كل وزارة على حدة لسلم أولوياتها.
  - دراسة السياسات والاستراتيجيات الماضية المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي في الوزارات العراقية كافة، فضلاً عن تحليل أهم الدراسات والبحوث للوقوف على مواقع النجاح وتجاوز الخلل والقصور، ومن ثم كيفية تطبيق توصياتها.
- ب- القواعد العامة، وهي:
- اتساق الاستراتيجية الطارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي في العراق مع السياسة والاستراتيجيات المناظرة لها في الدول العربية والدولية؛ بهدف الإفادة من المنظمات العربية والدولية في مكافحة الفساد والحيلولة دون تعارض أهدافها مع الأهداف الدولية، وتسهيل عملية إلقاء القبض على الفاسدين الهاربين إلى الخارج واسترجاع أموالهم لغرض مصادرتها لحزينة الدولة العراقية أو استرجاعها إلى الجهات المعنية.
  - دراسة ظاهرة الفساد الإداري والهدر المالي في العراق وتحليلها علمياً وموضوعياً وشفافاً وبعيداً عن الاعتبارات الطائفية والمحاصصة الحزبية والسياسية.
  - الابتعاد عن نقل التجارب الدولية لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي، مع الأخذ بالحسبان

الدروس والعبر عن نجاحها أو إخفاقها؛ وذلك لإكساب استراتيجية مكافحة الفساد بالحس الوطني وبعيداً عن التدخلات الخارجية.

- اعتماد التوصيات والتوجيهات العربية والدولية التي أقرتها المنظمات الدولية ومؤتمراتها ولاسيما منظمة الشفافية الدولية؛ بهدف تعديل مؤشر مدركات الفساد في العراق.
- التقيد بمقررات صياغة الاستراتيجية الطارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي من الوزارات كافة، وإيقاف أوامر الاستثناء من مكافحة الفساد لبعض الوزارات أو الهيئات الحكومية.
- عقد الاتفاقيات الدولية من الدول العربية والإقليمية والأجنبية لتسهيل تنفيذ الاستراتيجية الطارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي في العراق ولاسيما في مجالات إلقاء القبض على المجرمين، وإعادة الأموال المسروقة، وتحميد الأصول العائدة للمتهمين، فضلاً عن نقل الخبرات وعقد الدورات التدريبية وتمويل برامج مكافحة الفساد والتعرف على أهم طرق الفساد في التجارة الإلكترونية وغسيل الأموال، ونقل التكنولوجيا المناسبة لمكافحةها.
- الاهتمام بمقررات وتوصيات المؤتمرات المحلية والدولية بشأن طرق مكافحة الفساد الإداري والهدر المالي ووسائلها، فضلاً عن الاهتمام بالبحث والتطوير.
- فتح قسم الدراسات والتخطيط في كل الوزارات والهيئات والمديريات، أو إعادة تأهيل الموجود منها؛ لكتابة الدراسات والبحوث المحكمة بشأن اختصاص الوزارة ومهامها، وما يخص مكافحة الفساد، وهيئة غرفة صغيرة بمنزلة مكتبة لكل مؤسسة من المؤسسات الحكومية، ترفد بمجموعة من الباحثين المتخصصين.

#### ٤- خطوات صياغة الاستراتيجية

- دراسة واقع الفساد الإداري والهدر المالي في العراق بنحوٍ مهنيٍّ وموضوعيٍّ وبعيدٍ عن الاعتبارات الأخرى.
- تحديد رؤية الحكومة العراقية تجاه مكافحة الفساد الإداري والهدر المالي.
- تحديد البرامج لتنفيذ الاستراتيجية لبلوغ الهدف الرئيس والتحوُّل من الواقع الفعلي إلى المستقبل المأمول وبما يحقق الرؤية الحكومية.
- تحديد معدلات النمو المستهدف لمؤشرات مدركات الفساد أو لمؤشرات فساد أخرى يمكن

الاستعانة بها؛ لبلوغ أهداف الاستراتيجية على وفق جدول زمني محدد؛ بهدف بيان نسبة نجاح الاستراتيجية في تحقيق أهدافها المنشودة.

- تنفيذ الاستراتيجية الطارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي في العراق من خلال تضافر الجهود الحكومية والخاصة وغير الحكومية (NGOS) .
- الرقابة والمتابعة والتقييم؛ بهدف تجاوز العقبات، وتذليل الصعوبات، وإجراء التغذية الراجعة.

### ٥- خطة العمل

وتأتي من خلال المباشرة في رسم إعداد الاستراتيجية بنحو تفصيلي، ومن ثم وضع خطة للتنفيذ الفعلي على وفق جدول زمني محدد.

## قائمة المصادر

### • الكتب

١. ألان نويل، النفط والديمقراطية: عندما يكون الربيع إعاقاً، تحرير: برتران بادى، دومينيك فيدال، في سلسلة أوضاع العالم ٢٠١١، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠١١.
٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وآخرون، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق: دراسة مدعمة بالأدلة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بغداد، أيلول ٢٠١٢.
٣. البنك الدولي، تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد، ترجمة: مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط (١)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، حزيران ٢٠١٥.
٤. ثناء فؤاد عبد الله، حول النمو الاقتصادي وسياسات التنمية في الوطن العربي، في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الدول العربية: الأبعاد الاقتصادية، مجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون الثاني ٢٠١٣.
٥. رضا الحسيني، السيرة الاقتصادية للإمام علي -عليه السلام-، ترجمة: علاء رضائي، الطبعة الأولى، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ٢٠١٤.
٦. عبد الحسين محمد العنبيكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق: تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، سلسلة كتب (٢٨)، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٨.
٧. عبد العزيز شرابي، برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، المركز الوطني للدراسات والتحليل بالجزائر، بيروت، ٢٠٠٥.
٨. محسن عوض، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: ثلاثون شهراً من الإعصار، في التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟ تحرير وتقديم: عبد الإله بلقزيز، الطبعة الأولى، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني ٢٠١٣.

٩. يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفت: رؤية عربية لتطورات، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار ٢٠١٥.

#### • الدوريات

١٠. حسن كريم عاتي، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية: أضواء ومعالجات، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد (٦)، هيئة النزاهة، بغداد، ٢٠١٣.

11. <http://www.nazaha.iq/images/nazaha-mag/r06/pdf/p04.pdf>

١٢. قضايا الفساد في إعادة أعمار العراق تحت الاحتلال، تقرير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الأعمار في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار ٢٠٠٦.

١٣. هيثم عبد الله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (٢٥)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، آذار ٢٠١٥.

١٤. هيثم عبد الله سلمان، علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٨١)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، شباط ٢٠١٥.

١٥. هيثم عبد الله سلمان، منظمة التجارة العالمية والعراق: مبررات الانضمام والآثار الاقتصادية المتوقعة، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد (١٧)، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، شتاء ٢٠٠٩.

١٦. التقارير والإحصاءات والمنشورات الدولية

١٧. قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٥، جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٣٥٢)، بغداد، ١٦ شباط ٢٠١٥.

١٨. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الموجز الإحصائي للمحافظات ٢٠١٦، بغداد.

19. [http://cosit.gov.iq/images/stat\\_summary.pdf](http://cosit.gov.iq/images/stat_summary.pdf)

٢٠. واردات العراق تصل إلى ٥٠ مليار دولار عام ٢٠١٦، جريدة الشرق الأوسط، العدد (١٤٢٣٩)، الأربعاء ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٧.

٢١. ملخص التقرير السنوي لعام ٢٠١٦، هيئة النزاهة، ٢٠١٦، بغداد.

22. [http://www.nazaha.iq/pdf\\_up/3951/mlreportF2016.pdf](http://www.nazaha.iq/pdf_up/3951/mlreportF2016.pdf)

٢٣. المؤتمرات

٢٤. هيثم عبد الله سلمان، عهد أمير المؤمنين (ع) لمالك الأشتر... بين وجهة النظر الاقتصادية والدروس المستفادة منها على واقع الاقتصاد العراقي، المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لمالك الأشتر (رضوان الله عليه) للمدة ٢٤-٢٥/١٢/٢٠١٦، مؤسسة علوم نهج البلاغة، مركز دراسات الكوفة، كربلاء المقدسة- النجف الأشرف، ٢٠١٦.

#### • المواقع الإلكترونية

٢٥. تيري لاين كارل، فهم لعنة الموارد، في الرقابة على النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، تحرير: سفيتلانا تساليك، أنيا شيفرين، ريفينيو ووتش، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، ٢٠٠٥.

26. [http://dev.revenuewatch.org/revenuewatch\\_archive/reports/072305ar\\_old.pdf](http://dev.revenuewatch.org/revenuewatch_archive/reports/072305ar_old.pdf)

٢٧. خطاب المرحلة (٢١١) ... يوم النزاهة والعدالة والنظام الأمثل للحكم.

28. <http://www.alfadhela.org.iq/ArticlePrint.aspx?ID=2036>

٢٩. دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد.
30. <http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5CProtection%20argent%20et%20contre%20la%20corruption2009-2010/15.pdf>
٣١. كندة حتر، الدول العربية تزداد سوءاً على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٦، منظمة الشفافية الدولية، ٢٥/١/٢٠١٧.
32. [http://www.transparency.org/news/feature/arab\\_states\\_a\\_very\\_drastic\\_decline\\_AR](http://www.transparency.org/news/feature/arab_states_a_very_drastic_decline_AR)
٣٣. مكتب رئيس الوزراء، رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي: الشباب أمل هذه الأمة ونسعى إلى تشكيل مؤسسة ترعاهم، ١٩/٩/٢٠١٥.
34. <http://www.pmo.iq/press2015/19-9-20151.htm>
٣٥. مكتب رئيس الوزراء، المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء يعلن تفاصيل قرار إعفاء الوكلاء والمدراء العامين، ١٠/٩/٢٠١٥.
36. <http://www.pmo.iq/press2015/10-9-20152.htm>
٣٧. مكتب رئيس الوزراء، رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يصدر أمراً ديوانياً بتقليص عدد أعضاء مجلس الوزراء ليكون ٢٢ عضواً بدل ٣٣ عضواً، ١٦/٨/٢٠١٥.
38. <http://www.pmo.iq/press2015/16-8-201502.htm>
٣٩. نص الحزمة الأولى للإصلاحات المقدمة من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٩/٨/٢٠١٥.
40. <http://www.pmo.iq/press2015/9-8-201503.htm>
٤١. نهج البلاغة.
42. [http://www.islamology.com/Resources/Nahj\\_Imam/Letters/book/45.htm](http://www.islamology.com/Resources/Nahj_Imam/Letters/book/45.htm)
-

• المصادر الأجنبية

43. Thomas L. Friedman, *The World is Flat: A Brief History of the Twenty – First Century*, New York, 2005.
44. <http://www.transparency.org/research/cpi/overview>
45. [https://www.transparency.org/news/feature/corruption\\_perceptions\\_index\\_2016](https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016)

## الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣

أ.د. كريم سالم حسين\*

٢٠١٨-٢-١٠

### المقدمة

شهد العراق منذ عام ٢٠٠٣ تحولاً نحو اقتصاد السوق، وهي المهمة الأولى التي عمل عليها أصحاب التغيير، وشرعت لها العديد من القوانين والبرامج، واتخذت تدابير وإجراءات طالت العديد من المجالات، إلا أن النتائج لم تكن بالمستوى المطلوب، وسارت العملية عشوائياً ومن دون تخطيط أو رؤية استراتيجية واضحة؛ مما أسفر عن فشل اقتصادي كبير على الرغم من تدفق ما يقارب (٩٠٠) مليار دولار من العائدات النفطية منذ التغيير وحتى الآن، التي تبخرت في جوف الفساد المالي والإداري دون تحسُّن في البنى التحتية، أو بناء اقتصاد أو خدمات ملموسة.

وفي هذا المجال لا بدّ من الانطلاق من إشكالية مهمة قوامها الإقرار بأن الأزمة الشاملة للاقتصاد العراقي تؤكد ضرورة اعتماد رؤية جديدة للإصلاح الاقتصادي، وإصلاحات جذرية تعيد هيكلية الاقتصاد كونه اقتصاداً ربيعياً أحادي الجانب، وليس لسياسات مسكنة تعالج قضايا جزئية أو تهدف فقط إلى المواءمة السياسية، بل إصلاح اقتصادي حقيقي يعبر عن حالة كيفية ونوعية أكثر منها حالة كمية تتجسد في تراكمات مادية، ويجب أن يهدف هذا الإصلاح إلى إعادة الدور الريادي للقطاع الخاص وإعادة رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي؛ بما يعزز تنوع قطاعاته، وإيجاد فرص عمل، وتأمين توزيع أكثر عدلاً للدخل، وتنمية الموارد البشرية والعناية بالفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً.

ينطلق البحث من فرضية مفادها: «أن غياب الرؤيا الفلسفية الواضحة للإصلاح الاقتصادي الشامل لدى متخذي القرار أضعاف فرصة التقدم بمشروع يمنع تدهور الأحوال إلى الحد الذي وصلت إليه الآن».

\* جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد.

وقد تضمنت الدراسة المحاور الآتية:

المحور الأول: المضامين النظرية للإصلاح الاقتصادي.

المحور الثاني: واقع الاقتصاد العراقي ومبررات الإصلاح.

المحور الثالث: الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: الآليات والنتائج.

المحور الرابع: الإصلاح الاقتصادي .. رؤية مستقبلية.

الخاتمة.

### المحور الأول: المضامين النظرية للإصلاح الاقتصادي

يعدُّ الإصلاح الاقتصادي من الموضوعات الأكثر رواجاً بين مجموعة السياسات الاقتصادية التي طرحت من قبل المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) على البلدان النامية لمعالجة المشكلات التي تواجه اقتصاداتها ولاسيما الاختلالات الهيكلية، والمديونية الخارجية، والعجز المتفاقم في ميزان المدفوعات، والتضخم خلال سبعينيات القرن الماضي، ويستند الإصلاح الاقتصادي إلى مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تتخذها الحكومات لتطبيق البرنامج الإصلاحي، وهو رديف لما اصطلح على تسمية بالتصحيح الاقتصادي في الأدبيات المعاصرة.

### أولاً: مفهوم الإصلاح الاقتصادي (Economic Reform).

يُعرَّفُ الإصلاح من حيث المفهوم اللغوي بجعل الشيء أكثر صلاحاً، أي التعديل في الاتجاه المرغوب فيه، أو التغيير نحو الأفضل<sup>١</sup>. أما المفهوم الاقتصادي للإصلاح؛ فهو تعبير عن السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تعديل مسار الاتجاه الاقتصادي المرغوب فيه أو تصحيحه، باتجاه تحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات، والسيطرة على التضخم وخلق فرص عمل<sup>٢</sup>. وهناك من يرى أن الإصلاح يعني حزمة من الإجراءات المشروطة من قبل مؤسستي بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) التي تهدف إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية، وإيصال الاقتصاد إلى حالة الاستقرار، وتحقيق نمو اقتصادي مستمر<sup>٣</sup>.

في حين ترى الأمم المتحدة أن الإصلاح الاقتصادي هو عملية تستهدف تحسين أسلوب

تعبئة الموارد وتخصيصها؛ بغية تلبية الحاجات الآنية والمستقبلية على وجه أفضل، وقد تتراوح معالمة بين الفلسفة والأهداف العامة للسياسات الإنمائية، والمؤسسات الاقتصادية، والمبادئ التوجيهية المنتخبة للسلوك الاقتصادي.

وبعدُ مصطلح الإصلاح الاقتصادي مصطلحاً مرناً يحمل في طياته جملة من الاتجاهات والسياسات، ولا يتخذ صيغة ثابتة، ولا يتحدد بمكان أو زمان معينين، بل يكون متوائماً مع طبيعة الاقتصاد الذي تطبق عليه الوصفه الإصلاحية في تلك اللحظة.

وفي تقديرنا أن الإصلاح الاقتصادي هو عملية مركبة ذات أبعاد اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وهو كجزء من فكر تنموي شامل لكل القطاعات والفئات المجتمعة كافة، ويهدف إلى تصحيح المسار الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات، وتعبئة الموارد، ورفع كفاءتها؛ من أجل استعادة الاقتصاد قدرته على النمو.

ويمكن تقسيم الدول إزاء تطبيقها لسياسة الإصلاح على مجموعتين:

الأولى: تتمثل في الدول النامية التي قامت بإصلاحات اقتصادية بصورة ذاتية اعتماداً على مواردها الذاتية والإمكانات المتاحة دون أي تدخل مباشر من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتندرج ضمن هذه المجموعة البلدان النفطية، والبلدان ذات المديونية المنخفضة؛ لتصحيح مسار المتغيرات الاقتصادية ومعالجة الاختلال في اقتصادياتها.

الأخرى: تشكل غالبية البلدان النامية التي واجهت مشكلات اقتصادية ولاسيما في عدم إيفائها بمتطلبات الديون الخارجية المتمثلة بإقسط القروض وفوائدها المستحقة؛ لذا لجأت إلى مؤسسات التمويل الدولية للحصول على المشورة والموارد المالية، على أن تُجري إصلاحات أساسية على اقتصاداتها عرفت ببرامج الاستقرار الاقتصادي، والتكيف الهيكلي.

ثانياً: سياسات الإصلاح:

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها مؤسسات بریتون وودز (Britton woods) متمثلة بالصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تهدف في جوهرها إلى تطبيق اللا مركزية من خلال الاعتماد على آليات السوق، وتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي لصالح

القطاع الخاص (المحلي والأجنبي)، والتوجه نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

وقد تضمنت برامج الإصلاح مجموعتين من السياسات، هي<sup>٦</sup>:

١. سياسات الاستقرار الاقتصادي (التثبيت الاقتصادي): يعدُّ برنامج التثبيت الاقتصادي (stabilization program) الخطوة الأولى نحو عملية الإصلاح الاقتصادي وتسعى إلى تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير (١-٣) سنة، ويعني هذا تصحيح الإصلاحات المالية والنقدية، ولاسيما التضخم والعجز في ميزان المدفوعات، وتقليل العجز في الموازنة العامة؛ وذلك باعتماد سياسات مالية انكماشية ونقدية صارمة لإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، يصححها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي<sup>٧</sup>.

وتتضمن برامج التثبيت الاقتصادي المحاور الآتية:

أ. السعي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والقضاء على العجز.

ب. خفض العجز في الموازنة العامة من خلال تخفيض النفقات العامة ولاسيما الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، وإلغاء الدعم، وزيادة موارد الدولة عن طريق رفع الضرائب والرسوم وزيادة أسعار الخدمات التي تقدمها.

ج. الحد من نمو عرض النقود والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وذلك عبر معدلات مقبولة من التضخم.

٢. برامج التكيف الهيكلي (structure Adjustment programs):

وهي مكملة لبرامج التثبيت الاقتصادي وتظهر الحاجة إليها نتيجة للاختلالات والتشوهات في أداء المتغيرات الاقتصادية التي تتراكم عبر الزمن سواء بفعل سياسات اقتصادية داخلية غير ملائمة أو صدمات اقتصادية خارجية<sup>٨</sup>.

وهذه البرامج من اختصاص البنك الدولي بالاعتماد على آليات السوق وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ويرتبط هذا النمط من السياسات بالمدييات المتوسطة والطويلة الأجل، وتهتم بجوانب العرض التي تؤكد استخدام الموارد المتاحة بصورة كفوءة من خلال انتقاء فرص الاستثمار

التي تنماز بارتفاع معدل عائدها في الاقتصادات النامية، وهو مصمم أيضاً لتحفيز النمو على المدى الطويل من خلال إعادة تنظيم هيكل الإنتاج، وتخفيض مكونات الطلب الكلي الفعال بنحو متوافق مع الموارد الاقتصادية المتاحة.

ويشتمل برنامج التكييف الهيكلي على حزمة من العمليات الاجرائية تتمثل بالآتي<sup>9</sup>:

- تحرير التجارة بالاعتماد على قوى السوق والمنافسة.
- تنمية القطاع الخاص وتشجيعه (المحلي والأجنبي).
- إلغاء الدعم الحكومي للأسعار وتخفيض عجز الموازنة.
- تحويل ملكية القطاع العام إلى الخاص عن طريق الخصخصة.
- تشجيع السياسات المتجهة للتصدير.

وتشير دراسات البنك الدولي (IB) إلى أن برامج الاستقرار الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي تتطلب تحسیناً في تطبيقها، بمعنى أن السياسات القصيرة المدى (سياسات جانب الطلب) التي يملكها الصندوق على الدول المدنية تسبق السياسات الطويلة الأجل (سياسات جانب العرض) التي يدعمها البنك الدولي على أساس أن سياسات جانب العرض تستغرق وقتاً طويلاً حتى تظهر نتائجها<sup>10</sup>.

ويبدأ برنامج الإصلاح الاقتصادي بخطاب النوايا التي توجهه الدول المعنية إلى صندوق النقد والبنك الدوليين حيث يتضمن مفاوضات ومناقشات عميقة عن أهداف البلد وسياسته الذي سيستخدم موارد المؤسسات الدوليتين، ويعرض صندوق النقد والبنك الدوليان شروطهما في هذا الخطاب الذي يمثل التزاماً قانونياً على تلك الدولة أن تأخذ به، وعادة ما تأخذ هذه الشروط شكلين: أولهما شروط مسبقة، وثانيهما شروط لاحقة.

### ثالثاً: الأهداف:

إن تفاقم المشكلات الاقتصادية والمتمثلة بضعف الأداء الاقتصادي، وعبء المديونية الخارجية، وتدهور معدل التبادل التجاري لغير صالح البلدان النامية، واختلال ميزان المدفوعات

وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وتفاقم معدلات البطالة والفقر كل تلك الأمر دفعت العديد من الدول النامية تحت ضغط مؤسسات التمويل الدولية (IB، IFM) إلى تبني برامج التثبيت الاقتصادي والتكليف الهيكلي في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، على أمل أن يؤدي تنفيذ هذه السياسات إلى نتائج مرضية متمثلة بتصحيح الاختلالات الهيكلية والحصول على القروض لمواجهة العجزات في موازين المدفوعات؛ لغرض استعادة النمو الاقتصادي وتحسين المعيشة، وفي هذا الصدد يقول هنري كيسنجر من الملاحظ أن احتمالات تحقيق نمو اقتصادي حقيقي تضاءلت في البلدان التي طبقت برامج صندوق النقد الدولي، على الرغم مما يتم تداوله من نجاح هذه البرامج<sup>١١</sup>.

وترمي سياسة الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق جملة من الأهداف أو الغايات التي تهدف في محصلتها النهائية إلى تحقيق ما يأتي:

١. إعادة النظر في دور العام القطاع رائد في عملية التنمية وحصر نشاطه في بعض المشروعات والبنية الأساسية ونقل ملكية المشروعات العامة للقطاع الخاص بوصفه قطاعاً يمتاز بفاعلية أكبر في استخدام الموارد حسب منظري صندوق النقد والبنك الدوليين.

٢. تخفيض معدل التضخم: ترى برامج الإصلاح أن الاقتراض الداخلي أو الخارجي عن طريق رفع سعر الفائدة أفضل من التمويل بالعجز من خلال الإصدار النقدي الجديد ولاسيما في ظروف البلدان النامية التي لا تتمتع بمرونة الجهاز الانتاجي، كون التمويل بالعجز يؤدي إلى التضخم في حين تعمل سياسة رفع سعر الفائدة المحلية على تخفيض حجم وسائل الدفع المتداولة مما يسهم في معالجة التضخم<sup>١٢</sup>.

٣. استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وتوفير الموارد التي تجعل البلد قادراً في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة؛ وبالتالي استعادة جدارته الائتمانية<sup>١٣</sup>.

٤. تحسين كفاءة تخفيض الموارد المتاحة للاقتصاد، والسعي إلى توسيع الطاقات الإنتاجية للبلد وإنمائها على أن يتوافق ذلك مع مزيد من التحوّل إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير؛ بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي القابل للاستمرار، وزيادة فرص العمل المنتج، وتحسين

المستوى المعيش للسكان.

٥. تخفيض عبء المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني.

٦. تحرير القطاع المالي من كل القيود، وإعادة هيكلة القطاع من خلال:

- فتح الأسواق المالية المحلية أمام التدفقات المالية الدولية.

- إزالة الحواجز أمام دخول البنوك الأجنبية.

### المحور الثاني: واقع الاقتصاد العراقي ومبررات الإصلاح

#### أولاً: طبيعة الاقتصاد العراقي:

واجه الاقتصاد العراقي عدة صدمات وأزمات طيلة العقود الثلاثة الأخيرة، ولم يكن لديه القدرة لمواجهتها على الرغم مما يمتلكه من موارد مادية وبشرية، وكرست مفهوم أحادية الاقتصاد وجعلته يتسم بكونه ذات طابع ريعي بامتياز يعتمد بنحو مطلق على إيرادات النفط في تمويل النفقات العامة للدولة، أو أن يصبح الإنفاق الحكومي محددًا رئيساً لمسارات التنمية؛ وهذا أن دل على شيء، فإنه يدل على عمق وحدة الاختلالات الهيكلية في العديد من مفاصل الاقتصاد العراقي<sup>١</sup>؛ لذا لا بد من تحليل مسار هذه الاختلالات وتشخيصها دون ذكر مسبباتها، وعلى النحو الآتي:

١. **اختلال هيكل الناتج:** يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال الهيكل الإنتاجي، وذلك لهيمنة القطاع النفطي في تكوين أو تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشكل هذا القطاع نسبة لا تقل عن (٥٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥، في حين جاءت مشاركة القطاعات الإنتاجية الأخرى متندية جداً، فقد ساعد القطاع الزراعي بواقع ٤,٨٪ من الناتج، في حين كانت مشاركة قطاع الصناعة التحويلية محدود (٢,٣٪)؛ وهذا بالتأكيد يعود إلى غياب السياسات الاقتصادية والتشريعات القانونية والإدارة الكفاء؛ لتطوير وتنمية هذه القطاعات ذات الأهمية الفائقة. أما ما يخص القطاعات التوزيعية (التجارة، والنقل، والتحويل، والتأمين) فقد ساعدت بحدود ٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط المدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، في حين كانت مشاركة القطاعات الخدمة (الإسكان، والمرافق، والخدمات الحكومية) بحدود ١٤,١٪ للمدة

نفسها، كما هو مبين في الجدول رقم (١):

### جدول (١)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٣)

الناتج المحلي الإجمالي GDP	قطاع الخدمات الحكومي	قطاع المال والتأمين	قطاع التجارة والمطاعم والفنادق	قطاع النقل والمواصلات	قطاع البناء والتشييد	قطاع الكهرباء والماء	الصناعة التحويلية	قطاع التعدين	قطاع الزراعة	القطاع البيان
٪١٠٠	٪١٤,١	٪٧,١	٪٧,٣	٪٥,٩	٪٦,٨	٪١,٦	٪٢,٣	٪٥٠,١	٪٤,٨	متوسط المدة ٢٠١٤-٢٠٠٣

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥، ص: ٣٨٧.  
صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة ٢٠١٥، العدد (٣٤)، ص: ٣٦.

وهذا يعني أنّ الاقتصاد العراقي ما زال أمامه طريق طويل كي يتمكن من تصحيح هذا الاختلال في ظلّ غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة، وعدم كفاءة الإدارة والافتقار إلى آليات عمل منهجية ومخطط لها بنحو جيد.

٢. اختلال هيكل الموازنة: تشير البيانات إلى اعتماد العراق على الإيرادات النفطية التي باتت تشكل نسبة عالية جداً تفوق (٩٧٪) من الإيرادات العامة كمتوسط للمدة (٢٠١١-٢٠١٤)<sup>١٥</sup>، في حين لا تتجاوز الإيرادات الضريبية ٣٪ للمدة نفسه.

إن هيمنة قطاع النفط على الإيرادات الأخرى من مؤسسات الدولة، وأحدث اختلالاً واضحاً في هذا الجانب، ويجعل منها عرضة للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، وهذا ما حصل فعلاً في نهاية عام ٢٠١٤.

## جدول (٢)

## اتجاهات تطور الإنفاق العام والنتاج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٤

السنوات البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	معدل النمو المركب
GDP مليار دينار	٥٤٤٤٥	٦٣٥٤٨	٧٧٥٥٦	٩٤٤٣٥	١١٤٤١١	١٣٤٤١١	١٥٤٤١١	١٧٤٤١١	١٩٤٤١١	٢١٤٤١١	٢٣٤٤١١	٤.٢١
الإنفاق العام	٨١١١٣	٩٨٤٤١	١٠٧٧٨	١٢٠٦٣	١٣٤٤١	١٥٤٤١	١٧٤٤١	١٩٤٤١	٢١٤٤١	٢٣٤٤١	٢٥٤٤١	٤.١١
مؤشر الاتجاه العام	١٦٪	١٥٪	١٤٪	١٣٪	١٢٪	١١٪	١٠٪	٩٪	٨٪	٧٪	٦٪	٤.٢١

المصدر: البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية الإحصائية (CBIESD) على الموقع الإلكتروني: [www.cbi-iq](http://www.cbi-iq)  
وزارة المالية: قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٥ على الموقع [www.mof.gov.iq](http://www.mof.gov.iq)

أما ما يخص النفقات العامة فيشير الجدول (٢) إلى ارتفاع الإنفاق العام من (٣٢١١٧) مليار دينار عام ٢٠٠٤ إلى (١١٩٤٦٢) مليار دينار عام ٢٠١٥، وبمعدل نمو مركب قدره (١٢,٧٪)، في حين شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً قدره (١٢,٦٪) للمدة نفسها.

أما مؤشر الاتجاه العام للإنفاق العام - نسبة إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي - الذي يهدف إلى معرفة حجم اتجاهات السياسة الإنفاقية للحكومة ومسارها التدخلي في النشاط الاقتصادي، فقد بلغ (٤٠,٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٤) وهي نسبة مرتفعة تفوق نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول العربية والبالغة (٣٣,٥)<sup>١٦</sup>.

أما من ناحية مكونات الإنفاق العام فنجد أن النفقات التشغيلية تشكل نسبة عالية من الإنفاق العام بلغت (٦٨,٩٪) كمتوسط للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥، في حين شكل الإنفاق

الاستثماري (٣١,١٪) للمدة نفسها، وهذا يؤشر حالاً من الاختلال الهيكلي في الإنفاق العام ولاسيما أن الاقتصاد العراقي بحاجة ماسة إلى زيادة معدلات الإنفاق الاستثماري؛ لتحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي، وخفض معدلات التضخم وتحقيق حالة الرفاهية الاجتماعية من خلال محاربة الفقر والبطالة.

### ٣. اختلال هيكل التجارة الخارجية:

يُستدلُّ من الأرقام والمؤشرات الخاصة بهيكل الميزان التجاري للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) هو ضعف القاعدة الإنتاجية، وعدم التنوع الاقتصادي وأصبح الاقتصاد العراقي أكثر من أي وقت آخر يعتمد على الصادرات النفطية وبنسبة تفوق (٩٨٪) من إجمالي الصادرات للمدة المذكورة. ولا تشكل الصادرات الزراعية والصناعية شيئاً يستحق الذكر في تكوين هيكل الصادرات؛ مما يؤشر إلى خلل واضح في هيكل الصادرات وهذا ما عرض الاقتصاد إلى صدمات قوية ناتجة عن ظروف السوق الدولية انعكست بنحو مباشر على انخفاض الدخل القومي ومستويات الإنتاج والتشغيل. أما ما يخصُّ الواردات فقد هيمن استيراد السلع الاستهلاكية على هيكل الواردات؛ نظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في العراق بعد التحسن الملحوظ في دخل الفرد وضآلة حجم الإنتاج المحلي من السلع، ولاسيما الغذائية هذا، وقد سجّل الميزان السلعي (عدا النفط) عجزاً مستمراً بلغ في عام ٢٠١٣ (٢٨١١٤,٦) مليون دينار، وبنسبة نمو قدرها (٤٩,٣٪) عن العجز المتحقق في عام ٢٠١٢<sup>١٧</sup>، ويبدو لا وجود لسياسة تجارية محكمة وفاعلة تأخذ على عاتقها تنمية قطاع التصدير والنهوض بالاقتصاد والحد من سياسة الإغراق السلعي التي يتعرّض لها الاقتصاد، وحماية المنتج المحلي من منافسة السلع المستوردة المماثلة.

يضاف إلى هذه الاختلالات في الاقتصاد العراقي حالة الفساد المالي والإداري الذي بات يشكل ظاهرة خطيرة تتزايد باستمرار في أغلب مؤسسات الدولة، الذي ساعد في هدر المال العام وتقليل إيرادات الخزينة، ويعيق الاستثمار كونه يخفض العائد عليه، ويضعف أداء القطاعات الاقتصادية ومن ثمَّ النمو الاقتصادي في البلد<sup>١٨</sup>، وعلى العدالة التوزيعية للدخل والثروات، فهو يقوض التنمية ويشوهها، ويمثل تهديداً للأمن الوطني.

وفي هذا الصدد يمكن القول: ما لم يتم على الفساد المالي والإداري أو الحد منه في ظل بيئة

سياسية مستقرة وآمنة، فلا أمل للعراق من أن ينهض وينتعش اقتصادياً حتى لو أنفق سنوياً مئات المليارات من الدولارات.

## ثانياً: مبررات الاصلاح الاقتصادي:

١. انخفاض حاد في معدلات النمو الاقتصادي: إن الاعتماد المطلق للاقتصاد على العائدات النفطية انعكس بنحو مباشر على الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجل (GDP) تنديماً واضحاً في عام (٢٠١٤)، فقد بلغ (٢٦٠٦١٠) مليار دينار بعد أن كان (٢٧١٠٩١) مليار دينار عام (٢٠١٣) وبمعدل نمو سالب بلغ (٣,٨٪)، أما في عام ٢٠١٥ فقد بلغ (١٩٦٨٢٠) مليار دينار وبنسبة تغيير سنوي بلغت (٢٤,٤١٪) ويتوقع أن يكون هناك هبوط حاد في معدل النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٦. وهذا يعد أحد المؤشرات الخطيرة على مستوى النشاط الاقتصادي كونه أحد المقاييس التي يُقوم الأداء التنموي على أساسها، وبالتأكيد سوف ينعكس ذلك سلباً على متوسط دخل الفرد من الدخل القومي. إذ يخسر العراق أكثر من مليار دولار سنوياً مع كل هبوط مقداره دولار واحد في سعر برميل النفط الذي يصدره العراق<sup>١٩</sup>.

٢. العجز المتنامي في الموازنة العامة: تفاقم العجز المتحقق في الموازنة العامة للدولة في السنوات الاخيرة، متأثراً بالهبوط الحاد في أسعار النفط ولاسيما أن أكثر من ٩٣٪ من الموازنة تعتمد على الإيرادات النفطية فقد بلغ العجز المتحقق (٢١) مليار دولار في عام ٢٠١٥، على الرغم من ضغط النفقات العامة في حين بلغ العجز النقدي المخطط في الموازنة العامة لسنوات ٢٠١٦ بـ (٢٤) تريليون دينار؛ أي: ما يعادل (٢٢) مليار دولار على افتراض أن سعر البرميل (٤٥) دولاراً وبواقع تصدير (٣,٦) مليون برميل يومياً وهذا خلاف الواقع، ومن المتوقع مضاعفة هذا العجز ليصل إلى (٤٥-٤٠) مليار دولار؛ وبالتالي من الصعوبة بمكان تغطية هذا العجز، بل إن محاولات الحكومة لتغطية هذا العجز هي جزء من تعقيد المشكلة وتفاقماتها؛ ومما يفاقم العجز في الموازنة زيادة الإنفاق العسكري وغيره من النفقات المرتبطة به لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي، إذ شكّل هذا الإنفاق أكثر من ٢٠٪ من موازنة عام ٢٠١٦، وإن تجاوز العجز المتحقق نسبة ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي<sup>٢٠</sup> قد يمثل مؤشر خطورة ولاسيما أن تقرير صندوق النقد الدولي لسنة ٢٠١٢ بين منه أن نسبته الحدود المسموح بها والأمانة لعجز الموازنة إلى FDP هي (٣٪) على وفق اتفاقية ماستريخت.

٣. انخفاض رصيد الاحتياطات من العملات الأجنبية والذهب لدى البنك المركزي، فبعد أن وصل الرصيد إلى نحو (٧٦) مليار دولار نهاية عام ٢٠١٣ انخفض إلى ٦٧ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٤، وإلى (٥٩) مليار دولار في نوفمبر عام ٢٠١٥، وقد يتم اللجوء إلى تخفيض سعر صرف الدينار تجاه الدولار كملجأ أخيراً<sup>٢١</sup>، وما يتبعه من آثار تنعكس سلباً على الثقة بالاقتصاد العراقي فضلاً عن التبعات التضخمية الضارة للمستهلك.

٤. تزايد معدلات البطالة لأكثر من ٢٥٪ وتفاقم معدلات الفقر التي باتت تزيد عن ٣٠٪. حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهذه مؤشرات محيقة في بلد نفطي مثل العراق، ولها انعكاسات سلبية على الوضع التنموي وتفاوت توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية.

٥. الاضطراب السياسي والأمني: إن تداعيات الازمة المالية التي يمرُّ بها الاقتصاد العراقي قد انعكس على الوضع السياسي والأمني، وبدأت حالة من الاضطراب والاحتجاج الشعبي، وتفاقم والخلافات بين الكتل السياسية المتمثلة بالحكومة. إن الاضطراب السياسي لا يقل خطورة عن الاضطراب الأمني على وضع الاقتصاد والاستثمار؛ فقد ترغب بعض الشركات بالعمل في بيئة غير آمنة من خلال توفير الحاجات الأمنية اللازمة، ولكنها غير مستعدة للعمل في بيئة غير مستقرة سياسياً.

٦. حالة من الركود والانكماش الاقتصادي؛ بسبب تقلص الإنفاق الاستثماري في مختلف النشاطات الاقتصادية، فهو ضحية أي هبوط في أسعار النفط الخام؛ مما يعني توقف عملية البناء والإعمار<sup>٢٢</sup>، وإلحاق الضرر بالاقتصاد وربما يصاب بشلل تام في حالة التقشف والركود.

### المحور الثالث: الإصلاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣: الآليات والنتائج

بعد أحداث ٩ نيسان ٢٠٠٣، واختيار النظام السابق فرضت سلطة الائتلاف سياسة اقتصادية جديدة، تمثلت بمنهج التحوّل نحو اقتصاد السوق وبناء نظام اقتصادي ليبرالي بعد مرحلة من الزمن طغت فيها توجهات الإدارة المركزية في الاقتصاد العراقي؛ لذلك انصبت خطوات التحوّل على الجانب الاقتصادي بوضع القوانين والتشريعات التي تضمنت حرية النشاط الاقتصادي، واتخذت تدابير وإجراءات طالت العديد من المجالات لتفعيل آليات السوق وأدواتها.

وعلى الرغم من هذا التوجه والرغبة الشديدة في التحول نحو اقتصاد السوق إلا أن واقع الحال يشير إلى تحولات شكلية، واكتفت بتطبيق سياسة نقدية ومالية برهنت التجربة العملية على أنها تجربة فاشلة ساعدت في إيصال الاقتصاد العراقي إلى ما وصل إليه؛ فما حصل هو إهمال قصدي للاقتصاد وعلى خلفية هدف الاستقرار المالي والنقدي<sup>٢٣</sup> ويمكن أن نحدد ملامح الإصلاحات الجديدة في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣:

### أولاً: آليات تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادية:

١. السياسة النقدية: لقد وضعت السلطة النقدية مجموعة من المرتكزات، واتخذت العديد من الإجراءات والخطوات على الصعيد النقدي نذكر منها<sup>٢٤</sup>:

أ. إصدار عملة عراقية جديدة ذات مواصفات تنسجم مع المواصفات الدولية.

ب. استقلالية البنك المركزي على وفق المادة الثالثة من القانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤.

ج. السماح للمصارف الأجنبية لفتح فروع لها في العراق.

د. إدارة مزاد يومي لبيع النقد الأجنبي (الدولار) وما زال العمل به مستمراً.

هـ. تحرير سعر الفائدة أحد دعائم الإصلاح المالي والنقدي.

و. إلغاء عملية الرقابة على التحويل الخارجي ضمن توجهات السياسة النقدية الجديدة.

٢. إصلاح السياسة المالية: إن الهدف الأساس للسياسة المالية هو تخفيض العجز في الموازنة

الحكومية إلى أدنى مستوى ممكن باستخدام عدد من الإجراءات نذكر أهمها:

أ. الإجراءات الضريبية: صدرت الأوامر (٣٧، و٤١، و٨٤) عن سلطة الائتلاف تم بموجبها

تخفيض معدلات الضريبة على دخول الأفراد وأرباح الشركات، وإخضاع موظفي القطاع العام للعبء الضريبي أسوة ببقية شرائح المجتمع.

ب. الإجراءات الكمركية: تم استحداث ضريبة موحدة تفرض على جميع السلع الواردة في

العراق باستثناء المواد الغذائية والأدوية ونسبة (٥ ٪) حسب الأمر (٣٨) لسنة ٢٠٠٣.

ج. آلية إدارة الدين العام (الداخلي والخارجي) تمثلت بإصدار قانون الدين العام لسنة ٢٠٠٤ والمتضمن تعليمات بيع الأوراق المالية الحكومية بالمزايدة العلنية لتوليد حالة مدة الاستقرار في السيولة لدى المصارف، أما فيما يتعلق بالدين العام الخارجي تتمثل بالاتفاق مع نادي باريس حول تسويته.

٣. إصلاح السياسة التجارية: دخل الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ مرحلة جديدة من السياسة التجارية وتحرير التجارة وطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) للانفتاح على العالم الخارجي، وكذلك تم تأسيس المصرف العراقي للتجارة بموجب الأمر المرقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٣، والأمر رقم (١٢) في حزيران عام ٢٠٠٣ الخاص بسياسة تحرير التجارة الخارجية للعراق واعتماد سياسة الباب المفتوح، وأصبح العراق على إثرها سوقاً لتصريف السلع الرديئة التي أدت إلى نزع شديد ومنظم للموارد، وتراجع قدرة المنتج المحلي على المنافسة والنمو، وغلقها في بعض الأحيان<sup>٢٥</sup>.

### ثانياً: آليات تطبيق برامج التكيف الهيكلي:

١. سياسة الخصخصة وإصلاح القطاع العام: إن اعتماد الخصخصة كأسلوب لمعالجة حالة الترهل، وانخفاض الكفاءة، وضعف الإنتاجية لم يُحسَم بعد؛ بسبب تبعاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولاسيما أن البيئة الاقتصادية تتسم بعدم الاستقرار، وتراجع دور القطاع الخاص، وضعف قدرته التنافسية في السوق المحلية.

٢. سياسة اجتذاب الاستثمارات الأجنبية: أصدرت سلطة الائتلاف قانون الاستثمار رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ الذي فتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبي بغية الإسراع بعمليات التحويل إلى اقتصاد السوق وبمعالجة الصدمة إلا أنه لم يوضع موضع التنفيذ فعلياً؛ مما دعا الحكومة العراقية إلى إصدار قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل، الذي يوفر مزايا كثيرة من الضمانات للإعفاءات والحوافز للمستثمرين؛ بغية الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها، وتعزيز دور القطاع الخاص المحلي للأجنبي في العملية الإنمائية؛ إلا أن البنية الاستثمارية في العراق تواجه تحديات ومعوقات كثيرة حالت دون تحقيق أهدافها<sup>٢٦</sup>.

ويبدو أن الإصلاحات الاقتصادية لم تعط ثمارها بعد وأن النتائج لم تكن بالمستوى المطلوب

في أغلب الأنشطة الاقتصادية، وسارت العملية عشوائياً ومن دون تخطيط أو رؤية استراتيجية واضحة، فما زال الاستثمار الأجنبي في العراق يحذر من ولوج مخاطره الاستثمار؛ بسبب تداعيات الوضع الأمني والسياسي غير المستقر، فيما لم تحصل تغييرات في السياسة المالية بسبب تزايد حجم الإنفاق بنحو كبير والاعتماد على إيرادات النفط كمصدر رئيس للتحويل - كما لاحظنا سابقاً-، وتفاقم العجز في الموازنة العامة وضعف الأداء الاقتصادي، وتراجع معدلات النمو في القطاعات الإنتاجية ولاسيما في الزراعة والصناعة وتفاقم معدلات البطالة والفقرة.

ولتقويم نتائج الإصلاح الاقتصادي ما بعد عام ٢٠٠٣ يمكننا القول إن برنامج التصحيح قد حقق الجزء الأسهل وهو الاستقرار المالي والنقدي، أما الجانب الحقيقي في الاقتصاد فقد بقي على حالة بل ازداد سوءاً، ولم ينجح في إعادة هيكلية وتعزيز قدرته على تنويع مصادر الدخل وزيادة الإنتاجية، ويبدو أن سياسات الإصلاح الاقتصادي قد تنجح في تحقيق أهدافها القصيرة الأمد المتمثلة في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ولكنها لم تنجح في تحقيق النمو الاقتصادي<sup>٢٧</sup>؛ إذ أحدثت السياسة النقدية تحسناً في الدخل الحقيقي للأفراد تمكّنها من ضبط معدلات التضخم وتحقيق ثبات في قيمة العملة المحلية، أما السياسة المالية التي جاءت توسيعه فإنها أدت إلى تحسّن توزيع الدخل لصالح موظفي القطاع العام بعد تراجع دخولها الحقيقية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٣).

وبمقارنة بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٥ نلاحظ تفاقم معدلات البطالة والفقرة والتضخم في عام ٢٠١٥ على ما كانت عليه في عام ٢٠١٤ إذ ارتفع معدل البطالة على ٢٥٪ فيما تزايدت معدلات الفقر حتى بلغت أكثر من ٢٣٪ حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء. أما معدل النمو الاقتصادي فقد سجّل معدلات نمو متدنية خلال العام ٢٠١٤ بلغ (٠,١٪)، وارتفع إلى (٢,٩٪) في عام ٢٠١٥. ولم تسجل مشاركة القطاعات الإنتاجية أي تحسّن ملحوظ في نسبة مشاركتها في الناتج المحلي الإجمالي بل تراجعت إلى معدلات متدنية، إذ بلغ مشاركة القطاع الزراعي ٣٪، في حين لم تتجاوز مشاركة القطاع الصناعي التحويلية ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥ بالأسعار الثابتة<sup>٢٨</sup>، بعد أن كانت (١٠,٩٪، ٢,٣٪) على التوالي عام ٢٠٠٤.

أما ما يخصّ الموازنة الاتحادية فقد حققت فائض بلغ ٨٦٥ مليار دينار عام ٢٠٠٤ ارتفع إلى ١٤١٢٨ مليار عام ٢٠٠٥<sup>٢٩</sup>، وسجلت الموازنة العامة عجزاً نقدياً قدره (٢٥٤١٤) مليار

دينار في عام ٢٠١٥، وارتفع العجز الحقيقي (الفعلي) إلى (٣٤٥٠٩) مليار دينار لعام ٢٠١٦. وقد حقق الحساب الجاري عجزاً يزيد على ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما بلغ إجمالي الدين العام حوالي ٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٦ مقارنة ٥٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥.<sup>٣١</sup>

أما الميزان التجاري فتشير الأرقام والمؤشرات إلى اعتماد الاقتصاد على أكثر من ٩٩٪ على الصادرات النفطية، أما ما يخص الواردات فقد هيمن استيراد السلع الاستهلاكية على هيكل الواردات في حين سجل الميزان التجاري عجزاً نقدياً قدرة (٧٧٥٨,٤) مليون دولار، أي ما يعادل (٩٠٣٢,٧١٨) مليار دينار في عام ٢٠١٥،<sup>٣٢</sup> بعد أن كان (٣٤٩٢-) مليون دولار عام ٢٠٠٤.

إن ما تضمنه البرنامج من إطلاق حرية التجارة ترتب عليه نتائج سلبية أدت إلى تهميش دور القطاع الخاص الذي يستهدفه برنامج الإصلاح، وتردّي قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة والنمو فضلاً عن أن التوسع في الواردات يتناقض مع ما يهدف إليه الإصلاح من تقليص الطلب المحلي وزيادة الادخارات.

وبناءً على ما ورد من حقائق ومؤشرات نستنتج أن برنامج التثبيت والتصحيح الاقتصادي قد (نجح) في تحقيق الجزء الأسهل الذي يختص بالاستقرار النقدي، ولا وجود يذكر للجانب الحقيقي للاقتصاد، على الرغم مما عمل عليه أصحاب التغيير، وما شرّع من قوانين وبرامج، وما اتخذ من تدابير وإجراءات، وما اعتمد من سياسات مالية ونقدية.

إن الحقيقة الوحيدة التي لا يمكن تجاهلها هي ثلاثية الفشل الاقتصادي المتمثلة في (الفقر، والبطالة، والفساد)، وإن البلد ما زال سائراً على وفق النهج الاقتصادي القديم القائم على مفهوم الدولة المركزية المسككة بكل التفاصيل والقائمة على الربح النفطي المتدفق.

### المحور الرابع: الإصلاح الاقتصادي ... رؤية مستقبلية

تستلزم الأزمة الاقتصادية التي يمرُّ بها الاقتصاد حالياً والاختلالات العميقة التي خلفتها المدة الماضية تستلزم الشروع بإصلاحات اقتصادية تهدف إلى توسيع القاعدة الإنتاجية، وتغيير بنية الأحادية الجانب وطابعه الربعي وتحديثه، وتأمين توزيع أكثر عدلاً للدخل والثروة وتنمية الموارد

البشرية والعناية بالفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً، ومن هذا المنطلق لا بد أن تؤكد حاجة الاقتصاد العراقي إصلاح جذري<sup>٣٣</sup>.

وإن تكلفة هذا الإصلاح ستتفاقم كلما تأخر التصدي له، وبات من غير الممكن تأجيل هذا الاستحقاق لمعالجة الوضع الاقتصادي والمالي المتدهور؛ وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة توافر بعض الشروط أو المستلزمات لإنجاح عملية الإصلاح الاقتصادي، إذ من دونها لا نجد جدوى من البدء بتطبيق برامج الإصلاح أي كانت طبيعتها تتمثل بالآتي:

١. حلول جذرية ورؤية واضحة: من الضروري أن تكون هناك خطة شاملة وحلول جذرية للإصلاح الاقتصادي وليس لسياسات قصيرة الأجل وممكنة تعالج قضايا جرتية أو تهدف فقط إلى المواءمة السياسية، وتسعى إلى الوصول لنتائج طويلة الأمد ومستدامة مع وضوح الرؤية لعملية الإصلاح لدى المسؤولين المعنيين.

٢. البناء المؤسسي للإصلاح: إن أزمة العراق الحقيقية هي أزمة بناء مؤسسات؛ مما عطل مسار التنمية في البلد في ظل أوضاع سياسية وأمنية معقدة، والمقصود هنا بالقوانين والضوابط والتعليمات والبرامج والسياسات الضابطة للسلوك داخل منظومة السلطة وإدارة الدولة، ومن دون المؤسساتية سنكون أمام سلوك غير منضبط من قبل نخب السلطة ولن تنجح أي محاولة إصلاحية<sup>٣٤</sup>.

٣. الإرادة السياسية: ضرورة توافر إرادة سياسية حازمة، ومبدأ حسن النية من مثل جميع القوى السياسية الفاعلة وتبنيها الإصلاح كفكر وممارسة في عملها، ووضع مشروع الإصلاح موضع التطبيق وتحويله إلى واقع ملموس.

٤. محاربة الفساد: بات الفساد المالي والإداري يشكل ظاهرة خطيرة، وقد تزايد باستمرار في أغلب مؤسسات الدولة، وقد ساعد في هدر المال العام، وتقليل إيرادات الخزينة، فهو يعيق الاستثمار، ويضعف أداء القطاعات الاقتصادية، ومن ثم التأثير على الاتجاه الاقتصادي في البلد، وعلى العدالة التوزيعية للدخل والثروات، فهو يقوض ويشوه التنمية بل يشكل تهديداً للأمن الوطني؛ لذا ينبغي اعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة، وأن يحظى الإصلاح بالمصادقية المطلوبة من مختلف قطاعات المجتمع.

٥. كفاءة الإدارة: ضرورة اعتماد نظام الكفاءة في إدارة المواقع القيادية بعيداً عن المحاصصة

الطائفية والحزبية، وبما يعزز النظام القضائي في محاسبة وملاحقة الفاسدين<sup>٣٥</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد العراقي بحاجة إلى ترتيب جديد لأوليواته، تطوره على المدى القصير والمتوسط الأجل، وهي على النحو الآتي<sup>٣٦</sup>:

١. تحقيق الاستقرار المالي بعد (نجاح) السلطة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي.

٢. نمو اقتصادي.

٣. تعديل الاختلالات الهيكلية.

٤. خفض معدل البطالة.

وينبغي الإشارة إلى رفض الأحاديات المطلقة<sup>٣٧</sup>، فالعديد من التجارب تشير إلى فشل مشروع التنمية المستند إلى تنظيم الحياة الاقتصادية من قبل الدولة حصراً، وكذلك المشروع الذي يعتمد على قوى السوق كلياً وهذا يستدعي إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني وتجنب الاعتماد على الوصفة الجاهزة لصندوق النقد الدولي وخطاب النوايا التي تلزم البلدان المعنية في كل مكان وزمان؛ كون الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مختلفة نوعاً ما عن بقية البلدان. وبالإمكان الاعتماد على القدرات الذاتية في رسم سياسة الإصلاح المناسبة للاقتصاد من خلال الملاكات الوطنية المتخصصة والخبراء، وبالإمكان الاستعانة بصندوق النقد الدولي في مجال تقديم المشورة وتأهيل الملاكات الاقتصادية والمالية<sup>٣٨</sup>.

**ويتطلب تحقيق الإصلاح الاقتصادي اتخاذ حزمة من الإجراءات، هي:**

١. الإصلاح المالي: ويتضمن ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات، وتخفيض عجز الموازنة أو الاتجاه نحو الاستدامة المالية؛ وهذا يتضمن مجموعة من الإجراءات وما يختص بالنفقات يتمثل بتقليص مصروفات كل الوزارات والجهات الحكومية وعلى وفق إنشاء أجهزة حكومية جديدة ودمج أو إلغاء بعض الهيئات والوزارات والإدارات العامة وترشيد الدعم مع ضمان استمراره، أما جانب الإيرادات فيهتم باستحداث ضريبة على أرباح الأعمال والشركات وتطبيق ضريبة القيمة المضافة وتحصيل مستحقات الحكومة المتأخرة لدى الشركات والمواطنين وغيرها من الإجراءات لتنويع مصادر الدخل.

٢. إصلاح القطاعين العام والخاص معاً، بعد ترهّل القطاع العام بفعل الثقافة الريعية المهيمنة عليه، وينبغي تحويل أجهزة هذا القطاع إلى أجهزة منتجة مع الالتزام بالشفافية والانضباط المالي، أما القطاع الخاص فهو أيضاً بحاجة إلى إصلاح وهو قطاع يتركز نشاطه في أنشطة محدودة ذات طابع ريعي كالمقاولات، والخدمات، والوكالات التجارية للمنتجات الأجنبية<sup>٣٦</sup>.

٣. إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني: وهنا ينبغي التمييز بين تقليص مدى الدولة وزيادة قوة الدولة، إذ إن مدى الدولة يختص بتوسيعها الأفقي أي بحجم الوظائف والأهداف التي تطلع بها وترسمها، بينما تتمحور قوة الدولة حول قدرتها وإدارتها الكفوءة على تخطيط سياستها، وفرض القوانين، والتشريعات، والإجراءات، ومحاربة الهدر، واعتماد الشفافية والمساءلة<sup>٣٧</sup>؛ وينبغي تمكين الدولة من التركيز على مهامها الأساسية في تحسين بيئة الأعمال، وتطبيق الإجراءات الداعمة والمحفزة للقطاع الخاص.

٤. تحقيق مبدأ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا يتطلب بناء جسور ثقة بين الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص، وتشجيع المواطنين للعمل في هذا القطاع، وتخفيف العبء المالي عن الدولة، وإتاحة فرصة أكبر للقطاع الخاص في إدارة الاقتصاد.

٥. إعادة توزيع الدخل والثروة ومراعاة الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وابتكار الوسائل لزيادة الدعم الحكومي، وتحسين مستويات المعاشي وتقليص الفوارق الطبقية.

٦. دعم القطاعات الإنتاجية وتنميتها (الزراعة، والصناعة، والسياحة) من خلال استراتيجية تنموية واضحة الرؤيا والأهداف؛ وهنا ينبغي إشراك القطاع الخاص على وفق مبدأ الشراكة أو الخصخصة، وتحسين أداء الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة؛ لإنهاء الحالة الريعية، وقلة الإنتاجية، وإيجاد قاعدة صناعية صلبة.

فما ذُكر آنفاً هي المبادئ العامة والإجراءات المطلوبة في تصوّر أي إصلاح جذري وعميق للنظام الاقتصادي، وهي تحتاج إلى عمل جاد وتصحيحات تبدأ من مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وصولاً إلى المواطنين، وتعمل في إطار القيم الاجتماعية والثقافية؛ ممثلة بالعدل والحرية والقانون، والعقلانية، والديمقراطية.

## الخاتمة:

يبدو أن سياسة الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ في إطار التحوّل نحو اقتصاد السوق ركزت على إدارة جانب الطلب الكلي دون الاهتمام بالدرجة الكافية بإدارة جانب العرض المتمثلة في الإنتاج، وإعادة هيكلة الاقتصاد في جانبه الحقيقي؛ وبذلك حققت الجزء الأسهل وهو الاستقرار النقدي وإطفاء أو تخفيض الديون الخارجية، ولم تنجح في إعادة هيكلة الاقتصاد وتعزيز قدرته على تنويع مصادر دخله.

إن الأزمة الاقتصادية الحالية التي يمرُّ بها الاقتصاد العراقي والناجمة عن الصدمة المزدوجة المتمثلة بهبوط أسعار النفط الخام، ومواجهة «داعش» الإرهابي حفّزت الجميع للتفكير جدياً في إيجاد بدائل، ووقفت الحكومة على إعادة النظر في سياستها السابقة والتفكير جدياً بالإصلاح والتغيير في برامجها الاقتصادية. لكن تكلفة هذا الإصلاح ستفوق كل ما تأخر التصدي له، وبات من غير الممكن تأجيل هذا الاستحقاق لمعالجة الوضع الاقتصادي والمالي المتدهور، وقد آن الأوان لوضع حلول جذرية لبرنامج الإصلاح ذات رؤية واضحة لدى المسؤولين المعنيين، تعمل في ظل بناء مؤسسي فاعل ومؤثر، وإدارة كفوءة لتنظيم الاقتصاد العراقي، وتفعيل دور الشراكة مع القطاع الخاص مع مراعاة الآثار الاجتماعية والعدالة في توزيع الدخل.

إن أي إصلاح اقتصادي يجب أن يسبقه إصلاح سياسي وحرب حقيقية على الفساد المالي والإداري، لأنه بوجودهما لن يتمكن من تمرير أي سياسة إصلاحية.

## هوامش البحث

- ١- الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، ط ١، بيروت، ١٩٦٧، ص: ٣٦٥.
- ٢- عقل، مفلح محمد، الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، البنوك، المجلد (١٧)، العدد (٨٩)، ٢٠١٥، ص: ١٦.
- ٣- محمود، يوسف عبد العزيز، برامج التكيف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٧، العدد ٢، دمشق، ٢٠٠٥، ص: ٧٠.
- ٤- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دراسة للحالة الاقتصادية في العالم، رقم الوثيقة (٥٠) نيويورك، حزيران ١٩٨٨، ص: ٥٠.
- ٥- المسافر، محمود خالد، إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقر في الوطن العربي، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية، ت ١، ٢٠٠٠، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص: ٢٠٢.
- ٦- النجفي، سالم توفيق، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص: ١٦.
- ٧- عبد العزيز، إكرام، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، ط ١، ٢٠٠٢، ص: ١٦-١٧.
- ٨- السيد، ياس، العرب والعملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص: ٢٣.
- ٩- الحمش، منير، العملة ليس الخيار الوحيد، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط ١، ١٩٩٨، ص: ٧٣.
- ١٠- الهباب، محمد سمير، برامج التكيف الهيكلي للزراعة في إطار الإصلاحات الاقتصادية، بحث مقدم إلى ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز

- دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص: ١٢٠.
- ١١- عقل، مفلح محمد، مصدر سابق، ص: ٢٠.
- ١٢- محمود، يوسف عبد العزيز، مصدر سابق، ص: ٧٣.
- ١٣- الشماع، همام، السامرائي، يسرى، أسباب ومصادر الغنى والفقير في الوطن العربي، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية، ت ١، ٢٠٠٠، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص: ٩٦.
- ١٤- إسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، التشخيص وسبل المعالجة، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي (مجموعة مؤلفين)، مركز العراق للدراسات، بيروت، ٢٠٠٦، ص: ٤٠.
- ١٥- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٥، ص: ٤٥٠.
- ١٦- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٥، ص: ٤٥٤.
- ١٧- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق في عيوننا، بغداد، ٢٠١٥، ص: ٤٠.
- ١٨- مدحت كاظم القريشي، الفساد المالي والإداري والمالي (أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته)، بحث منشور على شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٢.
- ١٩- حيدر حسين آل طعمة، انهيار أسعار النفط وتداعياته، بحث منشور على الموقع الإلكتروني [www.mustaqila.com](http://www.mustaqila.com).
- ٢٠- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي، مصدر سابق، ص: ٤٦٠.
- ٢١- علي ميرزا، موازنة ٢٠١٥ وتحديدها لسقف مبيعات الدولار في مزاد العملة، بحث منشور على الموقع الإلكتروني:
- [www.newsabah.com](http://www.newsabah.com).

- ٢٢- حيدر حسين آل طعمة، مصدر سابق.
- ٢٣- أبو هات، عبد الكريم كامل، الغالي، كريم سالم، لجنة الاقتصاد العراقي: الإشكالية وفرص المعالجة، وقائع المؤتمر الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد-جامعة البصرة، ٢٠١٦.
- ٢٤- حسن، باسم عبد الهادي، إشكالية الثالوث المستحيل، التحدي المحتمل أمام السياسة النقدية في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ١٩، السنة ٧، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٧، ص: ٨١.
- ٢٥- هلال، علي كاظم، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر والعراق، أطروحة دكتوراه (غ.م) مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠١٢، ص: ١٤٧.
- ٢٦- الشبيبي، أحمد صدام عبد الصاحب، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق، رؤية مستقبلية، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ص: ٤.
- ٢٧- عقل، مفلح محمد، مصدر سابق.
- ٢٨- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات الحسابات القومية على الموقع [www.cosit.gov.iq](http://www.cosit.gov.iq).
- ٢٩- علي، أحمد ابراهيم، فائق وعجز الموازنة والنظام المالي في العراق، على شبكة الاقتصاديين العراقيين: [www.iraqiconomists.net](http://www.iraqiconomists.net)
- ٣٠- التميمي، ماجدة، محاضرة حول الموازنة وحصة إقليم كردستان لعام ٢٠١٧، معهد التقدم للسياسات الإنمائية، بغداد، ٢٠١٧.
- ٣١- البنك الدولي، العراق: الآفاق الاقتصادية-أيلول، ٢٠١٦، [www.albankadawli.org](http://www.albankadawli.org).
- ٣٢- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التجارة الخارجية، [www.cosit.gov.iq](http://www.cosit.gov.iq).

٣٣- ياسر، صالح، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي في العراق على الموقع الإلكتروني:

[www.iraqicp.com](http://www.iraqicp.com).

٣٤- صيوان، هيثم كريم، مؤسسة الإصلاح الاقتصادي ضمانة لنجاح الإصلاحات، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية،

[www.mcsr.net](http://www.mcsr.net).

٣٥- صيوان، هيثم كريم، مؤسسة الإصلاح الاقتصادي ضمانة لنجاح الإصلاحات، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية،

[www.mcsr.net](http://www.mcsr.net).

٣٦- أبو هات، عبد الكريم كامل، توجيه الانفاق الحكومي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

٣٧- ياسر، صالح، مصدر سابق.

٣٨- آل طعمة، حيدر حسين، خطوات الإصلاح الاقتصادي في العراق: رؤية من الخارج على الموقع الإلكتروني:

[www.akhbaar.org](http://www.akhbaar.org).

٣٩- إبراهيم، بدر، الإصلاح الاقتصادي البديل في الخليج، تشرين الأول، ٢٠١٦ على الموقع الإلكتروني:

[www.alaraby.co.uk](http://www.alaraby.co.uk).

٤٠- إبراهيم، غسان محمود، الإصلاح الاقتصادي من منظور فكري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص: ٩.

## استثمار الغاز الطبيعي في العراق: ضرورة تنموية

أ.د. كريم سالم حسين\*

٢٠١٨-٢-١٧

### المقدمة

يعدُّ الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة البديلة للنفط، وهو إحدى ثروات البلاد التي لم تستغل الاستغلال الأمثل ولم تُوظَّف بما يخدم اقتصاد العراق؛ ويعود ذلك إلى غياب الرؤية الاستثمارية، وسوء التخطيط، وعدم التنسيق بين المؤسسات المعنية، وانعدام وجود الاستثمارات.

إن أهمية ثروة الغاز الطبيعي في أي بلد تأتي من كونه مصدراً مهماً للطاقة الحرارية والميكانيكية والكهربائية في مختلف القطاعات، وكونه الوقود الأنظف والأقل تلوثاً للبيئة، فضلاً عن كونه مادة أولية للصناعات البتروكيمياوية ولإنتاج المبيدات، وهو يساعد كذلك على نمو ربح الطاقة المستهلكة في العالم. ويُقدَّر احتياطي العراق من الغاز بـ (١٣٧) ترليون قدم مكعب، ويأتي بالمرتبة العاشرة عالمياً، ومن الممكن أن يكون سادس أكبر مورد للغاز العالم إذا ما أُسْتُثِرت احتياطياته بنحو صحيح، ولم يحظ الغاز الطبيعي بالاهتمام الكافي استثمارياً من قبل الحكومة.

وقد آن الأوان لإعطاء هذا المورد الحيوي قدراً من الاهتمام والتخطيط لمشاريع مستقبلية ولاسيما في مجال توليد الطاقة الكهربائية، وكمادة أولية لعدد من الصناعات التحويلية وتصدير الفائض منه، ويمكن الاستفادة من التجارب الدولية العربية في هذا المجال كمصر وقطر.

وتتمثل الرؤية المستقبلية لقطاع الطاقة بتحقيق الاستغلال الأمثل لثروات البلاد من الاحتياط النفطية والغازية والموارد الطبيعية، وإيجاد مصادر متجددة وبديلة للطاقة من خلال تنمية القطاع الصناعي، وتأمين استقرار عالية للمنظومة الكهربائية لمواجهة الطلب المتزايد للطاقة مستقبلاً.

\* جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد.

## وبغية تحقيق هدف البحث قُسم على المحاور الآتية:

- المحور الأول: صناعة الغاز الطبيعي في العراق: لمحة تاريخية.
  - المحور الثاني: واقع احتياطي الغاز الطبيعي وإنتاجه في العراق.
  - المحور الثالث: معوقات الاستثمار في الغاز الطبيعي والمعالجات المقترحة.
  - المحور الرابع: مستقبل صناعة الغاز الطبيعي في العراق.
- الخاتمة.

## المحور الأول: صناعة الغاز الطبيعي في العراق: لمحة تاريخية

يمتاز الغاز الطبيعي بأنه الوقود الأنظف والأقل إصداراً للانبعاثات، وهو مصدر مهم للطاقة الحرارية والميكانيكية والكهربائية في قطاعات اقتصادية حيوية كالنقل، والصناعة، والكهرباء، والإسكان، فضلاً عن كونه مادة أولية للصناعات البتروكيمياوية، ولإنتاج المبيدات ومواد الإنتاج الزراعي؛ وبالتالي يُعدُّ أهم مصادر الطاقة البديلة للنفط.

بدأ الاهتمام باستخدام الغاز الطبيعي على نحو محدود في أواخر الخمسينيات، غير أن الاهتمام الواسع باستغلاله وتصنعه لم يبدأ في العراق إلا في نهاية عقد السبعينيات. وعلى الرغم من ما يمتلكه العراق من ثروة هائلة من الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط الخام والغاز الحر، إلا أن إنتاج الغاز الطبيعي المسوق لا يتناسب وحجم الإنتاج الإجمالي والاحتياطي المؤكد، وما تزال صناعة الغاز في العراق تعاني من تخلف وتدني قدرتها على تحويل الغاز الطبيعي إلى منتجات غازية (عبد الرضا، ٢٠١٢).

## أولاً: تطور صناعة الغاز الطبيعي في العراق:

شهد عقد السبعينيات خطوات جادة لاستثمار الغاز في العراق وذلك من خلال بناء عدة مشاريع صناعية مهمة منها معمل الأسمدة والورق ومحطات كهرباء في البصرة، ومحطات كهرباء الناصرية، والهارثة، وخور الزبير، والنجف، والحلة، ومجمعات الأسمدة، والبتروكيمياويات، والحديد والصلب، ومعامل السمنت في السماوة، والنجف، وكبيسة. وشهدت هذه المدة تصدير الغاز

والسوائل الغازية من الرميطة إلى الكويت ودول الجوار الأخرى (موسى، ٢٠١٦: ٣٨).

ومع اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية شهدت تحول معظم منشآت النفط والغاز في البصرة إلى مواقع عسكرية، وأوقفت الاستثمارات النفطية، وتدمرت بعض منها.

وتأتي الانتكاسة الأخرى في بداية عقد التسعينيات (حرب الخليج الثانية) وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق التي دامت لغاية ٢٠٠٣، أدت إلى عزل صناعة النفط والغاز العراقية عن العالم، وهجرة الملاكات النفطية، ومثلت حقبة الانتكاس والتدهور لصناعة الغاز في العراق.

وفي عام ٢٠٠٨ شهد قطاعاً النفط والغاز تطوراً ملموساً من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع شركة (شل) لاستثمار الغاز المصاحب في البصرة، وتنفيذ عدة جولات من تراخيص النفط أسفرت عن توقيع عدة عقود في جنوب العراق؛ مما انعكس على زيادة الإنتاج النفطي خلال المدة ٢٠١١-٢٠١٧، بلغ ٤,٥٥ مليون برميل باليوم وتصدير (٣,٢٧٣) مليون برميل/ يوم. أما الغاز الطبيعي المصاحب بلغ إنتاجه (٢٧٠٢) مغمق (مليون قدم مكعب قياسية)، والغاز المحروق (١٥٣١) مغمق في حزيران ٢٠١٧ (وزارة النفط، ٢٠١٧).

وتجاوزت الكميات المحروقة في المدة (٢٠١١-٢٠١٥) الألفي مليار قدم مكعب تقدر قيمتها أكثر من (١٥) مليار دولار (موسى، ٢٠١٦: ١٣).

وفي الآونة الأخيرة شهدت هذه الصناعة اهتماماً خاصاً من حيث تأسيس شركات ومشاريع مشتركة مع شركات غاز عالمية واستكمال البنى التحتية لنقل الغاز وتوزيعه إلى مواقع الاستهلاك، وهناك جولات تراخيص لاستكشاف حقول غاز جديدة، ودراسات، وخطط لتصدير الغاز الفائض.

وعلى الرغم من هذا التقدم الحاصل في مجال صناعة الغاز، إلا أنه لم يسفر عن نتائج ملموسة على أرض الواقع، إذ ما تزال التحديات كثيرة، وما يزال أكثر من ١,٥ مليار قدم مكعب من الغاز يحرق يومياً في جنوب العراق في عام ٢٠١٦؛ وهذا يعني فقداناً وهدراً في الثروة الوطنية للبلد وخسائر مادية وبيئية، ما جعل صناعة الغاز الطبيعي في العراق تتسم بالتخلف، على الرغم من وجود احتياطات كبيرة تشكل نسبة مهمة من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، ومن أبرز العوائق قدم التكنولوجيا التي تستخدمها منشآت صناعة الغاز الطبيعي؛ مما أدى إلى عدة مشكلات في الإنتاج والمعالجة، والعجز عن توفير الطاقة الكهربائية اللازمة وقدم خطوط الأنابيب الناقلة للغاز

الطبيعي، فضلاً عن مشكلات الفساد والمالي والإداري.

ومن الجدير بالذكر أن شركة غاز البصرة هي المنتج الوحيد للغاز السائل في العراق (أكثر من ١٥٠ ألف أسطوانة في اليوم)، وتساعد في توفير الغاز الجاف الذي يزود محطات توليد الطاقة التي تعمل بالغاز، وقد أقدمت على تصدير سائل الغاز الطبيعي المكثف الكازولين الطبيعي (C5plus) بكمية (١٠) آلاف متر مكعب التي تستخدم في البتروكيمياويات لأول مرة في تاريخ العراق. وتعمل وزارة النفط على وضع خطة مع شركة غاز البصرة بثلاثة محاور لتصدير الغاز، يتضمن المحور الأول المكثفات، والمحور الثاني الغاز السائل (غاز الطبخ)، والمحور الثالث تصدير الغاز الجاف؛ وهذا يعدُّ بداية لتطوير القدرات الاقتصادية للشركة، ومورداً جديداً يضاف إلى مصادر الدخل.

وهنا ينبغي العمل على استثمار الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط المهمّ ثلاثي أو تقليل حرقه عن طريق المشاركة مع الشركات العالمية لإنتاج الغاز الجاف والغاز السائل الكازولين الطبيعي، وكذلك استثمار الغاز الحرّ بتطوير الحقول الغازية المكثفة، وضرورة وضع استراتيجية صناعية خاصة بالغاز الطبيعي تؤهل البلد لإنتاج هذه الثروة الطبيعية وتصديرها في إطار الدعم المأمول لهذا القطاع.

ويُعد مشروع شركة غاز الجنوب بالتعاون مع شركة (شل) النفطية الهولندية لمعالجة الغاز المصاحب للنفط من ثلاثة حقول نفطية كبيرة (هي كلٌّ من الرميلة، وغرب القرنة، والزيبر) الأكبر من نوعه في العالم لتقليل احتراق الغاز المصاحب لاستخراج النفط الذي يكلف العراق سبعة مليارات وثلاثمئة مليون دولار سنوياً من الحقول الجنوبية فقط.

وعلى وفق تقرير الطاقة الأمريكية يأتي العراق بالمرتبة العاشرة على مستوى العالم من حيث الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي المصاحب والغاز الحر ويتواجد ٧٠٪ منه في محافظة البصرة.

ومن المؤمل أن تشهد صناعة الغاز في العراق تطوراً كبيراً خلال السنوات المقبلة بالاتجاه الذي يؤدي إلى سد متطلبات الطلب المحلي فقط، وإنما إلى إيجاد فائض معد للتصدير إلى الدول المجاورة والأسواق العالمية ولاسيما بعد جولات التراخيص التي أحيلت بموجبها الحقول الغازية الثلاثة (السيبية، والمنصورية، وعكاش) إلى عدد من الشركات الأجنبية (عبد الرضا، ٢٠١٢: ١).

وفي هذا السياق حققت شركة غاز البصرة تقدماً ملموساً في استرجاع كميات أكبر من

الغاز المحروق في حقول النفط جنوب العراق، حيث بلغ متوسط ما أُسترجع على مدار الأشهر التسعة الأولى لعام ٢٠١٦ حوالي ٦٠٠ مليون قدم مكعب / اليوم، إلا أن كميات الغاز المحروق ما تزال مرتفعة، إذ تمثل نحو ٦٠٪ من الإنتاج الكلي للغاز في العراق، وتستهدف شركة غاز البصرة الوصول بكميات الغاز المسترجع إلى ٧٠٠ مغمق بنهاية عام ٢٠١٦ (التقرير، ٢٠١٦: ٢٣٥).

### المحور الثاني: واقع احتياطي الغاز الطبيعي وإنتاجه في العراق

يشترك الغاز الطبيعي بنحو ربع الطاقة المستهلكة في العالم، وهو الوقود الأنظف والأقل للانبعاثات، وهو مصدر مهم للطاقة الحرارية والكهربائية والميكانيكية في قطاعات الصناعة، والنقل، والكهرباء، والإسكان.

وقد اهتمت العديد من الدول باستغلال هذه الطاقة واستثمارها بنحو صحيح، مثل: روسيا، وقطر، وإيران، فضلاً عن كونه مادة أولية للعديد من الصناعات البتروكيمياوية، ومبيدات الحشرات، ومواد الإنتاج الزراعي، وهو يمثل أهم مصادر الطاقة البديلة للنفط، وأقل أنواع الوقود تكلفة لإنتاج الطاقة. ويرجع تأريخ الغاز المصاحب في العراق على المستوى التجاري لعام ١٩٢٧ حينما أُكتشف النفط في حقل بابا كركر في محافظة كركوك من قبل شركات النفط الأجنبية الذي لم تهتم باستثماره آنذاك، ومنذ ذلك الحين يُهدر هذا المورد حرقاً.

وقد بدأ الاهتمام الفعلي بالغاز في السبعينيات من القرن الماضي، واستمر بناء المشاريع الجديدة حتى السنوات الأولى من عقد الثمانينيات منها مشروع غاز الجنوب بطاقة (١٠٥٠) مغمق في اليوم، ثم مشروع غاز الشمال وإنشاء شبكة نقل وطنية للغاز.

أما في الجانب الصناعي فقد بُنيت محطات كهرباء الناصرية، والهاژنة، وخور الزبير، والنجف، والحلة، ومجمعات الأسمدة، والحديد والصلب، في خور الزبير، ومعامل السمنت في السماوة والنجف وكبيسة، ومشاريع أخرى.

وشهدت الثمانينيات تصدير الغاز الجاف والسوائل الغازية من الرميطة إلى دولة الكويت، وكذلك صُدِّر الغاز السائل بواسطة الحوضيات إلى دول الجوار الأردن، وسوريا، وتركيا.

### أولاً: الاحتياطي المؤكد:

يبلغ الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي حوالي (٣٦٩٤) مليار متر مكعب عام ٢٠١٦،

محتلاً بذلك المرتبة الخامسة عربياً وبنسبة قدرها (٦,٨٪) من الاحتياطي العربي، و(٣,٨٪) من احتياطي دول الأوبك و(١,٨٨٪) من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي في العام نفسه (التقرير، ٢٠١٦: ١٢٩).

ويشكل الغاز المصاحب ما نسبته (٨٣٪) من الاحتياطي، فيما يشكل الغاز الحرّ ما نسبته (١٧٪) (الحلبي، عبد الرضا، ٢٠١٣: ١٣٥). أما جغرافياً فتوزع الاحتياطيات في المنطقة الجنوبية بنسبة (٦٠٪) من الغاز المصاحب في المنطقة الوسطى والشمالية حوالي (٤٠٪). ومن الجدير بالذكر أن حجم الاحتياطي يعد من المؤشرات والمعايير الأساسية لاستخدام الموارد الاقتصادية وتنظيمها.

وفي ضوء امتلاك العراق لتلك الاحتياطيات الكبيرة من الغاز الطبيعي، فإنه يأتي بالمرتبة الخامسة عربياً بعد كلٍّ من (قطر، والسعودية، والإمارات، والجزائر)، والعاشر عالمياً (روسيا، وإيران، وقطر، والسعودية، وأمريكا، والإمارات، ونيجيريا، وفنزويلا، والجزائر)، ويصل إلى المرتبة (٥٧) عالمياً من حيث الإنتاج، وإذا ما استغل العراق هذا المورد بنحوٍ كفوء وأمثل فيمكنه أن يتصدر مراتب متقدمة من حيث الإنتاج والتصدير.

وتعود زيادة حجم الاحتياطي من الغاز الطبيعي بالأساس إلى زيادة الاستكشافات، والتوسع في الرقع الاستكشافية ولاسيما بعد جولة التراخيص، ودخول الشركات العالمية في ذلك؛ إذ يوجد في العراق عشرة حقول للغاز الحر، خمسة منها تقع شرق العراق وشمال شرقه، وتحتوي على حوالي ١١ تريليون قدم مكعب (نحو ٣٠٠ مليار متر مكعب)، كاحتياطي ثابت، ويحتوي كل من حقل صبّة (جنوب البصرة) وحقل عكاس (في الصحراء الغربية قرب الحدود السورية) على ما يزيد على (٢) تريليون قدم مكعب (نحو ١٠٠ مليار متر مكعب) من الاحتياطي الثابت لكل منهما (زيني، ٢٠١٠: ١).

أما بشأن إمكانيات العراق الغازية المحتملة وغير المكتشفة فهي تبدو كبيرة جداً، وتقدر بحوالي (٣٣٢) تريليون قدم مكعب، ويعتقد أن (١٦٤) تريليون قدم مكعب منها هي بصيغة غاز حرّ (Free Gas)، في حين أن الباقي تقدر بنحو (١٦٨) تريليون قدم مكعب فهو غاز مصاحب (associated Gas)؛ ونظراً لكون الغاز الطبيعي المصاحب في العراق يشكل أكثر من (٧٠٪) من الغاز الطبيعي في العراق، فإن إنتاج الغاز في العراق يتأثر بصورة رئيسية بإنتاج النفط (عبد الرضا، ٢٠١٢: ١).

## ثانياً: إنتاج الغاز الطبيعي:

بدأ إنتاج الغاز الطبيعي في العراق مع إنتاج النفط الخام عام ١٩٢٧ الذي كان يُحرق من قبل الشركات الاحتكارية بحجة عدم إمكانية استغلاله، وعدم توافر التكنولوجيا اللازمة لذلك؛ وبعد تعديل أسعار النفط في بداية السبعينيات وسيطرة الحكومة على الموارد النفطية بدأ الاهتمام باستخدام الغاز (عبد العالي، ٢٠١٣: ٥٧).

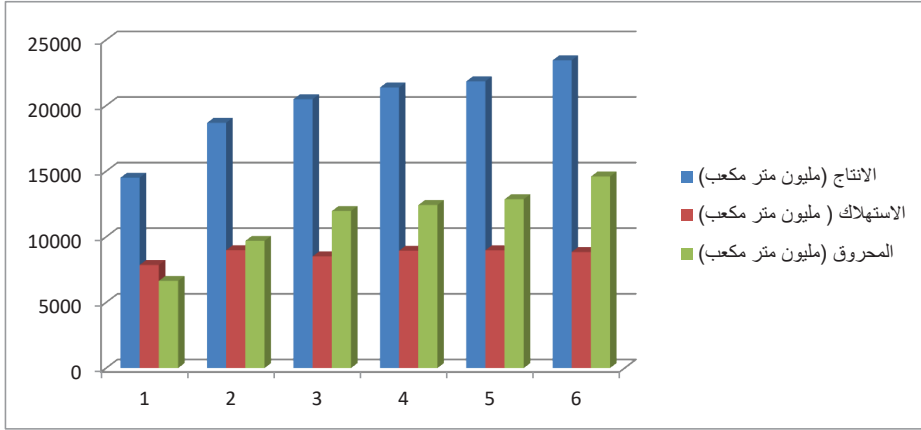
ويُتضح من الجدول (١) حجم الإنتاج الفعلي من الغاز الطبيعي والاستهلاك للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، فقد بلغ متوسط حجم الإنتاج للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) (١٤٥١٥) مليون م<sup>٣</sup>، خصص للاستهلاك (٧٨٦٤) مليون م<sup>٣</sup>؛ أي: ما نسبته (٥٤٪) يستثمر من الغاز المنتج وما تبقى يحرق في الهواء. ثم تزايدت الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي؛ نتيجة التوسع في الاستكشافات وزيادة الكميات المنتجة من النفط الخام حتى بلغ (٢٣٤٥٨) مليون م<sup>٣</sup> عام ٢٠١٥، حُصص للاستهلاك (٨٨٥٢) مليون م<sup>٣</sup>، أي: إن نسبة استثمار الغاز الطبيعي المنتج تراوحت بين (٣٨٪-٥٤٪) للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، وبالمقابل بلغت نسبة الكمية المحروقة من الغاز الطبيعي حوالي (٦٢٪) في عام ٢٠١٥، وهي نسبة مرتفعة نسبياً، ويأتي العراق في المرتبة (٥٧) عالمياً من ناحية الإنتاج (التقرير، ٢٠١٥: ١٥). ويوضح الشكل (١) اتجاهات تطور كل من الكميات المنتجة والمستهلكة والمحروقة من الغاز الطبيعي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥.

## جدول (١)

## إجمالي إنتاج احتياطي استهلاك الغاز الطبيعي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

السنة	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	الإنتاج (مليون متر مكعب)	الاستهلاك (مليون متر مكعب)	المحروق (مليون متر مكعب)	نسبة الاستثمار %	نسبة الكمية المحروقة
متوسط المدة ٢٠٠٣-٢٠١٥	٣١٧٠	١٤٥١٥	٧٨٦٤	٦٦٥١	٥٤٪	٤٦٪
٢٠١١	٣١٥٨	١٨٦٩٢	٨٩٩١	٩٧٠١	٤٨٪	٥٢٪
٢٠١٢	٣٦٩٤	٢٠٤٩٦	٨٥٢٠	١١٩٧٦	٤٢٪	٥٨٪
٢٠١٣	٣٦٩٤	٢١٣٨٦	٨٩٥٤	١٢٤٣٢	٤٢٪	٥٨٪
٢٠١٤	٣٦٩٤	٢١٨٥٣	٨٩٨٢	١٢٨٧١	٤١٪	٥٩٪
٢٠١٥	٣٦٩٤	٢٣٤٥٨	٨٨٥٢	١٤٦٠٦	٣٨٪	٦٢٪

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٦، بغداد، ٢٠١٦، ص: ٢٥٠.  
منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، التقرير الأمين العام السنوي (٤٣)، الكويت، ٢٠١٦، ص: ١٣٠.



الشكل (١) اتجاهات تطور كل من الكميات المنتجة والمستهلكة والمحروقة من الغاز الطبيعي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥. ويعود تراجع نسبة استثمار الغاز الطبيعي إلى (٣٨٪) لزيادة الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي المصاحب في عام ٢٠١٥ وعدم معالجته، ويقع العراق من ضمن ثالث أعلى (٢٠) دولة في العالم من حيث معدلات حرق الغاز (عبد الرضا، ٢٠١٢).

ويعتمد العراق اعتماداً متوسطاً على الغاز الطبيعي لتغطية متطلبات الطاقة، إذ بلغت حصة الغاز الطبيعي في العراق نحو ١٩٪ من استخدام الطاقة، ويستهلك العراق نحو (١٥٠) ألف برميل مكافئ نفط / يوم من إجمالي استهلاك الطاقة البالغ (٧٩٠) ألف برميل مكافئ، وهو رقم متدنٍ بالقياس إلى بعض الدول الخليجية كالإمارات، والسعودية اللتين يستهلكان من الغاز الطبيعي حوالي (١٤٥٠، و١٨٦٥) ألف برميل مكافئ نفط / يوم على التوالي لعام ٢٠١٦ (التقرير، ٢٠١٦: ٧٩)، إذ إن هناك ثلاث فئات من الدول تصنف حسب اعتمادها على الغاز الطبيعي النفطية لتلبية متطلبات الطاقة فيها، الأولى تعتمد اعتماداً أساسياً على الغاز الطبيعي (كالبحرين، وقطر، والإمارات، والجزائر، الكويت)، والثانية تعتمد اعتماداً رئيسياً على الغاز الطبيعي وهي (تونس، ومصر، والسعودية)، والفئة الثالثة الدول التي تعتمد اعتماداً متوسطاً على الغاز الطبيعي (كالعراق وسوريا) التي تقل فيها حصة الغاز الطبيعي عن (٣٣٪) من استخدام الطاقة.

## المحور الثالث: معوقات الاستثمار في الغاز الطبيعي والمعالجات المقترحة

### أولاً: التحديات:

تشير بعض الدراسات إلى أن الخسائر الاقتصادية لحرق الغاز الطبيعي المصاحب في العراق بلغت نحو (١,٥) مليار قدم مكعب يومياً، ويقع العراق في المرتبة الرابعة عالمياً من حيث كميات الغاز المحروقة، إذ بلغت نسبة الحرق أكثر من ٦٢٪ لعام ٢٠١٥.

وهذا يعني أن أكثر من نصف الغاز المنتج يجري حرقه بكميات كبيرة بدلاً من تصديره أو استهلاكه؛ مما يعطي انطباعاً على عدم وجود القدرة على معالجة الغاز الطبيعي واستغلاله بالتحسين الأمثل، ولاسيما أن العراق يستورد كميات كبيرة منه من البلدان المجاورة لسد الحاجة المحلية، وإذا ما أجرينا المقارنة أيضاً بين الاحتياطي والمنتج من الغاز الطبيعي فإنها تشير إلى عدم وجود أمثلة لاستغلال الغاز الطبيعي (موسى، ٢٠١٠، ص: ٣٠٣)، وهذا يعكس حجم التخلف الذي تعاني منه صناعة الغاز الطبيعي والخسائر الاقتصادية الناجمة عن حرقه فضلاً عن الأضرار البيئية.

ويرجع كل ذلك إلى غياب الرؤية الاستثمارية وسوء التخطيط وعدم التنسيق بين الوزارات المعنية، وهناك تحديات عديدة تواجه قطاع الغاز الطبيعي في العراق نذكر منها:

١. التقادم الفني للمنشآت العاملة في مجال الغاز الطبيعي، ولاسيما تكنولوجيا المعالجة الحقلية للغاز الطبيعي المصاحب وتكنولوجيا محطات كابسات الغاز؛ مما أدى إلى خلق عدة مشكلات في الإنتاج والمعالجة ومواصفات الغاز المسوق (عبد الرضا، ٢٠١٢، ص: ١٨).

٢. عدم تخصيص الأموال الكافية لتأهيل وتطوير منشآت الغاز الطبيعي، بالمقابل ارتفاع تكلفة المنظومة المتكاملة للغاز التي تصل إلى نحو (٢٥) مليار دولار (موسى، ٢٠١٦).

٣. انقطاع التيار الكهربائي المستمر عن الشركات وعدم توافر مولدات كهربائية كافية لتشغيل المصنع، مما يقلل من كمية الإنتاج المقررة ويضاعف ساعات العمل.

٤. ضعف التنسيق بين الشركات العاملة في القطاع التوزيعي لوزارة النفط وضعف السيطرة على عمليات التجهيز والتسعير والمطابقة (عبد الرضا، ٢٠١٢، ص: ٢٠).

٥. قدم خطوط الأنابيب الناقلة للغاز الطبيعي وضعف السيطرة والإشراف؛ مما يؤدي إلى

تسرب الغاز الطبيعي المسوّق وحدوث حرائق.

٦. كثرة العطلات الميكانيكية الكهربائية وتقادم الأجهزة والمعدات؛ مما ينعكس سلباً على عملية الصيانة الدورية والسنوية.

٧. تدمير البنى التحتية التي من شأنها تعيد تصنيع الغاز الطبيعي وكبسه، ومن ثم ضحبه بالأنايب نتيجة الحروب والعمليات العسكرية في العقود الماضية.

ولغرض الاستفادة من هذه الثروة الوطنية وتطوير صناعة الغاز الطبيعي نقتح بعض المعالجات الممكنة في هذا المجال التي من شأنها أن تشارك مشاركة متواضعة في الحد من المشكلات، والمعوقات التي تواجه الاستثمار في الغاز الطبيعي ومنها:

١. ضرورة وجود منظومة استراتيجية متكاملة لاستثمار الغاز الطبيعي تقوم بجمعه من الحقول المنتشرة في البلاد من شماله إلى جنوبه ومعالجته.

٢. ضرورة إقرار قانون النفط والغاز الذي يؤسس لعلاقة جيدة بين الحكومات المحلية والحكومية الاتحادية، وبين الشركات الأجنبية والشركات المحلية.

٣. الاهتمام بالثروة الغازية من قبل المؤسسات الدستورية، والحاجة إلى وضع قانون يمنع حرق الغاز، وتشجيع الاستثمار في بناء قطاع الغاز الطبيعي وتطويره.

٤. دعوة الشركات الأجنبية لتطوير إنتاج الغاز الطبيعي وصناعته من خلال طرح عقود معيارية تختلف عن عقود الاستثمار في قطاع النفط.

٥. العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية لقطاع الصناعات اللاحقة القائمة على منتجات الغاز الطبيعي كالبتروكيماويات والأسمدة، وتحديث القائم منها، وتصدير الفائض من الإنتاج كونها تمتلك ميزة نسبية وعامل جذب قوياً.

٦. تأهيل شركة غاز الجنوب بالاستعانة بالشركات الأجنبية للحصول على التكنولوجيا المتطورة والخبرة العالمية من خلال التعاقد في الاستشارة، والتصميم، والتنفيذ، والتطوير بواسطة عقود خدمة فنية (عبد الرضا، عبد العالي، ٢٠١٥، ص: ١٠٦).

٧. الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال ولاسيما التجربة القطرية بصناعة الغاز

الطبيعي التي تمكنت من احتلال مراتب عالمية متقدمة في إنتاج الغاز الطبيعي وتصديره، علماً أن العراق يتمتع بميزة نسبية على قطر في تصدير الغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب من خلال الربط مع شبكات التصدير العربية القائمة (عبد الرضا، عبد العالي، ٢٠١٥، ص: ١٠٧).

٨. تطوير البنية التحتية اللازمة لمعالجة الغاز الطبيعي المصاحب وإعادة تأهيلها، إذ إن صناعة الغاز الطبيعي مرتبطة بتطوير البنية التحتية بدرجة عالية قياساً بمصادر الطاقة الأخرى.

### المحور الرابع: مستقبل صناعة الغاز الطبيعي في العراق

يعتمد مستقبل التجارة الدولية للغاز الطبيعي على ثلاثة عوامل رئيسية: أولها: مستقبل الاستهلاك العالمي من الغاز، وثانيها: التوزيع الجغرافي للاحتياطيات المؤكدة منه، وثالثها: مستوى السعر مقارنة بتكاليف الإنتاج والضح بالأنابيب أو بتكاليف الإسالة والنقل البحري (عبد الله، ١٩٩٩: ١٢).

إذ تشير الدراسات والتحليلات إلى وجود علاقة بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة، وبافتراض أن معدل النمو الاقتصادي العالمي نحو (٢,٨٪) لغاية ٢٠٤٠ فإنه يتوقع أن ينمو الطلب عليه بنحو سريع وبمعدل (١,٧٪) نتيجة توقع استخدام الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية والأنشطة الصناعية مستقبلاً، أي: إن الطلب على الغاز سيزداد إلى نحو (٦٠٪) من مصادر الطاقة بحلول ٢٠٤٠ (التركي، ٢٠١٣، ص: ٨). وعلى مستوى العراق فإنه من المؤكد عند اكتمال إنشاء المشاريع الجديدة والمثبتة في جولات التراخيص الثالثة والرابعة وتوقع توسع رقعة الاستثمارات في الصناعات الغازية أن يتأهل البلد ليكون في صدارة مجموعة البلدان المنتجة والمصدرة للغاز في العالم مستفيداً من تجارب بعض البلدان الإقليمية المنتجة للغاز كقطر وإيران التي تمتلك تجارب عالمية في مجال استثمار الغاز الطبيعي.

ومن المتوقع أن يكون للغاز الطبيعي في العراق دورٌ في الحد من هيمنة النفط على الموازنة العامة والصادرات العراقية مستقبلاً فيما لو تحققت الأهداف التي يسعى إليها ولاسيما تنفيذ المشاريع المتوقع إنشاؤها أو تطويرها سواء من قبل الشركات الأجنبية أو المحلية؛ وهذا بالتأكيد سيعتمد على التغلب على التحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمار في الغاز الطبيعي؛ وهنا ينبغي التركيز على إعداد الدراسات والخطط المتعلقة بتطوير خطوط النقل وتأهيلها، وإمكانية الاستفادة من القدرات المحلية من خلال الشراكة الأجنبية لتأهيل الكفاءات العراقية وتطويرها ونقل الخبرات،

مع ضرورة وضع استراتيجية وطنية لاستثمار العوائد في مجال البنية التحتية (الراوي، ٢٠١٦، ص: ١٢٠).

وإن دخول العراق في اتفاقية التعاون المشترك لمشروع نقل الغاز الطبيعي وتصديره -الذي يشارك فيه كل من مصر، وسوريا، والأردن، ولبنان- وما يمتلك من مرونة تسويقية، فضلاً عن أنابيب الغاز الجديدة والقائمة وما توافره من طاقة تصل إلى (٤٥,٠) مقمق باليوم (موسى، ٢٠١٦) سيجعل له أفقاً جديداً في هذا المجال.

وتشير التوقعات إلى أن الطلب على الغاز الطبيعي سيحتل مركز الصدارة بين موارد الطاقة الأخرى، في تقرير خاص حول آفاق الطاقة في العراق، ويتوقع وصول حجم الطلب عليه بمقدار ٦٦ مليون طن مكافئ عام ٢٠٣٥؛ ليشمل نصف إجمالي الطلب على الطاقة خلال مدة التوقعات (Oil and Gas, 2011)، وبمتوسط معدل نمو سنوي يقترّب من (١٠٪) للمدة (٢٠١٠-٢٠٣٥).

وإن أمام صادرات الغاز الطبيعي مستقبلاً واعداً، إذ يمكن العمل على تشجيع مشروعات تصدير الغاز الطبيعي إلى دولة الكويت عن طريق إعادة تأهيل الخط القديم ثم إلى المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة عن طريق الربط مع مشروع "دولفين" الخليجي، والعمل في الوقت نفسه على الربط مع مشروع خط الغاز العربي إلى كل من الأردن، وسوريا، ومصر، ولبنان، وأخيراً مع تركيا؛ ولا بد من وضع خطط مستقبلية كفيلة بإيصال الغاز الطبيعي إلى أوروبا عن طريق خط نابوكو؛ وذلك لكونها مستهلكاً رئيساً له (عبد الرضا، عبد العالي، ٢٠١٥، ١٠٠).

### الخاتمة

يُعدُّ الغاز الطبيعي أهم مصادر الطاقة البديلة للنفط، وهو الوقود الأنظف والأقل تلوثاً، وإحدى ثروات العراق التي لم تستغل الاستغلال الأمثل ولم تُوظَّف بما يخدم الاقتصاد الوطني، وإن أكثر من نصف الغاز المنتج يُحرق؛ ويرجع ذلك إلى غياب الرؤية الاستثمارية، وسوء التخطيط، وعدم التنسيق بين الوزارات المعنية؛ لذا ينبغي العمل على ضرورة تأهيل البنى التحتية للمشاريع الغازية القائمة والخاصة بتطويرها بمعالجة الغاز الطبيعي المصاحب، والتخطيط لإقامة مشاريع استثمارية أخرى؛ بهدف التقليل من الكميات المحروقة التي تهدر باستمرار، ووضع استراتيجية متكاملة لتطوير الثروة الغازية واستغلالها بنحوٍ أمثل، بما يحقق المنفعة للاقتصاد والتنمية المستدامة.

وتعدُّ إقامة مرافق جمع الغاز الطبيعي ومعالجته، وتطوير شبكة النقل، وتشغيل محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز، وتجهيز الصناعات القائمة على منتجات الغاز الطبيعي من الأولويات الملحة التي ينبغي أن تؤخذ بالحسبان حين توسيع الإنتاج.

ونتطلع اليوم إلى أفق جديد ونقطة تحول حاسمة في مستقبل قطاع الغاز الطبيعي؛ كي يمنح البلاد فسحة ثمينة للأمل، والارتقاء السريع، وفتاحة لعهد جديد يقلص اعتماد الاقتصاد الوطني على الربيع النفطي، ويساعد على التنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للبلد.

### المصادر:

- أحمد عمر الراوي، اقتصاديات النفط والغاز العراقي، ط ١، دمشق، دار العصماء للطباعة، ٢٠١٦.
- أمجد صباح عبد العالي، الغاز الطبيعي في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٠، دراسة تقويمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠١٣.
- حسين عبد الله، الغاز الطبيعي، وقود الغد في انتظار سياسة منسقة عربياً، ١٩٩٩، القاهرة.
- عبد الجبار عبود الحلفي، ونبيل جعفر عبد الرضا، نفط العراق من عقود الإنجاز إلى جولات التراخيص، بيروت، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر، ٢٠١٣.
- عبد الستار عبد الجبار موسى، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وآفاقه المستقبلية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠.
- عصري موسى، العراق منتج ومصدر للغاز: المقومات والحوافز، متاح على شبكة الإنترنت [www.iraqeconomists.net](http://www.iraqeconomists.net).
- فهد التركي، جدوى الاستثمار، مستقبل إنتاج النفط والغاز من المصادر غير النفطية، ٢٠١٣.
- محمد علي زيني، الغاز الطبيعي هدر أم استغلال لمصلحة الوطن؟ الحوار المتمدن، العدد ٣٠٦٩ في ٢٠/٧/٢٠١٠.

- منظمة الأفكار العربية المصدرة للبتترول، تقرير الأمين العام السنوي ٤٣، الكويت، ٢٠١٥.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول، تقرير الأمين العام السنوي ٤٣، الكويت، ٢٠١٦.
- نبيل جعفر عبد الرضا، القدرات التصديرية المستقبلية للغاز الطبيعي في العراق الحوار المتمدن العدد ٣٦٠٣ في ١٠/١/٢٠١٢.
- نبيل جعفر عبد الرضا وأحمد صباح عبد العالي، صناعة النفط والغاز في العراق: الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٩٨، أبو ظبي، ٢٠١٥.



